سلسلة تراث شيخ الإسلام ابن تيمية (٢)

المسألة الحموية

في الاستواء والصفات الخبرية

(الفتيا الحموية الكبرى)

محققة على نسخ متقدمة ومتقنة

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

دار الخزانة

الفتوى الحموية

في الاستواء والصفات الخبرية

الطبعة الثانية
١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١م

دار الخزانة

هاتف: 0096590909211 - 0096555957103

هاتف المملكة العربية السعودية
0096568480019 - 0096562000733

dar.alkhezanah@gmail.com

دار الخزانة

دولة الكويت - حولي
شارع المثنى - مجمع البدري
السرداب وحدة رقم 5
0096555386062

سلسلة تراث شيخ الإسلام ابن تيمية (٢)

المسألة الحموية

في الاستواء والصفات الخبرية

(الفتيا الحموية الكبرى)

حقق على نسخ متقدمة ومتقنة

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

د. غنيم بن شبيب العجمي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكافية الشافية»:

وإِذَا أَرَدْتَ تَـرَىٰ مَصَارِعَ مَـنْ خَـلَا ... مِـنْ أُمَّـةِ التَّعْطِيـلِ والكُفْـرَانِ
فَـاقْرَأْ تَصَـانيفَ الإِمَـامِ حَقِيقَـةً ... شَـيْخِ الوُجُـودِ العَـالِمِ الرَّبَّـاني
أَعني أَبـا العبَّاسِ أَحْمَـدَ ذلـكَ الـ ... ـبَحْرَ المُحِيطَ بِسَـائِرِ الخِلْجَـانِ
وَاقْـرَأْ كِتَابَ العقْـلِ وَالنَّقْـلِ الـذي ... مـا فـي الوُجُـودِ لَـهُ نَظِيـرٌ ثـانِ
وكَـذَا قَوَاعِـدُهُ الكِبَـارُ وإِنَّهـا ... أَوْفَـىٰ مِـنَ المِئَـتَينِ في الحُسْبانِ
لَـمْ يَتَّسِـعْ نَظْمِـي لَهـا فَأَسُـوقُها ... فَأَشَـرْتُ بَعْـضَ إشـارَةٍ لِبَيَـانِ
وَكَـذَا رسَـائِلُهُ إِلَـىٰ البُلْـدَانِ وَالـ ... ـأَطْرَافِ وَالأَصْـحَابِ وَالإِخْـوان
هي فـي الـوَرَىٰ مَبْثُوثَـةٌ مَعْلومَـةٌ ... تُبْتَـاعُ بِالغَـالي مِـنَ الأَثْمَـانِ
وَلَـهُ المَقامـاتُ الشَّـهيرَةُ فـي الـوَرَىٰ ... قَـدْ قَامَهـا للهِ غَيْـرَ جَبـانِ
نَصْـرَ الإِلَـهَ وَدِينَـهُ وَكِتَابَـهُ ... وَرَسُـولَهُ بِالسَّـيْفِ وَالبُرْهَـانِ
أَبْـدَىٰ فَضَـائِحَهُمْ وَبَيَّـنَ جَهْلَهُـمْ ... وَأَرَىٰ تَنَاقُضَـهُمْ بِكُـلِّ زَمَـانِ
وَمِـنَ العَجَائِـبِ أَنَّـهُ بِسِـلَاحِهِمْ ... أَرْدَاهُـمُ تَحْـتَ الحَضِـيضِ الـدَّاني
كانَـتْ نَوَاصِـينا بِأَيْـدِيهِمْ فَمَـا ... مِنَّـا لَهُـمْ إِلَّا أَسِـيرٌ عَـانِ
فَغَـدَتْ نَوَاصِـيهِمْ بِأَيْـدِينَا فَـلَا ... يَلْقَوْنَنَـا إِلَّا بِحَبْـلِ أَمَـانِ
وَغَـدَتْ مُلُـوكُهُمْ مَمَاليكًـا لِأَنْـ ... ـصَارِ الرَّسُـولِ بِمِنَّـةِ الـرَّحْمَنِ
وَأَتَـتْ جُنُـودُهُمُ الَّتِـي صـالُوا بِهـا ... مُنْقَـادَةً لِعَسَـاكِرِ الإِيْمَـانِ
يَـدْرِي بِهَـذا مَـنْ لَـهُ خُبـرٌ بِمَـا ... قَـدْ قَالَـهُ فِـي رَبِّـهِ الفِتَّـانِ

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «مذهبُ السَّلفِ يُعرَفُ بنَقْلِ أقوالِهم ، أو نقلِ مَن هو خبيرٌ بأقوالِهم ، ونحنُ ذَكَرْنا قِطعةً مِن أقوالِ السَّلفِ في هذا الباب ، وأقوالِ مَن يَحكِي مَذاهِبَهم مِن جميعِ الطَّوائِفِ في جوابِ : «الفُتيا الحمويَّة في الردِّ علىٰ الجهميَّةِ» ، وغير ذلك» .

«بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٥٣٧)

وقال العلامة ابن عبد الهادي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ٧٤٤ هـ) : «أَملَىٰ شيخُنا المسألةَ المعروفةَ بـ«الحمويةِ» سنةَ ثمانٍ وتسعينَ في قعدةٍ بين الظُّهرِ والعَصرِ ، وهي جوابُ سؤالٍ وَرَدَ مِن حماة في الصِّفاتِ ، وجَرَىٰ له بسببِ ذلك مِحنَةٌ ، ونَصَرَهُ اللهُ ، وأذلَّ أعداءَهُ» .

«طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٩٢)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي علىٰ عرشِهِ استَوَىٰ ، وعلىٰ المُلْكِ احتَوَىٰ ، له الأسماءُ الحُسنىٰ والصِّفاتُ العُلَىٰ ، وصَفَ نفسَهُ في كتابه بأنهُ فوقَ السَّماواتِ العُلىٰ ، فهو العَلِيُّ الأعلَىٰ .

والحمدُ للهِ مشرِّعِ الطَّريقةِ المُحمَّديَّةِ ، المُتكلِّم بكلامٍ أعجزَ البشريَّةَ ، المُتَّصِفِ بصفاتِهِ العُلْيَا السَّنِيَّةِ ، العالي فوقَ عرشِهِ والبائِنِ عن كلِّ البريَّةِ .

والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ قامِعِ البدعِ الرَّديَّةِ ، والطَّريقَةِ الخَلَفيَّةِ ، وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ أصحابِ الطَّريقةِ السَّويَّةِ ، ومَن تبعهم بِإحسانٍ وسارَ علىٰ طريقتهم السُّنِّيَّةِ .

أما بعدُ :

فهذا تحقيقٌ جديدٌ لرسالةِ : «المسألة الحمويَّة في الاستواءِ والصِّفاتِ الخبريَّة» ، أو «الفتيا الحموية في الردِّ علىٰ الجهمية» المعروفة بـ«الفتيا الحموية الكبرىٰ» لشيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ (ت: ٧٢٨هـ) بحرِ العلومِ العقليَّةِ والنَّقليةِ ، كَتَبَها جوابًا علىٰ سؤالٍ ورَدَهُ من «حماة» ، فأجابَ

كالعـادةِ بمـا تقـرُّ بـه أعـينُ أهـلِ السُّـنةِ المُحمَّديـةِ ، والطَّريقـةِ السَّـلفيةِ العليَّـةِ ، وتسـخُـنُ بـه أَعـيُنُ أهـلِ الطُّـرُقِ الرديَّـةِ ، والمسالِكِ الغويةِ .

وقد انتفعَ الناس بها ، وكثُرَتْ نسخُها بين يدي أهلِ العلمِ مُنذ كتابتها إلىٰ يومِنا هذا .

سببُ تحقيقِ هذه الرِّسالةِ :

وقد رأيتُ أنَّ هذه الرِّسالَةَ تحتاجُ إلىٰ عنايةٍ وتحقيقٍ لأسبابٍ كثيرةٍ مِن أبرَزِها :

١- أهميَّةُ موضوعِها ، فهي في تقريرِ توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وبيانِ منهَجِ القرآنِ والسُّنةِ والقُرونِ المُفضَّلةِ فيه .

٢- حاجةُ الناسِ وطلَّابِ العِلمِ لها ؛ لِمَا فيها مِن فوائدَ وقواعِدَ كثيرةٍ جدًّا .

٣- طَلَبُ كثيرٍ مِن المشايخِ وطُلَّابِ العِلمِ مِنِّي أن أُحقِّقَ «الحموية» بعد نشري «للواسطية» ورغبوا أن تكونَ مِثلها في الضَّبطِ والتَّرتيبِ والتَّنسيقِ حتىٰ تسهُلَ قراءَتُها علىٰ طلَّابِ العلمِ ، فوافَقَ ذلك رَغبةً قديمةً عندي .

٤- حاجةُ الكتاب للتَّحقيق العلميِّ ، وقد لَمَسْتُ هذا مِن خِلالِ تدريسي للكتاب مِرارًا ، فأحسنُ الطَّبعاتِ لم تَعتَمِد إلَّا نُسَخًا متأخِّرَةً جدًّا !

وقد وقفتُ علىٰ نسختين خطِّيتين لم يعتمدْهُمَا أحدٌ قَبْلي هما أنفسُ النُّسخِ وأقدمُها ! إحداهُما في حياةِ المُؤلِّف عام (٧٠٢هـ) ، والثانيةُ بعد وفاتِهِ بسنتينِ عام (٧٣٠هـ) .

والنُّسَخُ المطبوعةُ رأيتُ فيها اضطِرابًا ، وكثرةَ أخطاءٍ ما بَيْنَ زِيادَةٍ ، أو نقصٍ ، أو تحريفٍ لم تكد تَسْلَمُ نُسخةٌ مِن ذلك .

وإذا كان تحقيقُها الذي هو «رسالةٌ علميَّةٌ» قد وقع فيه الكثيرُ مِن التَّحريفِ والسَّقطِ حتىٰ تجاوز السَّقطُ العشرات مِن الكلماتِ ، وانشَغَلَ المُعْتَني : بالتعريفِ بالفرقِ ، بل بكلِّ أحدٍ تعريفًا مطولًا ، كما أَكثَرَ مِن ذِكْرِ تحريفاتِ النُّساخ ، وذَكَرَ كلَّ سقطٍ في النُّسخ الأخرىٰ ! كما أَقحَمَ عباراتٍ لا تستقيمُ شرعًا ولا عقلًا[1] .

---

(١) في ص (٤٤٧) في قول ابن خفيف : «ومن ادَّعىٰ أنه يعرف ما قال رسول الله ﷺ فقد باء بغضبٍ من اللهِ» !! وهي ليست موجودة في النسخ التي اعتَمدتُها وهي أقدم النسخ وأصحها ، إلَّا أنه قد انفردت بها نسخة متأخرة جدًّا منسوخة عام (١٢٨٣هـ) ، ثم إنهُ يعسرُ توجيهُها .

أمَّا النُّسخةُ التي خَرَجَت قريبًا والتي زَعَمَ صاحِبُها أنه وَقَفَ علىٰ «الحموية الصغرىٰ» و«الكبرىٰ» ، ثم لفَّقَ بينهما وطبعها باسم «الكبرىٰ» ! فهذا قد طمَّ الوادي علىٰ القُرَىٰ ، وزادَ الطينَ بِلَّةً ، بل الطبعةُ السَّابقةُ أفضلُ مِنها بكثيرٍ [1] .

ومِن أخطائه أنه : اعتَمَدَ علىٰ نسخٍ مُتأخِّرةٍ ، وزعمَ أنَّ منها نسخةً بخطِّ أحدِ طُلَّابِ المُصنِّف -مع أنها متأخرة كذلك- بدليل أنَّ النَّاسِخَ كَتَبَ : «سئل سيدنا ومولانا وشيخنا» !! أمَّا بقيَّةُ النُّسخِ التي اعتَمَدَها فأقدمُها عام (١٢٠٨هـ) !! [2].

ثم اشتَغَلَ بالحشوِ والفُروقِ عديمةِ الفائدةِ ، بل وبعضُها يُضحِكُ الثَّكلىٰ ، وتَرَكَ التَّخريجَ والعَزْوَ والتَّوثيقَ لنصوصِ الكتابِ !!

ومِن غرائبه : أنَّ ما سُهِّلت فيه الهمزةُ كـ«الملايكة» كتَبَهُ في المَتْنِ ، ثمَّ قال في الحاشيةِ : في نسخةٍ كذا «الملائكة» !! وهكذا في عَشَراتِ الحَوَاشي إنْ لم أقُلْ المئات !

---

(١) سيأتي الرد عليه في زعمه أنه وقف ونشر «الصغرىٰ» ، والكلام علىٰ حقيقة «الصغرىٰ» ووجودها في : «المطلب الثالث» .

(٢) إحدىٰ النسخ التي اعتَمَدَها وهي أربعٌ ، تاريخ نسخِها (١٣٩٥هـ) كما في ص (٤٥) ، أي : بعد طباعةِ «مجموع الفتاوىٰ» بعشرين سنة ! فليته أراح نفسه واعتمد ما في «الفتاوىٰ» .

ومنها : أنهُ ذَكَرَ جميعَ أخطاءِ النُّسَّاخ ! فأشغلَ القارئَ بحواشٍ لا قيمةَ لها ...

فإذا عَلِمتَ أنَّ نسخَتَهُ الأصل التي اعتَمَدَها كثيرةُ التَّحريفِ والتَّصحيفِ ، فما ظَنُّكَ بالحواشي حينها ! والغريبُ أنَّ كثيرًا مِن الأخطاءِ الموجودةِ في نُسخةِ الأصلِ يقول : «هكذا في الأصل ، وهو تصحيفٌ والصَّوابُ كذا كما في المُحقَّقة ! وهو مِمَّا عدَّلَهُ المُصنِّفُ في «الكبرىٰ» » . فجعلَ تحريفاتِ النَّاسخ عذرًا يتَّكؤُ عليه للتَّفريقِ بين «الكُبرىٰ» ، و«الصُّغرىٰ» علىٰ زَعمِهِ !

ومنها : أنه يذكرُ الخطأَ في المتن ، ثم في الحاشيةِ يقولُ : في نسخةٍ كَذَا : كَذَا وكَذَا وهو الصَّوابُ !! فأصبَحَ القارِئُ مُلْزَمًا بقراءةِ كلِّ حواشِيهِ لينظُرَ في الصَّوابِ والخطأ ...

ومنها : أنه لم يُعلِّق علىٰ العباراتِ التي تحتاجُ إلىٰ توضيحٍ !

ومنها : أنه أَقحَمَ في المتن فَقَرَاتٍ مِن عنده ، ولم يذكُر في المُقدِّمةِ مَنهَجَهُ في التَّحقيقِ الذي مِنهُ وضعُ عناوينَ في المَتنِ ، وهي علىٰ أنها كثيرةٌ جدًّا ، لم تَسْلَمْ مِن الخطأ الفاضِح كقوله فيها : «اعتراف **أبو** المعالي .. شهادة **أبو** حامد ...، تكفير **أبا** حنيفة لمن توقف ..» .

وليس غَرَضي هنا الكلامُ علىٰ أخطائهما في تحقيقهما فهذا ليس مرادي ولا هدفي ولا أحبُّ استِنْقاصَ جُهدَ أحدٍ ، لكن حِرْصًا علىٰ رعايةِ كُتُبِ العُلماءِ وإعطائها حقَّها مِن التَّحقيقِ والعِنايةِ حتىٰ تَخْرُجَ كما أرادَها مُؤلِّفُوها وأفضل ، أو قريبًا مِمّا أرادوا ، لا سِيَّما وهذا الكتابُ المُحقَّقُ يُقرأُ في كلِّ وقتٍ ومكانٍ ، ويقرؤُهُ المُتوسِّطُ والمُبتدئ فيُسبِّبُ لهم الخللَ والاضطِرابَ بل وسوءَ الفَهم ، وفيما أَشَرْنا إليه كفايةٌ وغُنْيةٌ للبيب ، -ومن قارن بين هذه النسخةِ وبين النُّسختين تبيَّنت له الفروقُ الكثيرةُ- ، لكن مُرادي بيانُ أَحَدِ أسبابِ إعادةِ تحقيقِ الكتاب .

❀ ❀ ❀

فحينها عَقَدْتُ العَزْمَ علىٰ تحقيقِ الكتاب ونَشْرِهِ وضَبطِ مَتْنِهِ ، وإخراجِهِ بصورةٍ يتيسَّرُ معها قراءةُ المتنِ وفهمُهُ ، رجاءَ أن ينفعَ الله بهُ .

وقد قدَّمتُ بين يدي الكتاب بدراسةٍ مُختصرةٍ ، قسَّمتُها إلىٰ مُقدِّمةٍ ومطالب ، وهي ستةُ مَطالب :

المطلبُ الأولُ : تعريفٌ مُوجَزٌ بالمُؤلِّفِ .

المطلبُ الثاني : توثيقُ نِسبَةِ الكتابِ إلىٰ المؤلِّفِ .

المطلبُ الثالِثُ : اسمُ الكتابِ .

المطلبُ الرَّابِعُ : موضوع الكتابِ وسببُ تأليفِه .

المطلب الخامِسُ : أهميَّةُ الكتابِ ، وثناءُ العلماءِ عليه .

المطلب السَّادِسُ : النُّسخُ الخطيَّةُ المُعتَمَدَةُ في التحقيق .

المطلَبُ السَّابِعُ : عَمَلي في الكتاب .

هذا وإني -عَلِمَ اللهُ- اجتهدتُ في نَسْخِ الأصلِ ومقابلةِ بقيَّةِ النُّسخ عليه وضَبْطِ الكتابِ وتنسيقِهِ ، وتخريجِ الأحاديثِ والآثارِ ، وعزوِ الأقوالِ وغيرها مِمَّا بيَّنتُهُ في «عملي في الكتاب» اجتهدتُ في ذلك غايةَ الاجتهادِ ، وأَخَذَ مِنِّي وقتًا وجُهدًا ، أُصحِّحُ وأقابلُ لوحدِي ، وأراجِعُ الكلمةَ مرَّاتٍ ومرَّاتٍ ، وأَرجِعُ في كثيرٍ مِن الأحيانِ للمعاجِمِ وكُتُبِ اللُّغةِ لتحريرِ كلمةٍ ...

وقد علَّقتُ علىٰ بعض المواضِعِ بتعليقاتٍ بعضُها فيه طولٌ لكنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ لتوضيحِ بعضِ الأصولِ التي بنىٰ عليها المُبتدعةُ مذاهِبَهُم في الصِّفاتِ ، فاحتاجَ مِنِّي التعريفَ بكلماتِهم ، وعلاقتِها في هذا الباب ، ثم الردَّ عليها وبيانَ بطلانِها ، وهذا بحُكم تدريسي للكتاب مِرارًا ، وما رأيتُهُ مِن حاجةِ إخواني مِن طلَّابِ العِلمِ لتوضيحِ بعض المَوَاضِعِ المُشْكِلَةِ .

وإني أرغبُ مِن وراءِ هذه التعليقاتِ والتَّوضيحاتِ أنه لو حفظَ طالبُ العلم «الحموية» مع تعليقاتِها -التي عامَّتُها من كلام ابن تيمية- ، وأتقَنَها لحصَّلَ عِلمًا كبيرًا في باب الأسماءِ والصِّفاتِ ، والردِّ علىٰ المُعطِّلةِ ، والمُفوِّضةِ في ذلك .

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

كتبه

د. وغش بن شبيب العجمي

غفر الله له ولوالديه

المطلب الأول : تعريفٌ مُوجَزٌ بالمُؤلِّفِ[1] .

قال الحافظ الذهبي : هو الشيخُ ، الإمامُ ، العالِمُ ، المُفسِّرُ ، المُجتَهِدُ ، الحَافِظُ ، المُحَدِّثُ ، شيخُ الإسلام ، نادِرَةُ العصرِ ، ذو التَّصانيفِ الباهِرَةِ والذَّكاءِ المُفْرطِ ، تقيُّ الدِّينِ أبو العباسِ أحمدُ بنُ العالِمِ المُفْتي شهابِ الدِّين عبدِ الحليم بنِ الإمامِ شيخِ الإسلامِ مجدِ الدِّين أبي البركاتِ عبدِ السَّلامِ بنِ عبدِ اللهِ بن أبي القاسمِ الحرَّانيِّ ، **ابن تيمية** ، وهو لَقَبٌ لجدِّه الأعلىٰ .

ولادته وهجرته : مولده في عاشرِ ربيع الأول ، سنة إحدىٰ وستين وستِّمئة بحرَّان ، وتحوَّل به أبوهُ ، وأقارِبُهُ إلىٰ دمشق في سنةِ سبعٍ وستينَ عندَ جَوْرِ التَّتارِ ، ولطفَ الله تعالىٰ بهم ، حتىٰ انحازوا إلىٰ حدِّ الإسلام .

شيوخه : سمع من : ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر ، والكمالِ ابن عَبْد ، وابن أبي الخيرِ ، وابن الصَّيْرَفي ، والقاسمِ الإربلي ، وابن عَلَّان ، وخلقٌ كثيرٌ ، وأَكْثَرَ وبالَغَ .

وقرأ بنفْسِه علىٰ جماعةٍ ، وانتَخَبَ ونَسَخَ عِدَّة أجزاءٍ ، و«سنن أبي داود» ، ونَظَرَ في الرِّجالِ والعلل .

---

(١) هذه الترجمة بتصرف واختصار من ترجمة تلميذه الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) له في كتابه : «ذيل تاريخ الإسلام» (٣٢٤-٣٣٠) . والكتب التي ترجمت له أكثر من أن تذكر .

عِلمُهُ ومكانته : وصارَ مِن أئمَّةِ النَّقدِ ، ومِن عُلماءِ الأثرِ ، مع التَّدينِ والنَّبالةِ ، والذِّكرِ والصِّيانةِ .

ثم أقبلَ علىٰ الفقهِ ، ودقائقِهِ ، وقواعِدِهِ ، وحُججه ، والإجماع والاختلافِ ، حتىٰ كان يُقضىٰ منه العجبُ ، إذا ذَكَرَ مسألةً مِن مسائل الخلافِ ، ثم يستدلُّ ، ويُرجِّحُ ، ويَجتَهِدُ ، وحُقَّ له ذلك ، **فإن شروطَ الاجتهادِ كانت قد اجتمعت فيه ، فإنني ما رأيتُ أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات -الدالة علىٰ المسألة التي يُورِدُها- منه ، ولا أشدَّ استحضارًا لِمتون الأحاديث ، وعَزْوِها إلىٰ «الصحيح» أو إلىٰ «المسند» ، أو إلىٰ «السُّنن» منه ، كأَنَّ الكتاب والسُّنة نَصب عيْنَيْهِ ، وعلىٰ طرف لسانه ،** بعبارة رَشيقَةٍ ، وعينٍ مفتوحةٍ ، وإفحامٍ للمُخالِفِ .

وكان آيةً مِن آياتِ اللهِ تعالىٰ في التَّفسير ، والتوسُّع فيه ، لعلَّهُ يَبْقىٰ في تفسيرِ الآيةِ المجلس والمجلسين !

وأما أصول الدِّيانة ، ومعرفتُها ، ومعرفةُ أحوالِ الخوارج والروافض ، والمعتزلةِ ، وأنواع المبتدعةِ ، فكان لا يُشَقُّ فيه غبارُه ، ولا يُلْحَقُ شَأْوُهُ .

مكارمُ أخلاقِهِ : هذا مع ما كان عليه مِن الكرم الذي لم أُشاهِد مثله قَطُّ ، والشجاعةِ المُفرِطَة التي يُضْربُ بها المَثَلُ ،

والفراغ عن ملاذِّ النَّفس مِن اللِّباسِ الجميل ، والمأكلِ الطَّيبِ ، والرَّاحةِ الدُّنيويةِ .

تصانيفُهُ : ولقد سارتْ بتصانِيفِهِ الرُّكبانُ في فنونٍ مِن العلم وألوانٍ ، لعلَّ تواليفه ، وفتاويه في الأصولِ والفروعِ ، والزُّهدِ ، واليقينِ ، والتوكُّلِ ، والإخلاصِ ، وغير ذلك ، **تبلغُ ثلاثمئةِ مُجلَّد ، لا ، بل أكثر .**

صفاتُه : وكان قوَّالًا بالحقِّ ، نهَّاءً عن المنكر ، لا تأخذُهُ في اللهِ لومةُ لائمٍ ، ذا سطوةٍ وإقدامٍ ، وعَدَمِ مُداراةِ الأغيارِ .

ومن خالطَهُ وعَرَفَه ، قد يَنسبني إلىٰ التَّقصير في وَصْفِهِ ، ومَن نابَذَهُ وخالَفَهُ ، يَنسِبُني إلىٰ التَّغالي فيه ، وليسَ الأمرُ كذلك ، مع أنَّني لا أعتقدُ فيه العِصمةَ ، كلَّا ! فإنه مع سَعَةِ عِلْمِهِ ، وفَرَطِ شَجاعتِهِ ، وسيلانِ ذِهْنِهِ ، وتعظيمِهِ لحُرُماتِ الدِّينِ ، بَشَرٌ مِن البشرِ .

وأنا أقل مِن أن يُنَبِّهَ علىٰ قَدْره كَلِمِي ، أو أن يُوضِّحَ نَبَأَهُ قَلَمي ، فأصحابُهُ وأعداؤهُ خاضعون لِعِلْمِه ، مُقرُّونَ بسرعةِ فهمِهِ ، **وأَنَّهُ بحرٌ لا ساحِلَ له ، وكنزٌ لا نظيرَ له ، وأن جُودَه حاتميٌّ ، وشجاعتَهُ خالديَّةٌ .**

❀ ❀ ❀

صفاته الخِلْقِيَّة :

وكان الشيخُ أبيضَ ، أسودَ الشَّعرِ واللِّحيةِ ، قليلَ الشَّيبِ ، شَعره إلىٰ شحمةِ أُذنيه ، كأنَّ عَيْنَيْهِ لسانان ناطقان ، رَبْعَةً مِن الرِّجالِ ، بعيدَ ما بين المنكبين ، جهوريَّ الصَّوتِ ، فصيحًا ، سريعَ القِراءةِ .

تعتريه حِدَّةٌ ، ثم يقهرُها بحِلْم وصَفحٍ ، وإليه المُنتهىٰ في فرطِ الشَّجاعةِ ، والسَّماحةِ ، وقوَّةِ الذَّكاءِ ، ولم أرَ مثله في ابتهالِهِ واستغاثتِهِ باللهِ تعالىٰ ، وكثرةِ توجُّهِهِ .

وفاته وجنازته : توفي ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ مُعْتَقَلًا بقلعة دمشق ، في ليلةِ الاثنين ، العشرونَ مِن ذي القعدةِ ، سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمئةٍ .

وصُلِّيَ عليه بجامع دمشق عُقيب الظُّهرِ ، وامتلأَ الجامِعُ بالمُصلِّين كهيئةِ يوم الجُمعةِ ، حتىٰ طلعَ الناس لتشييعِهِ مِن أربعة أبوابِ البلد ، وأقل ما قيل في عدد مَن شَهِدَه خمسون ألفًا ، وقيل أكثر من ذلك ، وحُمِل علىٰ الرؤوس إلىٰ «مقابر الصوفية» ، ودُفِنَ علىٰ جانب أخيه الإمام شرف الدين ، -رحمهما الله وإيانا والمسلمين- .

المطلب الثاني : توثيقُ نِسبَةِ الكتابِ إلىٰ المؤلِّفِ .

هذا الكتابُ ثابتُ النِّسبةِ لابنِ تيمِيَّةَ بِلا جِدالٍ ولا شكٍّ ، ويكفي أنَّ مُؤلِّفَهُ ذكَرَهُ في كُتُبِهِ ، وأنَّ تلاميذه مِن بَعدِهِ نَسَبُوهُ إليه كما سيأتي ، لكن مِمَّا دَرَجَ عليه الباحثون الاجتهادُ في إثباتِ نسبةِ الكتاب لمؤلِّفِهِ ، حتىٰ لا يأتي أحدٌ -ولو طالَ الزمان- فيَجحَدَ ويُنكِرَ ذلك .

وطُرُقُ إثباتِهِ كثيرةٌ ، لكن سأذكرُ ثلاثًا منها ، وتحت كل واحدٍ منها أدلةٌ متنوعةٌ :

أولًا : ذَكَرَ شيخُ الإسلام رسالَتَهُ «الحموية» في بعض كُتُبِهِ فمن ذلك :

١- ذَكَرَها في رسالتِهِ لأخيهِ ، وهي مطبوعةٌ ضِمنَ «مجموع الفتاوىٰ» [(١)] .

٢- وفي مناظرتِهِ «للعقيدة الواسطية» [(٢)] .

٣- وفي إحدىٰ رسائِلِهِ التي كَتَبَها في السِّجنِ سنةَ (٧٠٦هـ) [(٣)] .

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٦) .

(٢) كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٠) .

(٣) كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٧) .

٤- وفي «التِّسعينيةِ» [(١)].

٥- و«بيانِ تلبيس الجهميَّةِ» [(٢)].

٦- وبنىٰ كتابه «جوابَ الاعتِراضاتِ المصريَّةِ علىٰ الفُتيا الحمويَّة» في الدفاع عن رسالَتِهِ هذه، فهذا إقرارٌ منه بأنَّ «الحموية» له، و«جواب الاعتراضات» مطبوعٌ، وتمَّ توثيق نسبته لابن تيمية، كما أنهُ ذَكَرَهُ في بعضِ رسائِله، وذَكَرَهُ عنه طُلَّابهُ كابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) وغيره.

ثانيًا: ذِكرُ طُلَّابِهِ وأقربِ الناس إليه لَهَا، ونِسبتُهم لها لابن تيمية، ونَقْلهم عنها، فمنهم:

١- العلامة علم الدين البرزالي (ت: ٧٣٩هـ) [(٣)].

٢- والإمامُ ابنُ القيِّم (ت: ٧٥١هـ) [(٤)].

٣- والإمامُ ابنُ عبدِ الهادي (ت: ٧٤٤هـ) [(٥)].

٤- والحافظُ البزَّار (ت: ٧٤٩هـ) [(٦)].

---

(١) «التسعينية» (١/ ١٨٥، ٢٣٠) [«الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٥/ ٢١، ٣٧)].

(٢) انظر: (١/ ٤)، (٥/ ٤٥٧)، (٨/ ٥٣٧).

(٣) في كتابه «المقتفي لتاريخ أبي شامة» (٣/ ٤١٤) دار ابن حزم.

(٤) في كتابه «الصواعق المرسلة» (١/ ١٥٨-١٦٠، ١٦٢-١٦٧، ١٦٩-١٧٠)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٤٠).

(٥) «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» (١١١-١٤٤، ٢٨٩-).

(٦) «الأعلام العلية» (٢٨) المكتب الإسلامي، (٧٤٩) عالم الفوائد.

٥- والعلَّامةُ أبو عبد الله محمدُ بن رُشَيِّقٍ المغربيِّ (ت: ٧٤٩هـ)[(١)].

٦- والحافظُ الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨هـ)[(٢)].

٧- والعلَّامةُ خليل بن أيبك الصفديُّ (ت: ٧٦٤هـ)[(٣)].

٨- والحافظُ ابنُ كثير (ت: ٧٧٤هـ)[(٤)].

ثالثًا: ذَكَر «الحمويَّة» مَن تَرجَمَ له ومَن نَقَلَ عنهُ، فمنهم:

٩- عبد الوهابِ السُّبكيُّ (ت: ٧٧١هـ)[(٥)].

١٠- والحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ (ت: ٧٩٥هـ)[(٦)].

١١- والعلَّامةُ المقريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ)[(٧)].

١٢- والحافظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقلانيُّ (ت: ٨٥٢هـ)[(٨)].

---

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢٨٢) ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» قال: «الفتيا الحموية ستون ورقة كتبها بين الظهر والعصر».

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٩٩، ٧٠٠)، و«ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢٤٤).

(٣) «أعيان العصر» تأليفه (١/ ٢٣٦)، و«الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢).

(٤) «البداية والنهاية» (١٧/ ٧١١).

(٥) «طبقات الشافعية» تأليفه (٩/ ١٦٣).

(٦) «ذيل طبقات الحنابلة» تأليفه (٤/ ٥٠١، ٥١١).

(٧) «المقفىٰ الكبير» (١/ ٤٥٧).

(٨) «الدرر الكامنة» (١/ ١٥٥).

١٣- والعلَّامةُ العُليمي الحنبليُّ (ت: ٩٢٨هـ)[1].
١٤- والعلَّامةُ مَرْعي الكَرْمي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ)[2].
١٥- والعلَّامةُ السَّفارينيُّ الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)[3].
١٦- والإمامُ محمدُ بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)[4].
١٧- والعلَّامةُ عبدُ الرحمنِ بن حسن (ت: ١٢٨٥هـ)[5].
١٨- والشيخُ نُعمان الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ)[6].
١٩- والعلَّامةُ عبد القادر بن بَدْران (ت: ١٣٤٦هـ)[7].
٢٠- والعلَّامةُ سُليمانُ بن سِحمان (ت: ١٣٤٩هـ)[8].
وغيرُهم إلىٰ يومِنا هذا.

❀ ❀ ❀

(١) «المنهج الأحمد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٥/ ٢٧).
(٢) «الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية» (١٠٢-١١٢)، ونقل عنها في «أقاويل الثقات» (٢٠٥-٢٠٨)، (٢٢٥-٢٣٩).
(٣) «لوامع الأنوار» (١/ ١٦٦-١٧٤، ٣٥٦، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٨-٤٢١، ٦٩٤-٦٩٥)، و«لوائح الأنوار» (١/ ١٢٠-١٢٧).
(٤) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ١١٤).
(٥) «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» (٢/ ٨٤٨-٨٥٠)، و«قرة عيون الموحدين» (٥٩٦-٥٩٧) بتحقيقي.
(٦) «جلاء العينين» (١٥٠-١٥١، ١٥٥-١٥٦، ١٥٨).
(٧) «المدخل» تأليفه (٤٩٨).
(٨) «الضياء الشارق» (٢١٦-٢٢٣، ٣٠٣-٣٠٧، ٣٣٨-٣٤٠).

المطلب الثالث : اسمُ الكتابِ .

اتَّفقوا علىٰ تَسْمِيَتِه بـ«الحموية» ، لكن اختلفوا فيما سِوَىٰ ذلك :

١- فسمَّاها المؤلفُ في مواضع بـ«الفتيا الحموية» (١) .

وسماها بذلك الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨هـ) في موضعينِ (٢) ، والمقريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ) (٣) .

وهي بهذا الاسم بخطِّ العامريِّ في نسخةِ الأصلِ .

٢- وسمَّاها المؤلفُ : «الفتيا الحموية في الردِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» (٤) . وهو عنوانٌ حسنٌ جدًّا ، وفيه اقتداءٌ بما درجَ عليه السَّلفُ مِن تسمِيَةِ كُتُبِهم في الصِّفاتِ بـ«الردِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» .

وقد تكونُ الزِّيادةُ «الردُّ علىٰ الجهميةِ» إخبارٌ بما تحتويه .

٣- «الحمويَّةُ الكُبْرَىٰ» ، سمَّاها بذلك : ابنُ عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) (٥) ، والسَّفارينيُّ (ت: ١١٨٨هـ) (٦) .

---

(١) «الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٧) ، (٥/ ٢٤٠) .
(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٩٩، ٧٠٠) .
(٣) «المقفىٰ الكبير» (١/ ٤٥٧) .
(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٥٣٧) .
(٥) «العقود الدرية» (١١١، ١٤٤) .
(٦) «لوامع الأنوار» (١/ ١٦٦) وذكرها في بقية الأماكن بـ«الحموية» (١/ ٣٥٦، ٤٠٠، ٤٢٠، ٦٩٤) .

وسمَّاها ناسخُ الأصلِ الذي اعتمدناهُ في إحدىٰ الأوراقِ بـ«الفُتيا الحمويَّةِ الكبيرةِ» ! ولعله أراد «الكبرىٰ» كما في خاتمةِ نسخه للكتابِ سمَّاها بـ«**الحمويةِ الكُبرىٰ**» (١١١/ ب).

فيكون اسم الكتاب عنده : «**الفتيا الحموية الكبرىٰ**» كما في (٧٧/ ب) وهذا في أحدِ المواضع .

أمَّا الاسمُ المشهورُ «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» فلم أرَ مَن ذَكَرَهُ مِن العلماءِ ، ولم أَرَهُ في النُّسخِ المُتقدِّمة بلَفْظِ «الفتوىٰ» !

والغريبُ أنَّ مَن طَبَعَهُ بهذا الاسم علَّلَ ذلك بأنَّ «هذا الاسمَ جاءَ عُنوانًا لأغلبِ النُّسخِ المطبوعةِ» ! [١].

٤ - ومن أسمائها : «**المسألةُ الحمويَّةُ**» .

سماها بذلك الذَّهبيُّ [٢] ، والحافِظُ البزَّارُ [٣].

وزيد علىٰ هذا العنوان فـ :

٥ - **سُمِّيت بـ«المسألة الحمويَّة في الاستواءِ والصِّفاتِ الخبريَّة»** ، سمَّاها بهذا الاسم : شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ [٤]،

---

(١) ص (٥٦) ، وتبعه علىٰ ذلك صاحب طبعة «الصغرىٰ» و«الكبرىٰ» ؛ لأن كثيرًا «مِمَّن حققها سمَّاها بهذا الاسم ..! وبهذا اشتهرت اليوم» كما في ص (١٦) !

(٢) «ترجمة ابن تيمية» (٢٤٤) .

(٣) «الأعلام العلية» (٢٨) ط بيروت ، و(٧٤٩) ط عالم الفوائد .

(٤) كما في مناظرة الواسطية المطبوعة ضمن «الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٠) .

وتلميذُهُ الخبيرُ بكتبِهِ ابنُ عبدِ الهادي (ت: ٧٤٤هـ)[1] .

٦- **وسُمِّيت بـ«العقيدة الحموية»** .

سمَّاها بذلك الذهبيُّ[2] ، والمقريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ)[3] . ونسخة «ل» الألمانية ، وهذه تسمية بمحتواها ، فهي «الحموية» للسببِ المعروفِ ، و«العقيدة» ؛ لأنها في «العقيدة» ، لا لأنها بهذا الاسم .

٧- **وقيل : «العقيدة الحمويَّة الكبرىٰ»** ، كما سماها بذلك يوسفُ بنُ عبدِ الهادي الحنبليُّ (ت: ٩٠٩هـ)[4].

٨- **وقيل اسمها : «الرسالة الحموية»** ، سماها بذلك السَّفارينيُّ (ت: ١١٨٨هـ)[5] ، وسليمانُ بنُ سحمانَ (ت: ١٣٤٩هـ)[6] ، ولا أظنُّهما أرَادَا اسمَها ، وإنَّما الإخبارُ بأنها رسالةٌ ومؤلَّفٌ وكتابٌ باسم «الحموية» ، كما تقدَّم في تسميةِ السَّفارينيِّ لها باسمِ «الحموية الكبرىٰ» .

وما تقدَّم أسماءٌ مُتقارِبَةٌ ، ومِن المُعتادِ والمشهور أنَّ

---

(١) «العقود الدرية» (٢٨٩) .
(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٩٩) .
(٣) «المقفىٰ الكبير (١/ ٤٥٧) .
(٤) «معجم الكتب» تأليفه (١١٧) .
(٥) «غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب» تأليفه (١/ ١٢٦) .
(٦) «كسف الأوهام والالتباس» تأليفه (٣١) .

شيخَ الإسلام ابن تيمية لا يُسمِّي كُتُبَهُ ورسائِلَهُ التي هي جوابٌ لسؤالٍ ، وإنَّما يُسمِّيها طُلَّابُهُ أو النُّسَّاخُ منهم ، وإذا نظرنا للذَّهبيِّ وهو مِن طلَّاب المُؤلِّفِ وجَدْناهُ سمَّاها بـ«الحموية» ، و«الفتيا الحموية» ، و«العقيدة الحموية» ، و«المسألة الحموية» -كما تقدَّم قريبًا- فالأمرُ إذًا هيِّنٌ .

والذي أراهُ أصوبَ ما في هذه الأسماءِ ، أربعةُ أسماءٍ :

١- «الفتيا الحمويَّة» .

٢- «الفتيا الحموية في الردِّ على الجهميَّةِ» .

٣- «المسألةُ الحمويَّة في الاستواءِ والصِّفاتِ الخبريَّة» .

٤- «الفتيا الحموية الكبرىٰ» .

وأقربُها الثاني والثالِثُ ؛ لأنَّ المُؤلِّفَ سمَّاها بهذين الاسْمَيْنِ ، وأقربُهما الثالثُ ؛ لأنَّ ابنَ عبدَ الهادي أيَّدهُ في هذا الاسمِ .

وإن كان أشهرُها في بعضِ النُّسَخِ المُتأخِّرةِ وعند المعاصرينَ العنوانَ الرابعَ .

والذي أَختارُهُ منها هو :

«المَسْأَلَةُ الحَمَوِيَّةُ فِي الاسْتِوَاءِ وَالصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ»

لأسباب :

اختَرْتُهُ لأنَّ المؤلِّفَ سمَّاها بهذا الاسم ، وهو لا يُنافي بقيَّةَ الأسماءِ التي سمَّاها به ؛ لأنها مُختَصَرَةٌ عنه متكلِّمةٌ ومعبرةٌ عن محتواها أو سبب تأليفها .

ومِن أسبابِ اختياري لهذا الاسمِ : أنَّ الحافِظَ ابنَ عبدِ الهادي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- سمَّاها بهذا الاسمِ وهو الخبيرُ بمؤلفاتِ شَيخِهِ ، والدَّقيقُ في ذِكْرِ عناوينها ، وتسمِيَتُهُ لها في موضعٍ بـ«الحموية الكبرىٰ» لتميزها عن «الصُّغرىٰ» ...

فهذا العنوانُ أقربُ العناوينِ وأصحُّها ، والبقيَّةُ داخلةٌ فيه ، راجعةٌ إلىٰ معناه .

ولأنَّ العُنوانَ مُشتَمِلٌ علىٰ مُحتوىٰ الرِّسالةِ وعُمومِها ومُضمونِها .

❀ ❀ ❀

الحمويةُ الكُبرَىٰ والصُّغرىٰ :

لم أقف علىٰ مَن ذَكَرَ أنَّ للمُصنِّفِ «صُغرَىٰ» كما له هذه الفتوىٰ «الكبرىٰ» إلَّا الحافظ ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) .

ولم يُبيِّن ابن عبد الهادي ما هي «الصغرىٰ» ، أو علىٰ ماذا تحتوي ، مِمَّا أوقعَ الناس في زماننا في لغطٍ وخَلْطٍ .

ولم أقف علىٰ نسخةٍ خطيَّةٍ -علىٰ كثرةِ نُسَخِ الحمويَّة- نصَّ فيها الناسخُ علىٰ أنها «الحمويَّةُ الصُّغرىٰ» .

ولم أقف علىٰ مَن نَقَلَ شيئًا مِن «الصُّغرىٰ» علىٰ كثرةِ مَن نَقَلَ عن «الكبرىٰ» -كما تقدَّم- .

ولم أقف علىٰ كتابٍ للمُصَنِّفِ اختَصَرَهُ مِن كتابٍ آخرَ لهُ حذفَ بعضَ النُّقولِ وأبقىٰ عباراتَهُ كما هي !

وعلىٰ كثرةِ ما قرأتُ لشيخ الإسلام ابن تيمية وما قرأتُ لغيره ، فإنَّ عامَّة العلماءِ يكتبون رسائلَ في موضوعٍ واحدٍ تكون مُكرَّرةً ، إلَّا ابن تيمية فإنهُ يكتب عدَّةَ رسائل في باب واحدٍ إلَّا أنها تختَلِفُ ! لا أقولُ في مُقدِّمَتِها أو خاتِمَتِها بل في مَضْمُونِها ومُحتَوَاهَا ، فهل يُتصَوَّرُ أن يكتبَ رسالتين في موضوعٍ واحدٍ : فيهما مقدمةٌ واحِدَةٌ ، ومحتوىٰ واحدٌ ، وخاتمةٌ واحدةٌ ؟!!

إذًا فما هذه «الصُّغرىٰ» التي أتىٰ بها أحدُ المُعاصرين وطَبَعَها ضِمْنَ «الكُبرىٰ» ؟!!

ولم يأتِ هذا الباحِثُ بدليلٍ واحدٍ علىٰ أنَّ ما بينَ يَدَيْهِ هي «الصُّغرىٰ» ، بل افترَضَ ذلك بناءً علىٰ أنَّ النُّسخةَ فيها بعضُ الاختلافاتِ ، كما أنها خاليةٌ مِن بعض النُّقولِ المُطوَّلَةِ !!

لنفرض أنَّ هذه نسخةٌ سليمةٌ مُتقنةٌ عُرِفَ ناسِخُها وتاريخُ النَّسخ -وهذا غيرُ موجودٍ في نسختِهِ- ، فإنَّ الاحتمالاتِ الوارِدَةَ عليها كثيرةٌ :

١ - أنَّ هذه الزِّياداتِ التي في بقيَّةِ النُّسخ مِن المؤلفِ بعدما نَظَرَ في كتابه مرَّةً أُخرىٰ ، كما فعل مع «الواسطية» ؛ حيث زادَ فصلًا في «كراماتِ الأولياء» في آخرِ نُسخةٍ قُرِئت عليه (١) .

٢- لا يُعرَفُ مِن طريقةِ المُؤلِّفِ في كُتُبِهِ أنه اختَصَرَ كتابًا مِن كُتُبه وأَبقَىٰ نصوصَهُ كما هي بحروفها إلَّا أنهُ زادَ بعض الأسطرِ والكلماتِ ثم حذَفَ بعضَ النُّقولِ .

٣- لنفرضْ أنَّ المُؤلِّفَ كَتَبَ «الصُّغرىٰ» التي نشرَهَا هذا «الدكتور» ، ثم زادَ عليها بعضَ النُّقولِ حتىٰ أَصبحت «كبرىٰ» فبأي وجهٍ تُنشَرُ «الصُّغرىٰ» ؟!!

---

(١) انظر : «العقيدة الواسطية» (١١٥) بتحقيقي .

يوضِّحُهُ : لو أنَّ عالمًا طبعَ كتابًا له طبعةً أُولىٰ ثم زادَ أشياءَ كثيرةً ، وطبَعَهُ ثانيةً ، فهل إذا أرادَت دارٌ أن تَطبَعَ كِتابَهُ مرَّةً ثالثة أن تُعيدَ الطَّبعةَ الأولىٰ أو الثانية ؟! كلُّ عارِفٍ يقول : نعتَمِدُ الثانية ؛ لأنها الأخيرةُ ، وهي التي زادَ فيها ونَقَصَ وحرَّرَ ودقَّقَ ، إلَّا هذا «الدكتور» فإنهُ نَشَرَ «الصغرىٰ» ، وأَدخَلَ معها «الكبرىٰ» تلفيقًا بينهما !!

٤ – قد توجدُ «الصُّغرىٰ» كما ذَكَرَ ابنُ عبدِ الهادي ، لكن ما هو مُحتَوَاها ؟ فقد تكونُ في موضوع آخر في الصِّفاتِ ، وقد تكون في مسائل أُخر سُئِلَ عنها مِن «حماة» ، فقيل لها «الصغرىٰ» لقلَّةِ ما احتوت ، أو لسببٍ آخر .

٥ – لا يمكن أن نترُكَ النُّسخَ الكثيرةَ «للكبرىٰ» لنتعلَّقَ بوهمِ ناسخٍ أو ناسِخَيْنِ أسقَطُوا بعضَ النُّصوصِ –مع بقاءِ المُقدِّمةِ والمُحتوىٰ والخاتمة كما هي– لِنَدَّعِ أنَّ «الصُّغرىٰ» رسالةٌ أُخرىٰ ...

٦– نسخة العامري وهو مِن طُلَّاب المؤلف مُوافقةٌ في زياداتها وبعض كلماتها للنُّسخةِ الألمانية التي اعتمدها هذا الناشر والتي زعم أنها «الصغرىٰ» ، وهي بتصريح العامري أنها الكبرىٰ ، فما الجواب ؟!

❀ ❀ ❀

المطلب الرابع: موضوعُ الكتابِ، وسببُ تأليفِه، وتاريخُهُ، ومِحْنَتُهُ.

الكتابُ مُشتَمِلٌ علىٰ قضايا مُهمَّةٍ، أهمُّها وما قامَ عليها هي مسألةُ عقيدةِ السَّلفِ في صفاتِ الله ﷻ.

قال المُؤلِّفُ في عَرْضٍ مُوجَزٍ للكتاب: «فإني كنتُ سُئِلتُ مِن مُدَّةٍ طويلةٍ، بُعيْدَ سنة تسعين وستمئة عن الآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في صِفاتِ اللهِ، في فُتيا قَدِمَتْ مِن حَماة، فأَحَلْتُ السائل علىٰ غيري، فذَكَرَ أنَّهم يُريدون الجوابَ مِنِّي ولا بُدَّ، فكَتَبْتُ الجوابَ في قَعْدَةٍ بين الظُّهرِ والعصرِ، وذكرتُ فيه مِن مذهب السَّلفِ والأئمةِ المَبني علىٰ الكتاب والسُّنةِ، المُطابِقِ لفطرةِ اللهِ التي فَطَرَ الناس عليها، ولِمَا يُعلَمُ بالأدلَّةِ العقليَّةِ، التي لا تَغليطَ فيها، وبينتُ ما يجبُ مِن مُخالَفَةِ الجهميَّةِ المُعطِّلةِ، ومَن قابلهم من المُشبِّهةِ المُمَثِّلةِ، إذْ مَذهَبُ السَّلفِ والأئمَّةِ: أن يوصَفَ اللهُ بما وصفَ به نفسَهُ، وبما وصفهُ به رسولُهُ، مِن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

قال نُعيمُ بن حمَّادٍ الخُزاعيُّ: «من شبَّهَ اللهَ بخَلْقِهِ فقد كَفَرَ، ومَن جَحَدَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كَفَرَ، فليس ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ ورسولَهُ تشبيهًا» (١).

---

(١) سيأتي تخريجه في آخر الرسالة.

وكان السَّلفُ والأئمةُ يعلمون أنَّ مرضَ التَّعطيل أعظمُ مِن مَرَضِ التَّشبيهِ، كما يُقالُ: المُعطِّلُ أَعمَىٰ، والمُشَبِّهُ أَعْشَىٰ، والمُعطِّلُ يَعبُدُ عَدَمًا، والمُشَبِّهُ يَعبُدُ صَنَمًا» [١].

قلتُ: هذه الرسالةُ موجَّهةٌ بالدَّرجةِ الأولىٰ للأشاعرةِ ومذهَبِهم في صفاتِ الله ﷻ المبني علىٰ: التأويل، أو التفويض، وكلاهما مذهبٌ مُبتَدَعٌ.

أسلوبُهُ فيها قويٌّ، مَبنيٌّ علىٰ الدَّليلِ الشَّرعيِّ، والتَّقريرِ والنُّقولِ حتىٰ عن أئمَّةِ الأشاعِرةِ الذين ينتسبونَ لهم.

كما أنَّ فيها مِن القواعدِ والأُصولِ ما يجعلُ مَن حَفِظَها واعتنىٰ بما فيها يَتَميَّزُ علىٰ أقرانِهِ في هذا الباب، ويقمَعُ اللهُ به باطل المبتدعةِ المُعطِّلةِ.

بدأَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- الرِّسالةَ بأهميَّةِ هذا الباب -باب الأسماء والصفات-، ومنزلتِهِ مِن الدِّين، وبيانِ أنَّ مِن المُحالِ أن يكون غير واضحٍ أو مُلتبسٍ علىٰ الناس.

وأنَّ الرسولَ ﷺ بيَّنَ ما هو أقلُّ أهميةً مِن باب توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ أيُعقَلُ أن يترُكَهُ غيرَ واضحٍ أو مُلتَبسٍ؟

ثم بيَّن أنه لا يُقبَلُ ولا يُعقَلُ أن يكونَ الخَلَفُ أعلَمَ مِن السَّلفِ

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤-٦).

في هذا الباب المُهِمِّ ، لا سيَّما والخَلَفُ خاضُوا في عِلمِ الكلامِ ، وكثيرٌ مِن رؤسائِهم تابوا ورَجَعُوا ونَدِمُوا علىٰ ما كانوا فيه .

ثم ساقَ الأدلَّةَ علىٰ إثباتِ علوِّ اللهِ ﷻ ، وأوضحَ أنهُ لا يوجدُ في الكتاب ، ولا في السُّنةِ ، ولا في كلام الصَّحابةِ والتابعينَ حَرْفٌ واحدٌ يُخالِفُ ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا .

ثم عرَّجَ علىٰ تحكيم المتكلِّمينَ لعقُولِهم في بابِ صِفاتِ اللهِ جلَّ جلالُه ، وأصلِ مقالةِ التَّعطيلِ .

ثم اعتَذَرَ عن أنَّ نقلَ كلام السَّلفِ في هذه الفتوىٰ مُتعذِّرٌ لكثرَتِهِ ، وأشارَ إلىٰ طائفةٍ حسنةٍ مِن كتبِ السَّلفِ في هذا البابِ .

وبعدها عقدَ فصلًا في بيانِ القولِ الشَّامل في باب الصِّفاتِ ، ومذهبِ السَّلفِ فيه ، وأنَّ مذهبَ المُخالفينَ مُضطَرِبٌ جدًّا ، وهم في أمرٍ مَريجٍ ، والردِّ علىٰ مَن حكَّمَ العقل وجعلَهُ مُشرِّعًا في هذا البابِ .

ثم تكلَّمَ علىٰ أنَّ مذاهِبَ أهلِ البدع في هذا البابِ تنقَسِمُ إلىٰ ثلاثةٍ : مذهبُ أهلِ التَّخييلِ ، وأهلِ التأويلِ ، وأهلِ التَّجهيلِ ، وأطالَ في الكلامِ عليها .

ثم بيَّن معنىٰ التَّأويلِ ، والمذمومِ مِنهُ في هذا البابِ .

ثـم شَـرَعَ فـي الجـزءِ الأكبـرِ مِـن الرِّسـالةِ وهـو : النُّقـولُ عـن السَّـلفِ والأئمـةِ والعُلمـاءِ فـي إثبـاتِ صِـفاتِ الـربِّ ﷻ ، وعَـزَا الأقوالَ لقائليها ، والكُتُبَ التي خرَّجَتْهَا ، أو نَقَلتْ هذا الكـلامَ ، وإلىٰ كُتُبِ العُلماءِ التي نصُّوا فيها علىٰ مذهَبِهم في هـذا البـابِ ومصادِرُهُ في ذلك أَصْلِيَّةٌ .

ثـم تكلَّـمَ علـىٰ أنَّ كـلامَ اللهِ وكـلامَ رسـولِهِ فـي هـذا البـابِ لا يُنـاقِضُ بعضُـهُ بعضًـا ، بـل هـو مُؤْتَلِـفٌ غيـرُ مُختَلِـفٍ ، وذَكَـرَ مِثالًا علىٰ ذلـك فـي الجمـعِ بين علـوِّ اللهِ ﷻ علـىٰ عرشِـهِ ، وبـين معيَّتِهِ لِخَلْقِهِ .

ثم الجوابُ عن مقالـةِ بعضِـهم : أنَّ مـذهَبَ السَّـلفِ إقرارُهـا علىٰ ما جاءت به مع اعتقادِ أنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ .

وذَكَـرَ أنَّ ألقـابَ السُّـوءِ التـي يُطلِقُهـا أهـلُ البـدعِ علـىٰ أهـلِ السُّنةِ لا تَضُرُّهم ، فهو أَمرٌ يدلُّ علىٰ صِحَّةِ مَسْلَكِهم .

ثـم بيَّنَ أنَّ جِمَاعَ الأَمرِ في الأقسـامِ المُمْكِنَـةِ فـي الصِّـفاتِ تنقَسِمُ إلىٰ ستَّةِ أقسامٍ بيَّنَها .

ثم بيَّن طَريقةَ الصَّوابِ في بابِ الصِّفاتِ مِن هذه الأقسامِ .

ثـم خَـتَمَ الكتـابَ بحُكْـمِ أهـلِ الكـلامِ وأنَّهـم مُسـتَحِقُّونَ للعقوبةِ من وجهٍ ، ومِن وجهٍ آخرَ مُستحقُّونَ للشَّفقةِ والرَّحمةِ .

هذا موضوعُ الكتابِ باختصارٍ .

وعلىٰ أنها مِن لطائفِ مُصنَّفاتِ شيخ الإسلام ابن تيمية -التي ليست مطوَّلة- إلَّا أنها صواعقُ هاويةٌ علىٰ رؤوسِ المُعطِّلةِ والمُشبِّهةِ ، ولذلك أقاموا الدُّنيا عليه منذ تأليفه وامتحنوه بها ، وافتروا وكَذَبُوا بخصوص هذا المُصَنَّفِ كما سيأتي في مِحنَتِهِ ، إلَّا أنَّ اللهَ كَتَبَ لها البقاءَ مع بقيَّةِ كُتُبِهِ ، وذَهَبَ أهلُ البدعِ فلم يبقَ لهم ذِكْرٌ ولا أَثرٌ .

❀ ❀ ❀

تاريخُ تأليفه :

أمَّا تاريخ تأليف كتاب «الحموية» فهذا ما بيَّنَهُ المؤلفُ ، حيثُ قال -رَحِمَهُ اللهُ- : **«فإنِّي كُنتُ سُئِلتُ مِن مُدَّةٍ طويلةٍ ، بُعيْدَ سنةِ تسعينَ وسِتِّمئةٍ عن الآياتِ والأحاديثِ الوارِدَةِ في صفاتِ الله ، في فتيا قَدِمَتْ مِن حماة ، فأَحَلْتُ السَّائلَ علىٰ غيري ، فذَكَرَ أنَّهم يُريدون الجوابَ مِنِّي ولا بد ، فكتبتُ الجوابَ في قعدةٍ بين الظهر والعصر ....»** [1] .

وذَكَرَ كثيرٌ مِمَّن ترجم له أنه كتبها تحديدًا عام (٦٩٨هـ) ،

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤) .

ومنهم: ابنُ عبدِ الهادي (ت: ٧٤٤هـ)[(١)]، والذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨هـ)[(٢)]، والبرزاليُّ (ت: ٧٣٩هـ)[(٣)]، ومرعيُّ الكرميُّ (ت: ١٠٣٣هـ)[(٤)].

وكان عُمْرُهُ حينها (٣٧) سنةً![(٥)].

وكما ذَكَرَ شيخُ الإسلام أنَّ مُدَّةَ تَصنيفها في «قعدةٍ بين الظُّهرِ والعَصرِ»[(٦)].

وذَكَرَهُ تلاميذُهُ كذلك: كابن عبدِ الهادي (ت: ٧٤٤هـ)[(٧)]، وابن رُشيِّق المغربيِّ (ت: ٧٤٩هـ)[(٨)].

وهذا دليلٌ علىٰ سَعَةِ عِلْمِهِ واطِّلاعه، فما كتبه في شبابه وفي قعدةٍ يَدرُسُه ويُدرِّسُهُ أهلُ العلمِ في أسابيع وشهور.

❀ ❀ ❀

---

(١) «العقود الدرية» (١١١).

(٢) «ترجمة ابن تيمية» (٢٤٤).

(٣) كما في «العقود الدرية» (٢٥٣).

(٤) «الكواكب الدرية» (١٠٢).

(٥) انظر: «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (١٤٤).

(٦) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤).

(٧) «العقود الدرية» (١١١)، و«طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٩٢) كلاهما من تأليفه.

(٨) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» تأليفه (٢٨٢).

مِحنَتُهُ بسبب تأليف «الحموية» :

لم يَسلَم شيخُ الإسلام ابن تيميَّةَ مِن المِحَنِ كعادةِ الأئمةِ، فسَعَىٰ أهلُ البدع والحُسَّادُ والجهلةُ والغوغاءُ في سَفكِ دَمِهِ، وسعىٰ بعضهم في سِجنِهِ، وآخرون بنفيِهِ ...

وكان مِن المِحنِ العظيمةِ أنه لمَّا ألَّف «الحمويَّةَ» قامت قائمةُ أهل البدع مِن الأشاعرة فسَعَوْا في إطفاءِ الحقِّ الذي أظهَرَهُ للناس في هذا الكتاب، لا سِيَّما ما فيه مِن كثرةِ النُّقولِ عن الأئمَّةِ في كلِّ عَصرٍ ومِصرٍ، بل حتىٰ أئمةُ مذاهِبِهم.

يقولُ الحافِظُ الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨هـ) -مبيِّنًا هذه المِحنَةَ ومَن سَعىٰ فيها وحالَهم- : «وفي ربيع الأول قامَ جماعةٌ مِن الشَّافعيَّةِ المُتكلِّمينَ فأَنكَرُوا علىٰ ابن تيميَّةَ كلامَه في الصِّفاتِ، وأَخَذُوا «فُتياهُ الحمويةَ» فردُّوا عليه، وانتَصَبُوا لأذيَّتِهِ، وسَعَوْا إلىٰ القُضاةِ والعُلماءِ، فطاوَعَهُم جلالُ الدِّين قاضي الحنفية في الدُّخولِ في القضيَّةِ، فطَلَبَ الشَّيخَ، فلم يَحضُرْ.

فأَمَرَ فنُودِيَ في بعضِ دِمشقَ بإبطالِ «العقيدةِ الحمويَّة»، أو نحو هذا.

فانتَصَرَ له الأمير جاغان المُشِد، واجتمع به الشيخ، فطلب من سعىٰ في ذلك، فاختفىٰ البعض، وتشفع البعض،

وضُرِبَ المُنادي ومن معه بالكوافيين ...

ثم حَضَرَ مِن الغَدِ عند قاضي القضاة إمام الدين -رَحِمَهُ اللَّهُ- ، وحضر جماعةٌ يسيرَةٌ ، وبحثوا مع الشيخ في «الحموية» ، وحاققُوهُ علىٰ ألفاظٍ فيها . وطالَ البحثُ ، وقُرِئَ جميعها ، وبقوا من أوائل النهار إلىٰ نحو ثلث الليل ، ورضوا بما فيها في الظاهر ، ولم يقع إنكار ، بحيث انفصل المجلس ، والقاضي -رَحِمَهُ اللَّهُ- يقول : **كلُّ مَن تكلَّمَ في الشيخِ فأنا خَصْمُهُ** .

وقال أخوه القاضي جلال الدين : كلُّ مَن تكلَّمَ في ابن تيمية بعد هذا نُعَزِّرُهُ . حدَّثني بذلك الثِّقةُ .

لكن جلال الدين أنكرَ هذا فيما بعدُ ! ونَسِيَ فيما أظنُّ .

والذين سَعَوْا في الشيخ ما أَبْقَوْا مُمْكِنًا مِن القذفِ والسبِّ ورَميهِ بالتَّجسيمِ ...

وفرَغَتْ الفِتنةُ ، ورَأَىٰ قاضي القضاة [1] إخمادَها وتَسكينَها» [2] .

---

(١) جاء النهي عن التسمي بقاضي القضاة حماية لجناب التوحيد من الغلو المذموم ، وإنما يقال : رئيس القضاة ، كبيرهم ... ونحو ذلك . انظر «كتاب التوحيد» (٢٨٣) الباب (٤٥) وشروحه .

(٢) «تاريخ الإسلام» تأليفه (١٥/ ٦٩٩-٧٠٠) باختصار .

وقال الشيخ عَلَمُ الدِّين البِرْزالي (ت: ٧٣٩هـ) : «وفي شهر ربيعٍ الأول مِن سنةِ ثمانٍ وتسعينَ وسِتِّمئةٍ وَقَعَ بدمشق مِحْنةٌ للشيخ الإمام تقيُّ الدين ابن تيميَّةَ ، وكان الشُّروعُ فيها مِن أوَّلِ الشَّهرِ وظَهَرَتْ يوم الخامسِ منهُ ، واستَمَرَّت إلىٰ آخر الشَّهرِ .

ومُلخَّصُها : أنه كان كَتَبَ جوابًا سُئِلَ عنهُ مِن حَمَاة في الصِّفاتِ ، فذَكَرَ فيه مَذهبَ السَّلفِ ، ورَجَّحَهُ علىٰ مذهبِ المُتَكَلِّمينَ ، وكان قبلَ ذلك بقليل أَنكرَ أَمرَ المُنجِّمينَ ، واجتَمَعَ بسيفِ الدِّينِ جاغان في ذلك ، في حالِ نِيابَتِهِ بدِمشقَ وقيامِهِ فقامَ نائبُ السَّلطَنَةِ ، وامتَثَلَ أَمرَهُ وقَبِلَ قولَهُ ، والتَمَسَ منه كثرةَ الاجتماع بهِ .

فحصَلَ بسبب ذلك ضيقٌ لجماعةٍ ، مع ما كان عندهم قبل ذلك مِن كراهيةِ الشَّيخِ ، وتَأَلُّمِهم لظهورِهِ وذِكْرِهِ الحَسَنِ .

فانضافَ شيءٌ إلىٰ أشياء ، ولم يجدوا مَساغًا إلىٰ الكلام فيه ؛ لِزُهْدِهِ ، وعدمِ إقبالِهِ علىٰ الدُّنيا ، وتركِ المُزاحَمَةِ علىٰ المناصبِ ، وكثرةِ علمِهِ ، وجَوْدَةِ أجوبَتِهِ وفتاويهِ ، وما يظهرُ فيها مِن غَزَارَةِ العِلمِ ، وجَوْدَةِ الفَهمِ .

فعَمَدُوا إلىٰ الكلامِ في العقيدةِ ؛ لكونهم يُرجِّحونَ مَذهَبَ المُتكَلِّمينَ في الصِّفاتِ والقرآن علىٰ مذهبِ السَّلفِ ، ويعتقدونَهُ الصَّوابَ .

فأخذوا الجوابَ الذي كَتَبَهُ ، وعَمِلُوا عليه أوراقًا في ردِّهِ ، ثم سَعَوْا السَّعيَ الشَّديدَ إلىٰ القضاةِ والفُقهاءِ واحدًا واحدًا ، وأَغْرَوْا به خَواطِرَهُم ، وحرَّفوا الكلام ، وكذبوا الكذِبَ الفاحِشَ ، وجعلوهُ يقولُ بالتَّجسيم -وحاشَاهُ مِن ذلك- ، وأنهُ قد أَوْعَزَ ذلك المذهبَ إلىٰ أصحابِهِ ، وأنَّ العوامَّ قد فسدت عقائدهُم بذلك ، ولم يقع مِن ذلك شيءٌ والعياذُ باللهِ !

وسَعَوْا في ذلك سعيًا شديدًا في أيامٍ كثيرةِ المَطَرِ والوَحْل والبرد !

وسَعَوْا في ذلك سعيًا شديدًا فوافَقَهُم جلالُ الدِّين الحنفيُّ -قاضي الحنفية يومئذٍ- علىٰ ذلك ، ومشىٰ معهم إلىٰ دار الحديث الأشرفيَّة ، وطَلَبَ حُضورَهُ ، وأَرسَلَ إليه ، فلم يحضُرْ !

وأَرسَلَ إليه في الجوابِ : إنَّ العقائِدَ ليسَ أَمرُهَا إليكَ ، وإنَّ السلطان إنمَّا ولَّاكَ لِتَحْكُمَ بين الناس ، وإنَّ إنكارَ المُنكَرَاتِ ليس مِمَّا يختَصُّ به القاضي .

فوَصَلَتْ إليه هذه الرِّسالةُ ، فأَوْغَرُوا خاطِرَهُ ، وشَوَّشُوا قَلْبَهُ ، وقالوا : لم يحضُرْ ، ورَدَّ عليك . فأَمَرَ بالنِّداءِ علىٰ بُطلانِ عقيدَتِهِ في البَلْدَةِ !

فأُجيبَ إلىٰ ذلك ، فنُودِيَ في بعضِ البلدِ .

ثم بادرَ سيفُ الدِّين جاغان وأَرسَلَ طائفةً ، فَضُرِبَ المُنادِي وجماعةٌ مِمَّن حَوْلَهُ ، وأَخْرَق بهم ، فرجعوا مضروبين في غاية الإهانةِ .

ثم طلبَ سيفُ الدِّين جاغان مَن قامَ في ذلك وسَعَىٰ فيه ، فدَارَت الرُّسلُ والأعوانُ عليهم في البلدِ فاختَفَوْا ، واحتَمَىٰ مُقدَّمُهم ببدر الدين الأتابكي ، ودخل عليه في دارِهِ ، وسأل منه أن يُجيره مِن ذلك . فترفَّقَ في أَمرِهِ ، إلىٰ أن سَكَنَ غَضَبُ سيفِ الدِّين جاغان .

ثم إنَّ الشَّيخ جلس يوم الجمعةِ علىٰ عادته ثالث عشر الشهر ، وكان تفسيرُهُ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ ، وذَكَرَ الحِلْمَ ، وما ينبغي استعمالُه ، وكان ميعادًا جليلًا .

ثم إنَّهُ اجتَمَعَ بالقاضي إمامُ الدِّين الشَّافعيُّ [1] ، وواعَدَهُ لقراءَةِ جُزئِهِ الذي أجابَ فيه وهو المعروفُ بـ«الحموية» .

فاجتَمَعوا يومَ السَّبتِ رابعَ عَشَر الشَّهر ، من بُكرةِ النَّهارِ

---

(١) هو عمر بن عبد الرحمن أبو المعالي القزويني الشافعي رئيس القضاة بدمشق ، (ت: ٦٩٩هـ) ، قال ابن كثير : «وكان معتقدهُ حسنًا ، ومقصده صالحًا» . انظر : «أعيان العصر» (٣/ ٦٣٣) ، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٧١٢) .

إلىٰ نحوِ الثُّلثِ مِن ليلةِ الأحدِ ميعادًا طويلًا مُستمِرًّا ، وقُرئت فيه جميعُ العقيدةِ وبيَّنَ مرادَهُ مِن مواضِعَ أُشكِلَت ولم يحصُلْ إنكارٌ عليه مِن الحاكِمِ ، ولا مِمَّن حَضَرَ المَجلِسَ ، بحيثُ انفَصَلَ عنهم والقاضي يقولُ : كلُّ مَن تكلَّمَ في الشيخ فأنا خصمُهُ .

وقال أخوهُ جلالُ الدين -بعد هذا الميعاد- : كلُّ مَن تكلَّم في الشيخ نُعَزِّرُهُ .

وانفَصَلَ عنهم عن طِيبةٍ .

وخرَجَ والناسُ ينتظرونَ ما يَسمعونَ مِن طيِّبِ أَخبارِهِ ، فوَصَلَ إلىٰ دارِهِ في ملأ كثيرٍ مِن الناس ، وعندهم استِبْشارٌ وسُرورٌ بهِ ، وهو في ذلك كُلِّهِ : ثابتُ الجأشِ ، قويُّ القَلبِ ، واثِقٌ بالنَّصرِ الإلهيِّ ، لا يَلتَفِتُ إلىٰ نصرِ مَخلوقٍ ، ولا يُعوِّلُ عليه .

وكان سَعْيُهم في حقِّهِ أتمَّ السَّعي ، لم يُبْقُوا مُمكِنًا مِن الاجتماعِ بمَن يَرجونَ مِنهُ أَدنىٰ نصرٍ لهم ، وتكلَّموا في حقِّهِ بأنواعِ الأذىٰ ، وبأمورٍ يَستحي الإنسانُ مِن الله سبحانَه أن يَحكيها فضلًا عن أن يختَلِقَها ويُلفِّقها ، فلا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله (١) .

---

(١) وهذا دأبُ أهل البدع في كلِّ زمان ومكان ، رحم الله البرزالي كيف لو أدركَ زماننا ؟!

والـذين سَـعَوْا فيـه مَعروفـون عِنـدنا وعنـدَ كُـلِّ أَحَـدٍ ، قـد اشتَهَرَ عنهم هذا الفعلُ الفظيعُ ، وكـذلك مَـن سـاعَدَهُم بقـولٍ أو تشنيعٍ ، أو إغراءٍ ، أو إرسالِ رِسَـالةٍ ، أو إفتـاءٍ ، أو شـهادةٍ ، أو أَذًىٰ لـبعض أصـحابِ الشَّـيخِ ، ومَـن يَلـوذُ بـهِ ، أو شَـتْمٍ ، أو غِيبَةٍ ، أو تشويشٍ باطنٍ ، فإنهُ وَقَعَ مِـن ذلـكَ شـيءٌ كثيـرٌ مِـن جَماعةٍ كثيرةٍ .

ورأىٰ جماعـةٌ مِـن الصَّـالِحينَ والأخيَـارِ فـي هـذه الواقِعَـةِ وعُقَيْبها للشَّيخِ مرائي حسنةً جليلةً ، لو ضُـبِطَتْ كانـت مُجلَّـدًا تامًّا»[1].

وذَكَرَ مِحنَتَهُ هذه بنحو ما تقدَّم جماعةٌ مِن أهل العلم منهم : الصَّـفدي (ت: ٧٦٤هـ)[2] ، وابـنُ كثيـر (ت: ٧٧٤هـ)[3] ، والمقريزي (ت: ٨٤٥هـ)[4] ، ومرعيٌّ الكَرمي (ت: ١٠٣٣هـ)[5] .

وقال العلامة ابن عبد الهـادي (ت: ٧٤٤هـ) : «أَملَىٰ شيخُنا المسألةَ المعروفةَ بـ«الحمويةِ» سـنةَ ثمـانٍ وتسـعينَ فـي قعـدةٍ بـين الظُّهرِ والعَصرِ ، وهي جوابُ سؤالٍ وَرَدَ مِن حماة في الصِّفاتِ ،

---

(١) انظر : «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (٢٥٣-٢٥٨) .
(٢) «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢) .
(٣) «البداية والنهاية» (١٧/ ٧١١-٧١٢)
(٤) «المقفىٰ الكبير» تأليفه (١/ ٤٥٦-٤٥٧) .
(٥) «الكواكب الدرية» تأليفه (١١٣-١١٥) .

وجَرَىٰ له بسببِ ذلك مِحنَةٌ، ونَصَرَهُ اللهُ وأذلَّ أعداءه»[1].

وقال الصَّفدي (ت: ٧٦٤هـ): «وكان في ربيع الأول سنةَ ثمانٍ وتسعينَ قامَ عليه جماعةٌ مِن الشَّافعيةِ وأنكروا عليه كلامَهُ في الصِّفاتِ وأخذوا عليه فتياه «الحموية» وردُّوا عليه فيها ...، ثم إنه طُلِبَ إلىٰ مِصرَ هو والقاضي نجم الدِّين بن صصري فانتَصَرَ لهُ الأميرُ سيف الدين سلَّار، وحطَّ الأميرُ رُكن الدين الجاشنكير عليه[2]، وعقدوا له مجلسًا انفصَلَ علىٰ حَبْسِهِ فحُبِسَ في خِزانةِ البُنود، ثم نُقلَ إلىٰ إسكندرية[3]، ثم أُفرجَ عنه وأقامَ بالقاهرةِ مُدَّةً، ثم اعتُقِلَ أيضًا، ثم أُفرِجَ عنه وحَضَرَ إلىٰ دمشقَ، فلمَّا كان في أيام القاضي جلال الدين تكلَّموا معه في مسألةِ الزِّيارةِ، وكُتِبَ في ذلك إلىٰ مصرَ فَوَرَدَ مرسومُ السلطان باعتقالِهِ في القلعةِ فلم يَزَلْ مُعتَقَلًا بها إلىٰ أن ماتَ سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمئة»[4].

---

(١) «طبقات علماء الحديث» تأليفه (٤/ ٢٩٢).

(٢) كان متعصبًا لنصر المنبجي الصوفي، ظلم أهل السنة، وعزل الحنابلة وخوَّفهم، وسجن جماعة من العلماء. انظر: «المقفىٰ الكبير» (١/ ٤٦٢-٤٦٣).

(٣) في صفر سنة تسع وسبعمئة. كما في «أعيان العصر» (١/ ٢٣٧). وقال: «ولم يُمكَّن أحدٌ من أصحابه من التوجه معه».

(٤) «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢-٢٣).

وذَكَـرَ السُّـبكيُّ (ت: ٧٧١هـ) أنَّ شـيخ الإسـلام ابـن تيميـةَ حُبِسَ بسببِ هذه الرِّسالةِ بعد وقوعِ المِحنةِ لهُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[(١)] .

❀ ❀ ❀

(١) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٦٤) ، وكعادة السبكي افترىٰ علىٰ ابن تيمية أن الرسالة تضمنت قوله بـ«الجهة» ! وليس في الرسالة كلها ذلك ، ولكن لأنه أثبت العلو لله ﷻ زعم السبكي ذلك تشويهًا للحق ، وتقريرًا لمذهبه في التعطيل -عامله الله بعدله- .

المطلَبُ الخامِسُ : أهميَّةُ الكتابِ ، وثناءُ العلماءِ عليه .

الكتابُ مِن نَوادِرِ المُؤلَّفاتِ التي تَشتَمِلُ علىٰ القواعِدِ والمَسائلِ والنُّصوص النافِعَةِ ، وهو مِن الكُتبِ التي تَنصُرُ مَذهَبَ السَّلفِ في بابِ الصِّفاتِ .

ولأنَّ مؤلفاتِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية تنبَعُ مِن فقهِ الرَّجل وعِلمِهِ وعقلِهِ ، كانت غايةً في الإتقانِ وحُسن السَّبكِ والصِّياغةِ ، ليست حشوًا ، ولا تكرارًا وإنَّما في كُلِّ كتابِ فوائدُ ونوادِرُ ، ولو رُحِلَ لها لمَا كان كثيرًا في حقِّها .

ولمعرفةِ العُلماءِ بقَدْرِ المؤلِّفِ وعِلْمِهِ وعلوِّ كَعْبه ، وعِلْمِهم بجودَةِ المؤلَّفِ أَثْنَوْا عليه ، وأوصوا مَن أرادَ ورَامَ الوقوفَ علىٰ مذهب أهل السُّنةِ حقًّا فعَلَيْهِ بكُتُبِهِ ، لا سِيَّما «الحموية» .

يقولُ الإمامُ ابنُ عبدِ الهادي (ت: ٧٤٤هـ) : «فأمَّا الحموية الكبرىٰ» فأَمْلاها بينَ الظُّهرِ والعصرِ ، وهي جوابٌ عن سؤالٍ وردَ من حماة سنة ثمانٍ وتسعين وستمئةٍ ، وجرىٰ بسبب تأليفها أمورٌ ومحنٌ ، وتكلَّمَ الشيخُ فيها علىٰ آيات الصفات والأحاديث الواردة في ذلك ، وقال في مُقدِّمَتِها وهي عظيمةٌ جدًّا ..»[1] .

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «هذا آخرُ «الحموية الكبرىٰ» وهي في

---

(١) «العقود الدرية» تأليفه (١١١) .

ستة كراريس بقطع نصف البلدي ، أَلَّفها الشيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قبل سنةِ سبعِمِئة ، وعُمْرُهُ إذْ ذاكَ دون الأربعين سنة ، ثم انفَتَحَ لَهُ بعد ذلك مِن الردِّ علىٰ الفلاسِفةِ والجهميَّةِ وسائر أهل الأهواءِ والبدع ، ما لا يُوصَفُ ولا يُعبَّرُ عنه ، وجَرَىٰ لهُ مِن المُناظَراتِ العجيبةِ والمُباحثاتِ الدَّقيقةِ في كُتبه وغير كتبه مع أقرانه وغيرهم في سائرِ أنواع العلوم ما تضيق العبارة عنه» [1].

وقال الشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي (ت: ١٣٤٦هـ) : «ثم اعلم أنَّ كُتُبَ أولئكَ القومِ تنقَسِمُ إلىٰ قِسْمَين :

... **والقُسم الثاني : منها ما هو موضوعٌ لبيانِ مذهب السلف ، وهي كثيرةٌ جدًّا كما أسلفناهُ ، لكننا نرشدُ الطالب هنا إلىٰ ما فيه مقنع له فنقول : منها : «العقيدة الحموية» لشيخ الإسلام ابن تيمية»** [2].

وقال شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ١٤٢٠هـ) : «ونوصيكَ بمُطالَعَةِ جوابِ شيخ الإسلام لأهلِ حَمَاة ، وجوابِه لأهلِ تَدْمُر ، ففي الجوابَيْنِ خيرٌ عظيمٌ ، وتفصيلٌ لكلامِ أهلِ السُّنةِ ، ونقلٌ لكلامِهم ، ولا سِيَّما «الحموية» » [3].

---

(١) «العقود الدرية» (١٤٤) .

(٢) «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد» (٤٩٨) .

(٣) «مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة» له -رَحِمَهُ اللَّهُ- (٢/ ١٠٧) .

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- لمَّا ذَكَرَهُ مع بعض كتب ابن تيمية : «**كُلُّها كتبٌ عظيمةٌ ينبغي أن تُقْتَنىٰ ويُعتَنىٰ بها**»[1].

وأَوْصَىٰ بها مِرَارًا ، وأَثنىٰ عليها ، وأنَّها مِن كُتُبِ العقيدةِ السَّلفيةِ ، المُفيدةِ والعظيمةِ[2].

وقالت اللجنةُ الدائمةُ للإفتاءِ : «تختَلِفُ الكُتُبُ المفيدةُ في فهم العقيدةِ وغيرها باختلافِ الناس في فهمهم وثقافَتِهم ودرجاتهم العلميَّة ...، **ومِن الكتب النَّافعةِ في العقيدةِ «الحمويَّة» لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ**»[3].

وقالت أيضًا : «ننصَحُكَ بقراءةِ كُتُبِ العقيدةِ السَّلفيةِ ومنها «الحموية» ...»[4].

وكلامُ أهل العلم كثيرٌ في الثناءِ علىٰ هذا الكتابِ الجليلِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) «فتاوىٰ نورٌ علىٰ الدرب» (٢٥/ ١٣٠) .

(٢) «فتاوىٰ نور علىٰ الدرب» (٢٥/ ٧٦، ٨٨، ٩١، ٩٤، ١١٠، ١٢٥) .

(٣) «فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (٢/ ١٧٥) .

(٤) «فتاوىٰ اللجنة» (٢/ ١٧٦) . وانظر : (٢/ ٢٥٤)، (١٢/ ١٢٢).

المطلَبُ السَّادِسُ : النُّسخُ الخطيَّةُ المُعتَمَدَةُ في التحقيق .

نُسخُ «الحمويَّة» كثيرةٌ جدًّا ، وذلك لأهميَّتها وعِظَمِ قيمَتها ، وعند رغبتي في تحقيقها وقفتُ علىٰ شيء منها ، لكن انتخبتُ منها أفضلَها وأقدمَها وما رأيتُهُ مناسبًا منها .

وهي علىٰ التفصيل خمس نسخ :

النسخة الأولىٰ : نسخة العامري ، وناسخها هو : أيوب بن أيوب بن صخر بنِ أبي الحسنِ بنِ خالد بن وثيق بن بقاءِ بن مساور العامريُّ .

تاريخُ نسخِها : كان فراغُهُ منها يوم الأربعاء (٢٧/ ٧/ ٧٣٠هـ) .

فهي منسوخة بعد وفاة المؤلف بسنتين ، وهي نسخة متقنة ، وأكثر النقولِ عن الكتبِ تميَّزَتْ فيها بالضَّبطِ ، حتىٰ إنك لتقف علىٰ كلامٍ موافقٍ لأفضلِ النُّسخ المطبوعة من الكتب المنقول عنها ، كما أنها أقدمُ نُسخةٍ كاملةٍ تامَّةٍ .

النسخة مقابلة ومدققة ، وقد كتب في مواضع «بلغ المقابلة» مثاله : (٨٣/ ب) ، (٨٦/ أ) ، (٩٢/ ب) ، (٩٦/ أ) ، (١٠١/ ب) ، (١٠٤/ ب) .

وتميَّزتْ بكتابةِ العناوينِ الجانبيَّةِ للمنقولِ عنهم، وبعضِ المسائل، وقد كَتَبَها بالحُمرةِ تميزًا لها عن اللَّحقِ والاستدراكِ ...

وفيها زياداتٌ كثيرةٌ ليست في شيءٍ مِن النُّسخ المطبوعةِ، وهي موجودةٌ في الكتبِ المنقولِ عنها بحروفها كـ«أصول السنة» لابن أبي زمنين، و«فهم القرآن» للمحاسبي وغيرها.

لكن مِمَّا يعيبُها أنَّ فيها تقديمًا وتأخيرًا في مواضعَ يسيرةٍ في الأقوال سيأتي ذِكْرُها، وقد خالَفْتُها في هذا الموضِعِ واعتبرْتُ بما هو موجودٌ في بقيَّةِ النُّسخِ.

قال في هذه النسخة في ورقةِ العنوانِ:

«المعارج الروحيَّة القاصدة لمعرفة ربِّ البرية، بالأدلة القطعية، والآثار السلفية، المودعة في «الفتيا الحموية»

إملاءُ الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية.

وُجِدَ بخطِّ الشيخ الإمام شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- وسُمِعَ من لفظِهِ:

روى أبو طاهر المقدسي الحافظ صاحب كتاب «صفوة التصوف» وغيره: **أنَّ الشيخ أبا جعفر الهَمْدَاني حَضَرَ مَجلِسَ أبي المعالي الجويني -رَحِمَهُ اللَّهُ- وهو يخطُبُ على المِنْبَرِ**

ويتكلَّمُ في مسألةِ العُلُوِّ ويقول : كانَ اللهُ ولا عرشَ ونحوُ هذا .

فقال : أيها الشيخُ ! دعنا مِن هذا الكلامِ وأخبِرنا عن هذه الضَّرورةِ التي نَجِدُها في قلوبنا ، فإنهُ ما قال عارفٌ بالله قطُّ يا الله إلا وَجَدَ في قلبِهِ ضرورةً تَطلُبُ العلوَّ ، لا يلتفتُ يمنةً ولا يسرةً ، فكيفَ ندفَعُ هذه الضرورةَ عن قلوبنا .

قال : فصاحَ الإمامُ ، ولَكَمَ بيدِهِ ، وقال : حيَّرني الهَمْدَانيُّ ، حيَّرني الهَمْدَانيُّ ، ونَزَلَ» اهـ .

وقد رمزتُ لها بالأصلِ .

النسخةُ الثانية : نسخةُ الظَّاهرية ضمن مجموع صوَّرتُه قديمًا ونسيتُهُ الآن .

تقع في (١٨) ورقة ، من (١٠٠) إلىٰ (١١٨) كل ورقة ذات وجهين ، تاريخ نسخها (٤/ ٦/ ٧٠٢) أي : في حياة المصنف ، وبعد تأليفِ الرِّسالةِ بأربعِ سنواتٍ ، فقد كان تأريخُ التأليف عام (٦٩٨هـ) -كما تقدَّم- .

وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ ومقابلةٌ ، وفيها بعضُ العناوين الجانبيةِ ، وهي تدلُّ علىٰ عِلمِ ناسِخِها .

لكن مِمَّا يعيبُها فقدانُ بعضِ أوراقها وكثرةُ السَّقطِ فيها ، ففيها سقطٌ في :

أوَّلِها ، فسقطَ السُّؤالُ وبدايةُ الجوابِ .

وفي (١٠٧/ أ) سقطٌ يُقدَّرُ بورقتين ونِصف .

و(١٠٨/ ب) سَقَطَ مِن كلام ابن الماجشون مِمَّا يدل علىٰ أنها ليست مختصرة أو صغرىٰ ؛ لأنَّ كلامَهُ موجودٌ في كلِّ النُّسخِ تامًّا حتىٰ التي يقال إنها «الصغرىٰ» ، وسقط قول أبي حنيفة ، وهشام الرازي ، وابن المديني ، وأبي زرعة .

في (١٠٩/ ب) قول ابن أبي زمنين ساقطٌ كُلُّهُ .

وسقط في (١١٠/ ب) من بداية النقل عن الخلال إلىٰ بداية قول عبد القادر الجيلانيِّ ، وهي أقوالُ الفضيلِ بنِ عِياض ، وعمرو المكيِّ ، والحارثِ المحاسبيِّ ، وابنِ خفيف -وهما من أطول النقول- ، وقد تكون الرسالةُ في بدايةِ تأليفِها ثم زادَ المؤلفُ فيها هذه النقولَ كما تقدَّم في الكلامِ علىٰ «الحموية الكبرىٰ والصغرىٰ» .

قال في آخرها : «تمَّت بحمد الله في رابعِ جمادىٰ الآخر سنة اثنتين وسبعمئة ، فسحَ الله في عمر مُصنِّفها ، ولكل داعٍ إلىٰ الهُدىٰ بمنِّهِ وكرمه ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا» .

وقد رمزتُ لها بـ«ظ» .

النسخة الثالثة : نُسِختْ عامَ (١٢٨٥هـ) ، وهي نسخةٌ مُتقنَةٌ جيِّدةٌ ، ومُوافِقَةٌ للأصل في كثيرٍ مِن الزِّياداتِ ، وفيها ما ليسَ في الأصل ، عليها تملُّكُ محمدِ بنِ عبد الله الجبرتيِّ ، وقد صوَّرتُها من الموسوعة الفقهية الكويتية وهي برقم (٣٥٦/ ٦) .

عددُ أوراقِها (٧٥) ورقةً ، ذاتُ وجهٍ واحدٍ ، كلُّ صفحةٍ فيها (٢٤) سطرًا تقريبًا .

وقد رمزتُ لها بـ«ك» .

النسخةُ الرابعةُ : وهي النُّسخةُ الألمانيَّةُ ، من برلين (١٩٩٤) لا يوجدُ تاريخُ نَسخ ولا ناسخٌ ، ولكن يظهَرُ أنها مِن القرن الثامن أو نحوه ، وهي نسخة جيدة في الجملة ، وناسِخُها نَسَخَ جُملةً مِن كتب شيخ الإسلام منها «الواسطية»[1] ، تقع في (٣٥) ورقة ، كل ورقة ذات وجهين .

ومِمَّا يعيبُها كثرةُ السَّقطِ والتَّحريفِ فيها ، فمِنْ أكبر السَّقطِ فيها : قولُ ابنِ أبي زمنين (٣٩/ أ) ، وقول أبي نعيم في «محجة الواثقين» (٤٠/ أ) ، ومِن قولِ الفضيلِ بن عِياض إلىٰ بدايةِ قول الجيلانيِّ (٤٠/ أ) -كما في نسخة «ظ»- كلُّ هذه الأقوال ساقطةٌ ، هذا عدا التَّحريف الذي لا تخلو منه صفحةٌ ، ولذلك لم أُشِرْ إليه ، وتجاهلتُ كثيرًا مِن الفُروقِ بينَها وبين

(١) وقد اعتمدتها في تحقيقي «للواسطية» ، انظر ص (٢٧) منه .

بقيَّةِ النُّسخِ ؛ لأنِّي رأيتُها مِن تحريفاتِ النَّاسِخ ، وأظنُّ أنَّ هذه النُّسخةُ منسوخةٌ مِن «ع» -التي سيأتي ذِكْرُها- ، أو أنَّهُما نُسِخَتا مِن أصل واحدٍ ؛ للتَّوافُقِ الكبيرِ بينَهُما ، إلَّا أنَّ «ع» أتقنُ بكثيرٍ .

وقد رمزتُ لها بـ«ل» .

النسخة الخامسة : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق -طهَّرها اللهُ مِن النُّصيريَّةِ ومَن أعانَهم- ، رقم (٣١/ ٣٣/ ٢) تقع في (١٩) ورقة ، كُتِبت بخطِّ النَّسخ الجيِّدِ ، وأضرَّت الرُّطوبةُ ببعض أوراقِها ، لا يوجدُ ناسخٌ ولا تاريخُ نسخٍ ، لكن عليها تملُّكٌ للعلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ) ، فالنسخةُ منسوخةٌ في القرنِ الثَّامن تقريبًا إن لم تكن قَبْلَهُ ، عليها بعض التَّعليقاتِ التي سماها بـ«حاشية» ، وبعض التصويبات وإن كانت قليلة ، وفيها علامات المقابلة كما في (٩٥/ ب) ، و(٩٦/ أ) ، (٩٧/ ب) ، (٩٨/ أ ، ب) ، (٩٩/ أ ، ب) ، (١٠٣/ أ، ب) وغيرها ، وبعضُ الكلماتِ تَمَّ ضبطُها ضبطًا جيِّدًا ، وفيها علامات القلب «م-م» كما في (٨٩/ ب) ، مِمَّا يدلُّ على أنَّ النَّاسِخَ صاحبُ عِلم وخِبرَةٍ .

والسَّقطُ فيها -أو الاختصارُ- مثل نسخة «ل» فلا نعيد .

أولها : «سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية :

ما قولكم في آيات الصفات كقوله ...» .

وقد رمزتُ لها بـ«ع» .

النسخة السادسة : نسخةُ الحَرَم المكِّي ، وهي في (١٣١) صفحة ، تاريخ نسخها عام (١٢٠٨هـ) ولا يوجد اسم للناسخ ، رقمها (١٣٣٧) .

أولها بعد البسملة : «وبه نستعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . سئل شيخ الإسلام الرباني تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام رحمه الله تعالىٰ ، وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمئة ، وجَرَت بسبب هذا الجواب أمور ومحنٌ ، وهو جوابٌ عظيمُ النَّفعِ جدًّا قال السائلُ : ما تقول السادة الفقهاء ...» .

وقال في خاتمتها : «والحمدُ لله ربِّ العالمين ، وصلواتُ الله وسلامُهُ علىٰ محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين» .

وقد رمزت لها بـ«ح» .

النسخة السابعة : نسخة مركز الملك فيصل بالرياض ، وتاريخ نسخها عام (١٢٨٣هـ) ، ولا يوجد اسم للناسخ ، تقع في (٤٣) ورقة ، كل ورقة ذات وجهين .

في غلافها : «جواب المسألة الحموية في العقيدة السلفية» للشيخ الإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ...» .

وكتب في إحدىٰ أوراقه وقف من حمد الناصر بن مطلق الراجحي ووالدته مزنة المحمد بن سليمان الراجحي ، وقفًا لله علىٰ طلبة العلم من الرواجح ، فإن لم يكن فيه قارئ ، فعلىٰ طلبة العلم من أهل البكيرية ، طلبًا للثواب ، لا يباع ولا يوهب ... ، شهد به كاتبه : عبد الله بن الرشيمي ١٣٠٨هـ» .

وكتب كلامًا آخر كثير .

وفي أولها مثل ما في نسخة «ح» ، إلا في النزر اليسير .

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ«ف» .

النسخة الثامنة : نسخة جامعة الملك سعود بالرياض ، وهي برقم (٤١٢٢) ، تاريخ نسخها (١٢٢٤هـ) ، ولا يوجد اسم للناسخ ، عدد أوراقها (٤٨) ورقة ، كل ورقة ذات وجهين .

وفي أولها مثل ما في نسخة «ح» ، إلا في النزر اليسير كما تقدم قريبًا .

وقد رمزت لها بـ«س» .

وهذه النسخ الثلاث الأخيرة لم أقابلها حرفًا حرفًا وإنما قابلت أكثرها ، واستفدتُ منها لا سيما في مواطن الخلاف والسقط .

وقد استعنتُ واستفدتُ من «العقود الدرية» لتلميذِهِ الإمام ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) حيثُ نَقَلَ أَوَّلَها ، وجملةً صالِحَةً مِنها ، ثم نَقَلَ مِن آخِرِها كما سيأتي في موضِعِهِ .

وعنه الشيخ مرعي الكرمي في «الكواكب الدرية» .

واستفدْتُ مِن بعض الكُتُبِ التي نَقَلَتْ عنها : كـ«الصَّواعقِ المُرْسلة» لابن القيِّم ، و«أقاويل الثقات» لمرعي الكرمي ، و«لوامع الأنوار» للسفاريني ، و«الضِّياء الشَّارق» لابن سحمان وغيرهم مِمَّا سَتَراهُ في كثيرٍ مِن التَّعليقاتِ .

❀ ❀ ❀

المطلبُ السَّابعُ : عَمَلي في الكتاب .

كان عملي في الكتاب كالآتي :

١- نسختُ الأصلَ ، وهي نسخةُ العامري ، ثم قابلتُ بقيةَ النُّسخ علىٰ الأصل ، فما كان مِن زياداتٍ في النُّسخِ ورأيتُ أنه ينبغي أن يُذكَرَ في المَتنِ ذكرتُهُ في المتن بين معقوفتين [ ] ، ونبَّهت في الهامش علىٰ أنه زيادةٌ مِن النسخة الفلانية .

٢- وما كان مِن زيادةٍ في الأصل غير موجودةٍ في بعض النُّسخ أو فيها كلها فلا أشيرُ إليه ؛ لأنِّي اعتمدتُ الأصلَ وما في المتن فهو منهُ ، فلا حاجةَ للإشارةِ في الهوامشِ .

٣- وما كان مِن سَقطٍ في النسخ الأُخرىٰ فإني لا أُشير إليه ؛ لكثرته ، ولعدم استفادة القارئ منه شيئًا ، بل هو حشوٌ في الهوامشِ ، وإثقالٌ لها .

٤- وما كان من خِلافٍ في النُّسخ فإني أَذكُره إذا كان ذا قيمةٍ علميَّةٍ ، أو فائدةٍ ، أمَّا تحريفاتُ النُّساخِ وأخطاؤُهم فإني لا أَذكُرها بسبب كَثرَتِها ، وعدمِ فائدتها .

٥- إذا جاءت نسخة -غير الأصل- بحرف مختلف مِمَّا نقلَهُ المُؤلِّف مِن الكتب -وقد اعتمدتُ علىٰ نسخةٍ مُتقنةٍ

منها- فإني لا أشيرُ إليه ؛ لقلَّةِ فائدته ؛ ولأنه لا يعدو كونه من تحريفات النساخ ، أو أوهامهم .

ومثل هذه الأمور فإني لا أتجاهلها إلَّا بعد مراجعةِ الكلمة مرارًا من النسخ الخطية ، والمطبوعة ، وبعض كتب اللغة للنظر في الكلمة هل هي تحريف وتصحيف أم لها وجه في اللغة وكلام العرب .

وعَلِمَ اللهُ أنِّي أقفُ عند بعض الكلماتِ أوقاتًا طويلةً لتحريرها واختيارِ المناسبِ منها بعد إجالةِ الفكر ومراجعةِ المراجع المهمَّةِ ، والنُّسخ المُتقنةِ ، ثم الاختيارَ بعد ذلك ، وأنا معتَرِفٌ بالتَّقصيرِ ، والغلطُ والوَهمُ منِّي واردٌ .

وفي أول الأمر دوَّنتُ كلَّ الفروقات بين النُّسخِ ، ثم رأيتُ أنها تُثقِلُ الحواشي بما أكثره لا فائدةَ منه ، وإنما هي اختلافات لا فائدة من تسجيل وتدوين كثير منها ، فرأيت أن أهمل ما انفردت به نسخة -لا سيما إذا كانت كثيرة الخطأ- عن بقيَّةِ النُّسَخِ ، خاصةً مالا يُشكِّلُ فرقًا .

٦- إذا قلتُ : «في بقية النسخ كذا» ، فمُرادي كل النُّسخ السَّبع الباقية -عدا الأصل- ، لكن أحيانًا يكون سقط كبير يُقدَّرُ بكذا ورقةٍ في بعض النُّسخ فمن الطبيعي ألَّا تكون هذه

النسخ مِن ضِمن البقيةِ ، ولو أَشرتُ لكلِّ نسخةٍ أنها في هذا الموضع ليست مِن ضِمن البقيةِ لكثرت التعليقاتُ ، ولأَخَذَتْ حيِّزًا في الهوامش ، وهذا ما لا أُحبِّذُهُ ، وهذا يظهَرُ للقارئ النبيه الذي اطَّلع علىٰ عَرضِ النُّسخ وما فيها مِن نقص ونحوه .

٧- بالنِّسبةِ لذِكرِ الثَّناءِ علىٰ اللهِ ، أو الصلاةِ علىٰ النبيِّ وصِيغها ، والتَّرضي علىٰ الصَّحابةِ ، والتَّرحُّم علىٰ العُلماءِ أذكُرُ ما في الأصل ، وإنْ لم يُوجَدْ فيه ، فإني أَذكُرُ ما تذكُرُهُ بقية النُّسخِ ، ولا أُشيرُ إلىٰ الاختلافِ فيه ، وذلك لكثرتِهِ ولعدمِ فائدتِهِ في هذه الرسالةِ .

٨- الآياتُ جعلتُها علىٰ رَسم المُصحَفِ ، ثم عَزَوْتُها إلىٰ سُورِها وجعلتُ العزو في المتنِ حتىٰ لا أُثقِلَ الحواشي .

٩- الأحاديثُ والآثارُ وأقوال العلماء جعلتُها بين مُزدَوَجتين « » .

١٠- **خرَّجتُ جميعَ الأحاديثِ** ، وطريقتي في تخريجِ الأحاديثِ : إنْ كان في الصَّحيحين أو في أحدِهما اكتفيتُ بتخريجِهِ بالعزو إليهما ، فإن لم يكنْ في الصَّحيحينِ أو في أحدِهما اجتهدتُ في تخريجِهِ مِن مظانِّه ، ثم بيَّنتُ حُكمَ العلماءِ الموثوقين عليه .

وإذا قلتُ : صحَّحهُ الألبانيُّ ، ولم أَذكُر المصدرَ فهو في أحدِ السُّنن الأربعةِ التي خرَّجتُ الحديث منها أو مِن أحدِها .

١١- ولأن كثيرًا مِن الأحاديث مكرَّرٌ ، فكل حديث يمرُّ عليكَ لا تجدُ تحتَهُ تخريجًا فقد مضىٰ تخريجُهُ ؛ لأنِّي رأيتُ أنَّ التعليقَ في الحاشيةِ بـ«تقدم تخريجه» قد كثُرَ ، فرأيتُ حذفَهُ ، والاكتفاءَ بنباهةِ القارئ الكريم .

١٢- وثَّقت النقولَ عن العلماءِ ، بتخريجِ الآثارِ ، وعزو الأقوالِ إلىٰ كُتُبِ مُصَنِّفيها .

١٣- لا أذكرُ اسمَ بعضِ الكتب عندَ تخريجِ الآثار ؛ لأنَّ مؤلفها في الغالب إمَّا أن يكون له كتابٌ واحدٌ مطبوعٌ كاللالكائي ، حيثُ إنَّ له «شرح أصول اعتقاد أهلِ السُّنةِ والجماعة» ، أو العزوِ في الغالبِ لكتابٍ لهُ مشهور في الاعتقادِ كالآجريِّ في «الشَّريعةِ» ، وأحيانًا أعتمِدُ علىٰ نباهةِ القارئ في معرفةِ الكتابِ المُراد ؛ لأنه مرَّ ذِكرُهُ قريبًا ، ومُرادي مِن ذلك الاختصارُ في ذِكرِ الأسماءِ .

١٤- ترجمتُ لمن ذَكَرَ المؤلف قولهم واعتقادهم ، في هذه الرسالة ترجمةً موجزة جدًّا ، أذكر اسمه ، وسنة وفاتِهِ ؛ ليعرف القارئ مِن أيِّ قرنٍ هذا العالِمُ ، وإذا أراد التوسع فقد ذكرتُ موضعَ ترجمته .

إلَّا أني لم أترجم للصَّحابةِ ، وللأئمةِ الأربعةِ لشهرتهم ، وتيسُّر الوقوف عليهم لكلِّ أحدٍ ، وإن كنت أتردد في ترجمة بعض العلماء لشهرتهم ؛ لكن الشُّهرة نسبية هنا ، ويعسُرُ ضبطُها ، فلذا ترجمتُ لكلِّ مَن حَكَىٰ الشيخُ قولَه واعتقادَه .

١٥- بعضُ العلماءِ أشارَ المُؤَلِّفُ إلىٰ أقوالِهم وعقائِدِهم ولم يذكُرْها ، فأَذْكُرُها عند الحاجةِ ؛ تيسيرًا للقارئ والباحثِ ، وتوفيرًا للجهدِ والوقتِ ، وذِكْري لكلامِهم ؛ ليُقرَأَ ويُنتَفع به ، وفيه تدليلٌ علىٰ موافقَتِهم لِمَا قرَّره أئمةُ السَّلفِ في عقائدهم ، وأَختَصِرُ قَدرَ الاستطاعةِ .

١٦- راعيتُ في نسخِ الكتابِ قواعدَ الإملاءِ الحديثةِ ، وحرصتُ علىٰ استخدامِ علاماتِ التَّرقيمِ ، واجتهدتُ في تقسيم الفقراتِ ؛ ليتيسَّرَ فهمُها علىٰ القارئ .

١٧- علَّقتُ علىٰ ما رأيتُ أنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ للتعليق عليه ، لا سِيَّما في بعضِ الكلماتِ والعباراتِ التي تُشْكِلُ علىٰ كثير مِن طُلَّاب العلمِ ، وهذا بحَسَبِ خِبْرَتي بالكتاب وتدريسي له وما يحتاجه عامَّةُ الطلاب مِن الأسئلةِ حولَهُ ، وقد يكون في بعضِ التعليقاتِ طولٌ لكنَّ الحاجَةَ ماسَّةٌ للتوضيح وضربِ الأمثلةِ والتوثيقِ وتصويرِ المسألةِ علىٰ أكمَلِ وجهٍ .

١٨- الكتبُ التي نقلَ عنها شيخُ الإسلامِ قد يكون بينها وبين المنقول فروقٌ فلا أشيرُ إليها في الغالب ، وإنَّما أكتفي بالعزو للكتاب ، والفروق ليست مأثِّرة ، ولو أثبَتُّ كُلَّ فرقٍ لخرَجَ الكتاب عن المقصودِ .

١٩- صنعتُ فهرسينِ : فهرسٌ للمراجع ، وفهرسٌ تفصيليٌّ للموضُوعاتِ ، ولم أشأ أن أصنع فهارس للآيات والأحاديث والآثار ...؛ لأني رأيت أن هذا الكتاب للقراءة الدائمة والشرح وليس مرجعًا يُبحَثُ فيه .

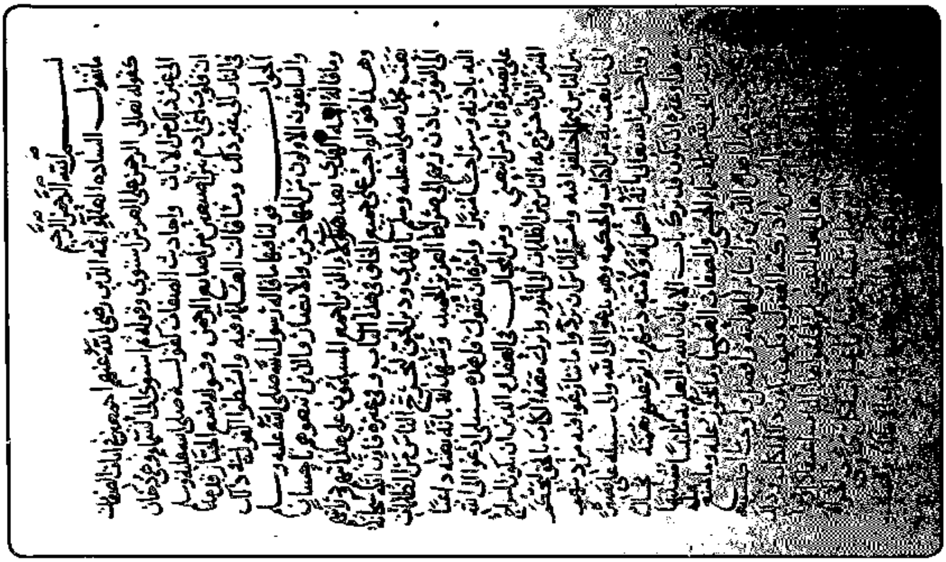
هذه طريقتي وهذا عَمَلي وهذا مَسْلَكي في هذا الكتاب .

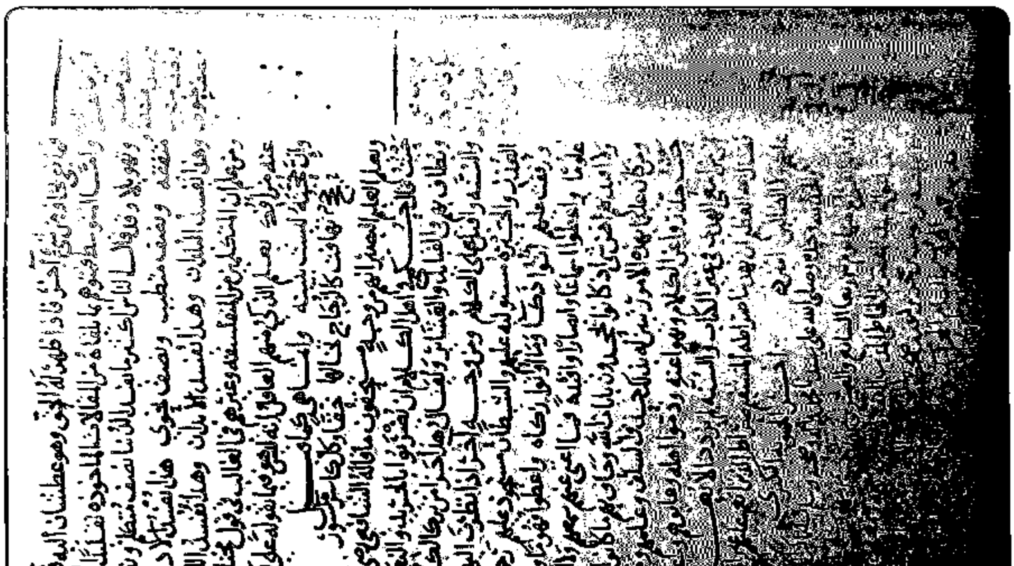
ثم أَختِمُ بأنِّي مع اجتهادي في المقابلةِ والمُعارضَةِ والتَّدقيق إلَّا أنِّي أعترفُ بالوَهْم والغَلَطِ ، وهل يسلَمُ كتابٌ كَتَبَهُ بنو آدم مِن هذا ؟ ولكن حَسْبي أنِّي قَضيتُ أيَّامي وشيئًا عظيمًا من عُمري في التَّصحيح والتَّدقيقِ ومُراجعةِ بعض الكلماتِ مرَّاتٍ ومرَّاتٍ حِرْصًا مِنِّي علىٰ خُروجِ هذا الكتابِ بأجملِ صورةٍ وأكملِها .

هذا المنهجُ الذي سِرْتُ عليه ، ولا أدَّعي الكمالَ فإنهُ أمرٌ عزيزُ المَنالِ ، واللهَ أسأل التوفيقَ والسَّدادَ والقبول .

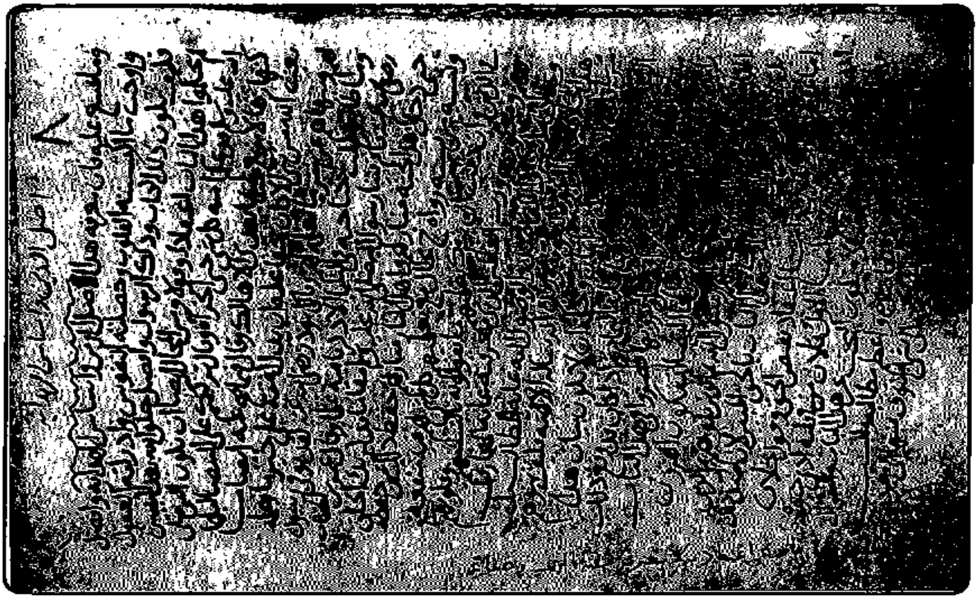
❀ ❀ ❀

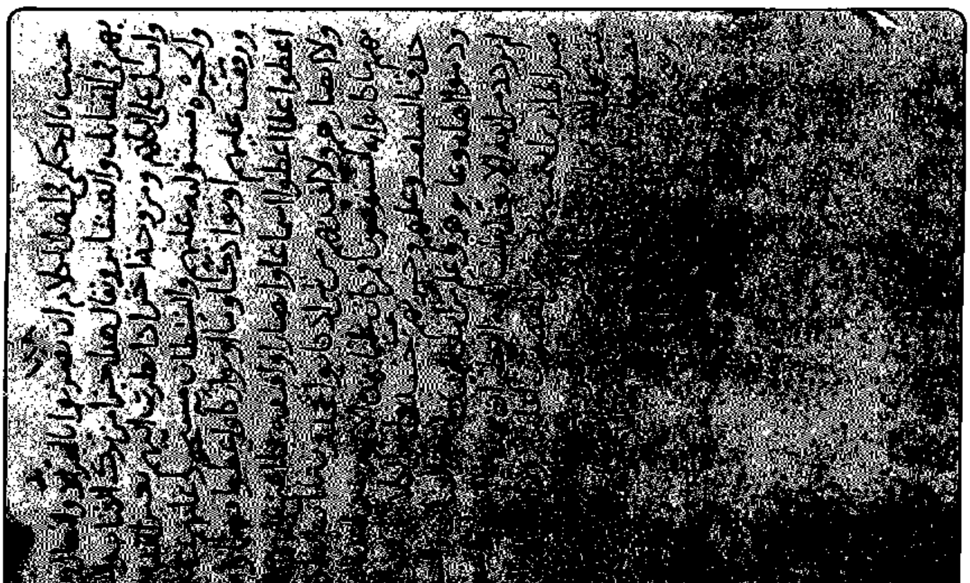
نماذجُ مِن النُّسَخِ الخطيَّةِ



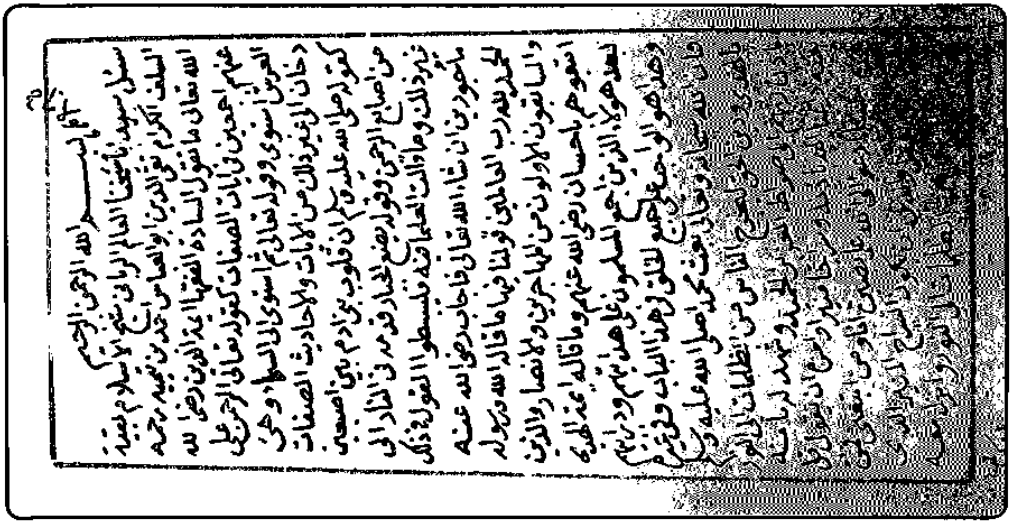


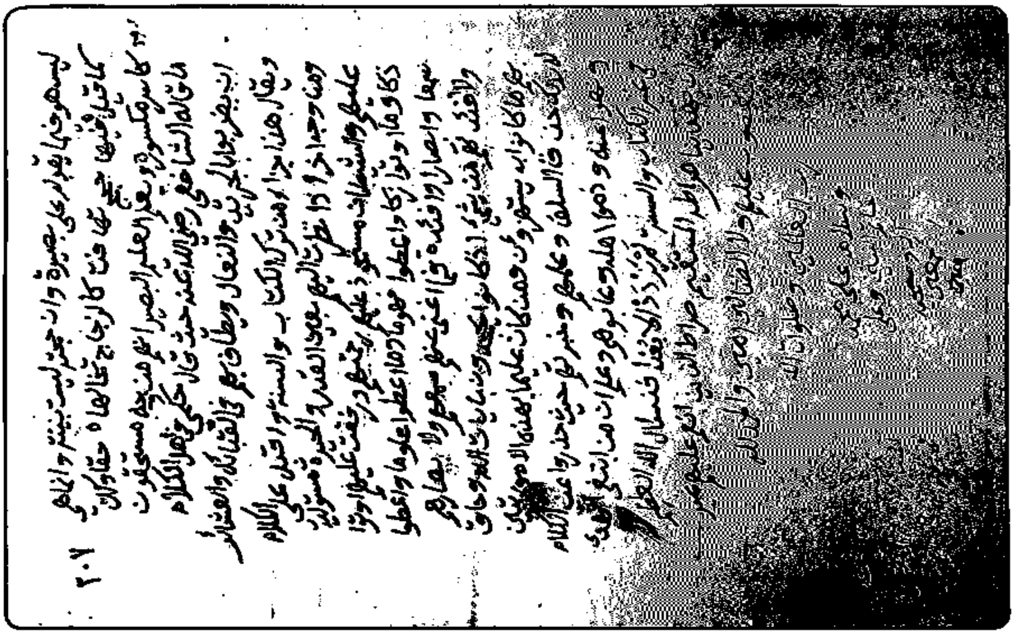
الورقة الأولى والأخيرة من الأصل



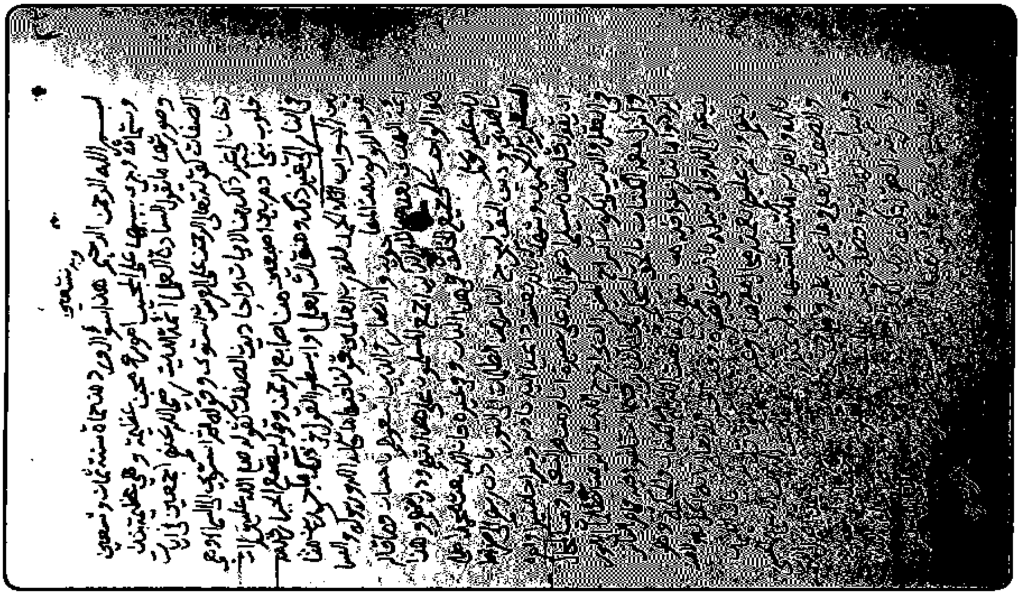


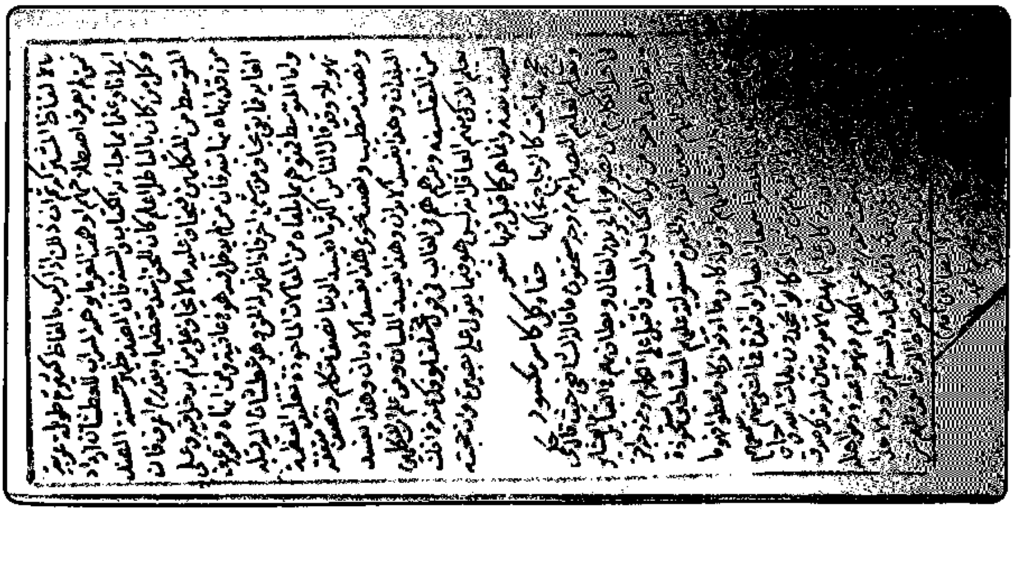
الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة «ظ»



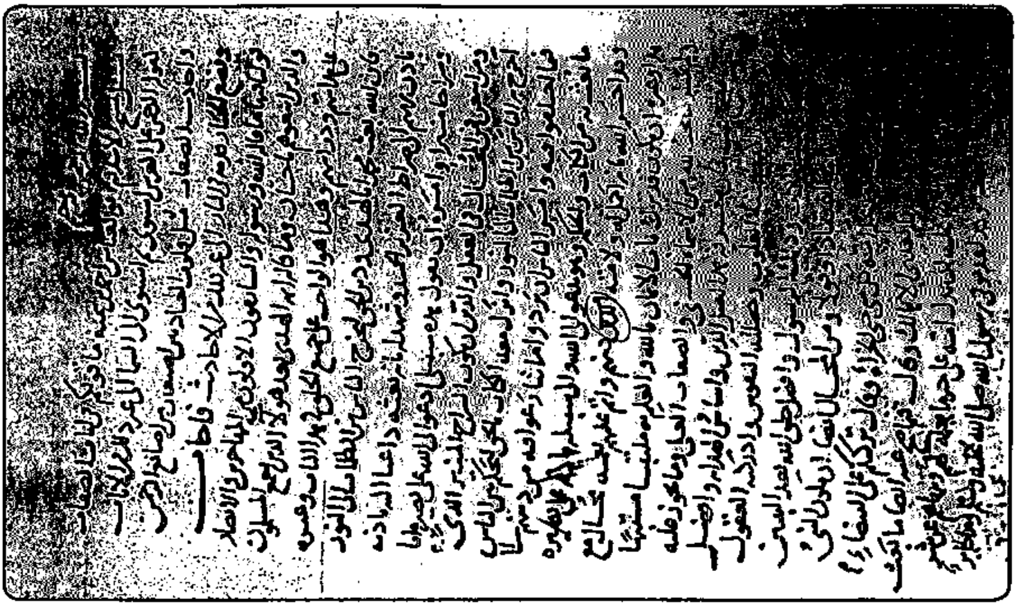


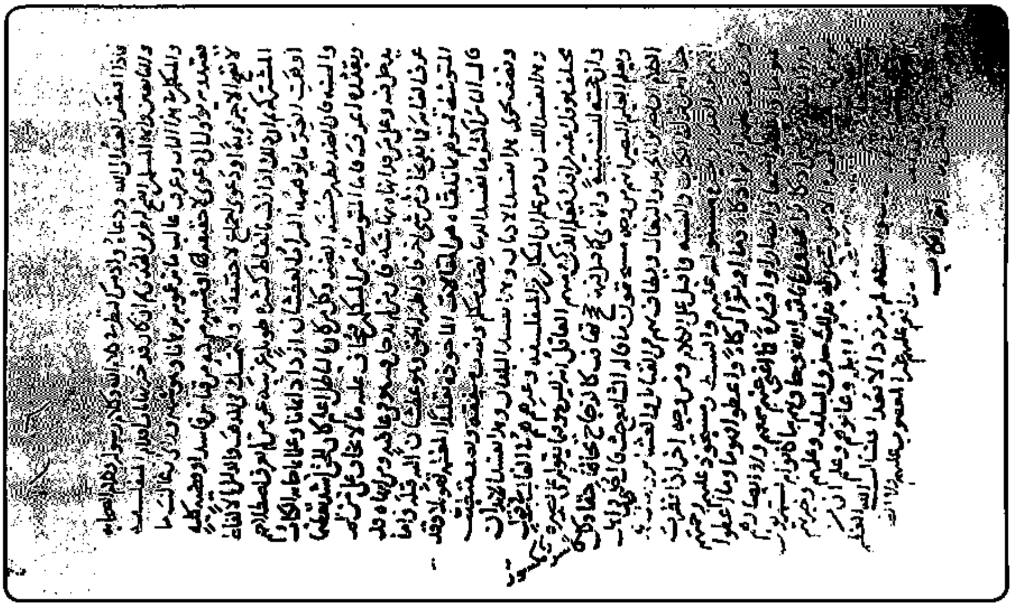
الورقة الأولىٰ والأخيرة من «ك»



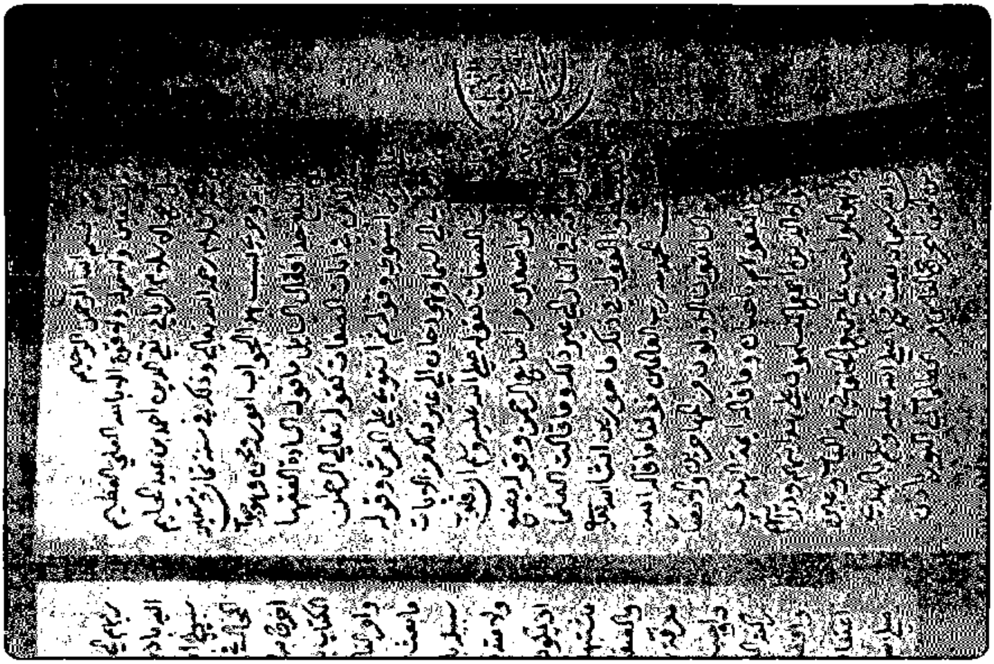


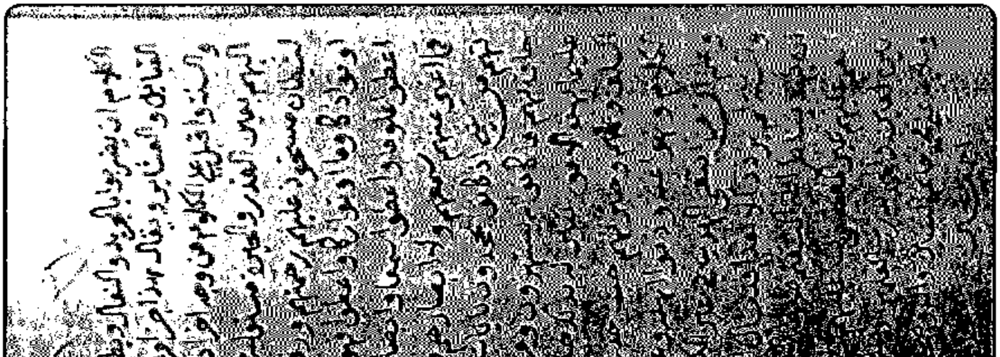
الورقة الأولى والأخيرة من «ل»



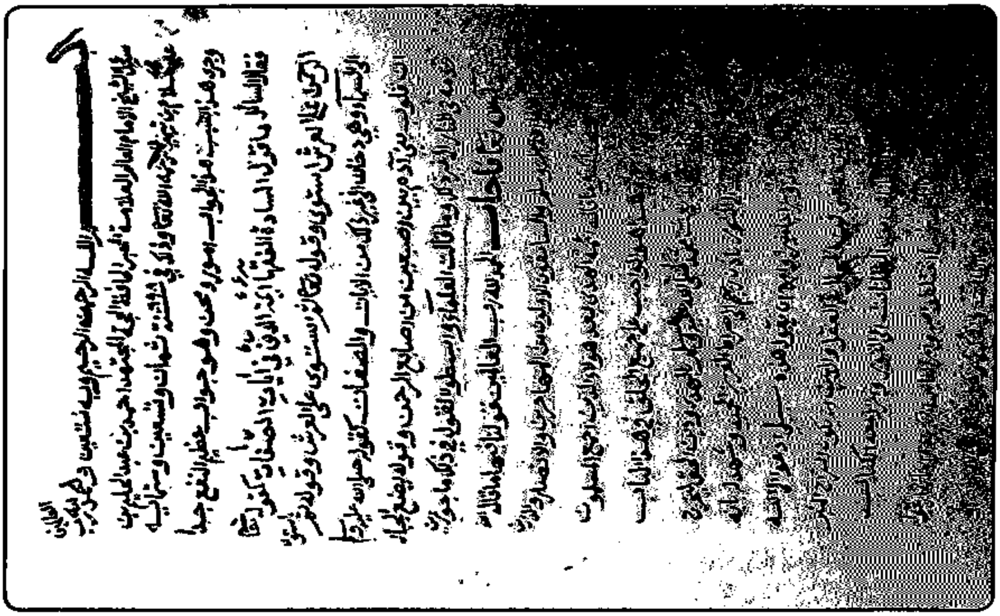


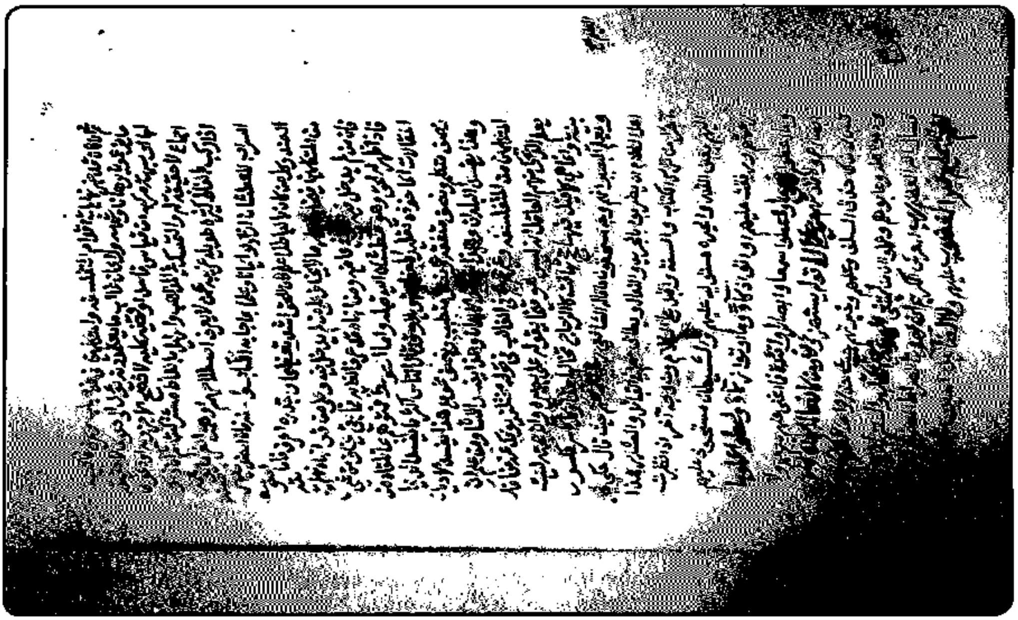
الورقة الأولىٰ والأخيرة من «ع»



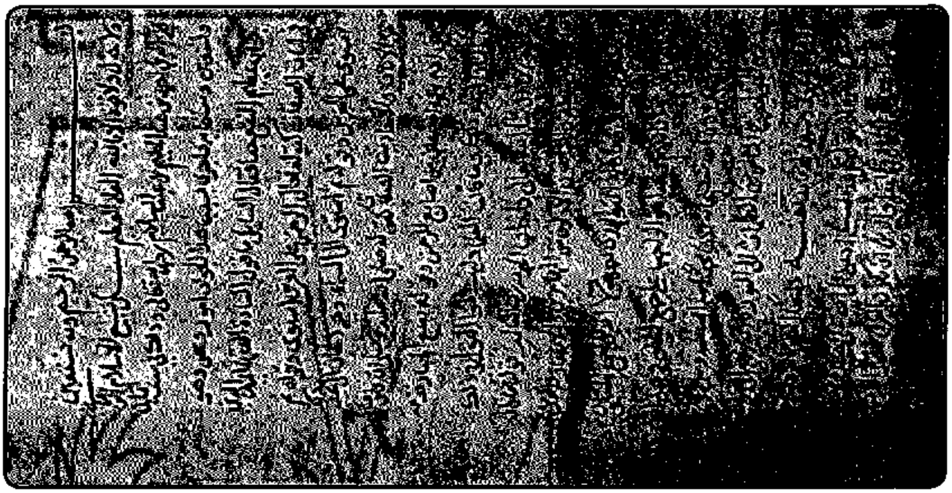


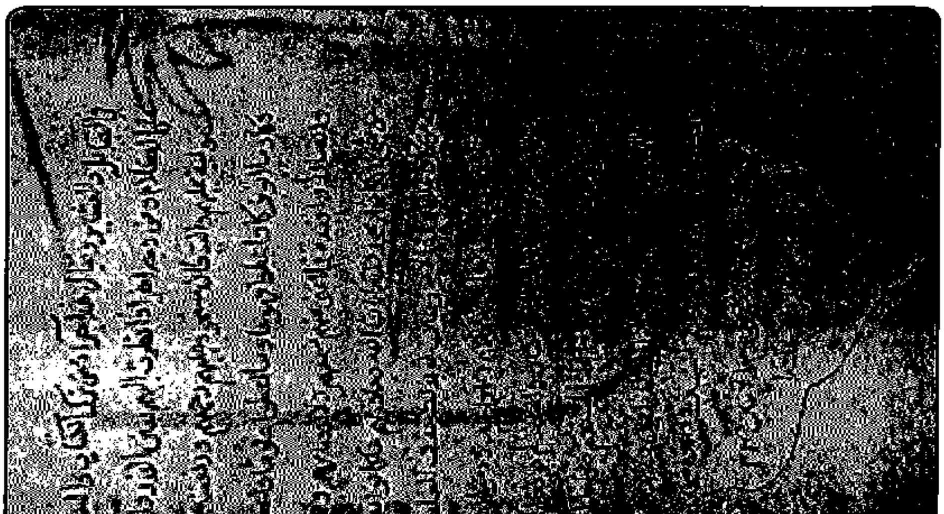
الورقة الأولىٰ والأخيرة من «ح»



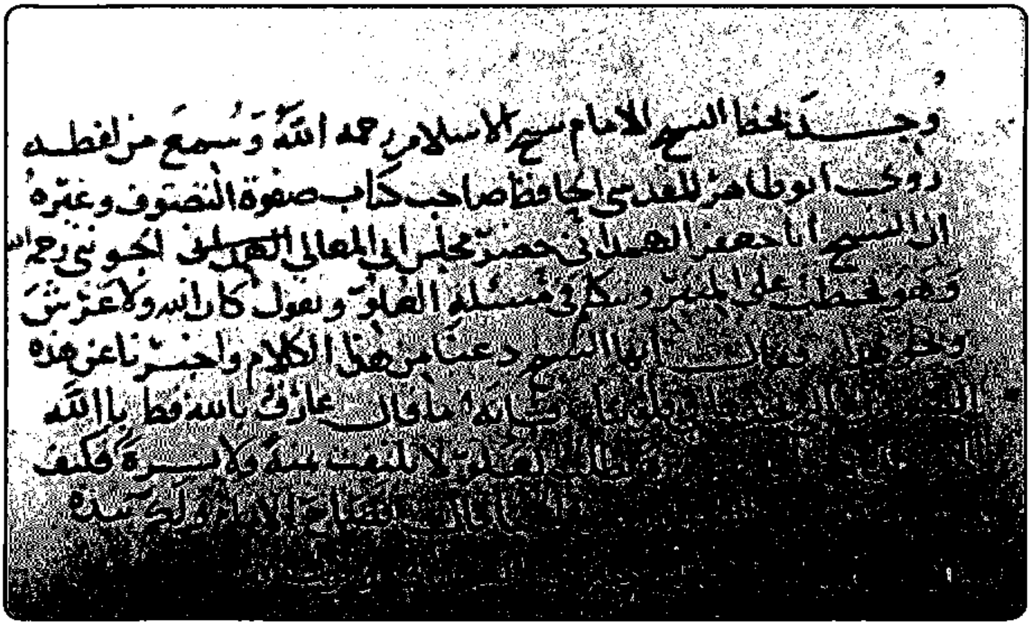


الورقة الأولىٰ والأخيرة من «ف»





الورقة الأولىٰ والأخيرة من «س»


وجد بخط الشيخ الإمام شيخ الإسلام رحمه الله وسمع من لفظه
روى أبو طاهر المقدسي الحافظ صاحب كتاب صفوة التصوف وغيره
أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس أبي المعالي الجويني رحمه الله
وهو يتكلم على المنبر ويقول في مسألة العلو ويقول كان الله ولا عرش
دعنا من هذا الكلام وأخبرنا عن هذه

الفِطرةُ السَّليمةُ تغلِبُ عِلمَ الكلام

مناظرةُ الهمداني للجويني

سلسلة تراث شيخ الإسلام ابن تيمية (٢)

الفتوى الحموية

في الاستواء والصفات الخبرية

(الفتيا الحموية الكبرى)

حققت على نسخ متقدمة ومتقنة

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

د. حمد بن عبد المحسن التويجري

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبهِ نَستَعينُ

هذا سُؤالٌ وَرَدَ مِن «حَماةَ» ، سنةَ ثمانٍ وتسعينَ وستِّمئةٍ ، وجَرَىٰ بسببِها علىٰ المُجيبِ أُمورٌ ومِحَنٌ عظيمةٌ ، وهي عظيمةٌ جدًّا .

وصُورَتُها[1] :

ما تقولُ[2] السَّادَةُ العُلماءُ[3] ، أئمةُ الدِّين رَضِيَ اللهُ عنهم أَجمعينَ في آياتِ الصِّفاتِ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] .

وقولِه تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾ [فصلت:١١] ، إلىٰ غيرِ ذلك مِن الآياتِ .

وأحاديثِ الصِّفاتِ ، كقولِهِ ﷺ[4] : «إنَّ قُلُوبَ بَني آدَمَ

---

(١) من قوله «وبه نستعين» إلىٰ ههنا من «ك» ، ولم أر جعلها بين معقوفتين في هذا الموضع فقط ، وانظر ما تقدم في استفتاحات النسخ .

(٢) في «ك» : «يقول» ، وفي «ف» : «قول» .

(٣) في «ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «الفقهاء» مكان «العلماء» .

(٤) في «ع» : «مثل» .

بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصابِعِ الرَّحمَنِ» [1] .

وقولِهِ : «يَضَعُ الجَبَّارُ قَدَمَه في النَّارِ» [2] إلىٰ غيرِ ذلك [3] .

وما قالتِ العُلماءُ فيه ، وابْسُطُوا القولَ في ذلكَ ؟ [مأجُورينَ مُثابينَ] .

الجوابُ [4] :

[الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ] [5] ، قولُنا فيها :

ما قالَهُ [اللهُ] [6] ، ورسولُهُ ﷺ ، والسَّابقونَ الأوَّلُونَ مِن المُهاجِرينَ والأنْصارِ ، والذين اتَّبَعُوهُم بإحْسانٍ .

وما قالَهُ أئمةُ الهُدَىٰ بعدَ هؤلاءِ الذينَ أجْمَعَ المُسلمونَ علىٰ هِدايَتِهِم ودِرايَتِهِم ، وهذا هو الواجِبُ علىٰ جمَيعِ الخَلْقِ في هذا البابِ وفي غيرِهِ .

---

(١) رواهُ مُسلمٌ (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) رواهُ البُخاريُّ (٦/ ١٣٨ رقم ٤٨٤٩) ، ومُسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) في «ع» : «إلىٰ غير ذلك من الأحاديث» .

(٤) في «ع» ، و«ح» ، و«ف» : «فأجاب» .

(٥) ما بين المعقوفتين في الموضعين من «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» .

(٦) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«العقود الدريَّة» لابن عبد الهادي (١١١) ، و«الكواكب الدرية» لمرعي الكرمي (١٠٣) . وفي الأصل : «ما قاله رسول الله ..» .

فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ بَعَثَ مُحمَّدًا ﷺ بالهُدَىٰ ودِينِ الحقِّ ليُخْرِجَ : ﴿ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ﴾ [إبراهيم] .

وشَهِدَ له بأنه بَعَثَهُ داعِيًا إليه : ﴿ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأحزاب] .

وأمَرَهُ أنْ يقولَ : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف:١٠٨] .

ومِن [١] المُحالِ في العَقْلِ والدِّينِ :

أنْ يكونَ السِّراجُ المُنيرُ الذي أَخْرَجَ [٢] بهِ الناسَ مِن الظُّلُماتِ إلىٰ النورِ .

وأَنْزَلَ معهُ : ﴿ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [البقرة : ٢١٣] .

وأَمَرَ الناسَ أنْ يَرُدُّوا ما تنازَعُوا فيه مِن دِينِهِم إلىٰ ما بُعِثَ [٣] بهِ مِن الكِتابِ والحِكْمَةِ .

وهو يَدْعُو إلىٰ اللهِ وإلىٰ سَبيلِهِ [بإذْنِهِ] [٤] علىٰ بَصيرةٍ .

---

(١) في «ع» ، و«ح» ، و«ف» : «فمن» .
(٢) في «ك» ، و«ف» : «أخرج الله» .
(٣) في «ك» : «بعث الله ..» .
(٤) من «ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» .

وقدْ أَخْبَرَ اللهُ تعالىٰ بأنهُ أكمَلَ له ولأمَّتِهِ دِينَهم ، وأتَمَّ عليهم نِعْمَتَه .

مُحالٌ -مع هذا وغَيْرِه- أن يكُونَ قَدْ تَرَكَ بابَ الإيمانِ باللهِ والعِلْمِ به مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا ، ولم يُمَيِّزْ بينَ ما يَجِبُ للهِ مِن الأسماءِ الحُسْنَىٰ والصِّفاتِ العُلىٰ ، وما يَجُوزُ عليه ، وما يَمْتَنِعُ عليه[1] .

فإنَّ مَعْرِفَةَ هذا : أَصْلُ الدِّينِ ، وأَساسُ الهِدايَةِ ، وأَفْضَلُ وأَوجَبُ ما اكْتَسَبَتْهُ القُلُوبُ ، وحَصَّلَتْهُ النُّفوسُ ، وأَدْرَكَتْهُ العُقولُ ، فكيفَ يكونُ ذلك الكِتابُ ، وذلك الرسولُ وأفْضَلُ خَلْقِ الله تعالىٰ - بَعْدَ النَّبيِّينَ - لَمْ يُحْكِمُوا هذا البابَ اعتقادًا وقَوْلًا !

ومِن المُحالِ أيضًا : أنْ يكونَ النبيُّ ﷺ قد عَلَّمَ أُمَّتَه كُلَّ شَيْءٍ حتىٰ الخِراءَةَ ، وقالَ : «تَرَكْتُكُمْ علىٰ البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إلَّا هَالِكٌ»[2] .

---

(١) من قوله : «وما يمتنع عليه» تبدأ نسخة «ظ» .

(٢) رواه ابن ماجه (١/ ٣٢ رقم ٤٣) ، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٤٧ رقم ٦١٩، ٦٤٢) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٣ رقم ٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٦) و«المدخل» (١/ ١١٣) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١١٦٣ رقم ٢٣٠٣) ، وهو جزء من حديث العرباض بن سارية ﷺ المعروف .

وقال فيما صَحَّ عنه أيضًا : «ما بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إلَّا كان حَقًّا عَلَيْهِ أنْ يَدُلَّ أمَّتَهُ على خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لهُمْ ، ويَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لهُمْ»[1] .

وقال أبو ذَرٍّ رضي الله عنه : «لقد تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وما[2] طائِرٌ يُقَلِّبُ جَناحَيْهِ في السماءِ إلا ذَكَّرَنا منه عِلمًا»[3] .

وقال عُمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه : «قام فينا رسولُ الله ﷺ مقامًا ، فذَكَرَ بَدْءَ الخَلْقِ حتىٰ دَخَلَ أَهلُ الجنَّةِ منازِلَهُمْ ، وأهلُ النَّارِ

وروي من طرقٍ ، وهو حديثٌ صحيحٌ ؛ صحَّحهُ جمعٌ مِن العلماءِ منهم : التِّرمذيُّ ، والحاكمُ ، وابنُ عبد البر ، والمؤلف كما في «فتاواه» (٤/ ٣٩٩) ، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٤٠) ، والذهبي ، والألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٤٧ رقم ٩٣٧) وغيرهم ، انظر : «المعين علىٰ تفهم الأربعين» لابن الملقن (٣٣٢-٣٣٣).

(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٧٢ رقم ١٨٤٤) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) في «ك» ، و«ف» : «وما من» .

(٣) رواه أحمد (٣٥/ ٢٩٠ رقم ٢١٣٦١، ٢١٤٣٩) ووكيع في «الزهد» (٣/ ٨٤٣ رقم ٥٢٢) وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٤) ، والطيالسي (١/ ٣٨٥ رقم ٤٨١) ، وابن حبان (١/ ٢٦٧ رقم ٦٥) ، والبزار في «مسنده» (٩/ ٣٤١ رقم ٣٨٩٧) ، والطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٣٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٥ رقم ١٦٤٧) ، وابن جُميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١٤٢، رقم ٩٤) .
قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٦٤): «رجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة».
وصحَّحهُ الألبانيُّ في صحيح «موارد الظمآن» (١/ ١١٩ رقم ٦٢) .

منازِلَهُمْ ، حَفِظَ ذلك مَنْ حَفِظَهُ ، ونَسِيَهُ مَن نَسِيَهُ» . رواهُ البخاريُّ[1] .

مُحالٌ مَعَ [هذا ، ومع][2] تَعلِيمِهِمْ كلَّ شيءٍ لهُمْ فيه مَنفعةٌ في الدِّين -وإنْ دقَّتْ- أنْ يترُكَ تَعلِيمَهُمْ ما[3] يقولُونَهُ بألسِنَتِهِمْ ، وقُلُوبِهِمْ في ربِّهِمْ ومعبُودِهِمْ ، ربِّ العالَمينَ[4] ، الذي معرِفَتُهُ غايةُ المعارِفِ ، وعبادَتُهُ أشرَفُ المقاصِدِ ، والوُصُولُ إليه غايةُ المطالِبِ ، بل هذا خُلاصَةُ الدَّعوَةِ النَّبويَّةِ ، وزُبدَةُ الرِّسالةِ الإلهيَّةِ ، فكيف يَتَوَهَّمُ مَن في قلبِهِ أدنىٰ مُسْكَةٍ مِن إيمانٍ وحكْمَةٍ أن لا يكونَ بيانُ هذا البابِ قد وقَعَ مِن الرسولِ ﷺ علىٰ غايةِ التَّمامِ ، ثم إذا كان قد وقعَ ذلك منه فَمِن المُحالِ أنْ [يكونَ][5] خيرُ أمَّتِهِ وأفضلُ قُرُونِها قَصَّرُوا في هذا البابِ ، زائِدِينَ فيه أو ناقِصِينَ عنه[6] .

ثُمَّ من المُحالِ أيضًا : أنْ تكونَ القُرُونُ الفاضِلةُ -القرنُ

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٠٦ رقم ٣١٩٢) .
(٢) من «ك» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١١٤) .
(٣) في «ل» : «كلَّ شيء يقولونه» .
(٤) في الأصل : «ومعبودهم ، في ربِّهم ربِّ العالمين» ، والمثبت من بقية النسخ ، وفي «ظ» ، «ول» ، و«ح» ، و«س» : «وربِّ ..» .
(٥) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ف» .
(٦) في «ظ» : «منهُ» .

الذي بُعِثَ فيهِم رسولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ الذين يَلُونهُم ثُمَّ الذين يَلُونهُم- كانوا غير عالِمينَ وغير قائلينَ في هذا البابِ بالحقِّ المُبينِ ؛ لأنَّ ضِدَّ ذلك :

إما عَدَمُ العِلْمِ والقَوْلِ .

وإمَّا اعتقادُ نَقِيضِ الحقِّ ، وقولِ خِلافِ الصِّدقِ .

وكِلاهُما مُمْتَنِعٌ .

أمَّا الأولُ : فلأنَّ مَن في قلبِه أدنىٰ حياةٍ ، وطلبٍ للعِلْمِ ، ونَهْمَةٍ [١] في العبادَةِ ، يكونُ البحثُ عن هذا البابِ ، والسؤالُ عنه ، ومعرِفَةُ الحقِّ فيه : أكبرَ [٢] مقاصِدِهِ ، وأعظَمَ مطالِبِه ، أعْني : بيانَ ما ينبغي اعتقادُهُ ، لا مَعْرِفَةَ كيفيَّةِ الرَّبِّ وصفاتِهِ .

وليست النُّفُوسُ الصحيحةُ إلىٰ شيءٍ أشوقَ منها إلىٰ معرِفَةِ هذا الأمرِ .

وهذا الأمرُ [٣] معلُومٌ بالفِطرَةِ الوَجْدِيَّةِ ، فكيف يُتَصَوَّرُ مع قِيامِ هذا المُقْتَضِي -الذي هو [مِن] [٤] أقوىٰ المُقْتَضِياتِ- أنْ

---

(١) في «ل» ، و«ح» : «أو نَهمةٍ» .

(٢) في الأصل :«أكثر» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية»(١١٥).

(٣) في بقية النسخ : «أمرٌ» .

(٤) من «ظ» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١١٥) .

يتخَلَّفَ عنه مُقْتَضاهُ في أُولئكَ السَّادَةِ في مَجْمُوعِ عُصُورِهِم [1]؟!

هذا لا يكادُ يَقَعُ في أَبْلَدِ الخَلْقِ، وأَشَدِّهِمْ إعراضًا عن الله، وأَعْظَمِهِم إِكْبابًا علىٰ طَلَبِ الدُّنيا، والغَفْلَةِ عَنْ ذِكْرِ اللهِ تعالىٰ، فكيفَ يَقَعُ في أولئكَ؟!

وأمَّا كونُهُم: كانوا مُعْتَقِدِينَ فيه غيرَ الحقِّ أو قائلِيهِ فهذا لا يَعْتَقِدُه مُسلمٌ ولا عاقلٌ عَرَفَ حالَ القَوْمِ.

ثُمَّ الكلامُ في هذا البابِ عنهم أكثرُ مِن أنْ يُمْكِنَ أن يُسَطَّر [2] في هذه الفُتْيا أو أضعافِها [3]، يَعْرِفُ ذلك مَنْ طَلَبَه وتَتَبَّعَهُ.

❀ ❀ ❀

ولا يجوزُ أيضًا أنْ يكونَ الخالِفُونَ أعْلَمَ [باللهِ] [4] **مِن السَّالِفِينَ كما قَد يقُولُه بعضُ الأغبياءِ مِمَّن لم يَقْدُرْ قَدْرَ السَّلَفِ، بل لا يعرفون الله ﷻ ولا رسولَه ﷺ والمُؤمنينَ [5] بِهِ**

---

(١) في «ظ»: «عصرهم».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «ثم الكلامُ عنهم في الباب أكثرُ مِن أن يُمكن سَطْرُهُ»، وفي «ل»، و«ح»، و«ف»: «سطره» كما في «ظ».

(٣) في الأصل: «وأضعافها»، والمثبت من «ظ»، و«ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»، و«العقود الدرية» (١١٥)، وفي «ظ» «الفتوىٰ ... من تتبعه وطلبه».

(٤) من «ظ»، و«ك».

(٥) في الأصل: «المؤمنون». وفي «ظ»، و«ل»، و«ع»، و«ح»، و«ف»: «ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به».

حقيقةَ المَعرفةِ المأمورِ بها ؛ مِن أنَّ : «طريقَةَ السَّلَفِ أسلَمُ ، وطريقَةَ [1] الخَلَفِ أعْلَمُ وأحْكَمُ» [2] .

---

(١) في «ك» : «وأنَّ طريقة ..» .

(٢) في «ك» : «وإن كانت هذه العبارةُ إذا صدرت من بعضِ العلماء قد يعني بها معنىً صحيحًا» . وهي موجودة ضمن «الحموية» المطبوعة في «الفتاوىٰ» (٥/ ٩) ! وكُتِبت بهامش نسخة «ظ» بخطٍّ مغاير !

وهذه العبارةُ لا تَصِحُّ نِسبَتُها لشيخ الإسلام ابن تيمية لأسباب :

الأول : عدمُ وجودها في أتقن النسخ وأقدمها ، كنسخة العامري وهو من طلاب المؤلف ، ونسخته أتقن النسخ ، ونسخة «ظ» التي نُسِخت في حياةِ المُصنِّف ، و«ع» التي عليها تملك ابن عبد الهادي ، وبقية النسخ .

الثاني : أنَّ أقرَبَ الناس للمؤلِّفِ لم يذكروها عنه ، فابن القيم في «الصَّواعق المُرْسلة» (١/ ١٦٢-١٦٣) ، وابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (١١٦) ، والموصلي في «مختصر الصواعق» (١/ ١١-١٢) ، ومرعي الكرمي في «الكواكب الدرية» (١٠٣) و«أقاويل الثقات» (٢٢٦) ، والسفَّاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ١٧٣-١٧٤) ، و«لوائح الأنوار» (١/ ١٢٣-١٢٤) ، وابن سحمان في «الضِّياء الشارق» (٣٠٣) وغيرهم ، نَقَلوا ما قَبلَ هذه الفقرة وما بعدها ، ولم يذكروا هذه الجملة .

الثالث : أنَّ المُؤلِّف وصَفَ قائليها بأنهم «أغبياء» ، وأنهم «لم يقدر قدر السلف» ، بل ولا عرفوا «الله ولا رسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة» ، وأنهم «مُبتدعةٌ» ، فلا يمكن بعد هذه الأوصاف أن يرضىٰ بهذه المقالة .

الرابع : لو صحَّت العبارةُ فإن المُؤلِّف لا يُقرِّرُها ولا يَرْضَىٰ بها ، ولكن «لو صَدَرَتْ مِن بعض العلماء» توجَّهُ علىٰ وجهٍ حسنٍ من باب إحسان الظنِّ بهذا العالم ، وإن كانت الكلمةُ ضلالًا !

فإن هؤلاءِ المُبتَدِعَةَ الذين يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الخَلَفِ [1] علىٰ طَرِيقَةِ السَّلَفِ إنَّما أُتُوا :

مِنْ حيثُ ظَنُّوا أنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هي مُجَرَّدُ الإيمانِ بألفاظِ القُرآنِ والحَديثِ ، مِن غيرِ فِقْهٍ لذلِكَ ، بِمَنْزِلَةِ الأُمِّيِّينَ الذينَ قال اللهُ فيهم : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [البقرة] .

وأنَّ طَرِيقَةَ الخَلَفِ هي استخراجُ مَعاني النُّصُوصِ المَصْرُوفَةِ عَنْ حقائِقِها ، بأنواعِ المجازاتِ ، وغرائِبِ اللُّغاتِ .

فهذا الظَّنُّ الفاسدُ أوجبَ تِلكَ المَقالَةَ التي مَضْمُونُها نَبْذُ الإسلامِ وراء الظَّهرِ [2] ، وقَدْ كَذَبُوا علىٰ طريقةِ السَّلَفِ ، وضَلُّوا في تَصْويبِ طَرِيقَةِ الخَلَفِ ؛ فَجَمَعُوا بين الجَهْلِ بطريقَةِ السَّلَفِ في الكَذِبِ [3] عليهم ، وبين الجهلِ والضَّلالِ بتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الخلفِ .

وسَبَبُ ذلك اعتقادُهم أنهُ ليسَ في نفسِ الأمرِ [4] صِفَةٌ دَلَّتْ عليها هذه النُّصُوصُ ؛ بالشُّبهاتِ الفاسِدَةِ التي شاركوا

---

(١) في «ل» : «الخَلفِ مِن المُتفَلْسِفَةِ ومَن حَذَىٰ حذوهم علىٰ» .
(٢) في الأصل : «الظهور» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود» (١١٦) .
(٣) في «ظ» ، و«ك» : «والكذب» .
(٤) في «ظ» : «الأمر لله ..» .

فيها إخوانَهم مِن الكافرينَ ؛ فلَمَّا اعتَقَدوا انتِفاءَ الصِّفاتِ في نفسِ الأمرِ -وكان [(١)] مع ذلك لابُدَّ للنُّصُوصِ مِن مَعْنًىٰ- بَقُوْا مُتَرَدِّدينَ بين الإيمانِ باللَّفظِ وتَفْويضِ المعنىٰ -وهي التي يُسَمُّونَها طَرِيقَةَ السَّلَفِ- ، وبين صَرْفِ اللَّفظِ إلىٰ معانٍ بنوعِ تكلُّفٍ -وهي التي يُسَمُّونَها طَرِيقَةَ الخَلَفِ-، وَصارَ [(٢)] هذا الباطِلُ مُرَكَّبًا من : فسادِ العقلِ ، والكُفْرِ بالسَّمْعِ ، فإنَّ النَّفيَ إنَّما اعتَمَدُوا فيه علىٰ أمورٍ عقليةٍ ظَنُّوها [(٣)] بَيِّناتٍ وهي شُبُهاتٌ ، والسَّمْعَ حَرَّفُوا الكلامَ فيه [(٤)] عَنْ مواضِعِه .

فلمَّا انْبَنىٰ أمْرُهُم علىٰ هاتين المُقَدِّمَتَيْنِ الكاذِبَتَينِ الكُفْرِيَّتَيْنِ كانت النتيجةُ : اسْتِجْهالَ السابِقِينَ ، واسْتِبْلاهَهُم ، واعتقادَ [(٥)] أنهم كانوا قومًا أُمِّيِّينَ ، بمَنْزِلَةِ الصَّالِحين مِن العامَّةِ ، لم يتبحَّرُوا في حقائِقِ العِلمِ باللهِ ، ولم يتَفَطَّنُوا لدقائِقِ العلمِ الإلهيِّ ، وأنَّ الخلفَ الفُضَلاءَ حازُوا قَصَبَ السَّبْقِ في هذا كلِّهِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «فكان» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود» (١١٧).

(٢) في «ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «فصار» .

(٣) في «ل» : «سَمُّوها» .

(٤) في «ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «فيه الكلم» .

(٥) في «ل» : «باعتقاد» .

ثمَّ هذا [(١)] القولُ إذا تَدَبَّرَهُ الإنسانُ وجَدَهُ في غايةِ الجهالةِ ، بل في غايةِ الضَّلالَةِ .

كيف يكونُ هؤلاء المُتَأَخِّرُونَ -لاسِيَّما والإشارَةُ بالخَلَفِ إلىٰ ضَرْبٍ مِن المُتَكَلِّمينَ الذين كَثُرَ في بابِ الدِّينِ اضطِرابُهُم ، وغَلُظَ عَن معرفَةِ الله حِجابُهُم ، وأَخْبَرَ الواقِفَ علىٰ نِهاياتِ إقْدامِهِم بما انتهىٰ إليه مِن مَرامِهِمْ حيث يقول [(٢)] :

لعَمْـري لَقَـدْ طُفْـتُ المَعَاهِـدَ كُلَّهَـا
وسَـيَّرْتُ طَرْفـي بَـيْنَ تِلْـكَ المَعَـالِمِ
فَلَـمْ أَرَ إلَّا واضِـعًا كَـفَّ حَـائِرٍ
علـىٰ ذَقَـنٍ أوْ قَارِعًـا سِـنَّ نَـادِمِ

وأَقَرُّوا علىٰ نُفُوسِهِم بما قالوه مُتَمَثِّلِينَ به أوْ مُنْشِئِينَ له

(١) في الأصل ، و«ك» : «فإنَّ هذا»، وفي «ظ» : «وهذا» ، والمثبت من البقية.
(٢) البيتان ذكرهما الشهرستاني(ت: ٥٤٨هـ) في «نهاية الإقدام في علم الكلام» (٣) ، ونسبهما إليه ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤٤-٢٤٥) . وقد ردَّ عليهما الصَّنعاني في ديوانه (٣٤٥) بقوله :
لعلَّكَ أهْمَلتَ الطوافَ بمعهدِ الرَّ رسول ومَن لاقاهُ مِن كُلِّ عالمِ
فما حارَ مَن يُهدَىٰ بهدْيِ محمدٍ ولستَ تَرَاهُ قارعًا سِنَّ نادِمِ

فيما صَنَّفُوهُ[1] مِن كُتُبِهِم كقولِ بعضِ رُؤَسائِهِم[2] :

نِهايـــةُ إقـــدامِ العُقُـــولِ عِقَـــالُ

وأكْثَـــرُ سَـــعْيِ العَـــالَمِينَ ضَـــلَالُ

وأرْوَاحُنَـا فـي وحْشَـةٍ مِـنْ جُسُـومِنَا

وَغَايَـــةُ دُنْيَانَـــا أَذًىٰ ووَبَـــالُ

ولـم نستَفِدْ مِـن[3] بَحْثِنَا طُـولَ عُمْرِنَـا

سِـوَىٰ أنْ جَمَعْنَـا فيـهِ قِيـلَ وقَـالُوا

لقد تأمَّلتُ الطُّرَقَ الكَلامِيَّةَ ، والمناهِجَ الفَلْسَفيَّةَ ،

---

(١) في «ظ» : «وضَعُوهُ» ، وفي «ك» : «صنَّفوا» .

(٢) القائل هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) ، وقد ذكر أبياته هذه : ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٥٠) ، والمؤلف في «النبوات» (١/ ٤٠٨) ، و«الدرء» (١/ ١٦٠) ، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٤٠) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٠٤) ، و«الصواعق» (١/ ١٦٧) ، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٨/ ٩٦) ، وابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤٤) . وبقية كلامه سيأتي مَن ذكره .

(٣) في الأصل ، و«ك» : «وما نالنا في» . والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١١٨) ، ومصادر تخريجه .

فلم أجِدْها [1] تَشْفي عَلِيلًا ، ولا تَرْوِي غَلِيلًا ، ورأيْتُ أقْرَبَ الطُّرُقِ طريقةَ القرآنِ :

أقرَأُ في الإثباتِ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ، ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر:١٠] .

وأقرَأُ في النَّفْيِ : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى:١١] ، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه:١١٠] [2] ، ومَنْ جَرَّبَ مثل تَجْرِبَتي ، عَرَفَ مثل مَعْرِفَتي» [3] .

ويقول الآخرُ مِنْهُمْ : «لقد خُضْتُ البحرَ الخِضَمَّ ، وتركتُ أهلَ الإسلامِ وعُلومَهُمْ ، وخُضْتُ في الذي نَهَوْني عنه ، والآنَ إنْ لم يَتَدارَكْني رَبي برَحْمَتِهِ فالوَيْلُ لِفُلانٍ ، وها أنا ذا أمُوتُ

---

(١) في «ك» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١١٩) : «فما رأيتُها» . وقول الرازي إلىٰ نهايته ساقط من «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» !

(٢) في الأصل تقديم : «أقرأ في النفي ...» علىٰ «وفي الإثبات...» ، وقد أثبتُّ ما في مصادر تخريجه ، و«ك» ، و«ف» ، و«العقود» (١١٩) .

(٣) ذكر كلامه هذا : المؤلف في «الرد علىٰ المنطقيين» (٣٢١) ، والنبوات» (١/ ٣٠٤-٣٠٥، ٤٠٨) ، و«الفتاوىٰ» (٩/ ٢٢٥) ، (١٣/ ١٢٨) ، و«الدرء» (١/ ١٦٠) وغيرها كثير ، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٤٥) ، و«الصواعق» (٢/ ٦٦٥-٦٦٦) ، والذهبي في «السير» (٢١/ ٥٠١) ، وابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤٥) .

علىٰ عقيدةِ أمِّي»[1].

ويقول الآخَرُ منهم: «أكثرُ الناسِ شَكًّا عند الموتِ أصحابُ الكلامِ»[2].

❀ ❀ ❀

---

(١) القائل هو: أبو المعالي الجويني إمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، وقد ذكر هذا القول عنه: ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٢٥٧)، والمنتظم» (١٦/ ٢٤٥)، والمؤلف في «الدرء» (٨/ ٤٧)، و«منهاج السنة» (٥/ ٢٦٩)، وابن القيم في «الصواعق» (١/ ١٦٧)، والسبكي في «طبقاته» (٥/ ١٨٥)، والسيوطي في «صون المنطق» (١٨٣-١٨٤)، وابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤٥).

(٢) عَزَاهُ المُؤلِّف إلىٰ الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) كما في «الانتصار لأهل الأثر» (٤٢)، وذَكَره ابن القيم في «الصواعق» (١/ ١٦٨).

ثُمَّ هؤلاء المُتَكلِّمونَ المُخالِفونَ للسَّلَفِ إذا حُقِّقَ عليهم الأمْرُ لم يُوجَدْ عندهم مِنْ حقيقةِ العِلْمِ باللهِ وخالِصِ المعرفةِ به خَبَرٌ ، ولم يَقِفُوا من ذلك علىٰ عَيْنٍ ولا أثرٍ .

كيف يكون هؤلاء المَحْجُوبُونَ المَنْقُوصُونَ [المفضُولونَ] [1] المَسْبُوقُونَ الحيارَىٰ المُتَهَوِّكُونَ أعلَمَ باللهِ وأسمائِهِ وصِفاتِهِ ، وأحْكَمَ في بابِ ذاتِهِ وآياتِهِ مِن السَّابقينَ الأوَّلينَ مِن المهاجرينَ والأنصارِ ، والذين اتَّبَعُوهُمْ بإحسانٍ ، [مِن] [2] ورثةِ الأنبياءِ ، وخُلفاءِ الرُّسُلِ ، وأعلامِ الهدىٰ ، ومصابِيحِ الدُّجُىٰ ، الذين بهم قامَ الكتابُ وبه قامُوا ، وبهم نَطَقَ الكتابُ وبه نَطَقُوا ، الذين [3] وَهَبَهُم اللهُ من العِلْمِ والحِكمَةِ ما بَرَزُوا به علىٰ سائِرِ أتْباعِ الأنبياءِ ، فَضْلًا عن سائِرِ الأُمَمِ الذينَ لا كتابَ لهم ، وأحاطُوا مِن حقائِقِ المعارِفِ وبَواطِنِ الحقائِقِ بما لو جُمِعَتْ حِكْمَةُ غيرِهِمْ إليها لاسْتَحْيا مَنْ يَطْلُبُ المُقابلَةَ .

ثُمَّ كيف يكون خَيْرُ قُرُونِ الأُمَّةِ أنْقَصَ في العلمِ والحكْمَةِ

---

(١) من «العقود» (١٢٠) ، و«الكواكب» (١٠٥) ، و«ظ» ، و«ك» ، و«ف» ، وجاء في «ظ» ، و«ك»: «المنقوصون المحجوبون..».

(٢) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» ، و«الكواكب الدرية».

(٣) في «ظ» : «والذين» .

-لاسيما العِلْمُ باللهِ وأحكامِ أسمائِهِ وآياتِهِ- مِنْ هؤلاء الأصاغِرِ بالنِّسبةِ إليهم ؟

أم كيف يكون أفْراخُ المتفلسِفَةِ وأتْباعُ الهندِ واليونانِ ، وورثَةُ المجُوسِ والمُشْرِكِينَ ، وضُلَّالُ اليهودِ والنصارَىٰ والصابئين وأشكالُهُم وأشباهُهُم ؛ أعْلَمَ باللهِ مِن ورثةِ الأنبياءِ وأهلِ القرآنِ والإيمانِ ؟! [1] .

❁ ❁ ❁

(١) انظر في معنىٰ هذا الكلام : «الصواعق المرسلة» للإمام ابن القيم (١/ ١٥٨-١٦٢) فإنه نفيس .

وإنما قَدَّمْتُ هذه المقدِّمَةَ ؛ لأنَّ مَن استقرَّتْ هذه المقدمةُ عندهُ عَلِمَ طريقَ الهُدىٰ أين هو في هذا البابِ وغيرِهِ ، وعَلِمَ أنَّ الضَّلالَ والتَّهَوُّكَ إنَّما اسْتَوْلَىٰ علىٰ كثيرٍ من المتأخِّرِينَ :

بنبذِهِم [(١)] كتابَ اللهِ ﷻ وراءَ ظُهُورِهِم .

وإعْراضِهِم عمَّا بَعَثَ اللهُ به محمدًا ﷺ مِن البيناتِ والهُدىٰ .

وتَرْكِهِم البحثَ عَن طريقِ السَّابقينَ والتَّابعينَ .

والتِماسِهِم عِلْمَ معرفَةِ اللهِ : مِمَّن لم يَعْرِفِ اللهَ [(٢)] بإقرارِهِ علىٰ نَفْسِه ، وبشهادَةِ الأُمَّةِ علىٰ ذلك ، وبدَلالاتٍ كثيرةٍ ؛ وليس غَرَضِي واحدًا مُعيَّنًا ، وإنَّما أصِفُ نوعَ هؤلاءِ ، [ونوعَ هؤلاءِ] [(٣)] ، والعاقلُ يسيرُ فينظُرُ [(٤)] .

وإذا كان كذلك :

فهذا كتابُ الله مِن أولِهِ إلىٰ آخِرِه .

وسُنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ مِن أولِها إلىٰ آخِرِها .

---

(١) في «ظ» : «لنبذهم» .

(٢) في الأصل : «يعرفه بإقراره» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٢١) .

(٣) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٢١) .

(٤) في «ك» : «والعاقل قد يسير ..» ، وهي ساقطة من «ظ» ، وعامة النسخ .

ثم عامَّةُ كلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ .

ثُمَّ كلامُ سائِرِ الأئمَّةِ :

مَمْلوءٌ بما هو : إمَّا نصٌّ ، وإمَّا ظَاهِرٌ (١) في أنَّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ (٢) : فوقَ كلِّ شيءٍ ، وأنَّهُ عالٍ علىٰ (٣) كلِّ شيءٍ ، وأنهُ فوقَ العرشِ ، وأنهُ فوقَ السَّماءِ .

مثلُ : قولِه تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠] ، ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران:٥٥] .

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك] .

---

(١) النَّصُّ : يرادُ به ما لا يحتَمِلُ غيرَهُ ، كقولِ الله تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة : ٣] .
والظَّاهِرُ هو : اللفظُ المُحتَمِلُ لمعنيين هو في أحدِهما أرجحُ دَلالةً ، مثاله : رأيتُ الأسدَ ، فالرَّاجِحُ أنه الحيوانُ المُفتَرِسُ ؛ لأنَّ اللَّفظَ حقيقةٌ فيه ، والمرجوحُ هو الرَّجلُ الشُّجاع .
انظر : «الفقيه والمتفقه» للخطيب (١/ ٢٣٢) ، و«التحبير» للمرداوي (٦/ ٢٨٧٣) ، و«المدخل» لابن بدران (١٨٧-١٨٨) ، و«مذكرة أصول الفقه» للشنقيطي (٢٧٤-٢٧٦).

(٢) في «ك» ، و«ف» : «وتعالىٰ : هو العليُّ الأعلىٰ ، وهو فوقَ ...» .

(٣) في «ع» ، و«ح» ، و«س» : «وعليٌّ علىٰ كلِّ ..» ، وفي «ظ» ، و«ل» : «وعلىٰ كل شيء» .

﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ ﴾ [النساء:١٥٨] .

﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾ [المعارج:٤] .

وقولِه : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ ﴾ [السجدة:٥] .

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل:٥٠] .

وقولِه : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [يونس:٣] ، في سِتَّةِ مَواضِعَ ، ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] .

وقولِه : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا ﴾ [غافر] .

وقولِه : ﴿ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴾ [فصلت:٤٢] ، ﴿ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأنعام:١١٤] .

إلىٰ أمثالِ ذلك مِمَّا لا يكادُ يُحصَىٰ إلا بِكُلْفَةٍ .

وفي الأحاديثِ الصِّحاحِ والحِسانِ ما لا يُحْصَىٰ إلَّا بِكُلفَةٍ .

مثلُ : قِصَّةِ مِعْرَاجِ النبيِّ ﷺ إلىٰ ربِّهِ ﷻ[1] .

---

(١) أحاديث الإسراء والمعراج متواترة ، فمنها : ما رواه البخاري (١/ ٧٨ رقم ٣٤٩) ، ومسلم (١/ ١٤٥ رقم ١٦٢) من حديث أنس بن مالك ﵁ ، وفيه : «ثم عُرِجَ بي» .

ونُزُولِ الملائكَةِ مِن عندِ اللهِ تعالىٰ ، وصُعُودِها إليه [١] .

وقولِه في الملائكةِ الذين : «يتعاقبونَ فيكم بالليلِ والنهارِ...، فيَعرُجُ الذين باتُوا فيكُم إلىٰ ربِّهم فيَسألُهُم وهو أعلَمُ بهم» [٢] .

وفي الصَّحِيحِ في حديثِ الخوارِجِ : «ألَا تأْمَنُوني وأنَا أمِينُ مَنْ في السَّمَاءِ يأتيني خَبَرُ السَّماءِ صَبَاحًا ومَسَاءً» [٣] .

وفي حديثِ الرُّقْيَةِ الذي رواهُ أبو داوُدَ وغيره : «رَبُّنَا اللهُ الذي في السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ ، أَمْرُكَ في السَّمَاءِ والأرض ، كَمَا رَحْمَتُكَ في السَّمَاءِ ، اجْعَلْ رَحْمَتَكَ في الأرضِ ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا ، وخَطَايَانَا ، أنْتَ رَبُّ الطَّيِّبينَ ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ ، وشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ علىٰ هذا الوَجَعِ» [٤] .

---

(١) منها ما رواه مسلم (٤/ ٢٠٧٠ رقم ٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه : «إنَّ للهِ مَلائكةً سَيَّارةً فُضُلاً يتَتَبَّعونَ مَجالِسَ الذِّكْر ...، فإذا تفرَّقوا عَرَجوا وصَعَدُوا إلىٰ السَّماءِ فيسألُهُمُ اللهُ ...» .

(٢) رواه البخاري (١/ ١١٥ رقم ٥٥٥) ، ومسلم (١/ ٤٣٩ رقم ٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٥/ ١٦٣ رقم ٤٣٥١) ، ومسلم (٢/ ٧٤١ رقم ١٠٦٤/ ١٤٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
ووقع في الأصل : «مساءً وصباحًا» ، والمثبت من مصادر التخريج ، وبقية النسخ .

(٤) ضبطها في «ع» : «الوَجَع» ويجوزُ اللَّفظان ، والمُثبتُ أصحُّ .

قال ﷺ : «إذا اشْتَكَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ ، أو اشْتَكَىٰ لهُ أَخٌ [1] ، فَلْيَقُلْ : رَبُّنَا اللهُ الذي في السَّمَاءِ» وذَكَرَهُ [2] .

وقولِهِ في حديثِ الأوعالِ [3] : «والعَرْشُ فَوْقَ ذلك ، واللهُ

---

(١) في «ظ» : «له من إخوانه» ، وفي «ع» : «أَخٌ لهُ» .

(٢) رواه أبو داود (٤/ ١٤١ رقم ٣٨٩٢) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٨١ رقم ١٠٨٠٩) ، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٨٠ رقم ٨٦٣٦) ، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٨٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٩٧) ، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٤٨ رقم ٧٠) ، و«الرد علىٰ المريسي» (١/ ٥١٤) ، والحاكم (١/ ٣٤٤) ، واللالكائي (٣/ ٤٣١ رقم ٦٤٨) ، وقوام السنة في «الحجة» (٢/ ١٠٥ رقم ٥٩) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٢٧ رقم ٨٩٢) ، و«الدعوات» (٢/ ٣٠٤ رقم ٥١٨) ، وابن قدامة في «إثبات العلو» (٤٨ رقم ١٨) عن أبي الدرداء رضي الله عنه .
وفي الحديث زيادةُ بن محمد قال الذهبي في «العلو» (١/ ٣٣٩) : «وزيادة لين الحديث» . لكن الحديث تشهد له أحاديث أخر ، ولذلك أورده أئمة السلف في عقائدهم ، وقد قال الإمام ابن قدامة المقدسي : «ذكرُ الأحاديث الصحيحة الصريحة في أنَّ اللهَ تعالىٰ في السماء» ثم روىٰ الحديث .

(٣) الأوعال : ملائكةٌ علىٰ صُورة الأَوْعال ... ، والوعول : تُيوسُ الجَبَل ، واحِدُها وعِلٌ بكسر العين ، وفي الحديث : «وتهلك الوعول» أراد الأشراف والرؤوس ، وضرب المثل بها لأنها تأوي شَعَفَ الجبال . انظر : «النهاية» (٥/ ٢٠٧) .

فَوْقَ عَرْشِهِ، وهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عليه»[1] رواه أبو داوُدَ[2].

---

(١) في «ك»، و«ف»، و«العقود» (١٢٤): «رواه أحمد وأبو داود وغيرهما». **والحديث**: رواه أحمد (٣/ ٢٩٢ رقم ١٧٧٠)، وابن أبي شيبة (٣١٩ رقم ٩، ١٠)، وأبو داود (٥/ ٦٢ رقم ٤٧٢٣)، والترمذي (٥/ ٣٤٨ رقم ٣٣٢٠)، وابن ماجه (١/ ٦٩ رقم ١٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٩٤ رقم ٥٨٩)، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٥٠ رقم ٧٢)، و«الرد علىٰ بشر» (١/ ٤٧٣-٤٧٤)، والبزار في «المسند» (٤/ ١٣٥ رقم ١٣١٠)، وأبو يعلىٰ (١٢/ ٧٥ رقم ٦٧١٣)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٨٧ رقم ٦٦٣ -٦٦٥)، وابن بطة في «الإبانة» -الرد علىٰ الجهمية- (٣/ ١٤٨-١٥٠ رقم ١٠٧)، وابن منده في «التوحيد» (١/ ١١٤ رقم ٢١)، واللالكائي (٣/ ٤٣٣ رقم ٦٥١)، والحاكم (٢/ ٢٨٨، ٤١٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٨٥، ٣١٦ رقم ٨٤٧، ٨٨٢). قال الجورقاني «الأباطيل والمناكير» (١/ ٧٧ رقم ٧٢): «هذا حديثٌ صحيحٌ»، وصحَّحهُ ابن خزيمة. وقد ذكرتُ مَن رواهُ وصحَّحهُ في تحقيقي لـ«كتاب التوحيد» (٣٣٩-٣٤٠).

(٢) في «ف»، وعامة الطبعات: «وهذا الحديثُ مع أنه قد رواهُ أهلُ السُّنَنِ كأبي داوُدَ، وابنِ ماجَهْ، والتِّرمذيِّ، وغيرِهِم، **فهو مَرْوِيٌّ مِن طريقينِ مشهورينِ، فالقَدْحُ في أحدِهِما لا يَقْدَحُ في الآخَرِ**. وقد رواهُ إمامُ الأئمةِ ابنُ خزيمةَ في «كتابِ التوحيدِ» الذي اشتَرَط فيه أنه لا يحتجُّ فيه إلَّا بما نقَلَهُ العدلُ عن العدلِ، موصولًا إلىٰ النبيِّ ﷺ» اهـ.

قلتُ: هذا الكلامُ ليس في النُّسخ التي بين يديَّ وهي أقدم النسخ وأتقنها، ولا في «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (١٢٤)، ولا في النسخة التي ضمن «الفتاوىٰ» (٥/ ١٣-١٤). وهو موجود في نسخة «ف» المنسوخة عام (١٢٨٣هـ)! وأظنه من زيادات الناسخ، وهذا الكلام موجود بحروفه في «مناظرة الواسطية» المطبوعة ضمن «الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٢)!

[وقولِهِ في الحديثِ الصحيحِ للجاريَـةِ : «أَيْنَ اللهُ؟» قالت : في السَّماءِ . قال : «مَنْ أنَا؟» قالت : رسولُ الله . قال : «أَعْتِقْهَا فَإِنَّـهَا مُؤْمِنَةٌ» [(١)] .

وقولِهِ في الحديثِ الصحيحِ : «أَنَّ اللهَ لمَّا خَلَقَ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَاب مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ ، إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»[(٢)]] [(٣)] .

وقولِهِ في حديثِ قَبْضِ الرُّوحِ : «حتَّىٰ يُعْرَجَ بِهِ إلىٰ السَّمَاءِ التي فيها اللهُ» [(٤)] [إسنادُهُ علىٰ شرطِ الصَّحيحين] [(٥)] .

وقولِ عبدِ الله بنِ رَواحَةَ رضي الله عنه الذي أنشدَهُ للنبيِّ ﷺ وأقَرَّهُ عليه [(٦)] :

---

(١) رواه مسلم (١/ ٣٨١ رقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه .
(٢) رواه البخاري (٩/ ١٢٥ رقم ٧٤٢٢) ، ومسلم (٤/ ٢١٠٧ رقم ٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٣) من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٢٤) .
(٤) رواه أحمد (١٤/ ٣٧٨ رقم ٨٧٦٩) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٣٥ رقم ١١٣٧٨) ، وابن ماجه (٤/ ٤٩٧ رقم ٤٢٦٢) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٧٦-٢٧٧) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٣٥٤ رقم ٩٢٣) ، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٨ رقم ١٠٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٥) من «ع» ، و«ل» ، وفي «ل» : « ... شرط مسلم» .
(٦) رواه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٨٩ رقم ٢٦٥٤٧) ، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٥٦ رقم ٨٢) ، والدارقطني في «سننه» (١/ ٢١٦ رقم ٤٣٢) -بإنشاد شعر آخر- ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

شَهِدْتُ بأنَّ وعْدَ الله حَقٌّ وأنَّ النارَ مَثْوَىٰ الكَافِرِينَا
وأنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ طَافٍ وفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العَالَمِينَا[1]

وقولِ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ [الثَّقَفِيِّ][2] الذي أنْشَدَهُ للنبيِّ ﷺ[3] هو وغَيْرُهُ مِن شِعْرِه فاسْتَحْسَنَهُ، وقال: «**آمَنَ شِعْرُهُ وكَفرَ قَلْبُه**»[4].

مَجِّدُوا اللهَ فهوَ لِلْمَجْدِ أهْلٌ رَبُّنا في السَّماءِ أمْسَىٰ كبِيرَا
بالبِنَاءِ الأعْلَىٰ الذي سَبَقَ النا سَ[5] وسَوَّىٰ فَوقَ السَّمَاءِ سَرِيرَا

٢٨/ ١١٥-١١٦)، وابن قدامة في «العلو» (٩٩ رقم ٦٧، ٦٨)، والذهبي في «السير» (١/ ٢٣٧). وصحَّحها ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٢٨٧).

(١) في «ك» بعدها: «**ورُوي عنهُ مِن وُجوهٍ صِحاحٍ، أَخرَجَهُ أبو عمر ابن عبد البر في «الاستيعاب»**. » اهـ.

(٢) من «ظ»، و«ل»، و«ع»، و«ح»، و«ف».

(٣) في «ظ»، و«ع»: «النبي ﷺ»، وفي «ك»: «أنشد».

(٤) رواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٠٣ رقم ١٩٧٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٧) من حديث ابن عباس.
وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٥٢ رقم ١٥٤٦).
والذي في الصحيحين قال ﷺ: «وكاد أميةُ بن أبي الصلت أن يُسلِم». رواه البخاري (٧/ ١٤٩ رقم ٣٨٤١)، ومسلم (٤/ ١٧٦٨ رقم ٢٢٥٥).

(٥) في الأصل: «سبق الخلق»، والمثبت من بقية النسخ، و«العقود الدرية» (١٢٥)، و«البداية والنهاية»، و«ديوانه».

شَــرْجَعًا مَــا يَنَالُــهُ بَصَــرُ العَيْــ ــنِ تَـرَىٰ دُونَـهُ المَلَائِكُ صُـورَا[1]

[وقولِهِ في الحديثِ الذي في «السُّنَنِ» : «إنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحي مِنْ عَبْدِه إذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أنْ يَرُدَّهُما صِفْرًا»[2] .

وقولِهِ في الحديثِ : «يَمُدُّ يَدَيْهِ إلىٰ السَّمَاءِ يا رَبِّ يا رَبِّ...»[3]][4] .

---

(١) انظر : «ديوان أمية بن أبي الصلت» (٤٣) .
قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٢٢) بعد ذكره لأبياته : «صورٌ جمعُ أصورَ ، وهو المائلُ العُنقِ ؛ لنظَرِهِ إلىٰ العُلُوِّ . والشَّرْجَعُ : هو العالي المُنيفُ . والسَّريرُ : هو العرشُ في اللغة» .
في هامش «ع» كتب في تعريف «الصور» كما ذكره ابن كثير ، وقال : «حاشية : الشرجع : الشيء الطويل» .

(٢) رواه أحمد (٣٩/ ١٢٠ رقم ٢٣٧١٥) ، وأبو داود (٢/ ١١٢ رقم ١٤٨٨) ، والترمذي (٥/ ٥٢١ رقم ٣٥٥٦) ، وابن ماجه (٢/ ١٢٧١ رقم ٣٨٦٥) ، وابن حبان (٣/ ١٦٠ رقم ٨٧٦) ، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٥٢ رقم ٦١٣٠) ، و«الدعاء» (٢/ ٨٧٧ رقم ٢٠٢، ٢٠٣) ، والحاكم (١/ ٤٩٧) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٦٥ رقم ١١١٠، ١١١١) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٢٠ رقم ١٥٥) ، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ١٨٥ رقم ١٣٨٥) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه .
وصححه ابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، والألباني .

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٠٣ رقم ١٠١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٢٥) .

إلىٰ أمثالِ ذلك مِمَّا لا يُحْصِيه إلَّا اللهُ تعالىٰ ، مِمَّا هو مِن أبلغِ المتواتراتِ اللَّفظيَّةِ والمعنويَّةِ ، التي تُورِثُ عِلمًا يقينِيًّا [(١)] مِنْ أبْلَغِ العُلُومِ الضَّروريةِ : أنَّ الرَّسُولَ ﷺ المُبلِّغَ عن اللهِ ألْقَىٰ إلىٰ أُمَّتِه المدعُوِّينَ أنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالىٰ علىٰ العَرْشِ ، وأنه فوقَ السَّماءِ .

كما فَطَرَ اللهُ علىٰ ذلك جميعَ الأُمَمِ عَرَبَهُم وعَجَمَهُم ، في الجاهليةِ والإسلامِ ؛ إلَّا مَن اجْتالَتْهُ الشياطينُ عَنْ فِطْرَتِهِ .

ثم عَن السَّلَفِ في ذلك مِن الأقوالِ ما لو جُمِعَ لبلغَ مِئينَ ، أو أُلوفًا [(٢)] .

ثُمَّ : ليسَ في كتابِ الله ﷻ .

ولا في سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ .

ولا عن أحدٍ مِنْ سَلَفِ [(٣)] الأمَّةِ لا مِن الصَّحابةِ ، ولا مِن [(٤)]

---

(١) في «ظ» : «قطعيًّا» .

(٢) ذَكَرَ الإمامُ ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» أدلةَ الكتاب والسنة علىٰ علوِّ اللهِ ، ثم ذَكَرَ الآثارَ ، وأقوالَ العُلماءِ في مختلف القرونِ والمذاهبِ ، وشُعراءِ الجاهليةِ ، والفلاسفة ، والجن ، حتىٰ ختم بالحيوانات !.

والمؤلفاتُ المُفردَةُ في إثبات علوِّ الله علىٰ خلقِهِ كثيرةٌ جدًّا ، منها ما كتبه الأئمة : ابن قدامة ، وابن عبد الهادي ، والذهبي وغيرهم .

(٣) في «ك» : «ولا في سنة رسوله ﷺ ولا عن أحدٍ مِن السَّلفِ سلف الأمة» .

(٤) في «ظ» : «لا عن الصحابة ولا عن ..» ، وفي «ل» ، و«ع» : «ولا من الصحابة والتابعين» ، وفي «ف» زاد : «التابعين لهم بإحسان» .

التابعينَ .

ولا عَنْ الأئمَّةِ -الذين [1] أدركوا زمنَ [2] الأهواءِ والاختِلافِ- : حرفٌ واحدٌ يخالفُ ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا .

ولم يَقُلْ أحَدٌ منهم قطُّ : إنَّ اللهَ ليس في السَّماءِ ، ولا أنَّهُ ليس علىٰ العرشِ [3] ، [ولا أنَّهُ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ] [4] ، ولا أنَّ جميعَ الأمكنَةِ بالنسبةِ إليه سَواءٌ ، ولا أنه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ ولا مُتَّصِلٌ ولا مُنفصِلٌ ، ولا أنهُ لا تجوزُ الإشارَةُ الحِسِّيَّةُ إليه [5] بالأصابعِ ، ونحوِها .

بل قد ثَبَتَ في «الصحيحِ» عَن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَطَبَ خُطْبَتَهُ العظيمةَ يومَ عرفاتٍ ، في أعظمِ مَجْمَعٍ حَضَرَهُ رسولُ الله ﷺ ، جَعلَ يقولُ : «ألَا هَلْ بَلَّغْتُ» ؟

فيقولونَ : نَعَمْ .

---

(١) في «ع» : «أئمة الدين» .

(٢) تحرفت في الأصل ، و«ل» ، و«ح» إلىٰ : «من»، والتصويب من «ظ»، و«ك» ، و«ع» ، و«العقود الدرية» (١٢٦) .

(٣) في «ك» : «علىٰ العرش بذاته» .

(٤) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٢٦) ، و«أقاويل الثقات» (٢٢٧) ، وكلمة «بذاته» من «ف» ، و«العقود» فقط .

(٥) في الأصل : «لا تجوز إليه» ، والمثبت من بقية النسخ .

فَيَرْفَعُ أُصْبُعَهُ إلىٰ السَّماءِ وَيَنْكُتُها إليهِمْ ، ويقولُ : «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**» غيرَ مَرَّةٍ [(١)] ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ [(٢)] .

❀ ❀ ❀

فإنْ [(٣)] كان الحقُّ فيما يقولُهُ هؤلاء السَّالِبُونَ النَّافُونَ للصِّفاتِ الثَّابتةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ [(٤)] ، مِن هذه العِباراتِ ونحوِها دُونَ ما يُفْهَمُ مِن الكتابِ والسنةِ إمَّا نصًّا وإمَّا ظاهرًا ، **فكيف يجوزُ علىٰ اللهِ ﷻ ، وعلىٰ رسولِهِ ﷺ** [(٥)] **، ثُمَّ علىٰ خيرِ الأمَّةِ أنهم يتكلَّمونَ دائمًا بما هو نصٌّ أو ظاهرٌ** [(٦)] **في خلافِ الحقِّ الذي** [(٧)] **يجبُ اعتقادُهُ ، ولا يبوحُونَ به قطُّ ،**

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٨٨٦ رقم ١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الطويل في ذكرِ صِفةِ حجَّة النبي ﷺ .

(٢) في «ظ» ، و«ك» ، و«ع» : «كثيرةٌ» .

(٣) في «ل» : «فلو» .

(٤) في «ع» : «في كتاب الله وسنة رسول الله» .

(٥) قال شيخ الإسلام : «فإذا كان الرسول ﷺ لم يُظهِر للناس إلا إثبات الصفاتِ دونَ نَفْيِها ، وكان الحقُّ في نفسِ الأمرِ نفيُها ، لكان بمنزِلةِ الشَّخصِ الذي كتمَ الحقَّ وذَكَرَ نقيضَهُ ، وهذا خلاف ما نعتَهُ الله في كتابه» . «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢١٤) .

(٦) في «ظ» ، و«ف» : «بما هو إمَّا نصٌّ وإما ظاهرٌ» .

(٧) في «ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «في خلاف الحق ، ثم **الحقُّ** الذي يجب اعتقاده لا يبوحون ...» .

ولا يَدُلُّونَ عليه - لا نصًّا ولا ظاهرًا- حتىٰ يجيءَ أنباطُ الفُرْسِ والرُّومِ ، وفُرُوخُ اليهودِ والفلاسفةِ يُبيِّنونَ (١) للأُمَّةِ العقيدةَ الصحيحةَ التي يجبُ علىٰ كلِّ مُكلَّفٍ ، أو [كلِّ] (٢) فاضلٍ أنْ يعتقدَها !

لئن كان الحقُّ ما يقولُهُ هؤلاء المتكلِّمُونَ المُتَكَلِّفُون ، هو (٣) الاعتقادُ الواجِبُ - وهم مع ذلك أُحيلُوا في معرفته علىٰ مُجَرَّدِ عُقولِهِم ، وأنْ يدفعوا بمقتضىٰ قياسِ عُقُولِهِم ما دلَّ عليه الكِتابُ والسنةُ نصًّا أو ظاهرًا - لقدْ كان تَرْكُ الناسِ بلا كتاب ، ولا سُنَّةٍ ، أهدىٰ لهم وأنفعُ علىٰ هذا التقديرِ (٤) ؛ بل كان وُجُودُ الكتابِ والسنةِ ضررًا محضًا في أصلِ الدينِ .

فإنَّ (٥) حقيقةَ الأمرِ علىٰ ما يقولُهُ هؤلاء : أنَّكُم يا مَعْشَرَ العِبَادِ لا تَطْلُبوا (٦) معرفةَ اللهِ ﷻ وما يستحِقُّهُ (٧) مِن الصِّفاتِ نفيًا

---

(١) في الأصل و«ظ» : «يُثبِّتون» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٢٨) .
(٢) من بقية النسخ ، و«العقود» ، و«أو» ليست في الأصل كذلك .
(٣) في الأصل : «وهو» ، وحذف «الواو» من بقية النسخ .
(٤) تحرفت في الأصل إلىٰ : «التعدِّي» ، والمثبت من بقية النسخ و«العقود الدرية» .
(٥) في الأصل : «فإن كان» ، والصَّوابُ حذفُها كما في بقية النسخ ، و«أقاويل الثقات» (٢٢٨) .
(٦) في الأصل : «تطلبون» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٧) في الأصل : «يستحقُّ» ، والمثبت من بقية النسخ .

وإثباتًا لا مِن الكتابِ، ولا مِن السُّنةِ، ولا مِن طريقِ سَلَفِ الأُمَّةِ.

ولكن انظُرُوا أنتم فَمَا وَجَدْتُموهُ مُستحِقًّا له مِن الصِّفاتِ [1] فَصِفُوه به -سواءٌ كان موجودًا في الكتاب والسنةِ أو لم يكن-، وما لم تجدوه مُسْتَحِقًّا له في عقولِكُم فلا تَصِفُوه به!

❀ ❀ ❀

---

(١) في «ع»: «من الأسماء والصفات».

ثمَّ هُمْ هُنا [1] فريقانِ :

أكثرهُمْ يقولونَ : ما لم تُثبِتْهُ عُقُولُكم فَانْفُوهُ .

ومنهم مَن يقولُ : بل توقَّفُوا فيه ، وما نفاهُ قياسُ عقولِكم -الذي أنتم فيه مختلِفون ومُضطَرِبُون اختلافًا أكثرَ مِن جميعِ اختلافٍ علىٰ وجهِ الأرضِ- فَانْفُوه ، وإليه عند التَّنازُعِ فارجِعُوا ، فإنه الحقُّ الذي تَعَبَّدتُكُم بهِ [2] ، وما كان مذكُورًا في الكتابِ والسُّنةِ مِمَّا يُخالِفُ قياسَكم هذا ، أو يُثبِتُ ما لم تُدرِكُه عُقُولُكُم -علىٰ طريقةِ أكثرِهِمْ- فاعلَمُوا أنِّي أمْتَحِنُكُم بتنزِيلِهِ لا لتأخُذُوا الهُدَىٰ منه ، لكن :

لتجْتَهِدُوا في تخريجِهِ علىٰ شواذِّ اللُّغةِ ، ووَحْشِيِّ الألفاظِ ، وغرائِبِ الكلامِ .

أو أنْ [3] تسكتُوا عنه مُفَوِّضِينَ عِلمَهُ إلىٰ اللهِ ﷻ ، مع نَفْيِ دَلالتِهِ علىٰ شيءٍ من الصِّفاتِ .

هذا حقيقةُ الأمرِ علىٰ رأيِ هؤلاءِ المُتكلِّمينَ .

---

(١) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ههنا» .

(٢) في الأصل : «يُعبَدُ ربُّكُم به» وفي «ل» : «تعبدتم به» ، والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٢٩) ، و«أقاويل الثقات» (٢٢٨) ، و«الضياء الشارق» (٣٠٧) .

(٣) في الأصل : «وأن» ، والتصويب من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٢٩) ، والسياق .

وهذا الكلامُ قد رأيتُهُ[1] صرَّحَ بمعناهُ طائفةٌ منهم ، وهو لازمٌ لجماعتِهِم لُزُومًا لا محيدَ عنه .

ومضمونُه :

أن كتابَ الله لا يُهتَدَىٰ به في معرفَةِ اللهِ .

وأنَّ الرسولَ ﷺ معزولٌ عن التعليمِ والإخبارِ بصفاتِ مَن أرسلَه .

وأنَّ الناسَ عند التَّنازُعِ لا يَرُدُّونَ ما تنازَعُوا فيه إلىٰ اللهِ والرسولِ ، بل إلىٰ مثلِ ما كانوا عليه في الجاهليةِ ، وإلىٰ مثلِ ما يتحاكمُ إليه مَن لا يُؤمنُ بالأنبياءِ كالبَراهِمَةِ ، والفَلاسِفَةِ -وَهُم المشرِكُونَ- ، والمجوسُ ، وبعض الصابئينَ .

وإن كان هذا الرَّدُّ لا يزيدُ الأمر إلا شدَّةً ولا يرتفعُ به الخلافُ ؛ إذْ لكلِّ فريقٍ طواغيتُ يُريدونَ أنْ يتحاكموا إليهم ، وقد أُمِرُوا أن يكفروا بهم ، وما أشبهَ حالَ هؤلاء المُتكلِّفينَ بقولِه تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ

(١) في «ظ» : «رأيتُ» . وفي «ك» : «وهذا الكلام مع أني قد رأيته مصرَّح» .

ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۝ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء].

فإنَّ هؤلاءِ إذا دُعُوا إلىٰ ما أَنزَلَ اللهُ من الكتابِ وإلىٰ الرسولِ -والدعاءُ إليه بعد وفاتِهِ [هو] [١] الدعاءُ إلىٰ سنتِهِ- أَعْرَضُوا عن ذلك وهُم يقُولُونَ : إنَّا [٢] قَصَدْنا الإحسانَ عِلمًا وعَمَلًا بهذه الطريقِ [٣] التي سَلَكْناها ، والتوفيقَ بين الدَّلائلِ العقليَّةِ والنقليَّةِ .

ثُمَّ عامةُ هذه الشُّبُهاتِ التي يُسَمُّونَها دلائلَ إنما تقلَّدُوا أكثرها عن طاغوتَ مِن طواغيتِ المشركينَ أو الصابئينَ ، أو بعض [٤] ورثتِهِم الذين أُمِرُوا أن يكفروا بهم ، مثلَ فُلانٍ وفُلانٍ ، أو عمَّن قال كقولِهِم لتشابُهِ [٥] قلوبِهِم ، أعني [٦] : فلاسفةَ الهندِ واليونانِ كأَرَسْطو ونحوِهِ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ

---

(١) من «ظ» ، و«ك» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١٣٠) .
(٢) في «ظ» : «إنَّما» .
(٣) في «ك» ، و«ف» : «الطريقةِ» .
(٤) في الأصل في الموضعين «و» بدل «أو» ، والمثبت من بقية النسخ ، لكن في «ك» في الموضع الثاني فقط .
(٥) في «ك» : «تشابهت» .
(٦) في الأصل : «يعني»، والمثبت من «ظ»، وهذا السطر ليس في البقية .

﴿ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] ، ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢١٣] .

ولازِمُ هذه المقالةِ : أن لا يكون الكتابُ هُدًىٰ [(١)] للناسِ ، ولا بيانًا ولا شِفاءً لِما في الصُّدُورِ ، ولا نُورًا ، ولا مردًّا عند التنازع ؛ لأنَّا نعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ ما يقولُهُ هؤلاء المُتكلِّفونَ أنَّ الحقَّ الذي يَجِبُ اعتقادُهُ لم يَدُلَّ عليه الكِتابُ ولا السُّنَّةُ لا نصًّا ولا ظاهرًا ، وإنَّما غايةُ المُتَحَذْلِقِ منهم أنْ يَسْتَنْتِجَ هذا مِن قولِه تعالىٰ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] .

وبالاضْطِرارِ يَعلَمُ كلُّ عاقلٍ أنَّ مَن دلَّ الخلقَ علىٰ أنَّ اللهَ ليسَ علىٰ [(٢)] العرشِ ، ولا فوقَ السَّماواتِ ، ونحو ذلك بقولِهِ : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ لقد أبعدَ النُّجْعَةَ [(٣)] ، وهو : إمَّا مُلْغِزٌ ،

---

(١) في «ك» : «أن يكون الكتاب لا هدىٰ ، ولا بيانًا» .

(٢) في الأصل ، و«ك» : «فوقَ» ، والمثبت من البقية .

(٣) النُّجْعَةُ : طلبُ الكَلأ في موضِعِهِ . «الصحاح» (٣/ ١٢٨٨) .

وإمَّا مُدَلِّسٌ [١] ، لم يُخاطِبْهُم بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ .

ولازِمُ هذه المقالةِ : أنْ يكونَ تَرْكُ الناسِ بلا رسالةٍ خيرًا لهم في أَصلِ دينِهِم ؛ لأنَّ مَرَدَّهُم [٢] قبلَ الرِّسالةِ وبعدَها واحدٌ ، وإنَّما الرِّسالةُ زادتْهُم عَمًىٰ وضلالًا .

يا سبحانَ اللهِ !

كيف لم يقل الرَّسولُ ﷺ يومًا من الدَّهرِ ، ولا أَحدٌ مِن سلفِ الأُمَّةِ : هذه الآياتِ والأحادِيثَ لا تعتقدُوا ما دَلَّتْ عليه ؛ لكن اعتقِدُوا الذي تقتضِيهِ مَقايِيسُكُم ، أو اعتقِدُوا كذا وكذا فإنه الحقُّ ، وما خالَفَهُ [٣] ظاهِرُهُ [فلا تعتقِدُوا ظاهِرَهُ] [٤] ، وانْظُروا فيها ، فمَا وافَقَ قِياسَ عقولِكُم فاعتقِدُوهُ [٥] ، وما لا فتوقَّفُوا فيه أو انْفُوهُ [٦] ؟

ثم الرَّسولُ ﷺ قد أخبَرَنا أنَّ أُمَّتَهُ ستفترقُ ثلاثًا وسبعينَ فِرْقةً ،

---

(١) في «ك» : «ملبِّسٌ» .

(٢) في الأصل : «أمرَهُم» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣١) .

(٣) في الأصل : «خالفهم» ، والمثبت من «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«العقود الدرية» (١٣٢) .

(٤) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٢) .

(٥) في «ظ» : «فاقبلوهُ» .

(٦) في الأصل ، و«العقود الدرية» : «وانفوهُ» ، والمثبت من بقية النسخ .

فقد عَلِمَ ما سيكونُ ، ثم قال : «إِنِّي تَارِكٌ فيكم مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ به لَنْ تَضِلُّوا ، كِتابَ اللهِ» [1] .

ورُوِيَ عنهُ ﷺ أنه قال في صِفَةِ الفِرْقَةِ الناجِيَةِ: «هُوَ مَنْ كان [علىٰ] [2] مِثْلِ ما أنَا عليه اليومَ وأصْحَابي» [3] .

فهلَّا قال : مَنْ تمسَّكَ [بالقُرآنِ ، أو بدَلالَةِ القُرآنِ ،

(1) رواه أحمد (١٧/ ١٦٩ رقم ١١١٠٤) ، وابن أبي شيبة (١٥/ ٤٩٠ رقم ٣٠٧٠٤) ، والترمذي (٦/ ١٢٥ رقم ٣٧٨٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ١٠٢٤ رقم ١٥٩٧) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ٢٩٧ رقم ١٠٢١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٦٥ رقم ٢٦٧٨، ٢٦٧٩) ، و«الأوسط» (٣/ ٣٧٤ رقم ٣٤٣٩، ٣٥٤٢) ، و«الصغير» (١/ ٢٢٦ رقم ٣٦٣، ٣٧٦) ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وهذا لفظُ التِّرمذيِّ . وحسَّنهُ التِّرمذيُّ ، والألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣٥٧ تحت حديث رقم ١٧٦١) .
ويشهَدُ لهُ حديثُ زيدِ بن أرقم في «مسلم» (٤/ ١٨٧٣ رقم ٢٤٠٨) .

(2) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٢) .

(3) رواه الترمذي (٤/ ٣٨١ رقم ٢٦٤١) ، والمروزي في «السنة» (٧٩ رقم ٦٠) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧ رقم ٢٣، ٢٤) ، و«الأربعون» (٥٣ رقم ١٣) ، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٧٧ رقم ٢٧٠) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٦٨ رقم ٢٦٤) ، واللالكائي (١/ ١١١ رقم ١٤٧) ، والحاكم (١/ ١٢٩) ، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١٠٧ رقم ١٦، ١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . وصححه الألباني .

أو بمَفهومِ القُرآنِ ، أو] بظاهِرِ [1] القرآنِ في بابِ الاعتقادِ فهو ضالٌّ ؟ وإنما الهُدَىٰ رجوعُكم إلىٰ مقاييسِ عقولِكُم ، وما يُحْدِثُه المُتكلِّمُونَ منكم بعدَ القرونِ الثلاثةِ -وإنْ كان [قد] [2] نبغَ [3] أصلُها في أواخِرِ عصرِ التابعينَ- .

❀ ❀ ❀

(١) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١٣٣) . ولو أني لم أجدها في «العقود» لم أجعلها في المتن ، ولكن يكفي أن الإمام ابن عبد الهادي -تلميذ المصنف- أثبتَها اعتمادًا علىٰ نُسخةٍ مُتقدِّمةٍ مُعاصرةٍ للمُؤلِّف .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) في «ك» ، و«ف» ، و«س» : «الثلاثة ، وهذه المقالة وإن كان قد نبغ» ، وفي «ك» : «نبع» .

ثم أَصلُ هذه المقالةِ -مقالةِ التَّعطيلِ للصِّفاتِ- : إنَّما هو مأخوذٌ عَنْ تلامذةِ اليهودِ والمشركينَ ، وضُلَّالِ الصابئينَ ؛ فإنَّ أولَ مَن حُفِظَ عنه أنه قال هذه المقالةَ في الإسلامِ -أعني : أنَّ اللهَ ليس علىٰ العرش حقيقةً ، وإنَّما استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ ونحوَ ذلك- أولُ ما ظَهَرَتْ هذه المقالةُ مِن الجعدِ بنِ دِرْهَمٍ ، وأَخَذَها عنه الجهمُ بنُ صَفْوانَ ؛ وأظهَرَها فنُسِبَتْ مقالةُ الجهميَّةِ إليه .

وقد قيل : إنَّ الجعدَ بن درهم أَخَذَ مَقالتَهُ عَنْ أَبَانَ بنِ سَمْعانَ ، وأخذها أَبَانُ منْ طالوتَ بنِ أختِ لَبِيدِ بنِ أَعصَمَ ، وأخذها طالُوتُ مِن لَبِيدِ بنِ أعصمَ [1] اليهوديِّ الساحِرِ الذي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ [2] .

وكان الجعدُ هذا فيما قيل مِن أهلِ حَرَّانَ ، وكان فيهم خَلْقٌ كثيرٌ مِن الصَّابئةِ والفلاسفةِ ، بقايا [أهلِ] [3] دِينِ

---

(١) في «ك» في الموضعين : «الأعصم» ، وفي «ح» في الموضع الأول.

(٢) انظر : «مختصر تاريخ دمشق» (٦/ ٥١) ، و«الكامل» لابن الأثير (٧/ ٧٥) ، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١١/ ٨٧) ، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/ ١٤٧) ، و«الوسائل في معرفة الأوائل» للسيوطي (١٧٢) .

(٣) من بقية النسخ ، و«لوامع الأنوار» للسفاريني (١/ ١٦٨) .

النُّمرودِ ، والكَنْعانيينَ الذين صَنَّفَ بعضُ المُتأخِّرينَ في سِحْرِهِم [١] .

والنمرودُ هو : مَلِكُ الصَّابئةِ [الكنعانيينَ المُشركينَ] [٢] ، كما أنَّ كِسْرَىٰ مَلِكُ الفُرسِ [والمَجوسِ] [٣]، وفرعونَ مَلِكُ

---

(١) قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وقد صَنَّفَ الناسُ كُتبًا في الرَّدِّ عليهم ، وذكَرُوا كثرةَ ما يقَعُ مِن خِلافِ مَقصودِهم فيما يُخبرونَ به ويأمرونَ به ، وكم يُخبرونَ مِن خَبَرٍ فيكونُ كذِبًا ، وكمْ يأمُرونَ باختيارٍ فيكونُ شَرًّا ، والرَّازِي صَنَّفَ الاختِيارات لهذا المَلِكِ ، وذكرَ فيهِ الاختيارَ لِشُرْبِ الخمرِ وغيرَ ذلك ، كما ذَكرَ في «السِّرِّ المكتوم» في عِبادةِ الكواكِبِ ودعوتِها مع السُّجُودِ لها ، والشِّرْكِ بها ودُعائها ، مِثلَ ما يدعو المُوحِّدونَ رَبَّهُم ؛ بل أعظَمَ ، والتَّقرُّبِ إليها بِما يُظَنُّ أنهُ مُناسِبٌ لها مِن الكفرِ والفسوقِ والعِصيانِ ، فذَكَرَ أنهُ يَتَقَرَّبُ إلىٰ الزُّهَرَةِ بِفِعْلِ الفواحِشِ وشربِ الخمرِ والغِناءِ ، ونحو ذلك مِمَّا حرَّمهُ اللهُ ورسولُهُ» . «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٨١) .

وقال : «بل قوم إبراهيم ﷺ كانوا يتخذونها أربابًا يدعونها ويتقربون إليها بالبناء عليها والدعوة لها والسجود والقرابين وغير ذلك ، وهو دين المشركين الذين صنف الرازي كتابه علىٰ طريقتهم وسماه «السر المكتوم في دعوة الكواكب والنجوم والسحر والطلاسم والعزائم» ، وهذا دين المشركين من الصابئين كالكُشْدانيين والكَنْعانيين واليونانيين وأرسطو وأمثاله من أهل هذا الدين» . «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٣١١-٣١٢) .

وانظر : «الرد علىٰ المنطقيين» (٢٨٦، ٥٤٤-٥٤٥) .

(٢) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» .

(٣) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» .

مِصرَ [1]، والنجاشِيَّ مَلِكُ الحبشةِ [النَّصارىٰ] [2]، فهو اسمُ جنسٍ لا اسمُ عَلَمٍ .

وكانت الصَّابئةُ إلَّا قليلًا [منهم] [3] إذْ ذاكَ علىٰ الشِّركِ ، وعلماؤُهم هُم الفلاسفةُ ، وإن كان الصَّابئُ قد لا يكونُ مُشْرِكًا ؛ بل مؤمنًا باللهِ واليومِ الآخرِ ، كما قال سبحانه وتعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة:٦٢] . وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ [المائدة:٦٩] الآيةَ [4] .

لكنَّ كثيرًا [منهم] ، أو أَكثرَهُم [كانوا] [5] كُفَّارًا أو مُشْرِكينَ ، كما أنَّ كثيرًا مِن اليهودِ والنَّصارىٰ بدَّلوا وحرَّفوا وصاروا كُفَّارًا أو مشركينَ ، فأولئكَ الصَّابئونَ الذين كانوا إذْ

---

(١) في «ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ملك **القِبْطِ الكُفَّار**» ، وفي «ل» : «القبط النصارىٰ» .

(٢) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٣) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٤) آية المائدة من بقية النسخ وفي «ع» أتمها إلىٰ قوله : ﴿... وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفتين في الموضعين من بقية النسخ ، و«لوامع الأنوار» (١/ ١٧٠) .

ذاك - كانوا كفارًا أو مُشركينَ ، وكانوا يعبدونَ الكواكبَ ويَبْنونَ لها الهياكِلَ .

❀ ❀ ❀

ومذهبُهم في الرَّبِّ (١) : أنه ليس له إلَّا صفاتٌ سلبيةٌ ، أو إضافيةٌ أو مركَّبةٌ منهُما (٢) ، وهم الذين بُعِثَ إليهم إبراهيمُ

---

(١) في «ك»، و«ل»، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ومذهب النُّفاةِ مِن هؤلاءِ في الربِّ» .

(٢) **الصِّفاتُ السَّلبيةُ** : هي الصِّفاتُ الواقعةُ في سياقِ النَّفي بإدخال أحد أدواته «ليس ، ولا ، وما» ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ، والسُّلوب أو السلبية عند المتكلمين هي التي تدل علىٰ أمرٍ مسلوب أي منفي لا علىٰ أمرٍ ثبوتي .
مثاله العلم ، وهو من صفات الربِّ ﷻ وهو أمرٌ ثبوتي ، أن الله يتصف بالعلم ، لكن النفاة يقولون : معناه انتفاء الجهل ، لا ثبوت العلم ، ليس بجاهل ، لا أنه عالم عندهم .
والصِّفاتُ الإضافيةُ : هي التي لا يُمكِنُ أنْ تَعْقِلها إلَّا بمعرفةِ الأُخرىٰ ، كقولهم : ليس في العلو ولا في السفل ، والعلو والسفل مِن الصِّفاتِ الإضافيةِ ، تصورك للعلو يتوقَّفُ علىٰ تصوُّرك للسُّفل ، وكذلك العكس ، وهكذا الأبوَّة والبُنوَّة ...
أمَّا المُركَّبة مِن الإضافيةِ والسَّلبيةِ : أن تُدخِلَ أداةَ نفي علىٰ الصِّفاتِ الإضافيةِ فتُصبِحَ مُرَكَّبةً ، كأن تقول : ليس فوقَ العالَم أو ليس فوقَ العرش ولا تحتَ العرش ، فالفوقيةُ والسُّفل مِن الصِّفاتِ الإضافيةِ ، فإذا أدخلتَ عليها أداة نفي فقلتَ : ليس فوقَ ولا تحتَ ، أصبَحَتْ مُركَّبةً مِن الإضافةِ والسَّلب .

الخليلُ عليه السلام [1] .

فيكون الجعدُ قد أَخَذَها عن الصَّابئةِ والفلاسفةِ .

وكذلك أبو نصرٍ الفارابيُّ [2] : دَخَلَ حرَّانَ ، وأَخذَ عن فلاسِفَتِهم الصَّابئينَ تمامَ فلسَفَتِهِ [3] .

وبتعريفٍ آخر : هي التي تكون سلبيةً باعتبارٍ ، وإضافيةً باعتبارٍ آخرَ . مثاله : اسم «الأول» فليس معناهُ عند النُّفاةِ تضمُّنه ثبوتَ صِفةِ الأوليةِ ، وإنَّما معناهُ انتفاء الحدوث عنه ، يعني : أنه ليس بحادثٍ ، وهي بهذا المعنىٰ سلبيةٌ منفيةٌ ، ومعناه -كذلك- أنَّ الأشياءَ كائنة بعده ، وهي بهذا المعنىٰ إضافيةٌ ، وبمجموعهما صارت مركبةً .

انظر : «الصفات الإلهية» للشيخ د . محمد أمان الجامي (٢٠٠) ، و«شرح الحموية» للشيخ صالح آل الشيخ (٧٤) ، و«مصطلحات في كتب العقائد» للشيخ محمد الحمد (٥٠-٥٣) ، و«النفي في باب صفات الله عز وجل» د . أزرقي سعيداني (٣٤ وما بعدها) .

(١) الفقرة في «ظ» : «أو مركبة منهما ، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوىٰ الحسِّيات ، بُعِثَ إبراهيم الخليل ﷺ إليهم» ، ووافقتها «ل» ، و«ح» في الفقرة الأخيرة «بعث ..» .

(٢) محمد بن محمد بن طرخان التركي ، الفيلسوف ، يسمونه : المعلم الثاني ، عقائده تُناقِضُ الإسلام ، يسيرُ فيها علىٰ طريقةِ الباطنية الطِّغام ، ويُفضِّلُ الفلاسفة علىٰ الأنبياء الكرام ! ، هلك (٣٣٩هـ) . انظر في ترجمته والحكم عليه : «الفتاوىٰ» (٢/ ٦٧، ٨٦) ، (٧/ ٥٨٩) ، (١٩/ ١٥٦) ، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٦٨) ، و«السير» (١٥/ ٤١٦) .

(٣) انظر في ذلك : «الرد علىٰ المنطقيين» (٢٨٧) ، و«الصفدية» (٢/ ١٦٦) .

وأَخذَها الجهمُ أيضًا -فيما ذَكَرَهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ [١] لَمَّا ناظَرَ السُّمَنِيَّةُ بعضَ فلاسفَةِ الهندِ ، وهم الذين يجحدونَ مِن العلومِ ما سِوَىٰ الحِسِّيَّاتِ- **فهذه أسانيدُ الجَهم ترجِعُ إلىٰ اليهودِ والصَّابئينَ والمُشركينَ ، والفلاسِفَةِ الضَّالِّين ، هم : إمَّا مِن الصَّابئينَ ، وإمَّا مِن المُشركينَ .**

ثم لَمَّا عُرِّبَتْ الكُتُبُ الرُّومِيَّةُ واليونانيَّةُ في حدودِ المِئةِ الثانيةِ زاد البلاءُ مع ما أَلْقَىٰ الشيطانُ في قلوبِ الضُّلَّالِ ابتداءً ، مِنْ جنسِ ما ألقاهُ في قلوبِ أشباهِهِم .

ولمَّا كان في حدودِ المِئةِ الثانية [٢] -في أواخرها- انتشرت هذه المقالةُ التي كان السَّلفُ يُسَمُّونَها مقالةَ الجهميةِ ، بسببِ مَن دخلَ في التَّجهُّم مِن أهلِ الكلامِ : كالضِّراريةِ ، والنَّجَّاريَّةِ ، والمُعتزلةِ وغيرِهم ، مثل [٣] : بِشْرِ بنِ غِياثٍ

---

(١) انظر : «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (١٩٦) ، و«مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (٢٦٩) ، و«الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٦ رقم ٣١٧) -الرد علىٰ الجهمية- ، «وشرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/ ٤٢٣ رقم ٦٣٤، ٦٣٥) .

(٢) كذا في الأصل ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، وكتب في هامش «ك» : «لعلها : الثالثة» ، وفي «ظ» ، و«ع» : «الثالثة» .

(٣) من قوله : «من دخل في التجهم» إلىٰ هنا انفردت بها الأصل.

المَريسيِّ وطبقتِهِ [1] .

وكلامُ الأئمَّةِ مثلِ : مالكٍ ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ ، [وابنِ المباركِ] [2] ، وأبي يُوسُفَ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ، وإسحاقَ ، والفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ ، وبِشرٍ الحافي ، وغيرِهم في ذمِّ أهلِ الكلامِ ، وفي ذمِّ بشرٍ المَرِيسِيِّ هذا كثيرٌ في ذمِّهِ وتَضليلِهِ [3] .

وهذه التأويلاتُ الموجودةُ اليومَ [4] [بأيدِي الناسِ] [5] مثلُ أكثرِ التأويلاتِ التي ذكرها أبو بكرِ بن فُورَكَ في كتابِ «التأويلاتِ» ، وذكرها أبو عبد الله محمدُ بنُ عمرَ الرازيُّ في كتابه الذي سمَّاهُ [6] : «تأسيسَ التَّقديسِ» .

---

(١) «الضِّرارية» أتباع ضرار بن عمرو ، و«النجارية» أتباع الحسين بن محمد النجار ، وكلاهما هلك في القرن الثالث ، وهما من المعتزلة معطلةٌ في الصفات . انظر : «التدمُريَّة» (٢٤٨) تحقيقي، و«الملل والنحل» (١/ ٨٨-٩١)، و«الفرق بين الفرق» (٢٠٧، ٢١٣)، و«السير» (١٠/ ٥٤٤، ٥٥٤)، و«أصول الدين» للجيلاني (٣٧٤-٣٧٥).

(٢) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«لوامع الأنوار» (١/ ١٧١) ، و«أقاويل الثقات» (٢٣١) .

(٣) في «ك» ، و«ع» : «وغيرهم كثيرٌ ، في ذمِّهم وتضليلهم» .

(٤) في الأصل : «اليوم الموجودة» والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«لوامع الأنوار» ، و«أقاويل الثقات» .

(٥) من بقية النسخ ، و«اللوامع» ، و«أقاويل الثقات» .

(٦) في الأصل : «يُسمَّىٰ» ، والمثبت من بقية النسخ .

ويُوجَدُ كثيرٌ منها في كلامِ خَلْقٍ كثيرٍ غيرِ هؤلاءِ ، مثلِ : أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ ، وعبدِ الجبارِ بنِ أحمدَ الهمذانيِّ ، وأبي الحسينِ البصريِّ ، وأبي الوفاءِ بنِ عقيلٍ ، وأبي حامدٍ الغزاليِّ ، وغيرهم ، [**مثلُ كثيرٍ مِمَّن صنَّفَ في تفسير القرآنِ وشرحِ الحديثِ وهي**] (١) **بعينِها تأويلاتُ** (٢) **بِشرٍ المَرِيسيِّ التي ذَكَرَها في كتابِهِ** ، وإن كان قد يُوجَدُ في كلامِ بعضِ هؤلاءِ رَدُّ التأويل وإبطالُه أيضًا ، ولهم كلامٌ حَسَنٌ في أشياءَ .

وإنَّما (٣) بَيَّنْتُ أنَّ عينَ تأويلاتِهِم هي عينُ تأويلاتِ بِشرِ المَرِيسيِّ ، ويدلُّ علىٰ ذلك كتابُ «الرَّدِّ» الذي صنَّفَهُ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارميُّ -أحدُ الأئمَّةِ المشاهيرِ في زمانِ البخاريِّ- ، صنَّفَ كتابًا سمَّاهُ : «رَدُّ عثمانَ بنِ سعيدٍ علىٰ الكاذبِ العنيدِ فيما افترَىٰ علىٰ الله في التوحيدِ» ، حكىٰ فيه هذه التأويلاتِ بعَيْنِها (٤) عَنْ بِشرٍ المَريسيِّ **بكلامٍ يقتَضي أنَّ المَريسيَّ أقْعَدُ بها ، وأعلمُ بالمنقولِ والمعقولِ مِنْ هؤلاء المتأخرينَ الذين اتَّصَلَتْ إليهم مِن جهتِهِ وجِهةِ غيْرِهِ ، ثم رَدَّ ذلك** (٥) **عثمانُ بنُ**

---

(١) من «ظ» فقط .

(٢) في «ل» ، و«ع» : «التأويلات التي ذكرها بشر المريسي في كتابه» .

(٣) في «ظ» ، و«ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «فإنما» .

(٤) في بقية النسخ : «بأعيانها» .

(٥) في «ظ» : «ثم ردَّها عثمان» .

سعيدٍ بكلامٍ إذا طالَعَهُ العاقِلُ الذَّكِيُّ عَلِمَ حَقيقَةَ ما كان عليه السَّلفُ، وتبيَّنَ له ظهورُ الحُجَّةِ لطريقِهِمْ، وضَعْفُ حُجَّةِ مَنْ خالَفَهُمْ [1].

ثم إذا رَأَىٰ الأئمةَ -أئمةَ الهُدىٰ- قد أَجمَعوا علىٰ ذَمِّ المَرِيسيَّةِ وأكثرُهُم كفَّرُوهُمْ أو [2] ضَلَّلُوهُمْ، وعَلِمَ أنَّ هذا القولَ الساريَ في هؤلاء المتأخرينَ هو مذهبُ الجهمية -كالمَرِيسيَّةِ- [3] تبيَّنَ الهُدَىٰ لِمَنْ يريدُ اللهُ هدايتَهُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله.

❁ ❁ ❁

---

(١) قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابي الدارمي -الرد علىٰ بِشر، والرد علىٰ الجهمية-: «وكِتاباهُ مِن أَجَلِّ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ في السُّنةِ وأنفعِها، وينبغي لكلِّ طالبِ سُنَّةٍ مُرادُهُ الوُقوفُ علىٰ ما كان عليه الصَّحابةُ والتابعون والأئمةُ أنْ يَقرَأَ كِتابَيْهِ، وكان شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُوصي بهذين الكِتابَيْن أشدَّ الوصيَّةِ، ويُعظِّمُهما جدًّا، وفيهما مِن تَقريرِ التَّوحيدِ، والأسماءِ والصِّفاتِ بالعقلِ والنَّقلِ ما ليسَ في غَيْرِهما». «اجتماع الجيوش» (٢٣١).

(٢) في «ظ»، و«لوامع الأنوار» (١/ ١٧٢): «و».

(٣) في بقية النسخ: «مذهب المرِّيسيَّة».

والفَتْوَىٰ لا تَحتَمِلُ البَسطَ في هذا البابِ ، وإنَّما أُشيرُ إشارةً إلىٰ مبادئِ الأمورِ ، والعاقِلُ يسيرُ فينظرُ .

وكلامُ السلفِ في هذا البابِ موجودٌ في كُتُبٍ كثيرةٍ لا يمكنُ أنْ يُذكَرَ (١) هنا إلَّا قليلًا منهُ ، مثلَ : كتابِ «السننِ» لِلَّالكائيِّ ، و«الإبانة» لابنِ بَطَّةَ ، و«السُّنَّةِ» لأبي ذَرٍّ الهرويِّ (٢) ، [و«الأصولِ» لأبي عمرَ الطَّلَمَنْكيِّ (٣) ، وكلامِ أبي عمرَ بنِ عبدِ البرِّ] (٤) ، و«الأسماءِ والصفاتِ» للبيهقيِّ .

وقبلَ ذلك : «السُّنةُ» للطَّبرانيِّ ، ولأبي الشَّيخِ الأصبهانيِّ [ولأبي عبدِ الله بنِ مَنْدَه (٥) ، ولأبي أحمد العَسَّالِ الأصبهانيِّ (٦)] (٧) .

---

(١) في الأصل : «نذكرها هنا إلا قليلًا ، مثل» والمثبت من بقية النسخ ، وفي «ظ» : «يذكر هنا منهُ إلَّا» ، وفي «ح»،و«ف» : «يذكرها ههنا» .

(٢) أبو ذر هو عبد الله بن أحمد الأنصاري الهروي المالكي ، توفي (٤٣٥هـ) . ترجمته في : «السير» (١٧/ ٥٥٤) .

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي المالكي (ت: ٤٢٩هـ) وكتابه لا ذِكرَ له في زماننا . ترجمته في «السير» (١٧/ ٥٦٦) .

(٤) من بقية النسخ -عدا «ظ»- ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٣) .

(٥) محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني ، إمام حافظ ، له «الرد علىٰ الجهمية» ، و«التوحيد» وغيرهما ، (ت: ٣٩٥هـ) . «السير» (١٧/ ٢٨) .

(٦) في «ل» : «الأصبهانيِّين» . والعسَّال : هو محمد بن أحمد الأصبهاني ، حافظٌ مُتقِن ، توفي سنة (٣٤٩هـ) . «السير» (١٦/ ٦) .

(٧) من بقية النسخ عدا «ظ» ، وفي «س» : «الأصبهانيين» .

وقبلَ ذلك : «السُّنةُ» للخلالِ ، [وكُتُبُ عبد الرحمن ابن أبي حاتمٍ] (١) ، و«التوحيدُ» لابنِ خزيمةَ ، وكلامُ أبي العبَّاسِ بنِ سُرَيْجٍ (٢) .

و«الردُّ علىٰ الجهميَّةِ» لجماعةٍ (٣) ، مِثلَ : البُخاريِّ ، وشيخِهِ عبدِ الله بنِ محمدٍ الجُعفي (٤) .

[وقبل ذلك : «السُّنَّةُ» لعبدِ الله بنِ أحمدَ ، و«السُّنَّةُ» لأبي بكرٍ الأثرمِ (٥) ، و«السُّنَّةُ» لحنبلَ (٦) ،

---

(١) من «ك»، و«ل» . وكتب ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) مثل «الرد علىٰ الجهمية» له ، وقد روىٰ من طريقه اللالكائي في «السنة» كثيرًا من الآثار ، ونقل عنه الأئمة كـ : ابن تيمية ، والذهبي ، وابن القيم بكثرة .

(٢) أحمد بن عمر بن سُريج البغدادي الشافعي ، له رسالة في «الاعتقاد» ساقها ابن القيم بتمامها في «اجتماع الجيوش» (١٧٠-١٧٤) ، وقد طبعت بتحقيق أ.د.وليد العلي -رَحِمَهُ اللهُ- ضمن «لقاءات العشر الأواخر» (٨/ ١٥-١١١) ، وضمن «الجامع في عقائد أهل السنة والأثر» لعادل الحمدان (٦٨٥-٦٩٩) ، توفي (٣٠٦هـ) . ترجمته في : «السير» (١٤/ ٢٠١) .

(٣) ذكرتُ في مقدمتي لتحقيق «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (٢٦) كتابًا في الرد علىٰ الجهمية انظرها هناك (٧٠-٧٥) .

(٤) الجُعفي الإمام ، توفي سنة (٢٢٩هـ) ، ذكر كتابه المؤلف في «منهاج السنة» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) ، و«التسعينية» (١/ ١٦٠) . ترجمته في : «السير» (١٠/ ٦٥٨) .

(٥) أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم ، من تلاميذ الإمام أحمد ، توفي سنة (٢٧٣هـ) . ترجمته في : «السير» (١٢/ ١٦٢) .

(٦) حنبل بن إسحاق بن حنبل ابن عم الإمام أحمد ، توفي سنة (٢٧٣هـ) . «السير» (١٣/ ٥١) .

وللمَرُّوذيِّ (١) ، ولأبي داودَ السجستانيِّ (٢) ، ولابنِ أبي شيبةَ (٣) .

و«السُّنَّةُ» لأبي بكرِ بنِ أبي عاصِمٍ (٤) .

وكتابُ «خَلْقِ أفعالِ العِبادِ» للبخارِيِّ .

وكتابُ «الردِّ علىٰ الجهميَّةِ» لعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارميِّ وغيرِهِمْ] (٥) .

وكلامُ [أبي العباس] (٦) عبدِ العزيزِ المكيِّ صاحبِ

---

(١) أبو بكر أحمد بن محمد المرُّوذي من أصحاب الإمام أحمد ، توفي سنة (٢٧٥هـ) . «السير» (١٣/ ١٧٣) .

(٢) الإمام صاحب «السنن» ، وكتابه «السنة» في أواخر «السنن» (٥/ ٧-٨٤) .

(٣) لعلَّه يُريدُ : محمد بن عثمان بن أبي شيبة صاحب كتاب «العرش» مطبوع وفيه الكلامُ علىٰ الجهمية ، وإثباتِ علوِّ اللهِ علىٰ خَلْقِهِ ، واستوائِهِ علىٰ عرشِهِ ، توفي (٢٩٧هـ) . «السير» (١٤/ ٢١) .

(٤) في «ع» ، و«ل» : «وكتاب «الردُّ علىٰ الجهمية» لعبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري» .

(٥) من بقية النسخ -عدا «ظ»- علىٰ اختلاف يسير في بعضها .
ووقع في الأصل : ««والردُّ علىٰ الجهمية» لجماعةٍ ، مثل : البخاري ، وشيخه محمد بن عبد الله الجعفي ، وأبي داود السجستاني .
وقبل ذلك : «السنة» لعبد الله بن أحمد ، وللأثرم ، ولحنبل ، ولحرب الكرماني ، وغيرهم .
وكلام أبي العباس عبد العزيز المكي صاحب ...» .
ورأيتُ أنَّ ما في بقية النسخ ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٣) أتمُّ وأكملُ ، ومتوافق مع نُقولِ المُصنِّف ، وإحالاته في بقيةِ كتبه .

(٦) من الأصل ، و«ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س»، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٢٤).

«الحَيْدَةِ» في «الردِّ علىٰ الجهميةِ» (١) .

[وكلامُ نعيمِ بنِ حمادٍ الخُزاعيِّ (٢) ، وكلامُ غيرهم] (٣) .

وكلامُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلَ ، وإسحاقَ بنِ راهويْهِ ، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوريِّ ، وأمثالِهم .

وقبلَ (٤) هؤلاء : عبدُ الله بنُ المباركِ وأمثالُهُ ، وأشياءُ

---

(١) عبد العزيز بن يحيىٰ الكناني من أصحاب الشافعي (ت: ٢٤٠هـ) له «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» كما ذكره المؤلف في «درء التعارض» (٦/ ١١٥) ، و«التسعينية» (١/ ١٦٢-١٦٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ١٢٩-١٣١، ١٦٥) ، (٧/ ٤٧٩-٤٨٠) .
أمَّا كتابه «الحيدة» فمطبوع بتحقيق أ.د. علي بن محمد الفقيهي ، ثم طبع بتحقيق أبي عبد الرحمن الأثري وهي أتمُّ وأكملُ .

(٢) نعيم بن حماد (ت: ٢٨٢هـ) له كتاب «الصفات والرد علىٰ الجهمية» ذكره المؤلف في «التسعينية» (١/ ١٦٠) ، والذهبي في «السير» (١٠/ ٥٩٩) .
وكان شديدَ الردِّ علىٰ الجهمية ، ألَّفَ ثلاثةَ عشرَ كتابًا في الردِّ عليهم ! كما في «السير» (١٠/ ٥٩٩) .
وكان يقول -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «كنتُ جهميًّا ، فلذلك عرفتُ كلامهم ، فلما طلبتُ الحديث عَلِمْتُ أنَّ مآلهم إلىٰ التعطيل» . «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٧) ، و«طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٢/ ٦٥) .
وقال فيهم : «جهادُهم عندي أفضل من جهاد الروم» . «مسائل الإمام أحمد» لحرب الكرماني (٤٢٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«ع» -عدا : «وكلام غيرهم»- ، وبعضه من «أقاويل الثقات» .

(٤) في الأصل : «ومثل» ، والتصويب من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، والسياق ، وهذه الفقرة ليست في «ظ» .

كثيرةٌ .

وعندنا مِن الدَّلائلِ السَّمعيةِ والعقليَّةِ ما لا يتَّسِعُ هذا الموضِعُ لذكرِهِ ، وأنا أعلمُ أنَّ المُتكلِّمينَ [النُّفاةِ] [1] لهم شبهاتٌ موجودةٌ ، لكن [2] لا يُمكِنُ ذِكْرُها في الفتوىٰ ، فمَنْ نَظَرَ فيها وأَرادَ إبانةَ ما ذَكَروهُ مِن الشُّبَهِ فإنهُ يَسيرٌ .

وإذا [3] كان أصلُ هذه المقالةِ -مقالةِ التعطيلِ والتأويلِ- مأخُوذاً عن تلامذَةِ المشركينَ ، والصَّابئينَ ، واليهودِ ، فكيفَ تطيبُ نفسُ مؤمنٍ بل نفسُ عاقلٍ أنْ يأخُذَ سَبيلَ هؤلاء المغضوبِ عليهم والضَّالِّينَ [4] ، ويَدَعَ سبيلَ الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم من النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهداءِ والصالحينَ ؟

---

(١) من «ك» ، و«ح» ، و«ف» .

(٢) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» : «ولكن» .

(٣) في «ك» : «فإذا» .

(٤) في «ظ» ، و«ع» ، و«ل» : «أو الضالين» .

فَصْلٌ

ثم القولُ الشامِلُ في جميعِ هذا البابِ : أنْ يُوصَفَ الله بما وصَفَ به نفسَهُ ، أو وصفَهُ به رسولُهُ ﷺ ، وبما وصفَهُ به السَّابقونَ الأوَّلونَ لا يُتجاوَزُ[1] القرآنُ والحديثُ .

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رحمه الله : «لا يوصَفُ اللهُ إلَّا بما وصَفَ به نفسَهُ ، أو وصفَهُ[2] به رسولُهُ ﷺ لا يُتجاوزُ القرآنُ والحديثُ»[3] .

ومذهبُ السَّلفِ أنهم يَصِفُونَ اللهَ بما وصَفَ به نفسهُ ، وبما وصفَهُ به رسولُهُ : مِن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ، ومِنْ غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ[4] .

---

(١) في «ظ» : «لا يجاوز» .

(٢) في «ع» : «أو بما وصفه» .

(٣) رواه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٩٤) ، وابن بطة (٣/ ٣٢٦ رقم ٢٥٢) ، وذكره ابن قدامة بمعناه في «لمعة الاعتقاد» (١٧٣-١٧٤) ، وبلفظه المؤلف كما في «فتاواه» (٥/ ٢٥٧) ، (١٦/ ٤٧٢) ، والسفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٢٤، ٩٦) ، ومرعي في «أقاويل الثقات» (٢٣٤) .

(٤) في الأصل : «مِن غير تكييفٍ ولا تمثيل ، ومِن غير تحريفٍ ولا تعطيل» . والمُثبَت مِن بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٥) ، وهذه الفقرة سقطت من «ظ» .

ونعلمُ أنَّ ما وُصِفَ اللهُ به مِنْ ذلك فهو حقٌّ ليس فيه لُغْزٌ ولا أحاجِيٌّ ، بل معناهُ يُعرَفُ مِنْ حيثُ يُعرَفُ مقصودُ المتكلِّمِ بكلامِهِ ، [لا سِيَّما إذا كان المُتكلِّمُ :

أَعلَمَ الخَلْقِ بما يقولُ .

وأفصَحَ الخَلقِ في بيانِ العلمِ .

وأنصَحَ الخلقِ في البيانِ والتَّعريفِ والدَّلالةِ والإرشادِ] (١) .

وهو سبحانهُ مع ذلك ليس كمثلِهِ شيءٌ لا في نفسِهِ المقدسةِ المذكورةِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ ، ولا في أفعالِهِ ، فكما يُتَيَقَّنُ أنَّ اللهَ سبحانهُ وتعالىٰ له ذاتٌ حقيقةً ، وله أفعالٌ حقيقةً ، فكذلك له صِفاتٌ حقيقةً ، وهو ليس كمثلِهِ شيءٌ لا في ذاتِهِ ولا في صفاتِهِ ، ولا في أفعالِهِ .

وكلُّ ما أوجَبَ نقصًا أو حُدُوثًا فإنَّ اللهَ سبحانهُ مُنَزَّهٌ عنهُ حقيقةً ، فإنه سبحانهُ وتعالىٰ مُستحِقٌّ للكمالِ الذي لا غايةَ فوقَهُ ، ومُمْتَنِعٌ (٢) عليه الحُدوثُ ؛ لامتناعِ العَدَمِ عليه ، واستِلْزامِ الحُدوثِ سابقَةَ (٣) العَدَمِ ، ولافتِقارِ المُحدَثِ إلىٰ

(١) من «ظ» ، و«ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .
(٢) الواو من بقية النسخ ، وفي «ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» : «ويمتنعُ» .
(٣) في الأصل و«ظ» ، و«ف» : «سابقه» ، والمثبت من البقية .

مُحْدِثٍ ، ولوُجُوبِ وجودِهِ [1] بنفسِهِ سُبحانَهُ وتعالىٰ [2] .

❀ ❀ ❀

ومذهبُ السَّلفِ بينَ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ [3] ، فلا يُمثِّلونَ صفاتِ الله تعالىٰ بصفاتِ خلقِهِ ، كما لا يُمَثِّلُونَ ذاتَهُ بذاتِ خلقِهِ ، ولا يَنفونَ عنه ما وصَفَ به نفسَهُ ، أو وصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ ؛ فيعطِّلونَ أسماءَهُ الحسنَىٰ وصفاتِهُ العُلَىٰ ، ويحرِّفونَ الكَلِمَ عنْ مواضِعِهِ ، ويُلحِدونَ في أسمائِهِ [4] وآياتِه .

وكلُّ واحدٍ مِنْ فريقَيِ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ [5] فهو جامعٌ بين

---

(١) واجبُ الوُجودِ هو مُصطلحٌ استَحدَثَهُ الفلاسفةُ ، ويعني : ضروريَّ الوُجودِ ، والذي يستحيلُ افتِراضُ عَدَمِ وُجودِهِ .
وقد يُطلِقُ أهلُ السنةِ واجبَ الوُجودِ علىٰ اللهِ مِن باب الإخبارِ عن الله ، وذلك في المُناظراتِ والمُناقشات مع من يستخدِمُ هذا اللَّفظَ .
قال شيخ الإسلام : «الوجوبُ الذي دلَّ عليه الدليل ، إنَّما هو وُجودُهُ بنفسِهِ ، واستغناؤُه عن مُوجِدٍ ، فحمَّل هو [ابن سينا] هذا اللَّفظَ ما لا دليل عليه ، مثل : عدم الصفات ، وأشياء غير هذه» .
انظر : «الصفدية» (٢/ ١٨١) ، و«موسوعة العقيدة» (٦/ ٣٠٦٩).

(٢) في الأصل: «..وتعالىٰ بنفسه» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في بقية النسخ -عدا «ك»- : «وبين التمثيل» .

(٤) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» : «أسماء الله» .

(٥) في الأصل : «التمثيل والتعطيل» ، والمثبت من البقية .

التَّعطيلِ والتَّمثيلِ .

أمَّا [1] المُعطِّلونَ : فإنَّهم لم يَفهَمُوا مِن أسماءِ اللهِ تعالىٰ وصِفاتِهِ إلَّا ما هو اللائِقُ بالمخلوقِ ، ثم شَرَعُوا في نفيِ تِلكَ المفهوماتِ ، فقد جَمَعُوا بين التَّمثيلِ والتَّعطيلِ ، مَثَّلُوا أولًا ، وعطَّلُوا آخرًا :

وهذا [2] تشبيهٌ وتمثيلٌ منهم للمفهومِ مِن أسمائِهِ وصفاتِهِ بالمفهومِ مِن أسماءِ خلقِهِ وصفاتِهِمْ .

وتعطيلٌ لِمَا يستحِقُّهُ هو سبحانَهُ مِنَ الأسماءِ والصفاتِ اللائقةِ بالله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ .

فإنهُ إذا قال القائلُ : لو كان [اللهُ] [3] فوقَ العرشِ لَلَزِمَ : إمَّا أنْ يكونَ أكبَرَ مِنَ العرشِ ، أو أصغَرَ أو مساويًا ، وكلُّ ذلك مُحالٌ ، ونحوَ ذلك مِنَ الكلامِ .

فإنه لم يَفْهَمْ مِنْ كونِ اللهِ تعالىٰ علىٰ العرشِ إلَّا ما يَثْبُتُ لأيِّ جسمٍ كان علىٰ أيِّ جسمٍ كان ، وهذا اللازِمُ تابعٌ لهذا المفهومِ .

وأمَّا استواءٌ يليقُ بجلالِ اللهِ ويَختَصُّ به ، فلا يلزمُهُ شيءٌ

---

(١) في الأصل : «فأمَّا» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٢) في الأصل : «فهذا» ، وفي «ح» : «فهذه» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٣) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

مِنْ هذه اللوازِمِ الباطلَةِ (١) التي يجبُ نفيُها ، كما يَلْزَمُ سائرَ الأجسامِ .

وصارَ هذا مِثْلَ قولِ الممثِّلِ :

إذا كان للعالَمِ صانعٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ جوهرًا ، أو عَرَضًا ، وكلاهُما محالٌ (٢) ؛ إذ لا يُعْقَلُ موجودٌ إلا هذانِ .

أو قولِهِ : إذا كان مستويًا علىٰ العرشِ فهو مُمَاثِلٌ لاستواءِ الإنسانِ علىٰ السَّريرِ أو الفُلْكِ ؛ إذ لا يُعْلَمُ (٣) الاستواءُ إلَّا هكذا .

فإنَّ كِلَاهُما مَثَّلَ ، وكلاهُما (٤) عَطَّلَ حقيقَةَ ما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ ، وامتازَ الأولُ بتعطيلِ كلِّ مسمًّىٰ للاستواءِ الحقيقيِّ ، وامتازَ الثاني بإثباتِ استواءٍ هو مِنْ خصائصِ المخلوقينَ .

والقول الفاصلُ : هو ما عليه الأُمَّةُ الوَسَطُ : مِنْ أنَّ اللهَ مستوٍ علىٰ عرشِهِ استواءً يليقُ بجلالِهِ ويختصُّ به ، فكَمَا أنَّهُ

---

(١) في «ل» : «الثلاثة الباطلة» .

(٢) انظر في : الجوهر والعرض ، ما سيأتي ص (٣٤٨) ، (٣٥٤-٣٥٩).

(٣) في الأصل : «لم يعلم» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) هكذا في النُّسخ الخطيَّة ، وهو لغة في «كلا» و«كلتا» كما هو مقررٌ في كتب النَّحو واللُّغةِ ، فيجوز «كلاهما» ، و«كليهما» .

موصوفٌ بأنه بكلِّ شيءٍ عليمٌ ، وعلىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، وأنَّهُ سميعٌ بصيرٌ ونحوُ ذلك ، ولا يجوزُ [1] أنْ يُثْبَتَ لِلْعِلمِ والقدرةِ خصائِصُ الأعراضِ التي كَعِلْمِ المخلوقينَ وقدرتِهِمْ ، فكذلك هو سبحانهُ وتعالىٰ فوقَ العرشِ ولا يثبُتُ لفوقِيَّتِهِ خصائصُ فوقِيَّةِ المخلوقِ علىٰ المخلوقِ ومَلزُوماتِها [2] .

واعْلَمْ أنه ليس في العَقلِ الصَّريحِ ، ولا في النَّقلِ الصَّحيحِ ما يوجِبُ مُخالَفةَ الطَّريقةِ السَّلفيةِ أصلًا ، لكِنَّ هذا الموضعَ لا يَتَّسِعُ للجَوَابِ عَنِ الشُّبهاتِ الواردةِ علىٰ الحقِّ ، فَمَنْ كان في قلبِهِ شبهةٌ وأحبَّ حَلَّها فذلك سَهلٌ يَسيرٌ .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «فلا يجوز» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في «ل» : «ولوازمها» .

ثُمَّ المُخالفونَ للكتابِ والسُّنَّةِ وسلفِ الأُمَّةِ - مِنَ المتأوِّلينَ في هذا البابِ - في أمرٍ مريجٍ [1] :

---

(١) عقد الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فصلًا في «صواعقه» في جناية التأويل قائلًا : «الفصلُ الخامس عشر في جناياتِ التأويل علىٰ أديانِ الرُّسل ، وأنَّ خرابَ العالم وفسادَ الدُّنيا والدِّين بسببِ فتح باب التأويل» ثم قال : «إذا تأمَّلَ المُتأمِّلُ فسادَ العالَمِ ، وما وقعَ فيه مِن التَّفرُّقِ والاختلافِ ، وما دَفَعَ إليه أهل الإسلام ، وجدَهُ ناشئًا مِن جهةِ التأويلاتِ المُختلِفَةِ المُستَعْمَلَةِ في آياتِ القرآنِ ، وأخبارِ الرَّسولِ ﷺ التي تعلَّقَ بها المُختلِفونَ علىٰ اختلافِ أصنافِهم في أصولِ الدِّين وفُروعِهِ ، فإنها أوجَبَتْ ما أَوجَبَتْ مِن التَّباين والتَّحارُبِ وتفرُّقِ الكلمةِ ، وتشتُّتِ الأهواءِ ، وتصدُّعِ الشَّمل ، وانقطاع الحبل ، وفسادِ ذاتِ البَيْنِ ، حتىٰ صارَ يُكَفِّر ويلعنُ بعضُهم بعضًا ، وتَرَىٰ طوائف منهم تسفِكُ دماءَ الآخَرين ، وتستَحِلُ منهم أنفُسَهم ، وحُرُمَهم ، وأموالَهم ما هو أعظمُ مِمَّا يرصُدُهم به أهلُ دارِ الحرب مِن المنابذين لهم ، فالآفاتُ التي جَنَتْها ويَجنيها كلَّ وقتٍ أصحابُها علىٰ المِلَّةِ والأُمَّةِ مِن التأويلاتِ الفاسِدةِ أكثرَ مِن أن تُحصىٰ أو يبلُغها وصفُ واصفٍ ، أو يحيطُ بها ذكرُ ذاكرٍ ، ولكنها في جُملةِ القولِ أصلُ كلِّ فسادٍ وفِتنةٍ ، وأساسُ كلِّ ضلالٍ وبدعةٍ ، والمُولِّدةُ لكلِّ اختلافٍ وفُرقةٍ ....، **وفِرْقَةُ التأويل يَدْعونَ المُسلِمَ مِن باب القرآن والسُّنةِ وتعظيمِهما ، وأنَّ لنصوصِهما تأويلًا لا يُوجَدُ إلَّا عند خواصِّ أهل العلم والتَّحقيقِ ، وأنَّ العامَّةَ في عَمىٰ عنهُ ، فضَرَرُ هذه الفِرقةِ علىٰ الإسلام وأهلِه أعظمُ مِن ضَررِ أعدائِهِ المُنابذينَ لهُ** ، ومثلهم ومثل أولئك كمثل قوم في حِصن ، حارَبهم عدوٌّ لهم ، فلم يطمَع في فتح حِصْنِهم ، والدخولِ عليهم ، فعَمَدَ جماعةٌ مِن أهل الحِصْن ففتحوهُ له ، وسلَّطوهُ علىٰ الدخولِ إليه ، فكان مُصابُ أهل الحِصن مِن قِبَلِهم ،

فإنَّ مَن يُنْكِرُ الرُّؤيةَ ، يزعُمُ أنَّ العقلَ يُحِيلُها ، وأنه مُضطَرٌّ فيها إلىٰ التَّأويل .

ومَنْ يُحِيلُ أنَّ للهِ تعالىٰ عِلْمًا وقدرةً ، وأنْ [يكونَ] (١) كلامُهُ غير مخلوقٍ ونحوَ ذلك يقولُ : إنَّ العقلَ أحالَ ذلك فاضطُرَّ إلىٰ التأويلِ .

بل مَنْ ينكِرُ حقيقةَ حَشْرِ الأجسادِ (٢) ، والأكلَ والشُّرْبَ الحقيقيَّ في الجنةِ يزعُمُ أنَّ العَقلَ أحالَ ذلك ، وأنه مضطرٌّ إلىٰ التأويلِ .

ومَنْ زَعَمَ أنَّ اللهَ ليس فوقَ العرشِ : يزعُمُ أنَّ العقلَ أحالَ ذلك ، وأنه مضطرٌّ إلىٰ التأويلِ (٣) .

وبالجُملةِ فالأهواءُ المتولِّدةُ مِن قِبَلِ التأويلاتِ الباطلةِ غير محصورة ولا متناهية ، بل هي مُتزايدةٌ نامِيةٌ بحَسَب سوانح المتأوِّلين وخواطرهم وما تُخرِجُه إليهم ظنونُهم وأوهامُهم» .
«الصواعق المرسلة» (١/ ٣٤٨-٣٥٠) .
وانظر بقية كلامه في جناية التأويل فيه (١/ ٣٤٨-٣٨١) .

(١) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، وجاء في «ظ» : «ويقول : إن كلامه غير مخلوق» .

(٢) في «ظ» : «الأجسام» .

(٣) وقع ترتيب الفقرات في الأصل هكذا : « ... ومَنْ زَعَمَ أنَّه ليس فوقَ العرشِ : يزعُمُ أنَّ العقلَ أحالَ ذلك ، وأنه مضطرٌّ إلىٰ التأويلِ .

ويكفيكَ دليلاً علىٰ فسادِ قولِ هؤلاءِ : أنَّهُ ليس لواحدٍ منهم قاعدةٌ مستمرَّةٌ فيما يُحِيلُهُ العقلُ ، بل منهم مَنْ يزعُمُ أنَّ العقلَ جَوَّزَ أو أَوْجَبَ ما يَدَّعي الآخرُ : أنَّ العقلَ أحالَهُ[1] .

فيا ليْتَ شِعْرِي بأيِّ عقلٍ يُوزَنُ الكتابُ والسنةُ ؟!

بل يوصف مَنْ ينكِرُ حقيقَةَ حَشْرِ الأجسادِ في الأكلَ والشُّرْبَ الحقيقيَّ في الجنةِ يزعُمُ أن العقلَ أحالَ ذلك ، وأنه مضطرٌّ إلىٰ التأويل .

ومَنْ يُحِيلُ أنَّ للهِ تعالىٰ عِلْمًا وقدرةً ، وأنَّ كلامَهُ غير مخلوقٍ ونحوَ ذلك يزعم : أنَّ العقلَ أحالَ ذلك ، وأنه مضطَرٌّ إلىٰ التأويل» .

وقد أثبتُّ ما جاء في بقية النسخ ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٥) .

(١) قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وقد بانَ أنهُ لا يُمكِنُ أهل التأويلِ أن يُقيموا علىٰ مُبطِلٍ حجَّةً من كتاب ولا سنةٍ فحينئذٍ فيُتَرَكُ الاستدلالُ بالكتاب والسُّنةِ علىٰ كلِّ مبطلٍ ، ولم يبقَ إلَّا تصادمُ الآراء ونتائج الأفكار ، لا سيَّما وقد أعطىٰ الجهميُّ مِن نفسِهِ أنَّ أكثرَ اللُّغةِ مجازٌ ، وأنَّ الأدلَّةَ اللَّفظيةَ لا تفيدُ اليقينَ ، وأنَّ العقلَ إذا عارَضَ السَّمعَ وجبَ تقديمُ العقل ، والإعراضُ عن السَّمع وإهدارُهُ ، ثم إمَّا أنْ يشتَغِلَ بتأويله ، أو يفوِّضَه ...، فكيف يقوم بعد هذا حجةٌ مِن كتاب أو سنةٍ علىٰ مُبطِلٍ مِن العالَمين ؟!

ولهذا كان فتح باب التأويل علىٰ النصوص يتضمَّنُ عيْبَها ، والطَّعنَ فيها ، وعزلَها عن سُلطانِها ، وولايةَ الآراءِ الباطِلةِ والشُّبهِ الفاسِدَةِ .

بل نقولُ : إنه لا يمكِنُ أرباب التأويل أن يُقيموا علىٰ مبطلٍ حُجَّةً عقليَّةً أبدًا ، وهذا أعجبُ من الأوَّلِ» .

«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٥٦-٤٥٧) .

فَرَضِيَ اللهُ عَن مالِكِ بنِ أنسٍ الإمام [1] حيثُ قال : «أوَ كُلَّما جاءَنا رجلٌ أجدلُ مِنْ رجُلٍ تَرَكْنا ما جاء به جبريلُ إلىٰ محمدٍ ﷺ لِجَدَلِ هذا [2] » [3] .

وكلٌّ مِنْ هؤلاء مخصومٌ بمثلِ ما خُصِمَ به الآخرُ ، وهو مِنْ وجوهٍ :

أحَدُها : بيانُ أنَّ العقلَ لا يُحِيلُ ذلك .

الثَّاني [4] : أنَّ النُّصُوصَ الوارِدَةَ لا تحتمِلُ التَّأْوِيلَ.

الثَّالِثُ : أنَّ عامَّةَ هذه الأُمُورِ قَدْ عُلِمَ أنَّ الرَّسُولَ ﷺ جاء بها بالاضطِرارِ ، كما [عُلِمَ] [5] أنه جاءَ بالصَّلَواتِ الخَمْسِ ، [وصَوْمِ شهرِ رمضانَ] [6] ، فالتأويلُ الذي يُحِيلُها عَنْ هذا

---

(١) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «الإمام مالك بن ...» .

(٢) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «هؤلاء» .

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٠٧ رقم ٥٨٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤) ، واللالكائي (١/ ١٦٣ رقم ٢٩٣) ، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٦٨ رقم ٨٥٥) ، والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٧٠) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٥) ، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٥٤ رقم ٦٠٢) ، والبيهقي في «المدخل» (١/ ٢١٧ رقم ٢٣٨) .

(٤) في «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «والثاني» .

(٥) من «ظ» ، و«ع» .

(٦) في الأصل : «والصيام» والمثبت من بقية النسخ ، إلا أن كلمة «شهر» ليست في «ك» ، و«س» .

بمنزلَةِ تأوِيلاتِ القَرامِطَةِ والباطِنِيَّةِ [1] في الحَجِّ والصلاةِ والصَّوْمِ ، وسائِرِ ما جاءَتْ به النُّبُوَّاتُ .

الرَّابِعُ : أنْ يُبَيِّنَ أنَّ العقلَ الصرِيحَ يُوافِقُ ما جاءَتْ به النُّصُوصُ ، وإنْ كان في النُّصُوصِ مِنَ التَّفصيلِ ما يَعجِزُ العقلُ عَنْ دَرْكِ تفصيلِهِ ، وإنَّما يُعْلَمُ [2] مُجْمَلاً إلىٰ غيرِ ذلك مِنَ الوُجوهِ .

علىٰ أنَّ الأساطِينَ مِنْ هؤلاء والفُحُولَ مُعترفونَ بأنَّ العقلَ لا سبيلَ له إلىٰ اليقينِ في عامَّةِ [3] المطالِبِ الإلهيَّةِ .

وإذا كان كذلكَ [4] فالواجِبُ تَلَقِّي علمِ ذلك مِنَ النُّبُوَّاتِ علىٰ ما هو عليه .

ومِنَ المعلومِ للمؤمنينَ أنَّ اللهَ بَعَثَ محمدًا ﷺ : ﴿ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [الفتح] ،

---

(١) في الأصل : «تأويل القرامطة الباطنية» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في «ك» ، و«ف» ، و«س» : «يعلمه» ، وفي «ل» : «عقله» ! وفي «ع» : «فعله» وكتب بهامشها : «الأصل : فعله ، وهو غلطٌ من الناسخ ، كأنه ينقط ... والله أعلم» . ومن قوله : «الرابع» إلىٰ «الوجوه» ساقطٌ مِن «ظ» .

(٣) في «ك» : «غاية» .

(٤) في بقية النسخ : «كان هكذا» ، و«ح» : «هذا» .

وأنهُ بيَّنَ للناسِ ما أَخبَرَهُمْ اللهُ به من أُمُورِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ.

والإيمانُ باللهِ واليومِ الآخِرِ يتضمَّنُ الإيمانَ بالمبدأ والمعادِ، وهو الإيمانُ بالخَلْقِ والبَعْثِ كما جَمَعَ بينهما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [لقمان:٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [الروم:٢٧].

وقدْ بيَّن اللهُ سبحانه علىٰ لسانِ رَسُولِه ﷺ من أمرِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ ما هَدَىٰ الله به عِبادَهُ، وكَشَفَ به مُرادَهُ.

ومعلومٌ للمؤمِنينَ أنَّ رسولَ الله ﷺ:

أعلَمُ مِنْ غيرِهِ بذلك.

وأنصَحُ مِنْ غيرِهِ للأُمَّةِ (١).

وأفصَحُ مِنْ غيرِهِ عبارَةً وبيانًا.

بل هو أعلَمُ الخَلْقِ بذلك، وأنْصَحُ الخلقِ للأُمَّةِ،

---

(١) في «ع»: «أعلمُ بذلك من غيرِهِ، وأنصحُ للأمةِ من غيره»، وفي «ف»: «لأمَّته».

وأفْصَحُهُمْ ، وقَد [١] اجتمع في حقِّهِ ﷺ : كمالُ العِلْمِ ، والقُدْرَةِ ، والإرادَةِ .

ومعلُومٌ أنَّ المتكلِّمَ والفاعِلَ [٢] إذا كَمُلَ عِلْمُهُ وقدرتُهُ وإرادَتُهُ : كَمُلَ كلامُهُ وفِعْلُهُ ، وإنما يدخُلُ النقصُ إمَّا مِنْ نقصِ عِلْمِهِ ، وإمَّا مِنْ عَجْزِهِ عَنْ بيانِ عِلْمِهِ ، وإمَّا لعدَمِ إرادتِهِ البيانَ .

والرسُولُ هو :

الغايةُ في : كمالِ العِلْمِ .

والغايةُ في : كمالِ إرادةِ البلاغِ المبينِ .

والغايةُ في : القدرةِ علىٰ البلاغِ المبينِ [٣] .

ومع وُجُودِ القدرةِ التامةِ ، والإرادةِ الجازمةِ : يجبُ وجودُ المرادِ ، فَعُلِمَ قطعًا أنَّ ما بَيَّـنَـهُ مِنْ أمرِ الإيمانِ [بالله] [٤]

---

(١) في «ع» : «فقد» .

(٢) في الأصل : «والقائل» ، والمثبت من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، والسياق ، وهي ليست في «ل» ، و«ع» ، والفقرة وما بعدها إلىٰ قوله -بعد عدة صفحات- : «وسائر الملاحدة» ساقطة من «ظ» (١٠٧/أ) .

(٣) في الأصل في المواضع الثلاثة : «مِن» بدل «في» والمثبت من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» . وفي «ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «في قدرته ..» .

(٤) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ف» .

واليومِ الآخِرِ حَصَلَ به مرادُهُ مِنَ البيانِ ، وما أرادَهُ مِنَ البيانِ هو مُطابقٌ لِعِلْمِهِ ، وعِلْمُهُ بذلك هو أكمَلُ العُلُوم ، فكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ غير الرسُولِ أعلَمُ بهذا [1] منه ، أو أكمَلُ [بيانًا] [2] منه ، أو أحرَصُ علىٰ هَدْيِ الخَلْقِ منه ، فهو مِنَ المُلْحِدينَ لا مِنَ المؤمنينَ .

والصَّحابةُ ﷺ والتَّابعونَ لهم بإحسانٍ ، ومَنْ سَلَكَ سبيلَ السَّلَفِ [3] هم في هذا البابِ علىٰ سبيلِ الاستقامَةِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «بهذه منه ، وأكمل» .
(٢) من بقية النسخ .
(٣) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «سلك سبيلهم» .

وأمَّا المُنْحَرِفونَ عَنْ طريقَتِهِم[1] فهم ثلاثُ طوائفَ :

أهلُ التَّخْييلِ ، وأهلُ التأويلِ ، وأهلُ التَّجْهيلِ .

فأهْلُ التَّخْيِيلِ : هُم المُتَفَلْسِفَةُ ومَنْ سَلَكَ سبيلَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ ومُتَصَوِّفٍ ومُتَفَقِّهٍ .

فإنهم يقولونَ : إنَّ ما ذكرَهُ الرسُولُ ﷺ مِنْ أمرِ الإيمانِ بالله واليومِ الآخِرِ إنما هو تخييلٌ للحقائِقِ لينْتَفِعَ به الجمهورُ ، لا أنه بَيَّنَ به الحقَّ ، ولا هَدَىٰ به الخلق ، ولا أوضَحَ به الحقائِقَ .

ثم هُمْ علىٰ قِسْمَيْنِ :

منهم مَنْ يقولُ : إنَّ الرسُولَ ﷺ لم يعْلَمِ الحقائقَ علىٰ ما هي عليه !

ويقولونَ : إنَّ مِنَ الفلاسفةِ الإلهيةِ مَنْ عَلِمَها !!

وكذلك في[2] الأشخاصِ الذين يُسَمُّونَهُمْ أولِياءَ مَنْ عَلِمَها !

ويَزْعُمُونَ : أنَّ مِنَ الفلاسفةِ أو الأولياءِ مَنْ هو أعلمُ بالله

---

(١) في بقية النسخ -عدا «ف»- : «طريقهم» .

(٢) في «ل» ، و«ع» : «من» .

واليومِ الآخِرِ مِنَ المرسلينَ ، وهذه مقالةُ [غُلاةِ] [1] الملحدينَ من الفلاسفةِ والباطنيةِ : باطنيةِ الشِّيعةِ ، وباطنيَّةِ الصُّوفيَّةِ [2] .

ومنهم مَنْ يقول : بل [3] الرسولُ عَلِمَها لَكِنْ لم يُبَيِّنها ، وإنَّما تكلَّمَ بما يُناقِضُها ، وأرادَ مِنَ الخَلْقِ فَهْمَ ما يُناقِضُها ؛ لأنَّ مصلحةَ الخَلْقِ في هذه الاعتقاداتِ التي لا تطابِقُ الحقَّ !

---

(١) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٦) .

(٢) الباطنيةُ سُمُّوا بذلك ؛ لأنهم يزعمونَ بأنَّ لكلِّ ظاهرٍ باطنًا ، وبأنَّ الدينَ مُنقَسِمٌ إلىٰ حقيقةٍ وشريعةٍ ، وباطنٍ وظاهرٍ ، وعلماءِ باطنٍ وعلماءِ ظاهرٍ ، فعلماءُ الظَّاهِرِ هُم عُلماءُ المسلمينَ الذين يفهمونَ الشَّرعَ علىٰ ظاهِرِهِ ، وعلماءُ الباطن هُمْ الباطنية ، فكُلُّ نصٍّ مِن الكتاب والسُّنةِ له باطنٌ لا يُدْرِكُهُ إلَّا هُمْ ، وكلُّ عقيدةٍ لهم تُخالِفُ الإسلامَ في القرآنِ دليلٌ عليها بحَسَبِ تَفسيرهم لها ، وإنْ كانت الآيةُ لا تَدُلُّ لا مِن قريبٍ ولا مِن بعيدٍ علىٰ ما يقولون ، ولذلك كُلُّ ما قرَّرهُ الأنبياءُ مِن العقائدِ وغيرها يُخالِفونَهُ ، حتىٰ زعموا أن الأنبياء رسل للعامة والفلاسفة الباطنية رسل للخاصة !

ومنتهىٰ أمرهم -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- : تعطيلُ الخالِقِ ، وتكذيبُ رُسُلِهِ ، وإبطالُ دينِهِ .

انظر : «درء التعارض» (٦/ ٨٦) ، (٨/ ٢٤٣) ، و«الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٣٥-٢٣٨) ، و«بغية المرتاد» كله في كشفهم ، و«الملل والنحل» (١/ ١٩٢) ، و«الفَرْقُ بين الفِرَق» (٢٨١) ، و«ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٢١٥-٢٢٦) ، و«النفي في باب صفات الله ﷻ» (٤٦١-٥٠١) .

(٣) في «ل» : «إن» بدل «بل» .

ويقولُ هؤلاء : يَجِبُ علىٰ الرسُولِ أنْ يدعوَ الناسَ إلىٰ اعتقادِ التَّجسيمِ مع أنه باطلٌ ، وإلىٰ اعتقادِ معادِ الأبدانِ مع أنه باطلٌ ، ويُخبرُهُمْ أنَّ [1] أهلَ الجنةِ يأكُلُونَ ويشْرَبُونَ مع أنَّهُ [2] باطلٌ .

قالوا : لأنه لا يُمْكِنُ دعوَةُ الخلقِ إلَّا بهذه الطَّريقِ التي تتضمَّنُ الكَذِبَ لمصلحةِ العِبادِ .

فهذا قولُ هؤلاء في نُصوصِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ .

وأمَّا الأعمالُ [3] : فمنهم مَنْ يُقِرُّها ، ومنهم مَنْ يُحرِّفُها هذا التَّحريفَ [4] ، ويقولُ : إنما يُؤْمَرُ بها بعضُ الناسِ دونَ بعضٍ ، ويُؤْمَرُ بها العامَّةُ دون الخاصَّةِ ، وهذه طريقةُ الباطنيةِ الملاحدةِ والإسماعيليةِ ونحوِهِمْ .

❀ ❀ ❀

(١) في بقية النسخ -عدا «ظ»- : «بأنَّ» .
(٢) في بقية النسخ -عدا «ظ»- : «مع أنَّ ذلك ..» .
(٣) في «ك» ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٧) : «الأفعال» .
(٤) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«س» ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٧) : «ومنهم من يُجريها هذا المَجرَىٰ» .

وأمَّا أهلُ التأويلِ : فيقولُونَ (١) : إنَّ النصوصَ الواردةَ في الصفاتِ لم يَقْصِدْ بها الرسُولُ ﷺ أنْ يَعْتَقِدَ الناسُ الباطلَ ، ولكِنْ قَصَدَ بها معانيَ ولم يُبيِّن لهم تلك المعانيَ ، ولا دَلَّهُم عليها ، ولكن أرادَ أنْ ينظُرُوا فيعرِفُوا الحقَّ بعُقُولِهِمْ ، ثم يجتهدوا في صَرْفِ تلك النُّصُوصِ عنْ مدلولِها ، ومقصودُهُ امتحانُهُمْ وتكليفُهُمْ ، وإتْعابُ أذهانِهِمْ وعقولِهِمْ في أنْ يصرِفُوا كلامَهُ عنْ مدلولِهِ ومقتضاهُ ، ويعرِفُوا الحقَّ مِنْ غيرِ جهتِهِ ، وهذا قولُ المتكلِّمَةِ الجهميَّةِ ، والمعتزِلَةِ ومَنْ دَخَلَ معهُمْ في شيءٍ مِنْ ذلك (٢) .

---

(١) في الأصل : «يقولون» ، وفي «لوامع الأنوار» (١/ ٤١٩) : «هم الذين يقولون» ، والمثبت من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«أقاويل الثقات» .

(٢) قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وهم في أكثر ما يتأوَّلونَهُ قد يَعلَمُ عُقلاؤُهم عِلمًا يقينيًّا أنَّ الأنبياءَ لم يُريدوا بقولهم ما حَمَلوهُ عليه ، وهؤلاءِ كثيرًا ما يجعلونَ التأويلَ مِن باب دَفع المُعارِضِ ، فيَقْصدونَ حَمْلَ اللَّفظِ علىٰ ما يُمكِن أن يُريدَهُ مُتكلِّمٌ بلَفْظِهِ ، لا يقصدون طَلَبَ مُرادِ المُتكلِّم به ، وحملِه علىٰ ما يُناسِبُ حالَه ، وكلُّ تأويل لا يَقصدُ به صاحِبُهُ بيانَ مرادِ المتكلِّم وتفسير كلامِه بما يُعرَفُ بِهِ مُرادُهُ ، وعلىٰ الوجهِ الذي به يُعرَفُ مُرادُهُ ، فصاحِبُهُ كاذبٌ علىٰ مَن تأوَّلَ كلامَهُ ، ولهذا كان أكثرُهم لا يَجزمونَ بالتَّأويل ، بل يقولون : يجوزُ أنْ يُرادَ كذا . وغايةُ ما معهم إمكانُ احتمالِ اللَّفظِ ...

والذين قَصَدْنا الرَّدَّ عليهم في هذه الفُتْيا [1] هم هؤلاء ؛ إذْ كان نُفُورُ الناسِ عنِ الأولين مشهورًا ، بخلافِ هؤلاءِ فإنَّهم تظاهَروا بنَصْرِ السُّنَّةِ في مواضِعَ كثيرةٍ [2] ،

وفي الجُملَةِ ، فهذه طريقُ خَلْقٍ كثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ وغيرِهم ، وعليها بَنَىٰ سائرُ المُتكلِّمينَ المُخالِفينَ لبعضِ النُّصوصِ مَذاهِبَهُم مِن المُعتزلةِ ، والكُلَّابيةِ ، والسَّالِميةِ ، والكرَّاميةِ ، والشِّيعةِ وغيرِها» . «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٢-١٣) .

(١) في «ك» : «والذي قصدنا الرد في هذه الفتيا عليهم» .

(٢) قال الإمام عبد الغني المقدسي (ت : ٦٠٠هـ) -صاحِبُ «عُمدةِ الأحكام»- : «واعلَمْ -رحِمَكَ اللهُ- أنَّ الإسلامَ وأهلَهُ أُتُوا مِن طوائفَ ثلاثٍ :
فطائفةٌ ردَّت أحاديثَ الصِّفاتِ وكذَّبوا رُواتَها ، فهؤلاءِ أشدُّ ضَررًا علىٰ الإسلام وأهلِهِ مِن الكفارِ .
وأخرىٰ : قالوا بصحَّتِها وقَبولِها ، ثم تأَوَّلُوها ، فهؤلاءِ أعظَمُ ضَررًا مِن الطائفةِ الأُولىٰ .
والثالثةُ : جانَبوا القولَينِ الأَوَّلينِ ، وأَخَذُوا -بزَعْمِهم- يُنزِّهونَ وهم يَكذِبون ، فأدَّاهم ذلك إلىٰ القولَينِ الأَوَّلينِ ، وكانوا أعظَمَ ضَررًا مِن الطَّائفتين الأُولَيَيْنِ» . «الاقتصاد في الاعتقاد» (٢٢٢-٢٢٣) .
وقال ابن عقيل : «قال شيخنا أبو الفضل الهَمَذاني : مُبتدِعةُ الإسلام والواضِعونَ للأحاديثِ أشدُّ مِن المُلحدين ؛ لأنَّ المُلحِدِين قصدوا إفسادَ الدِّين مِن خارج ، وهؤلاءِ قَصَدُوا إفسادَهُ مِن داخِلٍ ، فهم كأهل بلدٍ سَعَوْا في إفسادِ أحوالِهِ ، والمُلحِدُونَ كالمُحاصِرِّينَ مِن خارجٍ ، فالدُّخلاءُ يَفتَحونَ الحِصنَ ؛ فهو شرٌّ علىٰ الإسلامِ مِن غيرِ المُلابِسينَ له» . «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٤٤) .
وقال ابن عقيل : «ما علىٰ الشريعةِ أضرُّ مِن مُبتدِعَةِ المُتكلِّمينَ وجهلةِ المُتصوِّفينَ» . «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٤٦) .
وانظر : «الفتاوىٰ» لابن تيمية (٢/ ٣٥٩) ، (٢٨/ ٤٧٩) .

وهم في الحقيقةِ لا للإسلامِ نَصَرُوا ، ولا للفلاسِفَةِ كَسَرُوا .

ولكنْ أولئكَ الملاحِدَةُ أَلْزَمُوهُم في نُصوصِ المَعادِ نظيرَ ما ادَّعَوْهُ في نُصُوصِ الصِّفاتِ .

فقالوا لهم : نحن نعلَمُ بالاضطِرارِ : أنَّ الرُّسُلَ جاءتْ بمَعادِ [(١)] الأبدانِ ، وقدْ عَلِمْنا فسادَ الشُّبَهِ [(٢)] المانِعَةِ منه [(٣)] .

وأهلُ السُّنَّةِ يقولونَ لهم : ونحنُ نَعْلَمُ بالاضطرارِ : أنَّ الرُّسُلَ جاءتْ بإثباتِ الصِّفاتِ ، ونُصُوصُ الصِّفاتِ في الكُتُبِ

---

(١) في الأصل : «بميعاد» . وفي «ح»،و«ف»، و«س» : «الرسول جاء» .

(٢) في «ل» ، و«ع» : «فساد الشبه» !

(٣) قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- : «فلهذا استطالَ علىٰ هؤلاءِ المَلاحدَةُ كابن سينا وأَتْباعه غايةَ الاستطالةِ ، وقالوا : القولُ في نُصوصِ المعادِ كالقولِ في نُصوص الصِّفاتِ .
قالوا : بل الأمرُ فيها أسهلُ مِن نُصوص الصِّفاتِ ؛ لِكَثْرَتها ، وتنوُّعِها ، وتعدُّدِ طُرقِها ، وإثباتها علىٰ وجهٍ يتعَذَّرُ معهُ التأويلُ ، فإذا كان الخطابُ بها خِطابًا جهوريًّا ، فنصوصُ المَعَادِ أَوْلىٰ .
قال : فإنْ قُلتُم نصوصُ الصِّفاتِ قد عارَضَها ما يدلُّ علىٰ انتفائها مِن العقل .
قلنا : ونصوصُ المَعادِ قد عارَضَها مِن العقل ما يدلُّ علىٰ انتفائها .
ثم ذَكَرَ العقلياتِ المُعارضةِ للمَعاد بما يَعلَمُ به العاقلُ أنَّ العقلياتِ المُعارضة للصِّفاتِ مِن جِنسها أو أضعف منها» . «الصواعق المرسلة» (٢/ ٩١٩) .

الإلهيةِ أكثَرُ وأعظَمُ مِنْ نُصُوصِ المعادِ .

[ويقولون لهم] [1] : معلومٌ أنَّ مُشركِي العربِ وغيرهم كانوا ينكرونَ المعادَ ، وقدْ أنكروهُ علىٰ الرَّسولِ وناظرُوهُ عليه ، بخلافِ الصِّفاتِ فإنه لم يُنْكِرْ شيئًا منها أحدٌ مِنَ العربِ [2] .

فعُلِمَ : أنَّ إقرارَ العقولِ بالصِّفاتِ أعظمُ مِنْ إقرارها بالمعادِ .

وأنَّ إنكارَ الصِّفاتِ أعظمُ مِن إنكارِ المَعَادِ [3] .

---

(١) من «ك» ، و«ل»، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«أقاويل الثقات» (٢٣٧) ، وفي الأصل : «ومعلوم» .

(٢) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «فإنه لم تكن العرب تنكِرُها» .

(٣) في الأصل وبقية النسخ -عدا «ظ» لأن هذا الموضع ساقط- جاءت العبارة هكذا : «**وأنَّ إنكارَ المعادِ أعظمُ مِنْ إنكارِ الصِّفاتِ**» ، والظَّاهِرُ أنهُ وهمٌ مِن النَّاسِخ ثم تتابع النُّساخُ علىٰ ذلك ؛ وذلك لأنَّ السِّياقَ يأباهُ ؛ ولأنه يُنافي ما قرَّرهُ شيخُ الإسلام في بعض كتبه ، فمنها قوله : «وقد تبينَ أنَّ الجهميةَ عِندهم مِن نوع الملاحدةِ الذينَ يُعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ قولَهم مُخالِفٌ لِمَا جاءتْ به الرسل ، **بل إنكارُ صفاتِ الله أعظمُ إلحاداً في دين الرُّسلِ مِن إنكارِ معادِ الأبدانِ** ؛ فإنَّ إثباتَ الصِّفاتِ لله أخبرَتْ به الرُّسلُ أعظمَ مِمَّا أخبرَتْ بمعادِ الأبدانِ . ولهذا كانت التَّوراةُ مملوءةً مِن إثباتِ صِفاتِ اللهِ ، وأمَّا ذِكرُ المعادِ فليس هو فيها كذلك حتىٰ قد قيل : إنه ليس فيها ذكرُ المَعادِ . والقرآنُ فيه مِن ذِكر أسماءِ اللهِ وصفاتِه وأفعالِه أكثرَ مِمَّا فيه مِن ذِكرِ الأكلِ والشُّربِ والنِّكاحِ في الجنةِ ، والآياتُ المُتضمِّنةُ لِذكْر أسماءِ اللهِ وصفاتِه أعظمُ قَدْرًا مِن آياتِ المعادِ ، فأعظمُ آيةٍ في القرآنِ آيةُ الكُرسي المُتضمِّنة لذلك ...» . «درء التعارض» (٥/ ٣٠٩-٣١٠) .

فكيفَ يجوزُ مع هذا أنْ يكونَ ما أَخبَرَ به مِنَ الصِّفاتِ ليس كما أَخبَرَ به ، وما أَخبَرَ به مِنَ المعادِ هو علىٰ ما [1] أَخبَرَ بِهِ ؟

وأيضًا : فقدْ عُلِمَ أنه ﷺ قد ذَمَّ أهلَ الكتابِ علىٰ ما حرَّفُوهُ وبدَّلُوهُ ، ومعلومٌ أنَّ التوراةَ مملوءةٌ مِنْ ذكرِ الصَّفاتِ ، فلو كان هذا مِمَّا بُدِّلَ وحُرِّفَ [2] لَكان إنكارُ ذلك عليهم أولىٰ ، فكيف وكانوا إذا ذَكَرُوا بين يديْهِ الصِّفاتِ يَضْحَكُ تعجُّبًا وتصديقًا [لهم] [3] [4] ؟

ولم يعِبْهُمْ قطُّ بما تَعيبُ النُّفاةُ لأهلِ الإثباتِ ، علىٰ : لفظِ التَّجسيمِ والتَّشبيهِ ونحوِ ذلك ، بل عابَهُمْ بقولِهم : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة:٦٤] ، وقولِهم : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ

---

(١) في «ك» : «هو كما أخبر» .

(٢) في «ل» ، و«ع» : «حُرِّفَ وبُدِّلَ» .

(٣) ما بين المعقوفتين من «ك» ، «ح» ، و«ف» ، و«س» . وفي «ك» ، و«ح» : «ضحك» وليس «يضحك» .

(٤) كما في حديث ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قالَ : جاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحبارِ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فقالَ : يا مُحمدُ ! إنَّا نَجِدُ أنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّماواتِ علىٰ إِصْبَعٍ ، والأَرَضِينَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والشَّجَرَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والماءَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والثَّرَىٰ علىٰ إِصْبَعٍ ، وسائِرَ الخَلْقِ علىٰ إِصْبَعٍ ، فيَقُولُ : أنَا المَلِكُ ، فضَحِكَ النَّبيُّ ﷺ حتىٰ بَدَتْ نَواجِذُهُ ؛ تَصْديقاً لقولِ الحَبْرِ ، ثُمَّ قَرأَ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ . رواه البخاري (٦/ ١٢٦ رقم ٤٨١١) ، ومسلم (٤/ ٢١٤٧ رقم ٢٧٨٦) .

أَغْنِيَآءُ ﴾ [آل عمران:١٨١] ، وقولِهم : إنَّهُ اسْتَراحَ لمَّا خَلَقَ السَّماواتِ والأرض ، فقال : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨] .

والتوراةُ مملوءةٌ مِنَ الصِّفاتِ المُطابقةِ للصِّفاتِ المذكورَةِ في القرآنِ والحديثِ ، وليس فيها تصريحٌ بالمعادِ كما في القرآنِ .

فإذا جازَ أنْ تُتَأَوَّلَ الصِّفاتُ التي اتَّفَقَ عليها الكِتَابانِ فتأْوِيلُ المعادِ الذي انْفَرَدَ به أحدُهُما أولىٰ ، والثَّاني مِمَّا يُعْلَمُ بالاضطِرارِ أنهُ باطلٌ مِنْ دينِ الرسُولِ ﷺ (١) ، فالأولُ أَوْلىٰ بالبطلانِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) «أنه باطل» تأخرت في «ك» ، و«ف» إلىٰ هنا .

وأمَّا الصِّنْفُ الثَّالِثُ : وهم أهلُ التجهيلِ [1] : فهم كثيرٌ مِنَ المنتسبينَ إلىٰ السُّنَّةِ وأتْبَاعِ السلفِ .

يقولونَ : إنَّ الرسُولَ ﷺ لم يَكُنْ يَعْرِفُ معانيَ ما أنزلَ اللهُ عليه مِنْ آياتِ الصفاتِ ، ولا جبريلُ يعرفُ معانيَ تلكَ الآياتِ ، ولا السَّابقونَ الأولونَ عَرَفُوا ذلك .

وكذلك قولُهُمْ في أحاديثِ الصفاتِ : إنَّ معناها لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ ، مع أنَّ الرسُولَ تكلَّمَ بها ابتداءً ، فعلىٰ قولِهم تكلَّمَ بكلامٍ لا يَعْرِفُ معناهُ [2] .

وهؤلاء يظُنُّونَ أنهم اتَّبَعُوا قولَهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] .

فإنَّهُ وَقَفَ كثيرٌ [3] مِن السَّلفِ علىٰ قولِهِ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ

---

(١) في الأصل : «التخييل» وهو سبق قلم ، يخالف السياق ، وبقية النسخ الخطية .

(٢) قال شيخ الإسلام : «ومِمَّا يَجِبُ أنْ يُعلمَ أنَّ مِن أَعظَمِ أبواب الصدِّ عن سبيل اللهِ ، وإطفاءِ نورِ اللهِ ، والإلحادِ في آياتِ الله ، وإبطالِ رسالةِ اللهِ : دَعْوَىٰ أنَّ القُرآنَ لا يُفهَمُ مَعناهُ ، ولا طريقَ لَنَا إلىٰ العلمِ بمعناه» . «جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية» (٢٤) .

(٣) في الأصل : «فإنَّ وَقَفَ كثيرٍ» ، والمثبت من «ك» ، و «ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، وفي «ع» : «أكثر» ، وهي ليست في «ظ» ، و«ل» .

﴿تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهو وقْفٌ صحيحٌ [1]، لكنْ لم يُفَرِّقوا بين [2]:

معنى الكلامِ وتفسيرِهِ.

وبين التأويلِ الذي انفَرَدَ اللهُ تعالىٰ بعِلْمِهِ.

وظَنُّوا أنَّ التأويلَ المذكورَ في كلامِ الله تعالىٰ هو التأويلُ المذكورُ في كلامِ المتأخرينَ، وغَلَطُوا في ذلك.

❀ ❀ ❀

فإنَّ لفظَ التأويلِ يُرادُ به ثلاثُ معانٍ:

فالتأويلُ [3] في اصطلاحِ كثيرٍ مِنَ المتأخرينَ هو: صَرْفُ اللَّفظِ عَنِ الاحتمالِ الرَّاجِحِ إلىٰ الاحْتِمالِ المرجُوحِ لدليلٍ يَقْتَرِنُ بذلك.

فلا يكونُ معنىٰ اللَّفْظِ المُوافِقِ لِدَلالَةِ الظَّاهِرِ [4] تأويلًا علىٰ اصطلاحِ هؤلاءِ، وظنُّوا أنَّ مُرادَ الله بلفْظِ التأوِيلِ ذلك،

---

(١) انظر التفاسير التالية: «الطبري» (٥/ ٢١٧)، و«ابن المنذر» (١/ ١٢٩)، و«ابن كثير» (٢/ ١٠)، و«السيوطي» (٣/ ٤٥٩)، وكتاب «الأضداد» لابن الأنباري (٤٢٤).

(٢) في «ل»، و«ع»: «ثم فرَّقوا بين ..».

(٣) في «ل»، و«ع»: «والتأويل».

(٤) في «ك»، و«ع»، و«ح»، و«ف»، و«س»: «ظاهرِهِ».

وأنَّ للنُّصُوصِ تأوِيلاً مخالِفًا لمَدْلُولِها لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ ، أو يعْلَمُهُ المتأوِّلُونَ .

وكثيرٌ [(١)] مِنْ هؤلاء يقولونَ : تُجْرَىٰ علىٰ ظاهِرِها ، وظاهِرُها [(٢)] مُرادٌ . مع قولهم : إنَّ لها تأويلاً بهذا [(٣)] المعنىٰ لا يَعْلَمُهُ إلّا اللهُ ! وهذا تناقُضٌ وقع فيه كثيرٌ مِنْ هؤلاء المُنْتَسِبِينَ إلىٰ السُّنَّةِ مِنْ أصحابِ الأئمَّةِ الأربعةِ وغيرهم .

والمعنىٰ الثَّاني للتَّأويلِ [(٤)] **: هو تفسيرُ الكلامِ ، سواءٌ وافقَ ظاهِرَهُ أو لم يُوافِقْهُ** ، وهذا هو معنىٰ التأويلِ في اصطلاحِ جُمْهُورِ المُفَسِّرِينَ وغيرهم .

وهذا التأويلُ يَعْلَمُهُ الراسخُونَ في العِلْمِ ، وهو مُوافِقٌ لِوَقْفِ مَنْ وقَفَ مِنَ السَّلفِ علىٰ قولِهِ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ ، كما نُقِلَ ذلك عَنِ : ابنِ عَبَّاسٍ ، ومُجاهِدٍ [(٥)] ، ومحمدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ الزُّبَيْرِ ، ومحمدِ بنِ إسحاقَ ، وابنِ قُتَيْبَةَ وغيرِهِمْ ،

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ف» ، و«س» : «ثم كثيرٌ» .
(٢) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «فظاهرها» ، وفي «ل» : «يقولون : وظاهرها» .
(٣) في الأصل : «فهذا» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٤) في «ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «أن التأويل» .
(٥) في «ل» : «وأحمد» ، وأظنها من أوهام الناسخ .

وكِلا القَوْلَيْنِ حَقٌّ باعتِبارٍ [1] .

كما قدْ بَسَطْناهُ في موضِعٍ آخَرَ [2] ، ولهذا نُقِلَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ هذا وهذا ، وكِلاهُما حقٌّ [3] .

والمعنىٰ الثَّالِثُ : أنَّ التأويلَ : هو الحقيقةُ التي يؤولُ الكلامُ إليها ، وإنْ وافقتْ ظاهِرَهُ ، فتأوِيلُ ما أخبَرَ الله تعالىٰ به في الجنَّةِ مِنَ الأكلِ والشُّرْبِ واللِّباسِ والنِّكاحِ وقِيامِ الساعَةِ وغيرِ ذلك ، هو الحقائِقُ الموجودَةُ أنفُسُها ، لا ما يُتَصَوَّرُ [مِن] [4] معانيها في الأذهانِ ، ويُعَبَّرُ عنه باللِّسانِ ، وهذا هو التأويلُ في [لُغَةِ] [5] القرآنِ كما قال تعالىٰ عَنْ يُوسُفَ عليه السلام

---

(١) انظر هذه الأقوال في الكتب التي أحلت إليها قبل قليل ، وكلام ابن قتيبة انظره في : «تأويل مشكل القرآن» تأليفه (٩٩-١٠٠) .

(٢) انظر : «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٦٨) ، (٥/ ٣٥٠، ٤١٣) ، (١٣/ ٢٨٤) ، (١٦/ ٤٠٨) ، (١٧/ ٤١٩) ، و«الصفدية» (١/ ٢٩١) ، و«الدرء» (١/ ١٤) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فمن قال : لا يعلمُ تأويلَهُ إلَّا اللهُ ، فأرادَ به ما يؤولُ إليه الكلامُ مِن الحقائقِ التي لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ .
ومن قال : إنَّ الراسِخينَ في العلمِ يعلَمونَ التأويلَ ، فالمرادُ به تفسيرُ القرآنِ الذي بيَّنَهُ الرَّسولُ والصَّحابةُ» . «الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٠٨) .

(٤) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٥) ما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» وفي «ك» قال : «اللغة والقرآن» .

أنه قال : ﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ [يوسف:١٠٠] ، وقال تعالىٰ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف:٥٣] ، وقال تعالىٰ : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] .

وهذا التأويلُ [هو] (١) الذي لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ .

وتأويلُ الصِّفاتِ هو الحقيقةُ التي انْفَرَدَ اللهُ تعالىٰ بعِلْمِها ، وهو الكَيْفُ المجهُولُ الذي قال فيه السَّلَفُ كَمَالِكٍ وغيرِهِ : «الاستِواءُ معلومٌ ، والكيفُ مجهولٌ» .

فالاستِواءُ معْلُومٌ : يُعْلَمُ مَعْناهُ وتفسيرُهُ (٢) ، ويُتَرْجَمُ بِلُغَةٍ أُخرَىٰ ، وهو مِن التأويل الذي يَعْلَمُهُ الرَّاسِخونَ في العِلمِ ، وأمَّا كيفِيَّةُ ذلك الاستِواءِ فهو التأويلُ الذي لا يَعْلَمُه إلَّا اللهُ تعالىٰ .

❀ ❀ ❀

---

(١) من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .
(٢) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ويُفسَّرُ» .

وقدْ رُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﵄ ما رَوَىٰ [1] عبدُ الرَّزَّاقِ وغيرُهُ في تفسيرِهِمْ عنه أنه قال : «تفسِيرُ القرآنِ علىٰ أربعَةِ أوجُهٍ :

تفسِيرٌ تَعْرِفُهُ العربُ مِنْ كلامِها ،

وتفسيرٌ لا يُعْذَرُ أحدٌ بجهالَتِهِ ،

وتفسيرٌ يَعْلَمُهُ العُلَماءُ ،

وتفسيرٌ لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ ﷻ فمَن ادَّعَىٰ عِلْمَهُ فهو كاذِبٌ»[2] .

وهذا كما قال تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [3] [السجدة:١٧] .

وقال النَّبِيُّ ﷺ : «**يقولُ اللهُ تعالىٰ : أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، ولا خَطَرَ علىٰ قَلْبِ بَشَر**»[4] .

وكذلك عِلْمُ وقتِ السَّاعَةِ ونَحْوُ ذلك ، فهذا مِنَ التأويلِ الذي لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ تعالىٰ ، وإنْ كُنَّا نَفْهَمُ معانِيَ ما خُوطِبنا

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ما ذكرهُ» .

(٢) رواه الطَّبري (١/ ٧٠) ، وابن المُنذر (١/ ١٣١ رقم ٢٥٥) في تفسيريهما . وفي «ك» : «فمن ادعىٰ..» .

(٣) تتمة الآية : ﴿ جَزَآءً ...﴾ من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٤) رواه البخاري (٤/ ١١٨ رقم ٣٢٤٤) ، ومسلم (٤/ ٢١٧٤ رقم ٢٨٢٤) ، من حديث أبي هريرة ﵁ .

به ، ونَفْهَمُ مِنَ الكلامِ ما قُصِدَ إفهامُنا مِنهُ[1] ، كما قال تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد : ٢٤] ، وقال تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء][2] ، فأَمَرَ بِتَدَبُّرِ القرآنِ كلِّهِ لا بِتَدَبُّـرِ بعضِهِ .

وقال أبو عبدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيُّ : «حدَّثنا الذين كانوا يُقْرِئُونَنا القرآنَ : عثمانُ بنُ عفَّانَ ، وعبدُ الله بنُ مسعودٍ ، وغيرُهُما أنهم كانوا إذا تعلَّموا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آياتٍ لم يتجاوزُوها حتىٰ : يتعلَّموا ما فيها مِنَ العِلْمِ والعَمَلِ .

قالوا[3] : فتعلَّمْنا القرآنَ ، والعِلْمَ ، والعَمَلَ جميعًا»[4] .

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «إياهُ» .

(٢) في بقية النسخ -عدا «ظ»- : «﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨]» مكان آية النساء .

(٣) في الأصل : «قال» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٧٢) ، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٩٠) ، وابن أبي شيبة (١٥/ ٤٣٦ رقم ٣٠٥٤٩) ، وفي «المسند» (٢/ ٤١٣ رقم ٩٤٠)، وأحمد (٣٨/ ٤٦٦ رقم ٢٣٤٨٢) ، وابن وضاح في «البدع» (١٨١ رقم ٢٧٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٤) ، والداني في «البيان في عدِّ آي القرآن» (٣٣)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (١/ ٢٤٥) والمستغفري في «فضائل القرآن» (١/ ٣٢٢ رقم ٣٦٠، ٣٦١) والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٤١رقم ١٦٩) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٣/ ١١٩-١٢٠) .

وقال مجاهدٌ : «عَرَضْتُ المصحَفَ علىٰ ابنِ عباسٍ ﵄ مِنْ فاتحتِهِ إلىٰ خاتمتِهِ ، أَقِفُ [1] عندَ كلِّ آيةٍ أسأَلُهُ عنها» [2] .

وقال الشَّعبيُّ : «ما ابْتَدَعَ أحدٌ بِدْعَةً إلَّا وفي كتابِ الله بيانُها» [3] .

وقال مسروقٌ : «ما قال أصحابُ محمدٍ ﷺ عَنْ شيءٍ إلَّا وعِلْمُهُ في القرآنِ ، ولكنَّ عِلْمَنا قَصُرَ عنه» [4] .

وهذا بابٌ واسعٌ قَدْ بُسِطَ في غيرِ هذا الموضِعِ [5] .

---

(١) في الأصل ، و«ل» و«ع» : «أقفهُ» ، والمثبت من البقية ، وفي «الطبري» : «أُوقِفُهُ» .

(٢) رواه الطبري (١/ ٨٥) ، و«الخلال (١/ ٢٢٣ رقم ٢٦٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩) . والحاكم (٢/ ٢٧٩) ، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٦٤ رقم ١١٠٩٧) .

(٣) رواه أبو خيثمة في «العلم» (١٥ رقم ٥٠) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٩٧ رقم ١٩٥) ، وأورَدَهُ المؤلِّفُ في «الدرء» (١/ ٢٠٨) ، وابن القيم في «الصَّواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٥) .
قال المؤلف -لمَّا ذَكَرَ هذا الأثر والذي قبله وبعده- : «**وأمثالُ ذلك مِن الآثارِ الكثيرةِ المَذكورةِ بالأسانيدِ الثابتةِ**» .

(٤) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (٩٦) ، وأبو خيثمة في «العلم» (١٥ رقم ٥٠) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٩٧ رقم ١٩٥) .
وفي «ل» ، و«ع» : «ما نسألُ أصحاب» .

(٥) في بقية النسخ -عدا «ظ»- : «بسطَ في موضعه» .

والمقصودُ هنا التَّنْبِيهُ علىٰ أُصُولِ المقالاتِ الفاسدَةِ التي أوْجَبَتِ الضَّلالاتِ (١) في بابِ العِلْمِ والإيمانِ فيما جاء به الرَّسُولُ ﷺ :

وأنَّ مَنْ جَعَلَ (٢) الرسُولَ غير عالِمٍ بمعنىٰ القرآنِ الذي أُنْزِلَ عليه، ولا جبريلَ ؛ جعلَهُ غيرَ عالِمٍ بالسَّمْعِيَّاتِ .

ولم يجعلِ القرآنَ هُدًىٰ ولا بيانًا للنَّاسِ .

ثم هؤلاء يُنْكِرُونَ العَقْلِيَّاتِ في هذا البابِ بِالكُلِّيَّةِ فلا يَجْعَلُونَ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ وأُمَّتِهِ في بابِ مَعْرِفَةِ الله ﷻ لا عُلُومًا عَقْلِيَّةً ولا سَمْعِيَّةً ، وهُمْ قَدْ شارَكُوا في هذا المَلاحِدَةَ (٣) مِنْ وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وهُمْ مُخْطِئُونَ فيما نسبُوهُ إلىٰ الرَّسُولِ ﷺ وإلىٰ السَّلَفِ مِنَ الجَهْلِ ، كما أخطَأَ في ذلك أهلُ التَّحْرِيفِ والتَّأْوِيلاتِ الفاسِدَةِ ، وسائِرُ [أَصنافِ] (٤) الملاحِدَةِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) في بقية النسخ -عدا «ظ»- : «الضلال» .
(٢) في الأصل : «وأنَّ جَعْله» ، والمثبت من بقية النسخ -عدا «ظ»- .
(٣) في «ك» : «وقد شاركوا في **هذا الملاحدة الكفار** من وجوه ..» .
(٤) من «ل» ، و«ع» .

وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ ألفاظِ السَّلَفِ بِأعيانِها ، وألفاظِ [1] مَنْ نَقَلَ مَذْهَبَهُمْ بحسبِ ما يَحْتَمِلُهُ هذا الموضِعُ ما يُعْلَمُ به مَذْهَبُهُمْ :

رَوَىٰ أبو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ في «الأسماءِ والصِّفاتِ» بِإسْنادٍ صَحِيحٍ عَنِ الأوزاعِيِّ [2] قال : «كُنَّا -والتَّابِعُونَ مُتَوافِرُونَ- نَقُولُ : إنَّ اللهَ تَعالىٰ ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ ، ونُؤْمِنُ بِما ورَدَتْ به السُّنَّةُ مِنْ صِفاتِهِ» [3] .

فَقَدْ حَكَىٰ الأوزاعِيُّ - وهو أحدُ الأئمَّةِ الأربَعَةِ في عَصْرِ تابِعِي التَّابِعِينَ الذينَ هُمْ : مالِكٌ إمامُ أهلِ الحِجازِ ،

---

(١) في «ع» : «وأعيان» .

(٢) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام ، (ت: ١٥٧هـ) . ترجمته في «السير» (٧/ ١٠٧) .

(٣) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤ رقم ٨٦٥) ، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/ ٨٠ رقم ٧٤) ، وأبو عبد الله الحاكم كما في «اجتماع الجيوش» (١٣٥) ، وذكره شيخ الإسلام في جملة من كتبه منها «الدرء» (٦/ ٢٦٢) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٤٠) ، و«الأربعين» (٨١ رقم ١٢) .
وصحح إسناده المؤلف هنا ، وفي «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٩٢) .
وقال ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٢/ ٢١١) : «رُواتُه كلُّهم أئمَّةٌ ثِقاتٌ» ، وصحح إسناده في «اجتماع الجيوش» (١٣٥، ٢١٣) ، و«الصواعق» (٤/ ١٢٩٧) .
وجَوَّد إسناده ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦) .

والأوزاعِيُّ إمامُ أهلِ الشَّامِ، واللَّيْثُ إمامُ أهلِ مِصْرَ، والثَّوْرِيُّ إمامُ أهلِ العِراقِ- حَكَىٰ شُهْرَةَ القَوْلِ في زَمَانِ التَّابِعينَ: بالإيمانِ بأنَّ اللهَ فَوْقَ عَرْشِهِ[1]، وبِصِفاتِهِ السَّمْعِيَّةِ.

وإنمَّا قال الأوزاعِيُّ هذا بَعْدَ ظُهُورِ مَذهَبِ جَهْمٍ المُنْكِرِ لِكَوْنِ اللهِ فَوْقَ عَرْشِهِ، والنَّافي لِصِفاتِهِ؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ أنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كان بخِلافِ هذا[2].

❀ ❀ ❀

---

(١) في بقية النسخ -عدا «ظ»-: «العرش».

(٢) في الأصل في الموضع الثاني الذي كرر هذه الفقرة -سيأتي قريبًا-، وفي «ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»، و«س»: «ظهور أمرِ جهم ... كان علىٰ خلاف ذلك»، و«ح»، و«ف»، و«س» ليس فيها «علىٰ»، وفي «ظ»: «يخالف هذا».

وَرَوَىٰ أبو بكرٍ الخَلَّالُ في «كِتابِ السُّنَّةِ» عنِ الأوزاعِيِّ قال : «سُئِلَ مَكْحُولٌ [(١)] والزُّهْرِيُّ [(٢)] عَنْ تَفْسِيرِ [هذه] [(٣)] الأحادِيثِ فَقالا [(٤)] : أَمِرُّوها كما جاءَتْ» [(٥)] .

❀ ❀ ❀

وَرَوَىٰ أيضًا عنِ الوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ قال : «سألْتُ مالِكَ بنَ أنَسٍ ، وسُفْيانَ الثَّوْرِيَّ [(٦)] ، واللَّيْثَ بنَ سَعْدٍ [(٧)] ، والأوزاعِيَّ عَنِ الأخبارِ التي جاءَتْ في الصِّفاتِ ؟

---

(١) مكحول الأزدي البصري ، أبو عبد الله ، تابعي جليل ، (ت: ١١٢هـ) . ترجمته في «السير» (٥/ ١٦٠) .

(٢) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي ، تابعي جليل ، وهو أحد الفقهاء السبعة ، (ت: ١٢٤هـ) . «السير» (٥/ ٣٢٦) .

(٣) من «ظ» .

(٤) في الأصل ، و«ظ» ، و«ك» : «فقال» . يعني : قال كلُّ واحدٍ منهما . والمثبت من «ل» ، و«ع» ، و«ف» ، و«س» .

(٥) رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٢٥٢ رقم ٢٧٣٦) ، والخطابي في «الأعلام» (١/ ٦٣٨) ، واللالكائي (٣/ ٤٧٨ رقم ٧٣٥) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٩٤٣ رقم ١٨٠١) ، والبيهقي في «الصفات» (٢/ ٣٧٧ رقم ٩٥٤) ، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١٩٢) ،وابن قدامة في «ذم التأويل» (٢٣٠ رقم ٢١).

(٦) سفيان بن سعيد بن مسروق ، أبو عبد الله الثوري ، شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ ، (ت: ١٦١هـ) . ترجمته في «السير» (٧/ ٢٢٩) .

(٧) الليث بن سعد أبو الحارث ، الإمام الحافظ ، عالم الديار المصرية ، (ت: ١٧٥هـ) . ترجمته في «السير» (٨/ ١٢٢) .

فَقالُوا : «أَمِرُّوها كَما جاءَتْ» .

وفي رِوايةٍ : «فقالُوا : أَمِرُّوها كَما جاءَتْ ، بِلا كَيْفٍ»[1] .

فَقَوْلُهُمْ ﷺ : «أَمِرُّوها كما جاءَتْ» ، رَدٌّ علىٰ المُعَطِّلَةِ .

وقَوْلُهُمْ : «بِلا كَيْفٍ» رَدٌّ علىٰ المُمَثِّلَةِ .

والزُّهْرِيُّ ومَكْحُولٌ هُما مِن[2] أعلَمِ التَّابِعِينَ في زَمانِهِمْ ، والأربَعَةُ الباقُونَ هُمْ أئمَّةُ الدُّنْيا في عَصْرِ تابِعي التَّابِعِينَ[3] .

---

(١) رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ٢٤٨ رقم ٤٦٨٨) ، والدارقطني في «الصفات» (٧٥ رقم ٦٧) ، والآجري (٣/ ١١٤٦ رقم ٧٢٠) ، واللالكائي (٣/ ٥٨٢ رقم ٩٣٠)، وابن بطة (٣/ ٢٤١ رقم ١٨٣ ط الوليد) ، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ١١٥ رقم ٥٢٠ ، ٨٩٤) ، وابن عبد البر في الجامع» (٢/ ٩٤٣ رقم ١٨٠٢) ، و«الانتقاء» (٧٣) ، و«التمهيد» (٧/ ١٤٩، ١٥٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٧٧ رقم ٩٥٥) ، و«الاعتقاد» (١٢٣) .

(٢) «مِن» من الأصل فقط .

(٣) هنا كرر في الأصل عبارة المؤلف السابقة قبل صفحتين : «وإنما قال الأوزاعي ..» ، ولذلك بقية النسخ -عدا «ظ»- جعلتها في هذا الموضع فقط ، وإنما الصواب تقديمها كما في الأصل ، و«ظ» ؛ ولأنه يتَّسِقُ مع السياق وتعليق المؤلف علىٰ كلام الأوزاعي بعد نقله ، وليس هنا بعد نقل قول غيره ، ولأنه أثبته تلميذه الخبير به الإمام ابن القيم في ذلك الموضع وليس هنا كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٣١) وبالله التوفيق .

وَمِنْ طَبَقَتِهِمْ : حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ ، وحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ ، وأمثالُهُما .

❁ ❁ ❁

ورَوَىٰ أبو القاسِمِ الأَزَجِيُّ [(١)] بإسنادِهِ عَنْ مُطَرِّفِ بنِ عبدِ الله قال : سَمِعْتُ مالِكَ بنَ أنسٍ إذا ذُكِرَ عِنْدَهُ مَنْ يَدْفَعُ أحادِيثَ الصِّفاتِ يَقُولُ :

قال عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ : «سَنَّ رَسُولُ الله ﷺ ووُلاةُ الأمرِ بَعْدَهُ سُنَنًا [(٢)] ؛ الأخذُ بها :

تَصْدِيقٌ لكتابِ الله ، واستكمالٌ لطاعَةِ الله [(٣)] ، وقُوَّةٌ علىٰ دينِ اللهِ .

ليس لأحَدٍ مِنْ خَلْقِ الله :

تَغْيِيرُها .

ولا النَّظَرُ في شَيْءٍ خالَفَها .

---

(١) عبد العزيز بن علي البغدادي الأَزَجي ، له مُصنَّفٌ في «الصِّفاتِ» ، (ت: ٤٤٤هـ) . ترجمته في «السير» (١٨/ ١٨) .

(٢) في الأصل : «سنَّةً» ، والتصويب من بقية النسخ ، والمصادر .

(٣) في الأصل : «لطاعته» ، والتصويب من بقية النسخ ، والمصادر . وفي الأصل زاد كلمة «تعالىٰ» بعد لفظ الجلالة وهي من الناسخ وليست في النسخ ولا المصادر .

مَن اهْتَدَىٰ بها : فهو مُهْتَدٍ .

ومَن استنصرَ بها : فهو مَنْصُورٌ .

ومَنْ خالَفَها ، واتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ : ولَّاه اللهُ ما تولَّىٰ ، وأَصْلاهُ جَهَنَّمَ وساءَتْ مَصِيرًا»[1] .

❀ ❀ ❀

---

(١) رواه الفسوي في «المعرفة» (٣/ ٤٣٧، ٤٨٨) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٥٧ رقم ٧٦٦) ، والخلال في «السنة» (٤/ ١٢٧ رقم ١٣٢٩) ، والآجري (١/ ٤٠٨،٤٦٠ رقم ٩٢،١٣٩) ، (٣/ ١١٢٨ رقم ٦٩٨) ، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٤٩) ، وابن بطة (١/ ٣٥٢ رقم ٢٣٠ ، ٢٣١) ، (٢/ ٥١١ رقم ٥٩٤ ط معطي) ، واللالكائي (١/ ١٠٦ رقم ١٣٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤) ، والقاضي في «إبطال التأويلات» (١/ ٥٢ رقم ٢٦) ، والداني في «الرسالة الوافية» (٢٦٠) ، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٣٥ رقم ٤٥٥) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١١٧٦ رقم ٢٣٦٢) ، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١٠٩) ، والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٤١) ، وفي الشفا (٢/ ١٣ ط العلمية) ، والذهبي في «السير» من طريق أبي نعيم (٨/ ٩٨) .

ورَوَىٰ الخَلَّالُ -بِإسْنادٍ كلُّهُمْ أئمَّةٌ ثِقاتٌ- عَنْ سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ قال : «سُئِلَ ربيعةُ بنُ أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١) عَنْ قَوْلِهِ تَعالَىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] . كَيْفَ اسْتَوَىٰ ؟

قال : «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، والكَيْفُ غَيْرُ معقولٍ ، ومِن الله الرِّسالَةُ ، وعَلَىٰ الرَّسُولِ البَلاغُ (٢) ، وعَلَيْنا التَّصْدِيقُ» (٣) .

❀ ❀ ❀

وهذا الكَلامُ مَرْوِيٌّ عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ تِلْميذِ رَبيعَةَ بنِ أبي عبدِ الرَّحمنِ مِنْ غَيْرِ وجْهٍ .

مِنها : ما رَواهُ أبو الشَّيْخِ الأصبَهانيُّ ، وأبو بكرٍ البَيْهَقيُّ ، عَنْ يَحيىٰ بنِ يَحيىٰ قال : كُنَّا عِندَ مالِكِ بنِ أنسٍ ، فَجاءَ رَجُلٌ فقال : يا أبا عَبْدِ الله : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ كيفَ اسْتَوَىٰ ؟

فَأطرَقَ مالِكٌ بِرَأْسِهِ حتىٰ عَلاهُ الرُّحَضاءُ ، ثُمَّ قال :

---

(١) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ ، الإمام مفتي المدينة وعالم الوقت ، المشهور بربيعة الرأي ، (ت: ١٣٦هـ) . «السير» (٦/ ٨٩) .

(٢) في «ك» : «البلاغُ المبينُ» .

(٣) رواه ابن بطة (٣/ ١٦٣ رقم ١٢١ ط الوليد) ، واللالكائي (٣/ ٤٤١ رقم ٦٦٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٦ رقم ٨٦٨) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١ رقم ٣٢٢) .

الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، والإيمانُ به واجِبٌ ، والسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، وما أُراكَ إلَّا مُبْتَدِعًا .

فَأُمِرَ به أنْ يُخْرَجَ[1]» اهـ[2].

فقول ربيعةَ ومالكٍ[3] : «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، والإيمان به واجب» ، مُوافِقٌ لِقَوْلِ الباقِينَ : «أمِرُّوها كَما جاءَتْ بِلا كَيْفٍ» ، فَإنَّما نَفَوْا العِلْمَ بالكَيْفِيَّةِ[4] ،

---

(١) في الأصل : «فأُخرج» ، والمثبت من البقية ، وبعض المصادر .

(٢) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٦) ، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢/ ٢١٤) ، وابن المقرئ في «المعجم» (٣١١ رقم ١٠٢٢) ، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٥٥)، والسجزي في «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (١٢٣) ، واللالكائي (٣/ ٤٤١رقم ٦٦٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) ، والأصبهاني في «الحجة» (٢/ ١٠٦،٢٥٧) ، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٠-١٨٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤-٣٠٦ رقم ٨٦٦ ، ٨٦٧) ، و«الاعتقاد» (٥٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨ ، ١٥١) ، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١٧١) ، و«التفسير» (٣/ ٢٣٥-٢٣٦) ، والقاضي في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩) .
و«إسناده صحيح ...، وهو ثابتٌ عن مالك» ، كما قاله الذهبي في «العلو» (٢/ ٩٥٢ رقم ٣٤٤) . وقال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤١٧) في أحد إسنادي البيهقي «جيِّدٌ».

(٣) في الأصل : «فقول مالك وربيعة» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في «ظ» : «نفوا الكيفية» ، وفي البقية : «علم الكيفية» .

ولَمْ يَنْفُوا حَقِيقَةَ الصِّفَةِ .

❁ ❁ ❁

ولو كان القَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِاللَّفْظِ المُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْناهُ علىٰ ما يَلِيقُ بِالله لَمَا قالُوا : «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» ، ولَما قالُوا : «أَمِرُّوها [1] بِلا كَيْفٍ» ؛ فَإِنَّ الاسْتِواء حِينَئِذٍ لا يكُونُ مَعْلُومًا بَلْ مَجْهُولاً بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ المُعْجَمِ .

وأيضًا : فإنهُ لا يُحْتاجُ إلىٰ نَفْيِ عِلْمِ الكَيْفيَّةِ ، إذا لَمْ يُفْهَمْ مِنَ اللَّفْظِ مَعْنًىٰ ، وإنَّما يُحْتاجُ إلىٰ نَفْيِ عِلْمِ الكَيْفيَّةِ إذا أُثْبِتَتِ الصِّفاتُ .

وأيضًا : فَإِنَّ مَنْ يَنْفي الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةَ ، أو الصِّفاتِ [2] مُطْلَقًا لا يَحْتاجُ أنْ يقولَ : بلا كَيْفٍ ، فَمَنْ قال : إنَّ اللهَ تعالىٰ ليس علىٰ العَرْشِ ، لا يَحْتاجُ أنْ يَقُولَ : بِلا كَيْفٍ .

فَلَوْ كان مَذْهَبُ السَّلَفِ نَفْيُ الصِّفاتِ في نَفْسِ الأمرِ لَمَا قالُوا : بِلا كَيْفٍ .

وأيضًا : فَقَوْلُهُمْ : «أَمِرُّوها كَما جاءَتْ» يَقْتَضِي إبْقاءَ

---

(١) في «ك» ، و«ع» ، و«ف» : «كما جاءت» .
(٢) في الأصل ، و«ل» ، و«ع» : «والصفات» ، والمثبت من البقية .

دَلالَتِها علىٰ ما هي عليه ، فَإنها جاءَتْ ألفاظًا دالَّةً علىٰ مَعانٍ ، فَلَوْ كانتْ دَلالَتُها مُنْتَفيَةً ، لَكَان الواجِبُ أنْ يُقالَ : أمِرُّوا ألفاظَها مَعَ اعْتِقادِ أنَّ المَفْهُومَ مِنْها غَيْرُ مُرادٍ ، أوْ أمِرُّوا لَفْظَها [1] مع اعْتِقادِ أنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بِما دَلَّتْ عليه حَقِيقَةً ، وحِينَئِذٍ فَلا تكونُ قَدْ أُمِرَّتْ كما جاءَتْ ، ولا يُقالُ حينئذٍ بِلا كيفٍ : إذْ نَفْيُ الكَيْفيَّةِ عَمَّا ليس بِثابِتٍ لَغْوٌ مِنَ القَوْلِ [2] .

---

(١) في «ظ» : «وأمرُّوا أَلْفَاظَها» .

(٢) ما تقدَّمَ مِن الأَوجُهِ الأربعةِ هو في الردِّ علىٰ المُفوِّضةِ ، وللمُصنِّفِ كلامٌ كثيرٌ في نقضِ بدعتِهم التي قال عنها : «من شرِّ أقوالِ أهل البدعِ والإلحادِ» كما في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠٥) .
ويُزادُ علىٰ ما تقدَّم في نقض بدعةِ التَّفويض أن يقال :
خامسًا : أنَّ اللهَ تعالىٰ وَصَفَ القرآنَ بأنهُ : ﴿ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٥٧] ، ووَصَفَهُ بقوله : ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩] .
فلمَّا أَخبرَ ﷻ بأنَّ القرآنَ شفاءٌ ، وهدًىٰ ، ورحمةٌ ، ونورٌ ، ومُبينٌ ، ولم يَستَثْنِ منهُ شيئًا دلَّ علىٰ أنهُ كُلَّهُ كذلك ، وأنهُ مِمَّا يُمكِنُ فهم معناه ، ولو لم يمكن فهمُ معناه لم تتحقَّق فيه هذه الصِّفاتُ .
سادسًا : أنَّ اللهَ ﷻ قال : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [البقرة] .
فذمَّ هؤلاءِ الذينَ لا يعلمونَ الكتاب إلَّا أمانيَّ ، أي : إلَّا تلاوةً بِلَا فَهْمٍ للمعنىٰ ، والأماني جمعُ أمنيةٍ ، وهي التِّلاوةُ .
فاللهُ تعالىٰ قد ذمَّ هؤلاءِ الذينَ لا يعرفونَ إلَّا التلاوةَ دُونَ فَهْمِ المعاني ، كما ذمَّ الذين يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضِعِهِ مِن بعدِ ما عَقَلوهُ

وهمْ يعلمون ، فإنه ﷻ قال عقب الآية السابقة : ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩ ﴾ [البقرة] . فهذا يدلُّ علىٰ أن كِلَا النوعين مذموم .

سابعًا : قولُه تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] .

فإنه يدلُّ علىٰ أنهُ يُبيِّنُ للناس جميع ما نُزِّلَ إليهم فيكون جميع المنزل مُبيَّنًا عنه يمكن معرفَتُهُ وفهمُهُ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ يدلُّ علىٰ ذلك ، فإنَّ التَّفكُّرَ طريقٌ إلىٰ العلمِ وما لا يُمكِنُ العِلْمُ به لا يُؤمَرُ بالتَّفكُّرِ فيه .

ثامنًا : قوله تعالىٰ : ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ [الأعراف] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٠٦] .

ومعلومٌ أنَّ اتِّباعَ ما أَمَرَهُم اللهُ تعالىٰ مِن الكتابِ والحِكمَةِ إنَّما يُمكِنُ بعد فَهْمِهِ وتصوُّرِ معناهُ ، وما كان مِن الكلام لا يُمكِنُ أحدًا فهمُهُ لم يُمكنْ اتِّباعُهُ ، بل كان الذي يسمَعُهُ كالذي لا يَسْمَعُ إلَّا دعاءً ونداءً ، وإنَّما الاتِّباعُ لمعاني الكلام .

تاسعًا : قوله تعالىٰ : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ ﴾ [البقرة: ٢١٣] .

ومعلومٌ أنَّ حُكْمَ اللهِ بالكتابِ ، أو حُكمَ الكتابِ بينَ المُختَلِفينَ لا يُمكِن إلَّا إذا عَرَفوا ما حُكِمَ به مِن الكتاب ، وما تَضَمَّنَهُ الكتاب مِن الحُكم ، وذلك إنما يُمْكِن إذا كان مِمَّا يُمْكِنُ فَهمُ مَعناهُ وتصوُّرُ المُرادِ بهِ دون ما يَمتَنِعُ ذلك منهُ .

❀ ❀ ❀

عاشرًا : أنَّ الله تعالىٰ وَصَفَ آياتِ القرآنِ بقوله : ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ، وقوله : ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] ، وقوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ١] ، وما لا يُمكِنُ فَهمُهُ فإنه لُم يُحْكَم ، ولم يُفصَّل ، ولم يُبيَّنْ.

حادي عشر : ما جاءَ في حديثِ جابرٍ في خُطبةِ النبيِّ ﷺ في عَرَفَةَ : «وقد تَرَكْتُ فيكم ما لَنْ تَضِلُّوا بعدَهُ إنْ اعتَصَمْتُمْ بهِ : كتابَ اللهِ» [رواه مسلم: ١٢١٨] .

وكيفَ يُمكِنُ التَّمسُّكُ والاعتصامُ بهِ وهو غيرُ مَعلومٍ ؟!

هذه بعض الأوجهِ في الردِّ علىٰ هذه الطائفةِ ، وإنَّما أَطَلْنا لحاجةِ الكثيرِ مِن طُلَّاب العلم لمعرفةِ هذه الأوجُهِ للردِّ علىٰ هؤلاء المبتدعةِ ، وللتوسُّع في الرد عليهم موضعٌ آخر -إن شاء الله- .

ما تقدم مُستفاد من : «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٢١٨-٢٣٥) ، و«درء التعارض» (١/ ٢٠١-٢٠٥) ، و«جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية» (٢٠-٣٠) ، و«موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة» (٢/ ٨٦٣-٨٧٢) ، و«مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات» (٥١٧-٥٤١) .

ورَوَىٰ [الأثْرَمُ في «السُّنَّةِ» ، و] [1] أبو عَبْدِ الله بنُ بَطَّةَ في «الإبانَةِ» ، وأبو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ وغَيْرُهُمْ بِإسْنادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ أبي سَلَمَةَ الماجِشُونِ [2] -وهو أحدُ أئمَّةِ المدينةِ الثَّلاثَةِ [3] الذين هُمْ : مالِكٌ [4] ، وابنُ الماجِشُونِ ، وابنُ أبي ذِئْبٍ- وقَدْ سُئِلَ فيما جَحَدَتْ به الجَهْمِيَّةُ :

[فقال] [5] «أمَّا بَعْدُ : فَقَدْ فَهِمْتُ ما سَأَلْتَ عَنْهُ فيما تَتابَعَت [6] الجَهْمِيَّةُ ومَنْ حَالَفَها [7] ، في صِفَةِ الرَّبِّ العَظِيمِ الذي فاقَتْ [8] عَظَمَتُهُ الوَصْفَ والتَّقْدِيرَ ، وكَلَّتِ الألْسُنُ عَنْ تَفْسِيرِ صِفَتِهِ ، وانْحَسَرَتِ العُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ ، ورَدَّتْ

---

(١) من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، وجاء في الأصل مكان «وغيرهم» : «وغيرهما» .

(٢) أبو عبد الله الماجشون ، الإمام المفتي الكبير ، (ت: ١٦٤هـ) . ترجمته في «السير» (٧/ ٣٠٩) . و«بن عبد الله» من بقية النسخ .

(٣) في «ظ» : «الأئمة الثلاثة بالمدينة» .

(٤) في «ك» ، و«ع» ، و«ف» ، و«س» : «مالك بن أنس» .

(٥) من «ظ» .

(٦) في «الإبانة» لابن بطة ، و«العلو» للذهبي : «تتايَعت» -بالمثناة التحتية- ، والتتايُعُ: التهافت في الشيء والمتابعة عليه وهو في الشرِّ خاصة . انظر : «تهذيب اللغة» (٣/ ١٤٥) .

(٧) في الأصل ، و«ظ» ، و«ف» ، و«س» : «خالفها» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب كما في «ع» ، و«الإبانة» (٣/ ٦٤) ، وجاء في «ك» : «ومن وافقها» وهو يقوِّي ما أثبتناه ، و«الجهمية» سقطت من الأصل في هذا الموضع .

(٨) في «ظ» ، و«ل» : «فاتت» .

عَظَمَتُهُ العُقُولَ ، فَلَمْ تَجِدْ مَساغًا ، فَرَجَعَتْ خاسِئَةً وهي حَسِيرَةٌ .

وإنَّما أُمِرُوا بِالنَّظَرِ والتَّفَكُّرِ فيما خَلَقَ بِالتَّقْدِيرِ ، وإنَّما يُقالُ : «كَيْفَ» ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مرَّةً ثُمَّ كان ، فأمَّا الذي لا يَحُولُ ولا يَزُولُ ، ولَمْ يَزَلْ ، ولَيْسَ لَهُ مِثْلٌ ، فإنه لا يَعْلَمُ كَيْفَ هو إلا هو .

وكَيْفَ يُعْرَفُ قَدْرُ مَنْ لَمْ يبدأ[1] ولَمْ يَمُتْ[2] ، ولا يَبْلَىٰ .

وكَيْفَ يكونُ لِصِفَةِ شَيْءٍ مِنْهُ حَدٌّ أَوْ مُنْتَهًىٰ ، يَعْرِفُهُ عارِفٌ أَوْ يَحُدُّ قَدْرَهُ واصِفٌ[3] ، علىٰ أنه الحَقُّ المُبِينُ ، لا حَقَّ أحقُّ منه ، ولا شيءَ أَبْيَنُ منه .

الدَّلِيلُ علىٰ عَجْزِ العُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ : عَجْزُها عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أصغَرِ خَلْقِهِ ، لا تَكادُ تَراهُ صِغَرًا[4] يَحُولُ ويَزُولُ ، ولا يُرَىٰ لَهُ سَمْعٌ ولا بَصَرٌ ؛ لِما يَتَقَلَّبُ به ويَحْتالُ مِنْ عَقْلِهِ ، أعضَلُ بِكَ وأخفَىٰ عليك مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وبَصَرِهِ ، فَتَبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالِقِينَ ، وخالِقُهُمْ وسَيِّدُ السَّادَةِ ورَبُّهُمْ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ:١١] .

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ف» : «يَبِدْ» ، وفي «س» : «يبيد» ، والمثبت من الأصل ، و«ظ» ، و«الإبانة» لابن بطة .

(٢) في «ظ» : «ولا يموت» وبعده بسطر إلىٰ نهاية قوله سقط من «ظ» .

(٣) في الأصل : «واصف قدره» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

(٤) في الأصل : «صغيرًا» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

اعْرِفْ -رَحِمَكَ اللهُ- : غِناكَ عَنْ تَكَلُّفِ صِفَةِ ما لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ ما وُصِفَ مِنْها ؛ إذا لَمْ تَعْرِفْ قَدْرَ ما وصَفَ فَما تَكَلُّفُكَ عِلْمَ [1] ما لَمْ يَصِفْ ؟

هل تَسْتَدِلُّ بِذلك علىٰ شَيْءٍ مِنْ طاعَتِهِ ، أَوْ تَنْزَجِرُ به عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَتِهِ ؟

فأَمَّا الذي جَحَدَ ما وصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تعَمُّقًا ، وتَكلُّفًا فَقَدْ : ﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾ [الأنعام:٧١] ، فَصارَ يَسْتَدِلُّ -بِزَعْمِهِ- علىٰ جَحْدِ ما وصَفَ الرَّبُّ ، وسَمَّىٰ [2] مِنْ نَفْسِهِ بأَنْ قال : «لا بُدَّ إنْ كان لهُ كذا مِنْ أنْ يَكُونَ لهُ كذا» . فَعَمِيَ عَنِ البَيِّنِ بِالخَفِيِّ ، يَجْحَدُ ما سَمَّىٰ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِصَمْتِ الرَّبِّ عَمَّا لَمْ يُسَمِّ مِنْها [3] ، فَلَمْ يَزَلْ يُمْلي لَهُ الشَّيطانُ حتىٰ

---

(١) في الأصل : «علىٰ» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

(٢) في الأصل : «ويُسمي الربُّ» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» ، وفي «ل» : «وسمَّىٰ به» .

(٣) الصَّمتُ ليس صفةً لله ، ولكن هذا مِن بابِ الإخبارِ ؛ وبابُ الإخبارِ أوسَعُ مِن باب الصِّفاتِ ، وما يُطلَقُ عليه مِن الإخبارِ ؛ لا يجبُ أنْ يكون توقيفيًّا : كالقديم ، والشيء ، والموجود . كما يقوله الإمام ابن القيم [«بدائع الفوائد» (١/ ٢٨٥)] .
والمهم هنا أنَّ الوارِدَ هو وَصفُ اللهِ بالسُّكوتِ ، كما في قوله ﷺ : «وسَكَتَ عن أشياءَ رُخصةً لكم» [رواه الدارقطني (٥/ ٣٢٥ رقم ٤٣٩٦) وتخريجه في «المعين علىٰ تفهم الأربعين» (٣٥٧)] .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ثبتَ بالسُّنةِ ، والإجماعِ أنَّ اللهَ يُوصَفُ : بالسُّكوتِ» . «الفتاوىٰ» (٦/ ١٧٨-١٧٩) .

جَحَدَ قولَ الله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة] .

فقالَ : لا يَراهُ أحدٌ يَوْمَ القِيامَةِ ! فَجَحَدَ -واللهِ- (١) **أفضَلَ** كَرامَةِ الله التي أكرَمَ بها أولياءَهُ يَوْمَ القِيامَةِ : مِنَ النَّظَرِ إلىٰ وجْهِهِ ، ونَضْرَتِهِ إيَّاهُمْ : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر:٥٥] .

وَقَدْ قَضَىٰ أنهم لا يموتونَ ، فَهُمْ بالنَّظَرِ إليه يَنْضُرُونَ» .

إلىٰ أنْ قال : «وإنَّما ردَّ رؤيَتَهُ (٢) يومَ القِيامةِ إقامَةً لِلحُجَّةِ الضَّالَّةِ المُضِلَّةِ ؛ **لأنَّهُ قد عَرَفَ أنه إذا تَجَلَّىٰ لَهُمْ يومَ القِيامةِ رأَوْا مِنهُ ما كانُوا به قَبْلَ ذلك مُؤْمِنينَ ، وكان لَهُ جاحِدًا** .

وقالَ المسلمونَ : يا رَسُولَ الله ! هل نَرَىٰ رَبَّنا يوم القيامةِ ؟

فقالَ رسولُ الله ﷺ : **«هَلْ تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ الشَّمْسِ ليس دُونَها سَحَابٌ؟»** قالُوا : لا . قال : **«فَهَلْ تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ القَمَرِ [لَيْلَةَ البَدْرِ]** (٣) **ليس دُونَهُ سَحَابٌ»** ؟

قالُوا : لا . قال : « **فَإنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَذلك**»(٤) .

---

(١) في الأصل و«ل» : «فجحدوا للهِ» ، والمثبت من البقية ، و«الإبانة» .

(٢) في «ك» ، و«ع» : «وإنما جحدَ هذا رؤية الله يوم ..» ، وفي «ف» ، و«ح» ، و«س» : «وإنما جحد رؤية الله» ، وفي «ل» : «وربما» .

(٣) من بقية النسخ ، و«الإبانة» (٣/ ٦٦) .

(٤) رواه البخاري (٦/ ٤٤ رقم ٤٥٨١) ، ومسلم (١/ ١٦٧ رقم ١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وقال رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّىٰ يَضَعَ الجَبَّارُ فيهَا قَدَمَهُ ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ ويَنْزَوِي بَعْضُهَا إلىٰ بَعْضٍ»[(١)] .

وقال لِثابِتِ بنِ قَيْسٍ رضي الله عنه : «لَقَدْ ضَحِكَ اللهُ مِمَّا فَعَلْتَ[(٢)] بِضَيْفِكَ البارِحَةَ»[(٣)] .

وقال[(٤)] فيما بَلَغَنا : «إنَّ اللهَ لَيَضْحَكُ مِنْ أَزَلِكُمْ وقُنُوطِكُمْ وسُرْعَةِ إجَابَتِكُمْ» .

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ العَرَبِ : إنَّ رَبَّنا لَيَضْحَكُ ؟

قال : «نَعَمْ» . قال : «لا نَعْدِمُ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا»[(٥)] .

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٣٨ رقم ٤٨٥٠) ، ومسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) في الأصل : «من صنيعكَ» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

(٣) جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة الذين ضيَّفوا ضيفَ رسولِ اللهِ ﷺ وليس عندهم شيء سوىٰ طعامهم ، فلمَّا أصبحوا قال لهم الرسول ﷺ : «لقد عَجِبَ اللهُ ﷻ -أو ضحك- من فلانٍ وفلانَةٍ ، فأنزلَ اللهُ ﷻ : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾» .
رواه البخاري (٥/ ٣٤ رقم ٣٧٩٨، ٤٨٨٩) ، ورواه مسلم بلفظ «عجب الله» (٣/ ١٦٢٤ رقم ٢٠٥٤) .

(٤) في «ك» : «وقال أيضًا» .

(٥) لفظُهُ : «ضحكَ ربُّنا مِن قنوطِ عِبادِهِ ، وقُربِ غِيَرِهِ» فقال أبو رزين : يا رسولَ اللهِ أو يضحَكُ الربُّ ﷻ ؟ قال : «نعم» . الحديث .
رواه أحمد (٢٦/ ١٠٦ رقم ١٦١٨٧) ، وابن ماجه (١/ ٦٤ رقم ١٨١) ، والطيالسي (٢/ ٤١٧ رقم ١١٨٨) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٨٢ رقم ٥٦٦) ، وعبد الله بن أحمد في «السنة»

في أشباهٍ لهذا مِمَّا لمْ نُحْصِهِ .

وقالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨] ، وقال : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه : ٣٩] .

وقالَ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ :٧٥] ، وقال : ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧] .

فَوالله ما دَلَّهُمْ علىٰ عِظَمِ ما وصَفَ مِنْ نَفْسِهِ ، وما تُحِيطُ به قَبْضَتُهُ إلَّا صِغَرُ نَظِيرِها مِنْهُمْ عِنْدَهُمْ ، إنَّ ذلك الذي ألقَىٰ في رُوعِهِمْ ، وخَلَقَ علىٰ معرفتِهِ [(١)] قُلُوبَهُمْ .

فَما وصَفَ اللهُ تعالىٰ مِنْ نَفْسِهِ ، فَسَمَّاهُ علىٰ لِسانِ رَسُولِهِ ﷺ سَمَّيْناهُ كَما سَمَّاهُ ، ولَمْ نَتَكَلَّفْ مِنْهُ صِفَةَ ما سِواهُ -لا هذا ولا هذا- .

(١/ ٢٤٦ رقم ٤٥٢) ، والدارمي في «رده علىٰ بشر» (٢/ ٧٧٧-٧٧٨) ، والدارقطني في «الصفات» (٤٦ رقم ٣٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٧ رقم ٤٦٩) ، والآجري (٢/ ١٠٥٦ رقم ٦٣٨ ، ٦٣٩) ، واللالكائي (٣/ ٤٧٣ رقم ٧٢٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٤١١ رقم ٩٨٧) ، وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٣٢ رقم ٢٨١٠) .

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«الإبانة» : «معرفةِ» .

لا نَجْحَدُ ما وصَفَ ، ولا نَتَكَلَّفُ مَعْرِفَةَ ما لَمْ يَصِفْ .

اعْلَمْ -رَحِمَكَ اللهُ- : أنَّ العِصْمَةَ في الدِّينِ أنْ تنتهيَ حَيْثُ انْتَهَىٰ بكَ ، ولا تُجاوِزَ ما حُدَّ [1] **لَكَ ،** فَإنَّ مِنْ قِوامِ الدِّينِ مَعْرِفَةَ المَعْرُوفِ ، وإنْكارَ المُنْكَرِ ، فَما بُسِطَتْ عليه المَعْرِفَةُ ، وسَكَنَتْ إلَيْهِ الأفئدَةُ ، وذُكِرَ أصلُهُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ ، وتَوارَثَ [2] عِلْمَهُ الأُمَّةُ ، فَلا تَخافَنَّ في ذِكْرِهِ ، وصِفَتِهِ مِنْ رَبِّكَ ما وصَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَيْبًا ، ولا تكَلَّفَنَّ لِمَا وصَفَ لك مِنْ ذلك قَدْرًا .

وما أنكَرَتْهُ نَفْسُكَ ، ولَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ في كِتابِ رَبِّكَ ولا في الحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّكَ -مِنْ ذِكْرِ صِفَةِ رَبِّكَ- فَلا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَهُ بِعَقْلِكَ ، ولا تَصِفْهُ بِلِسانِكَ ، واصْمُتْ عَنْهُ كَما صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَإنَّ تَكَلُّفَكَ مَعْرِفَةَ ما لَمْ يَصِفْهُ مِنْ نَفْسِهِ ، مثلَ إنْكارِكَ [3] ما وصَفَ مِنْها ، فَكَما أعظَمْتَ ما جَحَدَ الجاحِدُونَ مِمَّا وصَفَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَكَذلك أعظِمْ تَكَلُّفَ ما وصَفَ الواصِفُونَ مِمَّا لَمْ يَصِفْ مِنْها .

---

(١) في «ل» ، و«ع» : «ما قد حُدَّ ..»

(٢) في «الإبانة» : «وتوارثت» .

(٣) في بقية النسخ : «ما لم **يصف** من نفسه ، **كإنكارك**».

فَقَدْ -واللهِ- عَزَّ المُسْلِمُونَ الذينَ يَعْرِفُونَ المَعْرُوفَ وبِمعرِفَتِهِم يُعْرَفُ ، ويُنْكِرُونَ المُنْكَرَ وبِإنْكارِهِمْ إيَّاهُ يُنْكَرُ ، يَسْمَعُونَ ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ مِنْ هذا في كِتابِهِ ، وما يَبْلُغُهُمْ مِثْلُهُ عَنْ نَبِيِّهِم[(١)].

فَما مَرِضَ مِنْ ذِكْرِ هذا وتَسْمِيَتِهِ مِن الربِّ قَلْبُ مُسْلِمٍ ، ولا تَكَلَّفَ صِفَةَ قَدْرِهِ ولا تَسْمِيةَ غَيْرِهِ مِنَ الرَّبِّ مُؤْمِنٌ .

وما ذُكِرَ عَنِ رسُولِ الله ﷺ أنه سَمَّاهُ مِنْ صِفَةِ رَبِّهِ فهو بِمَنْزِلَةِ ما سَمَّىٰ ووصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ .

والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ - الواقِفُونَ حَيْثُ انْتَهَىٰ عِلْمُهُمْ ، الواصِفُونَ لِرَبِّهِمْ بِما وصَفَ مِنْ نَفْسِهِ ، التَّارِكُونَ لِما تَرَكَ مِنْ ذِكْرِها- : لا يُنْكِرُونَ صِفَةَ ما سَمَّىٰ مِنْها جَحْدًا ، ولا يَتَكَلَّفُونَ وصْفَهُ بِما لَمْ يُسَمِّ تَعَمُّقًا ؛ لأنَّ الحَقَّ تَرْكُ ما تَرَكَ ، وتَسْمِيةُ ما سَمَّىٰ ، ومَن يتَّبع : ﴿ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥] ، وهَبَ اللهُ لَنا ولَكُمْ حُكْمًا وأَلْحَقَنا بِالصَّالِحِينَ» . اهـ[(٢)].

---

(١) في بقية النسخ ، و«الإبانة» : «نبيِّه» .

(٢) رواه عن ابن الماجشون ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٦٣-٧٠ رقم ٥٩) بتمامه ، واللالكائي روىٰ جزءًا منه (٣/ ٥٥٦ رقم ٨٧٣) من طريق ابن أبي حاتم ، وكذلك الذهبي في «السير» (٧/ ٣١١-٣١٢) ، و«العلو» (٢/ ٩٦٥-٩٦٧ رقم ٣٥١) .

وهذا كُلُّهُ كَلامُ ابنِ الماجِشُونِ (١) الإمامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَتَدَبَّرْهُ ، وانْظُرْ :

كَيْفَ أثْبَتَ الصِّفاتِ ، ونَفىٰ عِلْمَ الكَيْفيَّةِ مُوافَقَةً لِغَيْرِهِ مِنَ الأئمَّةِ .

وكيفَ أنكَرَ علىٰ مَنْ نَفَىٰ الصِّفاتِ بأنه (٢) يَلْزَمُ مِنْ إثْباتِها كذا وكذا كما تَقُولُهُ الجَهْمِيَّةُ : أنه يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ جسمًا أوْ عَرَضًا ؛ فَيَكُونَ مُحْدَثًا .

❁ ❁ ❁

---

(١) «ابن» من بقية النسخ ، ومن قوله «وصفه بما لم يسم» انتهىٰ سقط نسخة «ظ» (١٠٨/ ب) .

(٢) في الأصل : «فإنه» ، والمثبت من بقية النسخ . وفي «ل» : «بأنه يلزمهُ» .

وفي كِتابِ «الفِقْهِ الأكْبَرِ» [1] الذي رَوَاهُ أصحابُ أبي حنيفةَ بالإسنادِ عَنْهُ يقول فيه أبو مطيع [2] قال: «سَأَلْتُ أبا حنيفةَ -رَحِمَهُ اللهُ- عَنِ الفقهِ الأكبرِ، فَقالَ: لا تُكَفِّرَنَّ أحدًا مِن أهلِ القبلةِ بِذَنْبٍ، ولا تَنْفِ أحدًا عن الإيمانِ بهِ، وتَأْمُرُ بِالمَعْرُوفِ وتَنْهىٰ عَنِ المُنْكَرِ، وتَعْلَمُ أنَّ ما أصابَكَ لم يكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وما أخطَأَكَ لَمْ يكُنْ لِيُصيبَكَ، ولا تَتَبَرَّأُ مِنْ أحدٍ مِنْ أصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولا تُوالِي أحدًا دُونَ أحدٍ، وأنْ تَرُدَّ أمرَ عُثْمانَ وعَليٍّ إلىٰ اللهِ ﷻ».

قال أبو حَنيفَةَ: «الفِقْهُ الأكبَرُ في الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الفِقْهِ في العِلْمِ، ولَأَنْ يَفْقَهَ الرَّجُلُ كيفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ له مِنْ أنْ يَجْمَعَ العِلْمَ الكثيرَ». اهـ [3].

---

(١) تأخَّرَ في نسخةِ الأصل كلامُ أبي حنيفةَ بعد قِصَّةِ أبي يوسف مع المَريسي، ثمَّ بَعدَ قول أبي حنيفةَ جاءَ قولُ هشام الرَّازي، ثم يحيىٰ ابن معاذ، ثم ابن المديني، ثم التِّرمذي، ثم قولُ أبي زرعةَ الرَّازي ثم ابن أبي زمنين ...إلخ، والترتيبُ المُثبت مِن بقيَّةِ النُّسخ؛ ولأنِّي رأيتُ أنَّ إثباتَ ما في الأصل سيسبب اضطرابًا بين طُلَّاب العلم بسبب أنَّ النسخ الخطيَّة والمطبوعة والشروحات علىٰ هذا الترتيب الذي أثبتناهُ، وبالله التوفيق.

(٢) في «ك»، و«ل»، «ع»، و«ح»، و«ف»، و«س»: ««الفقه الأكبر» المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، قال ..».

(٣) «الفقه الأكبر» -الفقه الأبسط رواية أبي مطيع- (٤٠).

قال أبو مُطِيعٍ : « قُلْتُ : فأخبِرْني [1] عَنْ أفضَلِ الفِقْهِ ؟

قال : تَعَلُّمُ الرَّجُلِ الإيمانَ والشَّرائِعَ والسُّنَنَ ، والحُدُودَ ، واخْتِلافَ الأئمَّةِ» [2] .

وذَكَرَ مَسائِلَ في الإيمانِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسائِلَ في القَدَرِ ، والرَّدَّ علىٰ القَدَرِيَّةِ بِكَلامٍ حَسَنٍ ليس هذا مَوْضِعَهُ .

ثُمَّ قال : «قُلتُ [3] : فَما تَقُولُ فيمَنْ يَأْمُرُ بِالمَعْرُوفِ ويَنْهَىٰ عَنِ المُنْكَرِ فَيَتَّبِعُهُ علىٰ ذلك أُناسٌ فَيَخْرُجُ علىٰ الجَماعَةِ هَلْ تَرَىٰ ذلك ؟

قال : «لا» . قُلْتُ : ولِمَ ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ تعالىٰ ورَسُولُهُ بِالأمرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ ، وهو فَرِيضَةٌ واجِبَةٌ ؟

فقال : هو كَذلك [4] ، **ولَكِنْ [ما يُفْسِدُونَ] [5] أكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُونَ ، مِنْ سَفْكِ الدِّماءِ ، واسْتِحْلالِ الحَرامِ»** .

قال : وذَكَرَ الكَلامَ في قِتالِ الخَوارِجِ والبُغاةِ [6] .

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «أخبرني» .

(٢) «الفقه الأكبر» (٤٠) .

(٣) في الأصل : «قال : قلتُ له» ، والمثبت من «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، والأنسب للسياق .

(٤) في «ك» : «كذلك هي» .

(٥) سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ ، و«الفقه الأكبر» .

(٦) «الفقه الأكبر» (٤٤) .

إلىٰ أنْ قال : «قال أبو حنيفةَ -رَحِمَهُ اللهُ- عَمَّنْ قال : لا أعرِفُ رَبِّي في السَّماءِ أمْ في الأرضِ : فَقَدْ كَفَرَ ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ، وعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَماواتٍ .

قُلْت : فَإِنْ قال : إنه علىٰ العَرْشِ [(١)] ، ولَكِنَّهُ [(٢)] يقولُ : لا أَدري ، العَرْشُ في السَّماءِ أمْ في الأرضِ؟

قال : «هو كافِرٌ ؛ لأنه أنكَرَ أنْ يكونَ في السَّماءِ ؛ لأنه تعالىٰ في أعلَىٰ عِلِّيِّينَ ، وأنه يُدْعَىٰ مِنْ أعلىٰ لا مِنْ أسفَلَ» [(٣)] .

وَفي لَفْظٍ : سَأَلْتُ أبا حنيفةَ عَمَّنْ يَقُولُ : لا أعرِفُ رَبِّي في السَّماءِ أو في [(٤)] الأرضِ ؟ .

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «العرش استوىٰ» ، وهي ليست في الأصل ، ولا في «الفقه الأكبر» .

(٢) في الأصل،«ع»،«ف»،«س» : «ولكن» ، والمثبت من «الفقه»، والبقية .

(٣) قال شيخ الإسلام : «وهذا القولُ المذكورُ عن أبي حنيفةَ هو قولُ سائر أئمةِ المسلمينَ مِن الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعيهم مِمَّن سمَّيناهم ومن لم نُسمِّهم ، كلُّهم مُتَّفِقونَ علىٰ أنَّ اللهَ فوقَ سماواتِهِ علىٰ عرشِهِ ، لم يُقل أحدٌ منهم : إنَّ الله بذاتِهِ في الأرضِ ، ولا أنهُ ليسَ فوقَ العرشِ .
والقرآنُ والسُّنةُ المُتواتِرَةُ قد دلَّت علىٰ مثل ما أَجمَعَ عليه هؤلاءِ الأئمة رضي الله عنهم ، والعقولُ والفِطرةُ تَشهَدُ بذلكَ» .
«جامع المسائل» (٧/ ٣٣٦-٣٣٧) .

(٤) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «أم في» .

قال : قَدْ [1] كَفَرَ ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يَقُولُ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، وعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَماواتٍ» .

قال : فإنه يَقُولُ : علىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ ، ولَكِنْ لا يَدْرِي العَرْشَ في الأرضِ أوْ في السَّماءِ ؟

قال : «إذا أنكَرَ أنه في السَّماءِ فَقَدْ كَفَرَ» [2] .

فَفي هذا الكَلامِ المَشْهُورِ عَنْ أبي حنيفَةَ عند أصحابِهِ أنه كَفَّرَ الواقِفَ الذي يقولُ : لا أعْرِفُ رَبِّي في السَّماءِ أمْ في الأرضِ ، فكيف يكونُ النَّافي الجاحِدُ [3] الذي يقولُ : ليس في السَّماءِ ، ولا في الأرضِ [4] ؟

واحْتَجَّ علىٰ كُفْرِهِ بِقَوْلِهِ تَعالَىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، [قال] [5] «وعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَماواتٍ» .

---

(١) في الأصل : «لقد» ، والمثبت من البقية ، و«الفقه الأكبر» .

(٢) «الفقه الأكبر» (٤٩-٥١) . وذكره ابن قدامة في «العلو» (١١٦) ، والمؤلف في «الدرء» (٦/ ٢٦٣) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٣٥) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٣٩) ، وابن أبي العز في «شرحه» للطحاوية (٢/ ٣٨٦ - ٣٨٧) ، والقاري في شرحه المسمىٰ بـ«مِنَح الروض الأزهر» (٣٣٣) .

(٣) في «ل» ، و«ع» : «الجاحد النافي» .

(٤) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» : «ليس في السماء ، أو ليس في الأرض ، ولا في السماء» .

(٥) من بقية النسخ -عدا «ظ»- ، و«اجتماع الجيوش» (١٤٠) .

وَبَيَّنَ بِهَذا أنَّ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ يُبيِّنُ [١] أنَّ اللهَ فَوْقَ السَّماواتِ فَوْقَ العَرْشِ ، وأنَّ الاسْتِواءَ علىٰ العَرْشِ دَلَّ علىٰ أنَّ اللهَ [نَفْسَهُ] [٢] فَوْقَ العَرْشِ .

ثُمَّ أَرْدَفَ ذلك بِتكفيرِ مَنْ قال : إنه علىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ ، ولَكِنْ تَوَقَّفَ في كَوْنِ العَرْشِ في السَّماءِ أَمْ في الأرضِ ؟

قال : «لأنه أنكَرَ أنْ يكونَ في السَّماءِ ؛ لأنَّ اللهَ في أعلَىٰ عِلِّيِّينَ ، وأنه يُدْعَىٰ مِنْ أعلَىٰ لا مِنْ أسفَلَ» ، فهذا [٣] **تَصْرِيحٌ مِنْ أبي حنيفةَ بِتكفيرِ مَنْ أنكرَ أنْ يكونَ اللهُ في السَّماءِ ، واحْتَجَّ علىٰ ذلك بأنَّ اللهَ تعالىٰ في أعلَىٰ عِلِّيِّينَ ، وأنه يُدْعَىٰ مِنْ أعلىٰ لا مِنْ أسفَلَ ، وكلٌّ مِنْ هاتَيْنِ الحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ :**

فَإنَّ القُلُوبَ مَفْطُورَةٌ علىٰ الإقْرارِ بأنَّ اللهَ تعالىٰ في العُلُوِّ .

وعلىٰ أنه يُدْعَىٰ مِنْ أعلىٰ لا مِنْ أسفَلَ .

وقَدْ جاءَ اللَّفْظُ الآخَرُ صَرِيحًا عَنْهُ بِذلك فقالَ : «إذا أنكَرَ أنه في السَّماءِ فَقَدْ كَفَرَ» .

---

(١) في الأصل : «يَتبيَّنُ» ، والمثبت من «ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، وفي «ل» : «تبين» .

(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ -عدا«ظ»-، و«اجتماع الجيوش» .

(٣) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «وهذا» .

وَرَوَىٰ هذا اللَّفْظَ عنهُ شَيخُ الإسلامِ أبو إسماعيلَ الأنصارِيُّ الهَرَوِيُّ [1] بإسنادِهِ في كِتابِ «الفاروقِ» [2].

❀ ❀ ❀

وَرَوَىٰ أيضًا هو ، وابنُ أبي حاتِمٍ أنَّ هِشامَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ الرَّازِيَّ [3] -صاحِبَ محمدِ بنِ الحَسَنِ ، قاضِيَ الرَّيِّ- أنهُ حَبَسَ رجلاً في التَّجَهُّمِ ، فَتابَ فَجِيءَ به إلىٰ هِشامٍ لِيَمْتَحِنَهُ [4] فَقالَ : الحَمْدُ للهِ علىٰ التَّوبةِ ، فامْتَحَنَهُ هِشامٌ فَقالَ : أتَشْهَدُ أنَّ اللهَ علىٰ عَرْشِهِ بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ؟

فَقالَ : أشهَدُ أنَّ اللهَ علىٰ عَرْشِهِ ، ولا أدرِي ما بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ .

---

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» : «وروىٰ هذا اللفظ بالإسناد عنه شيخ الإسلام الهروي أبو إسماعيل الأنصاري» .
(٢) كتاب «الفاروق في الصفات» مفقود ، وهو من تآليف الإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت: ٤٨١هـ) صاحب كتاب «ذم الكلام» المشهور . انظر في خبر الكتاب : مقدمة «ذم الكلام» للدكتور عبد الرحمن الشبل -رَحِمَهُ اللهُ- (١/ ١٢٨-١٣٢) .
(٣) كان من أئمة السُّنة ، فقيهًا ، توفي سنة (٢٢١هـ) . ترجمته في : «السير» (١٠/ ٤٤٦) .
(٤) في «ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «ليُطلِقهُ» ، والمثبت من الأصل ، و«ل» ، و«اجتماع الجيوش» (١٤٠) .

فَقالَ هشامٌ : «رُدُّوهُ إلىٰ الحَبْسِ [(١)] ؛ فإنه لَمْ يَتُبْ» [(٢)] .

❀ ❀ ❀

وَرَوَىٰ شيخ الإسلام [(٣)] عَنْ يَحْيَىٰ بنِ مُعاذٍ الرَّازِيِّ [(٤)] أنه قال :

«إنَّ اللهَ علىٰ العَرْشِ بائِنٌ مِن الخَلْقِ ، وقَدْ أحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ، وأحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ، لا يَشُكُّ في هذه المَقالَةِ إلا جَهْمِيٌّ رَدِيءٌ ضِلِّيلٌ ، وهالِكٌ مُرْتابٌ ، يَمْزُجُ اللهَ بِخَلْقِهِ ، ويَخْلِطُ مِنْهُ الذّاتَ بِالأقْذارِ والأنتانِ» [(٥)] .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «السجن» ، والمثبت من بقية النسخ ، والمصادر .

(٢) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٦/ ١٣٦ رقم ١٢٠١) ، وابن أبي حاتم في «الرد علىٰ الجهمية» كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٦) ، و«العلو» للذهبي (٢/ ١٠٧٦) ، وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٣٠٤) وغيرها .

(٣) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ف» : «وروىٰ أيضًا عن ..» .

(٤) الواعظ الزاهد ، توفي (٢٥٨هـ) . ترجمته : «السير» (١٣/ ١٥) .

(٥) رواه الهروي في «الفاروق» كما ذكر المؤلف هنا ، و«الاستقامة» (١/ ١٨٦) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١١٦٤ رقم ٤٦٩) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٠) .

وروىٰ أيضًا عَنِ عليٍّ بنِ المَدِينيِّ [1] أنه قال وقد سُئِلَ ما قَوْلُ أهلِ الجَماعَةِ [2] ؟

قال : «يُؤْمِنُونَ بِالرُّؤْيَةِ ، والكَلامِ ، وأنَّ اللهَ فَوْقَ السَّماواتِ علىٰ العَرْشِ اسْتَوىٰ» .

فَسُئِلَ عَنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة:٧] الآيةَ .

قال [3] : اقْرَأْ ما قَبْلَها : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ الآيةَ» [4] .

❀ ❀ ❀

ورَوَىٰ أيضًا عَنْ أبي عِيسَىٰ التِّرمِذِيِّ [5] أنه قال : «هو علىٰ العرشِ كَما وصَفَ نفسَهُ في كِتابِهِ ، وعِلْمُهُ وقُدْرَتُهُ وسُلْطانُهُ

---

(١) الإمام علي بن عبد الله المديني ، جبلٌ مِن جبالِ السُّنة ، (ت: ٢٣٤هـ) . ترجمته في : «السير» (١١/ ٤١) .

(٢) في «ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»، و«س» : «لما سئلَ ما قول الجماعة» .

(٣) في «ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» : «فقال» .

(٤) ذكر إسناد الهروي : الذهبي في «العلو» (٢/ ١١٠٩ رقم ٤٣٧) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٣٤-٢٣٥) .

(٥) هو الإمام الشهير محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة التِّرمذي صاحب «السنن» ، (ت: ٢٧٩هـ) . ترجمته في : «السير» (١٣/ ٢٧٠) .

فِي كُلِّ مَكانٍ»[1] .

---

(١) «سنن الترمذي» (٥/ ٣٢٧ تحت رقم ٣٢٩٨) .
وله كلام كثير في إثبات الصفات علىٰ طريقةِ السَّلفِ ، مِن ذلك ما قالَه تحتَ حديث أبي هريرةَ أنه قال ﷺ : «إنَّ اللهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمينِهِ ....» الحديث . قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- : «قال غيرُ واحِدٍ مِن أهلِ العِلمِ في هذا الحديثِ وما يُشْبِهُ هذا مِنْ الرِّواياتِ مِنْ الصِّفاتِ ونُزُولِ الرَّبِّ تبارك وتعالىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ السَّماءِ الدُّنيا ، قالوا : قد ثَبَتَتْ الرِّواياتُ في هذا ويُؤْمَنُ بِها ، ولا يُتَوَهَّمُ ، ولا يُقالُ كيفَ .
هكذا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ ، وعبدِ اللهِ بنِ المُباركِ أنهم قالوا في هذه الأحاديثِ : «أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ» ، وهكذا قولُ أهلِ العِلْمِ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ ، وأَمَّا الجَهْمِيَّةُ فأَنْكَرَتْ هذهِ الرِّواياتِ ، وقالوا : هذا تَشْبِيهٌ !
وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ اليَدَ والسَّمْعَ والبَصَرَ ، فَتَأَوَّلَتْ الجَهْمِيَّةُ هذه الآياتِ فَفَسَّرُوها علىٰ غَيْرِ ما فَسَّرَ أَهلُ العِلْمِ ، وقالوا : إنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ . وقالوا : إنَّ مَعْنَىٰ اليَدِ هَاهُنَا : القُوَّةُ !
وقال إِسحاقُ بنُ إبراهيمَ : إِنَّمَا يكونُ التَّشْبِيهُ إذا قال يَدٌ كَيَدٍ ، أَو مِثْلُ يَدٍ ، أو سَمْعٌ كَسَمْعٍ أو مِثْلُ سَمْعٍ ، فإذا قال : سَمْعٌ كَسَمْعٍ أو مِثْلُ سَمْعٍ فهذا التَّشْبِيهُ .
وأَمَّا إذا قالَ كما قال اللهُ تعالىٰ : يدٌ ، وَسَمْعٌ ، وَبَصَرٌ ، ولا يقولُ : كَيْفَ ، ولا يقولُ : مِثْلُ سَمْعٍ ولا كَسَمْعٍ ، فهذا لا يكونُ تَشْبِيهًا ، وهو كما قال اللهُ تعالىٰ في كِتابِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورىٰ] » . «سنن الترمذي» (٢/ ٤٢-٤٣) ، وبنحوه في موضع آخر في «السنن» (٥/ ١٣٧-١٣٨) .
وقال -رَحِمَهُ اللهُ- تحتَ حديثِ عَدِيِّ بن حاتم رضي الله عنه أنه ﷺ قال : «ما مِنْكُمْ مِنْ رَجلٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وليس بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمانٌ ...» الحديث .

وَرَوَىٰ -أيضًا- عَنْ أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ (١) أنه سُئِلَ عَنْ تَفْسيرِ قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ فَغَضِبَ وقال : «تَفْسيرُهُ كَما يُقْرَأُ ، هو علىٰ العرشِ ، وعِلْمُهُ في كُلِّ مَكانٍ ، مَنْ قال غَيْرَ ذلِكَ (٢) فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله» (٣) .

❀ ❀ ❀

قال أبو عيسىٰ : «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ ، حدَّثَنا أبو السَّائِبِ ، حدَّثنا وَكِيعٌ يومًا بهذا الحدِيثِ عنْ الأَعْمَشِ ، فَلَمَّا فَرَغَ وكيعٌ مِنْ هذا الحدِيثِ قال : «مَنْ كان هَا هُنَا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ فَلْيَحْتَسِبْ في إظهارِ هذا الحديثِ بِخُراسانَ ؛ لأنَّ الجَهْمِيَّةَ يُنْكِرونَ هذا» . «السنن» (٤/ ٢١٦) .

وله كلام آخر في «سننه» ينتصر فيه لعقيدة أهل السنة في هذا الباب ، وانظر للتوسع : «دراسة مسائل العقيدة في سنن الترمذي» للدكتور فهد الفهيد في ثلاثة أجزاء .

(١) هو الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت: ٢٦٤هـ) ، ترجمته في : «السير» (١٢/ ٦٥) .

(٢) في بقية النسخ : «هذا» .

(٣) ساقَ الذَّهبيُّ إسناد الهروي في «العلو» (٢/ ١١٥٣ رقم ٤٦٥) ، وذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٣٤) .

ولأبي زرعة اعتقادٌ رواهُ اللالكائي في «السنة» (٢/ ١٩٧-٢٠٤ رقم ٣٢١) . وفيه يقول : «أَدرَكْنا العُلماءَ في جميع الأمصارِ ....، فكان من مذهبهم : أنَّ اللهَ ﷻ علىٰ عرشِهِ ، بائنٌ من خلقِهِ ، كما وصفَ نفسَهُ في كتابه ، وعلىٰ لسانِ رسولِه ﷺ بلا كيفٍ» .

وَرَوَىٰ أبو القاسِمِ اللَّالَكائِيُّ الحافِظُ الطَّبريُّ - صاحِبُ أبي حامِدٍ الإسْفَرايينِيِّ - في كتابه المشهور في «أُصُولِ السُّنَّةِ» بإِسْنادِهِ عَنْ محمدِ بنِ الحَسَنِ - صاحِبِ أبي حَنيفَةَ - [1] قال: «اتَّفَقَ الفُقَهاءُ كُلُّهُمْ مِنَ المَشْرِقِ إلىٰ المَغْرِبِ: علىٰ الإيمانِ بالقرآنِ، وبالأحاديثِ التي جاءَتْ بِها [2] الثِّقاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ في صِفَاتِ [3] الرَّبِّ تعالىٰ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، ولا وصْفٍ، ولا تَشْبِيهٍ، فَمَنْ فَسَّرَ اليَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذلك فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وفارَقَ الجَماعَةَ، [فإنهم لَمْ يَصِفُوا ولَمْ يُفَسِّرُوا، ولَكِنْ أَفْتَوْا بِما في الكِتابِ والسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قال بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فارَقَ الجَماعَةَ، فإنه] [4] قَدْ وصَفَهُ بِصِفَةِ لا شَيْءَ» اهـ [5].

---

(١) هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني، فقيه معروف، (ت: ١٨٩هـ)، ترجمته في: «السير» (٩/ ١٣٤).

(٢) في «ظ»، و«ل»، و«ع»، و«ف»: «والأحاديث التي جاء بها»

(٣) في بقية النسخ: «صفة».

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ، وفي الأصل: «لأنه» فقط.

(٥) رواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٨٠ برقم ٧٤٠)، وابن قدامة في «ذم التأويل» (٢٢٤-٢٢٥ رقم ١٣)، وذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٠٨ رقم ٣٧٤)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٢٢-٢٢٣).
وهو ثابت عنه كما قاله المؤلف، وقال: «فانظر -رحمَكَ الله- إلىٰ هذا الإمام كيف حكىٰ الإجماع في هذه المسألةِ، ولا خيرَ فيمَا خَرَجَ عن إجماعِهِم». «الفتاوىٰ» (٤/ ٥).

ومحمدُ بنُ الحسنِ قد أَخذَ عَنْ أبي حنيفَةَ ومالِكٍ وطَبَقَتِهِما مِنَ العُلَماءِ ، وقَدْ حكَىٰ هذا الإجْماعَ ، وأخبَرَ أنَّ الجهميَّةَ تَصِفُهُ بالأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غالِبًا ، أوْ دائِمًا [1] .

وقَوْلُهُ : «مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ» أرادَ به تَفْسِيرَ الجَهْمِيَّةِ المُعَطِّلَةِ الذينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفاتِ بِخِلافِ ما كان عليه الصَّحابةُ والتَّابِعُونَ في [2] الإثْباتِ [3] .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «و» بدل «أو» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «من» .

(٣) مِمَّا يدلُّ علىٰ صِحةِ كلام المؤلفِ أنَّ التفسيرَ المُراد هنا هو تفسيرُ الجهميةِ ما رواه ابن بطة بإسنادٍ صحيح عن الأثرم قال : قلتُ لأبي عبد الله حدَّثَ محدِّثٌ -وأنا عندهُ- بحديثٍ : «ويضعُ الرحمنُ فيها قدَمَهُ» وعندَهُ غلامٌ ، فأقبَلَ عليَّ الغلامُ ، فقال : إن لهذا تفسيرًا ! فقال أبو عبد الله : «انظر ، كما تقول الجهميةُ سواء» . يعني : أنَّ الجهميةَ هي التي تزعُم أنَّ لأحاديثِ الصِّفاتِ تفسيرًا يُخالِفُ ظاهِرَها . لذلك روىٰ ابن بطة بعده مباشرةً عن المَرْوَذي قال : سألتُ أبا عبد اللهِ : «ويضعُ قدمَهُ» فقال : «نُمِرُّها كما جاءت» . روىٰ الأثرين في «الإبانة» (٣/ ٣٣١ رقم ٢٥٩، ٢٦٠) ، وأبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢٣٤) .

وَرَوَىٰ البَيْهَقِيُّ وغَيْرُهُ بأسانِيدَ صَحِيحَةٍ عَنْ أبي عُبَيْدٍ القاسِمِ بنِ سَلَّامٍ [١] قال : «هذه الأحادِيثُ التي يَقُولُ فيها : «ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وقُرْبِ غِيَرِهِ» [٢] ، «وبأَنَّ جَهَنَّمَ لا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يَضَعَ رَبُّكَ فيهَا قَدَمَهُ» ، «وَالكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ» [٣] وهذه [٤] الأحادِيثُ في «الرُّؤْيَةِ» [٥] هي عندنا حَقٌّ حَمَلَها الثِّقاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، غَيْرَ أَنَّا إذا سُئِلْنا عَنْ تَفْسِيرِها لا نُفَسِّرُها ، وما أَدْرَكنا أحدًا يُفَسِّرُها» اهـ [٦] .

---

(١) الإمام أبي عبيد القاسم بن سلَّام من أصحاب الإمام أحمد (ت: ٢٢٤هـ) ، ترجمته في : «السير» (١٠/ ٤٩٠) .

(٢) في «ك» ، و«ف» بعدها : «أي : غيثه منهم» .

(٣) الحديثان تقدَّم تخريجهما في (١٧٧) ، و(٧٨) والأثر سيأتي تخريجه عند حكاية قول ابن أبي زمنين .

(٤) في الأصل : «فهذه» ، والمثبت من بقية النسخ ، والمصادر .

(٥) في الأصل ، و«ك» ، وعند البيهقي : «الرواية» ، وكنت سأثبتها لو لا أن الإمامين : ابن بطة والآجري أَوْرَداهُ في «رؤية الله» فامتنع تحريفها عندهما ، وتكفي إمامتهما في ترجيح «الرؤية» ، ووقعت علىٰ ما أثبتناه في بقية النسخ .

(٦) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٨ رقم ٧٦٠) ، والدارقطني في «الصفات» (٦٨ رقم ٥٧) ، والآجري (٢/ ٩٨٨ رقم ٥٨١) ، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ١١٦رقم ٥٢٢) ، واللالكائي (٣/ ٥٨١ رقم ٩٢٨) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٩) ، وعلَّقه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٦١ رقم ٥٦ ط الوليد) .

«أبو عُبَيْدٍ» أحدُ الأئمَّةِ [الأربعَةِ] [1] الذينَ هُمْ : الشَّافِعِيُّ ، وأحمَدُ بنُ حنبلٍ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ .

ولَهُ مِنَ المَعْرِفَةِ بِالفِقْهِ واللُّغَةِ والتَّأْويلِ ما هو أشهَرُ مِنْ أنْ يُوصَفَ .

وقَدْ كان في الزَّمانِ [2] الذي ظَهَرَتْ فيهِ الفِتَنُ والأهواءُ ، **وقَدْ أخبَرَ أنه ما أدركَ أحدًا مِنَ العُلَماءِ يُفَسِّرُها [3] تَفْسِيرَ الجَهْمِيَّةِ -كما تقدَّمَ-** [4] .

❀ ❀ ❀

(١) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) في «ك» : «الزمن» .

(٣) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «أي : تفسير» .

(٤) **قال الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) -تعليقًا علىٰ قول أبي عبيد- :** «قد فسَّرَ عُلماءُ السَّلفِ المُهمَّ مِن الألفاظِ وغيرَ المُهمِّ ، وما أبْقَوْا مُمْكِنًا ، وآياتُ الصِّفاتِ وأحاديثُها لم يتعرَّضُوا لتأويلِها أصلًا ، وهي أهمُّ الدِّينِ ، فلو كان تأويلُها سائغًا أو حَتْمًا ، لبادَرُوا إليهِ ، فعُلِمَ قطعًا أنَّ قِرَاءَتَها وإمرارَها علىٰ ما جاءَتْ هو الحقُّ ، لا تفسيرَ لها غيرُ ذلك ، فنُؤمِنُ بذلك ، ونَسكُتُ اقتِدَاءً بالسَّلفِ ، مُعتقِدِين أنها صفاتٌ للهِ تعالىٰ ، استأثَرَ اللهُ بعِلْمِ حقائِقِها ، وأنها لا تُشبِهُ صفاتِ المخلوقينَ ، كما أنَّ ذاتَهُ المُقدَّسةَ لا تُماثِلُ ذواتِ المخلوقينَ ، فالكتابُ والسُّنةُ نَطَقَ بها ، والرَّسولُ ﷺ بَلَّغَ ، وما تعرَّضَ لتأويل ، مع كونِ الباري قال : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ، فعلينا الإيمانُ والتَّسليمُ للنُّصوصِ ، واللهُ يهدي مَن يشاءُ إلىٰ صراطٍ مُستقيمٍ». «السير» (١٠/ ٥٠٦) .

وَرَوَىٰ اللَّالكائيُّ والبَيْهَقِيُّ عن عبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ [1] أنَّ رَجُلًا قال [لهُ] [2] : يا أبا عبدِ الرَّحمَنِ إنِّي أكرَهُ الصِّفَةَ -عَنىٰ صِفَةَ الرَّبِّ- ، فقالَ لهُ عبدُ اللهِ بنُ المُبارَكِ : «أنا أشدُّ النَّاسِ كَراهَةً لِذلك ، ولَكِنْ إذا نَطَقَ الكِتابُ بِشَيْءٍ قُلْنا به ، وإذا جاءَت الآثارُ بِشَيْءٍ جَسَرْنا عليه» ونَحْوُ هذا [3] .

أرادَ ابنُ المُبارَكِ : أنَّا نَكْرَهُ أنْ نَبْتَدِئَ بِوَصْفِ اللهِ تعالىٰ مِنْ ذاتِ [4] أنفسِنا حتىٰ يَجِيءَ به الكِتابُ والسُّنةُ [5] .

وَرَوَىٰ عَبْدُ اللهِ بنُ أحْمَدَ وغَيْرُهُ بِأسانِيدَ صِحاحٍ عنِ ابنِ المُبارَكِ أنه قِيلَ لَهُ : بِماذا نَعْرِفُ رَبَّنا ؟

قال : «بأنه فَوْقَ سَماواتِهِ علىٰ عَرْشِهِ ، بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، ولا نَقُولُ كَما تَقُولُ [6] الجَهْمِيَّةُ : إنه [هَهُنا] [7] في

---

(١) الإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك المروزي ، جُمِعت فيه خصال الخير ، (ت: ١٨١هـ) . ترجمته في «السير» (٨/ ٣٧٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٣) رواه اللالكائي (٣/ ٤٧٨ رقم ٧٣٧) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٨ رقم ٧٢٦) ، وأورده الذهبي في «العلو» (٢/ ٩٩٠ رقم٣٦٢) .

(٤) في «ظ» : «تِلقاءِ» .

(٥) في بقية النسخ : «الكتابُ والآثارُ» .

(٦) في الأصل ، و«ل» ، و«س» : «قالت» ، والتصويب من «ظ» ، و«ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«السنة» لعبد الله وغيرها .

(٧) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ ، و«السنة» .

الأرضِ» (١) .

وهَكَذا قال الإمامُ أحمدُ (٢) وغَيْرُهُ (٣) .

❀ ❀ ❀

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢/ ١٥ رقم ١٣، ١٤) ، والدارمي في «الرَّدِّ علىٰ الجهمية» (٤٧ رقم ٦٧، ١٦٢)، و«الرَّد علىٰ بِشر» (١/ ٢٢٤- ٢٢٥ و٥١٠ - ٥١١)، وعبد الله في «السنة» (١/ ١١١ رقم ٢٢، ٢١٦، ٥٩٨) ، والهروي في «ذم الكلام» (٦/ ١٣٤ رقم ١٢٠٠) ، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ٣٠٨ رقم ٩٨٨) ، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٥٥ رقم ١١٢، ١١٤ط الوليد) ، وابن المقرئ في «معجمه» (١١٢ رقم ٣٠٩) ، والصابوني (١٨٥-١٨٦) ، والبيهقي في «الصفات» (٢/ ٣٣٥ رقم ٩٠٢) ، وابن قدامة (١١٨ رقم ١٠٠) ، والذهبي (٢/ ٩٨٧ رقم ٣٦١) في «العلو» . قال ابن القيم : «**رَوَوْهُ بأصحِّ إسنادٍ**» . «اجتماع الجيوش» (١٣٤) ، و«مختصر الصواعق» (٢/ ٢١٢)

(٢) قاله في «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» تأليفه (٢٨٧) ، وقد رواه الأثرم عن أحمد كما في «طبقات الحنابلة» لأبي يعلىٰ (٢/ ٢٣٣) ، والخلال في «السنة» كما في «درء التعارض» (٢/ ٣٤) وساق إسناده ، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٥٦ رقم ١١٣) ، وذكره ابن قدامة من رواية الأثرم في «العلو» (١١٨ رقم ١٠٠) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٨٦) .

(٣) وقال له رجلٌ : يا أبا عبد الرحمن قد خِفتُ اللهَ من كثرةِ ما أدعو اللهَ علىٰ الجهميةِ . قال ابن المبارك : «**لا تَخَفْ ؛ فإنهم يزعمون أن إلهكَ الذي في السَّماءِ ليس بشيءٍ**» .

رواه عبد الله في «السنة» (١/ ١١٢ رقم ٢٤) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٩٥ رقم ٣٢٨) ، (٣/ ١٩٥ رقم ١٤٩) .

وَرَوَىٰ بِإسنادٍ صَحيحٍ عَنْ سُليمانَ بنِ حَرْبٍ -الإمام- سَمِعْتُ حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ [1] -وذَكَرَ هَؤُلاءِ الجَهْمِيَّةَ- فَقالَ : «**إنَّما يُحاوِلُونَ أنْ يَقُولُوا ليس في السَّماءِ شَيْءٌ**» [2] .

❀ ❀ ❀

---

(١) حماد بن زيد بن درهم الثقة الحافظ ، أحد أئمة زمانه ، من أقران مالك ، (ت: ١٧٩هـ) . ترجمته في «السير» (٧/ ٤٥٦) .

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤٥/ ٥٦٦ رقم ٢٧٥٨٥) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ١١٧ رقم ٤١) ، والخلال في «السنة» (٥/ ٩١ رقم ١٦٩٥، ١٧٨١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٩٥ رقم ٣٢٩) ، (٣/ ١٩٤ رقم ١٤٨) -الرد علىٰ الجهمية- ، والطبراني في «السنة» كما في «العلو» للذهبي (٢/ ٩١٤ رقم ٣٢٤) ، وابن أبي حاتم في «الرد علىٰ الجهمية» كما في «العلو» (٢/ ٩٧٠ رقم ٣٥٢) .

قال الحافظ الذهبي : «**هذا إسنادٌ كالشَّمس وضوحًا ، وكالأسطوانةِ ثبوتًا ، عن سيِّدِ أهل البصرةِ وعالمهم**» .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وهذا الذي كانت الجهميةُ يُحاولونَهُ قد صرَّحَ به المتأخرون منهم ، وكان ظهورُ السُّنةِ ، وكثرةُ الأئمَّةِ في عصرِ أُولئك يَحُولُ بينهم وبين التَّصريح به ، **فلمَّا بعُدَ العهدُ ، وخَفِيت السُّنةُ ، وانقرَضَت الأئمةُ صرَّحت الجهمية النفاة بما كان سلفهم يحاولونهُ ولا يتمكَّنونَ مِن إظهارِهِ**» . نقله عنه تلميذه ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٣٦) .

وَرَوَىٰ ابنُ أبي حاتِمٍ في كِتابِ «الرَّدِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» عَنْ سَعيدِ بنِ عامِرٍ الضُّبَعِيِّ (١) -إمامِ أهلِ البَصْرَةِ عِلْمًا ودِينًا مِنْ شُيُوخِ الإمامِ أحمدَ- أنه ذُكِرَ عِنْدَهُ الجَهْمِيَّةُ فَقالَ : «هُمْ شَرٌّ قولًا مِنَ اليَهُودِ والنَّصارَىٰ ، وقَدِ أجمَعَتْ (٢) اليَهودُ والنَّصارَىٰ وأهلُ الأديانِ مَعَ المُسْلِمينَ علىٰ أنَّ اللهَ علىٰ العَرْشِ ، وقالُوا هم : ليس عليه شَيْءٌ» (٣).

❀ ❀ ❀

وقالَ الإمامُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ -المُلقَّبِ بإمامُ الأئمَّةِ- رَحِمَهُ اللهُ (٤) (٥) : «مَنْ لَمْ يَقُلْ : إنَّ اللهَ فَوْقَ سَماواتِهِ

---

(١) سعيد بن عامر البصري ، قال الإمام أحمد : «ما رأيتُ أفضلَ منهُ» . (ت: ٢٠٨هـ) . ترجمته في «السير» (٩/ ٣٨٥) .

(٢) في بقية النسخ : «اجتَمَعَ» .

(٣) علَّقهُ البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (٢/ ١٧ رقم ١٨) ، ورواه الخلَّالُ في «السُّنة» موصولًا (٥/ ١١٣، رقم ١٧٥٣، ١٧٥٦) ، وابن أبي حاتم كما في «درء التعارض» (٦/ ٢٦١) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤١٢) ، «واجتماع الجيوش» (٢١٥) ، و«الصواعق» (٤/ ١٢٩٥) ، و«العلو» للذهبي (٢/ ١٠٣٣ رقم ٣٩١) وذكروا إسناده .

(٤) في بقية النسخ : «وقال محمد بن إسحاق بن خزيمةَ إمام الأئمة» .

(٥) محمد بن إسحاق بن خزيمة الشافعي ، إمام الأئمة ، (ت: ٣١١هـ) . ترجمته في «السير» (١٤/ ٣٦٥) .
ومَن رامَ الوُقوفَ علىٰ كلامِهِ في الصِّفات ، وتقريرِهِ لمَذْهَبِ السَّلفِ فعليه بكتابه : «التوحيد» ، فهو صواعق علىٰ رؤوس الجهمية .

علىٰ عَرْشِهِ ، بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، وجَبَ أنْ يُسْتَتابَ ، فَإنْ تابَ وإلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ ، ثُمَّ أُلْقِيَ علىٰ مَزْبَلَةٍ ، لئلَّا يتأذَّىٰ بنتَنِ رِيحِهِ أَهْلُ القِبْلَةِ ، ولا أهلُ [1] الذِّمَّةِ» .

ذَكَرَهُ الحاكِمُ عنهُ بِإسْنادٍ صَحِيحٍ [2] .

وَرَوَىٰ عَبْدُ اللهِ بنُ أحمدَ [3] بن حنبل بإسنادِهِ ، عَنْ عَبَّادِ بنِ العَوَّامِ الواسِطيِّ -إمامِ أهلِ واسِطَ ، مِنْ طَبَقَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ وأحمدَ- [4] قال : «كَلَّمْتُ بِشْرًا المَرِيسِيَّ ، وأصحابَ بِشْرٍ

---

(١) في «ظ» : «وأهل» .

(٢) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٨٤) ومن طريقه الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٧) ، وابن قدامة في «العلو» (١٢٦ رقم ١١٢) ، من طريق ابن خزيمة ، وعنه ذكره المؤلف في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٦٢) ، و«درء التعارض» (٦/ ٢٦٤) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢١٤) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٩٤)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٠٣) .

(٣) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «بن الإمام أحمد» ، وفي «ع» : «وقد روىٰ» .

(٤) عبَّاد بن العوَّام بن عمر بن عبد الله الواسطي ، أحدُ أئمة الحديث بواسط (ت: ١٨٦هـ) . ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٤٠) و«السير» (٨/ ٥١١) .

فَرَأَيْتُ آخِرَ كَلامِهِمْ يَنْتَهِي أَنْ يَقُولوا : ليس في السَّماءِ شَيءٌ»[1].

❀ ❀ ❀

وعَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ -الإمامِ المَشْهُورِ-[2] أنه قال : «ليس في أصحابِ[3] الأهواءِ شَرٌّ مِنْ أصحابِ جَهْمٍ ، يَدُورُونَ علىٰ أنْ يَقُولوا ليس في السَّماءِ شَيْءٌ .

أَرَىٰ والله أنْ لا يُناكَحُوا ، ولا يُوَارَثُوا»[4] .

وَرَوَىٰ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ أبي حاتِمٍ في كِتابِ «الرَّدِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ قال : «أصحابُ جَهْم يُرِيدُونَ أنْ يَقُولُوا : إنَّ اللهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ ، ويُرِيدُونَ أنْ

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ١٢٦ رقم ٦٥، ١٩٩) ، والخلال في «السنة» (٥/ ١١٣ رقم ١٧٥٣) وذكره المؤلف في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤١١) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٩٧ رقم ٣٦٧) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢١٥-٢١٦) .

(٢) الإمام الناقد سيِّد الحفاظ عبد الرحمن بن مهدي العنبري البصري ، (ت: ١٩٨هـ) ، ترجمته في «السير» (٩/ ١٩٢) .

(٣) في الأصل : «أهل» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«السنة» .

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ١٥٧ رقم ١٤٧) ، والخلال (٦/ ٩٣ رقم ١٩٣٧) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٦ رقم ٢٥٥ ط الوابل) .

يَقُولوا : ليس في السَّماءِ شَيءٌ ، وأنَّ اللهَ ليس علىٰ العَرْشِ ، أرىٰ أنْ يُسْتَتابُوا فَإنْ تابُوا وإلَّا قُتِلُوا»[1] .

❁ ❁ ❁

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢/ ٤٤ رقم ٧٦) ، وعبد الله في السُّنة (١/ ١١٩ رقم ٤٤) ، وأبو داود في «مسائله عن أحمد» (٢٦٢) ، واللالكائي (٢/ ٣٤٩ رقم ٥٠٥ ، ٥٨٠) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٧) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٦٠٧ رقم ٥٤٥) .
قال المؤلف في «القاعدة المراكشية» (٦٨) : «رواه ابن أبي حاتم وغيره بأسانيد ثابتة» ، وصحَّحَ إسناده ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢١٤-٢١٥) .

وعَن الأصمعيٍّ [1] قال : «قَدِمَتِ امْرَأةُ جَهْمٍ فَنَزَلَت الدَّبَّاغِينَ ، فَقالَ رَجُلٌ عِنْدَها : اللهُ علىٰ عَرْشِهِ» .

فَقالَتْ : «مَحْدُودٌ علىٰ مَحْدُودٍ» .

فقالَ [2] الأصمعيُّ : «كافِرَةٌ بِهذِهِ المَقالَةِ» [3].

❀ ❀ ❀

---

(١) العلَّامةُ الإمامُ حُجَّةُ الأدبِ عبدُ الملكِ بن قُرَيْب الأَصْمَعي ، (ت : ٢١٦هـ) . ترجمته في «السير» (١٠/ ١٧٥) .

(٢) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «قال» .

(٣) ذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٤١ رقم ٣٩٧) ، ورواه ابن أبي حاتم كما في «اجتماع الجيوش» لابن القيم (٢٢٥) ، و«الكلام علىٰ مسألة الاستواء علىٰ العرش» لابن عبد الهادي (٥٨) .
قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «فهذه المَقالةُ إمامُها هذا الرَّجلُ وامرأتُه ، وما أَوْلاهُ بأن ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ ﴾» اهـ .
قلت : مرادُ امرأةِ جهم -قبَّحَها اللهُ- : نفيُ علوِّ الله علىٰ عرشِه ؛ لأنهم يزعمونَ أنَّ استواءَ اللهِ علىٰ عرشِهِ يعني أنه يُصبِحُ محدودًا ، ومعلومٌ أنَّ علوَّ اللهِ علىٰ خلقِهِ لا يَستَلزِمُ أنه محدودٌ ، مع اعتقادنا أنه سبحانه : بائنٌ مِن خلقِهِ ، وليس مُختَلِطًا بهم .

وَعَنْ عاصِمِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عاصِمٍ -شَيْخِ أحمدَ والبُخارِيِّ[1] وطَبَقَتِهِما-[2] قال : «ناظَرْتُ جَهْمًا[3] ، فَتَبَيَّنَ مِنْ كَلامِهِ أن لا يُؤْمِنَ أنَّ في السَّماءِ رَبًّا»[4].

❀ ❀ ❀

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ قال : أنبأنا سُرَيْجُ بنُ النُّعْمانِ ، قال : سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ نافِعٍ الصَّائِغَ ، قال : سَمِعْتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ : «اللهُ في السَّماءِ ، وعِلْمُهُ في كُلِّ مَكانٍ ، لا يَخْلُو مِنْ

---

(١) في الأصل : «البخاري وأحمد» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) ابن صهيب الواسطي ، أبو الحسين ، شيخ البخاري ، أحد الأئمة الحفاظ الثقات ، (ت: ٢٢١هـ) . «السير» (٩/ ٢٦٢) .

(٣) في الأصل ، و«ك» : «جهميًا» ، والتصويب من بقية النسخ ، والمصادر.

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ١٦٨ رقم ١٩١) ، وابن بطة (٢/ ١٠٧ رقم ٣٥٥ط الوابل) ، وذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٦٩ رقم ٤١٤) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢١٨) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «كان الجهميةُ يدورونَ علىٰ هذا ، ولم يكونوا يُصرِّحون به ؛ لوفورِ السَّلفِ والأئمةِ وكثرةِ أهل السُّنة ، فلمَّا بعُدَ العهدُ ، وانقَرَضَ الأئمةُ صرَّحَ أتباعُهُم بما كان أولئكَ يُشيرونَ إليه ، ويَدُورونَ حولَهُ ، **وهكذا ظهرتِ البدعُ ، كُلَّما طالَ الأمرُ وبَعُدَ العهدُ ، اشتدَّ أمرُها وتغلَّظت**» .
نقله عنه ابن القيم في «اجتماع الجيوش» بعد قول عاصم .

عِلْمِهِ مَكانٌ[1]»[2].

❁ ❁ ❁

(١) في الأصل : «لا يخلو من علمه مكان ، وعلمه في كل مكان» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العلل» ، وغيرها .

(٢) رواه الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٥٣٠ رقم ١٢٤٨) ، وأبو داود في مسائله (٢٦٣) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ١٠٦ رقم ١١) ، وحرب الكرماني في مسائله (٤١٢) ، والنجاد في «الرد علىٰ من يقول القرآن مخلوق» (٣١،٧١ رقم ٢،١١٣) ، والآجري (٣/ ١٠٧٦ رقم ٦٥٢،٦٥٣) ، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٤١) ، وابن بطة (٣/ ١٥٣ رقم ١١٠ ط الوليد) ، وابن البنا في «المختار» (٧٨) ، وأبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (١٣٣-١٣٤) ، واللالكائي (٣/ ٤٤٥ رقم ٦٧٣) ، وابن عبد البر في «الانتقاء» (٧١) و«التمهيد» (٧/ ١٣٨) ، والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٣) ، وأبو الحسن الكرجي في «الفصول في الأصول» كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٨١) ، وابن قدامة في العلو (١١٥) .

فائدة : في سبب تأليف الإمام مالك «للموطأ» قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «قال مالكٌ : جَمَعْت هذا خوفًا مِن الجَهْمِيَّةِ أَنْ يُضِلُّوا الناسَ ، لَمَّا ابتَدَعَتْ الجَهميةُ النَّفيَ والتَّعطيلَ» . «التسعينية» (١/ ١٥٩) ، وهي ضمن «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٥/ ١٥) .

وقالَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- : «خِلافَةُ أبي بكرٍ رضي الله عنه حَقٌّ قَضاها اللهُ تعالىٰ في سَمائِهِ ، وجَمَعَ عليها قُلُوبَ عِبادِهِ»[(١)] .

❀ ❀ ❀

وهذا مثل ما في الصَّحِيحِ عَنْ أنسِ بنِ مالِكٍ قال : كانتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ علىٰ أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : «زَوَّجَكُنَّ أهالِيكُنَّ وزَوَّجَني اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سماواتٍ»[(٢)] .

[وهذا مثلُ قولِ الشَّافِعيِّ][(٣)] .

❀ ❀ ❀

---

(١) رواه ابن قدامة في «العلو» (١٢٤ رقم ١٠٩) ، وذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (١٦٥) وصحَّحه .
وقال الإمامُ الشَّافعيُّ : «للهِ أَسماءٌ وصِفاتٌ لا يَسَعُ أَحدًا ردُّها ، ومَن خالَفَ بعد ثُبوتِ الحُجَّةِ عليه ؛ كفَرَ ، وأمَّا قَبلَ قيامِ الحُجَّةِ ؛ فإنهُ يُعذَرُ بالجَهْلِ ، ونُثبِتُ هذهِ الصِّفاتِ ونَنْفي عنهُ التَّشبيهُ ، كما نَفىٰ عن نفْسِهِ ، فقالَ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورىٰ]» اهـ «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤١٨) .

(٢) رواه البخاري في «كتاب التوحيد» باب : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ (٩/ ١٢٤ رقم ٧٤٢٠) وهذا من فقهه -رَحِمَهُ اللهُ- لهذا الحديث.

(٣) من بقية النسخ .

وَقِصَّةُ أبي يُوسُفَ -صاحِبِ أبي حَنيفَةَ- [(١)] مَشْهُورَةٌ في اسْتِتابتِهِ لبِشْرٍ المَرِيسِيِّ حتىٰ هَرَبَ مِنْهُ لمَّا أنكرَ الصِّفاتِ وأظْهَرَ قَوْلَ جَهْمٍ [(٢)] . قَدْ ذَكَرَها ابنُ أبي حاتِمٍ وغَيْرُهُ [(٣)] .

❀ ❀ ❀

---

(١) هو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي القاضي، صاحب أبي حنيفة، (ت: ١٨٢هـ) . «السير» (٨/ ٥٣٥) .

(٢) في «ظ» : «لمَّا أنكرَ أن يكون اللهُ فوق العرش، قد ذكرها ..» .

(٣) روىٰ ابن أبي حاتم عن بشار الخفَّاف قال : **جاء بشر بن الوليد الكندي إلىٰ القاضي أبي يوسف** فقال له : تنهاني عن الكلام، وبِشر المَرِيسي، وعلي الأحول، وفلان يتكلمون ؟ فقال : وما يقولون ؟ قال : يقولون الله في كلِّ مكانٍ . **فبعثَ أبو يوسف، وقال : «عليَّ بهم، فأَتَوْا إليه**، وقد قام بشر فجيءَ بعليٍّ الأحول، والشيخ -يعني الآخر- فنظر أبو يوسف إلىٰ الشيخ، وقال : لو أنَّ فيكَ موضع أدب لأوجعتُكَ، **فأمَرَ به إلىٰ الحبس، وضَرَب عليًّا الأحول، وطُوِّفَ به»** . رواه ابن أبي حاتم في «الرد علىٰ الجهمية» كما في «بيان تلبيس الجهمية» للمؤلف (٥/ ٥٤-٥٥) ، و«العلو» للذهبي (٢/ ٩٩٩ رقم ٣٦٩) وساقا إسناده .

وَقالَ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عَبْدِ الله بنِ أبي زَمَنِينَ -الإمامُ المَشْهُورُ مِنْ أئمةِ المالِكِيَّةِ- [1] في كِتابِهِ الذي صَنَّفَهُ في «أصولِ السُّنَّةِ» قال فيهِ :

«بابُ الإيمانِ بِالعَرْشِ»

قال : «ومِنْ قَوْلِ أهلِ السُّنَّةِ : إنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ العَرْشَ واخْتَصَّهُ بِالعُلُوِّ والارْتِفاعِ فَوْقَ جميعِ ما خَلَقَ ، ثُمَّ اسْتَوىٰ عليه كيف شاءَ ، كَما أخبرَ عَنْ نَفْسِهِ في قولِهِ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦ ﴾ [طه] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ ﴾ [الحديد:٤] ؛ فَسُبْحانَ مَنْ بَعُدَ فلا يُرىٰ ، وقَرُبَ بِعِلْمِهِ وقُدرَتِهِ فَسَمِعَ النَّجْوَىٰ» .

وذَكَرَ حَدِيثَ أبي رَزِينٍ العُقَيليِّ ، قُلْتُ يا رَسُولَ اللهِ : أينَ كان رَبُّنا قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأرضَ ؟

قال : « في عَمَاءٍ ، مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ ، ومَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ ، ثُمَّ خَلَقَ

(١) الإمام القدوة الزاهد أبو عبد الله محمد بن عبد الله المري الأندلسي المالكي ، المعروف بابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ) . ترجمته في «السير» (١٧/ ١٨٨) .
وقول ابن أبي زمنين ساقط من «ظ» ، و«ع» ، و«ل» ، وعليه فإذا قلتُ : «بقية النسخ» فالمراد بها : «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

عَرْشَهُ علىٰ المَاءِ»[1].

قال محمدٌ : العَماءُ : السَّحابُ الكَثِيفُ المُطْبِقُ -فيما ذَكَرَهُ الخَلِيلُ-»[2].

وَذَكَرَ آثارًا أُخَرَ، ثُمَّ قال :

«بابُ الإيمانِ بِالكُرْسِيِّ»

قال محمدُ بنُ عَبْدِ الله : «ومِنْ قَوْلِ أهلِ السُّنَّةِ : أنَّ الكُرْسِيَّ بَيْنَ يَدَيِ العَرْشِ ، وأنه مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ» .

وذَكَرَ[3] حَدِيثَ أنسٍ الذي فيهِ التَّجَلِّي يَوْمَ الجُمُعَةِ في الآخِرَة ، [وفيهِ][4] : «فَإذا كان يَوْمُ الجُمُعَةِ هَبَطَ مِنْ عِلِّيِّينَ

---

(١) رواه أحمد (٢٦/ ١٠٨ رقم ١٦١٨٨) ، الترمذي (٥/ ١٨٦ رقم ٣١٠٩) ، وابن ماجه (١/ ٦٤ رقم ١٨٢) ، والطيالسي (٢/ ٤١٨ رقم ١١٨٩) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ٢٤٥ رقم ٤٥٠) ، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٣١) ، وابن حبَّان في «صحيحه» (١٤/ ٨ رقم ٦١٤١) ، وابن أبي عاصم (١/ ٤١٩ رقم ٦٢٥) ، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٧ رقم ٤٦٨) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٣٦٣ رقم ٨٣، ٨٤) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٣٥ رقم ٨٠١، ٨٦٤) . وحسَّنه الترمذي .

(٢) «أصول السنة» (٩٩-١٠٠) . وقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) في كتابه «العين» (٢/ ٢٦٦) .

(٣) في بقية النسخ -«ك»، و«ح» ، و«ف» ، و«س»- : «ثم ذكرَ» .

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ ، و«أصول السنة» (١٠٩) .

عَلىٰ كُرْسِيِّهِ ، ثُمَّ يَحُفُّ الكُرْسِيَّ مَنابِرَ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٌ بِالجَوْهَرِ ، ثُمَّ يَجِيءُ النَّبِيُّونَ فَيَجْلِسُونَ عَلَيْها»[1].

وَذَكَرَ ما ذَكَرَهُ يَحْيَىٰ بنُ سَلَّامٍ صاحِبُ التَّفْسِيرِ المَشْهُورِ : حَدَّثَنِي المُعَلَّىٰ[2] بنُ هِلالٍ ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ عَنْ سَعِيدِ بنِ

(١) رواه الشافعي في «مسنده» (١/ ١٢٦ رقم ٣٧٤) ، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (١/ ١٥٦ رقم ٥٥٦٠) ، وعثمان بن أبي شيبة في «العرش» (٤٨٩ رقم ٨٨) ، والبزار في «مسنده» (١٤/ ٦٨ رقم ٧٥٢٧) ، والدارقطني في «الرؤية» (٧٩ رقم ٧١) ، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٣٠١ رقم ١٩٦) ، وأبو يعلىٰ (٧/ ٢٢٨ رقم ٤٢٢٨) ، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٥ رقم ٦٧١٧) ، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٩٠ رقم ١٤٤) ، والآجري في «الشريعة» (٢/ ١٠٢٢ رقم ٦١٢) وغيرهم مِن طُرُق عن أنس رضي الله عنه .

وقال ابن القيم كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ٢٣٧) : «وأمَّا حديثُ أنس فهو الحديثُ العظيمُ الشأنِ ، الذي هو قُرَّةٌ لعيونِ أهل الإيمانِ ، وشَجًىٰ في حلوقِ أهل التَّعطيل والبُهتانِ ، رواه الشَّافعيُّ في «مسنده» مجمِّلًا به كتابه ، راجيًا بروايته وتبليغه عن الرسول من الله ثوابه ، ورواه أئمة السنة مُقِرِّينَ ، وعلىٰ من أنكرهُ منكرين» .
وذَكَرَ طُرقه في «صواعقه» (٢/ ٢٣٧-٢٣٩) .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٢١) : «ورجالُ أبي يعلىٰ رجالُ الصَّحيح ، وأحدُ إسنادي الطبراني رجالُهُ رجالُ الصَّحيح ، غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، وقد وثَّقَهُ غيرُ واحدٍ ، وضعَّفَهُ غيرُهُم ، وإسنادُ البزَّار فيه خلافٌ» .

(٢) في الأصل ، وبقية النسخ : «العلاء» ، والتصويب من كتب التراجم ، و«تفسير يحيىٰ بن سلام» في مواضع كثيرة منه (١/ ٢٤١، ٣٦٢) .

جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال : «إنَّ الكُرْسِيَّ الذي وسِعَ السَّماواتِ والأرضَ لَمَوْضِعُ القَدَمَيْنِ ، ولا يَعْلَمُ قَدْرَ العَرْشِ إلَّا الذي خَلَقَهُ»[1] .

وَذَكَرَ مِنْ حَدِيثِ أسدِ بنِ مُوسَىٰ : حَدَّثَنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عاصِمٍ ، عَنْ زِرٍّ ، عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال[2] : «ما بَيْنَ

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢/ ٢٥١) ، وابن أبي شيبة في العرش (٤٣٧ رقم ٦١) ، والدارمي في رده علىٰ بشر (١/ ٣٩٩-٤٠٠، ٤٢٣، ٤١٢) ، وعبد الله في السنة (١/ ٣٠١ رقم ٥٨٦) ، (٢/ ٤٥٤ رقم ١٠٩١، ١٠٢١، ١٠٢٠) ، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨ رقم ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣١ رقم ١٢٤٠٤) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٢ رقم ٢١٦) ، والدارقطني في «الصفات» (٤٩ رقم ٣٦) ، وابن بطَّة في الإبانة (٣/ ٣٣٩ رقم ٢٦٩ ط الوليد) ، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٤٥) ، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٢٥ رقم ٣٧) ، والحاكم (٢/ ٣١٠ رقم ٣١١٦) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ١٩٦ رقم ٧٥٨) ، والخطيب في «تاريخه» (٩/ ٢٥٢) ، والهروي في الأربعين (٥٧ رقم ١٤) من حديث الدُّهني عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً بإسناد صحيح . وإسناد ابن أبي زمنين المذكور ههنا فيه المعلىٰ : كذاب . انظر : «المغني» للذهبي (٢/ ٣١٦) .

(٢) رواه الدارمي في «الرد علىٰ بشر» (١/ ٤٧١، ٤٢٢، ٥١٩-٥٢٠) ، و«الرد علىٰ الجهمية» (٥٥ رقم ٨١) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٢ رقم ١٤٩، ١٥٠) ، والدينوري في «المجالسة» (٦/ ٤٠٦ رقم ٢٨٣٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٠٢ رقم ٨٩٨٧) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٨٨ رقم ٢٧٩) ، وابن بطة

[السَّماءِ] الدُّنْيا والتي تَلِيها [مَسِيرَةُ] خَمْسُمِئَةِ عامٍ ، وبَيْنَ كُلِّ سَماءٍ مسيرةُ خَمْسُمِئَةِ عامٍ ، وبَيْنَ السَّماءِ السَّابِعَةِ وبين الكُرْسِيِّ خَمْسُمِئَةِ عامٍ ، وبَيْنَ الكُرْسِيِّ [والماءِ] [1] خَمْسُمِئَةِ عامٍ ، والعَرْشُ فَوْقَ الماءِ ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ ، وهو يَعْلَمُ ما أنتم عليه» [2].

ثُمَّ قال :

«بابُ الإيمانِ بِالحُجُبِ»

قال : «ومِنْ قَوْلِ أهلِ السُّنَّةِ : أنَّ الله بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، مُحْتَجِبٌ عَنْهُمْ بِالحُجُبِ فَتَعالَىٰ اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾

في «الإبانة» (٣/ ١٧١ رقم ١٢٨ ط نصر) ، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٣٠ رقم ٣٩) ، واللالكائي (٣/ ٤٣٨ رقم ٦٥٩) ، والبيهقي في «الصفات» (٢/ ٢٩٠ رقم ٨٥١) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٩) ، والخطيب في «الموضح» (٢/ ٤٧) ، وابن قدامة في «العلو» (١٠٤ ط١) ، والذهبي في «العلو» (١/ ٤١٧ ، ٦٢٠ رقم ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩) وإسناده صحيح ، صححه الذهبي في «العلو» (١/ ٦١٦) . وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٦) : «رجاله - الطبراني - رجال الصحيح» ، وصحَّح إسناده الألباني في «مختصر العلو» (١٠٣ رقم ٤٨) .

(١) ما بين المعقوفات في المواضع الثلاثة من بقية النسخ ، و«أصول السنة» (١٣٠) .

(٢) «أصول السنة» (١٠٩ ، ١٢٥ ، ١٣٠) .

[الكهف:٥]» [1] . وذَكَرَ آثارًا في الحُجُبِ .

ثُمَّ قال :

«بابُ [2] الإيمانِ بِالنُّزُولِ»

قال : «ومِنْ قَوْلِ أهلِ السُّنَّةِ : أنَّ اللهَ ﷻ يَنْزِلُ إلىٰ سَماءِ الدُّنْيا ، ويُؤْمِنُونَ بِذلك مِنْ غَيْرِ أنْ يَحُدُّوا فيهِ حَدًّا» .

وذَكَرَ الحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مالِكٍ وغَيْرِهِ ، إلىٰ أنْ قال : «وأخْبَرَني وهْبٌ ، عنِ ابنِ وضَّاحٍ ، عَنْ زُهَيْرِ بنِ عَبَّادٍ قال : «كُلُّ مَنْ أدْرَكْتُ مِنَ المَشايِخِ - مالِكٍ ، وسُفْيانَ ، وفُضَيْلِ بنِ عِياضٍ ، وعيسىٰ [3] ، وابنِ المُبارَكِ ، ووَكِيعٍ - كانُوا يقولونَ : النُّزُولُ حَقٌّ» .

قال ابنُ وضَّاحٍ : وسَألْتُ يُوسُفَ بنَ عَدِيٍّ [4] عَنِ النُّزُولِ ؟ قال : «نَعَمْ ، أُؤْمِنُ به ، ولا أَحُدُّ فيه حَدًّا» .

---

(١) «أصول السنة» (١٣٢) .

(٢) في بقية النسخ : «في باب ..» .

(٣) عيسىٰ بن يونس الهَمداني الكوفي ، إمام قدوة ، (ت: ١٨٧هـ) . ترجمته في «السير» (٨/ ٤٨٩) .
ووقع في الأصل وبقية النسخ : «عيسىٰ بن المبارك» وهو خطأ ، والتصويب من «ف» ، و«أصول السنة» ، و«شرح حديث النزول» .

(٤) يوسف بن عدي بن زريق التيمي الكوفي ، الإمام الثقة الحافظ ، (ت: ٢٣٢هـ) . ترجمته في «السير» (١٠/ ٤٨٤) .

وسَألْتُ عنه ابنَ مَعِينٍ (١) ، فقال : «نَعَمْ ، أُقِرُّ به ، ولا أَحُدُّ فيه حَدًّا» (٢) .

قال محمدٌ : وهذا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ أنَّ اللهَ ﷻ علىٰ عَرْشِهِ في السَّماءِ دُونَ الأرضِ ، وهو أيضًا بَيِّنٌ في كِتابِ الله ، وفي غَيْرِ ما (٣) حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

قال اللهُ تَعالىٰ : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [السجدة:٥] .

وقال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك] .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠] .

وقال : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] .

---

(١) يحيىٰ بن معين أبو زكريا ، الإمام الحافظ الجِهْبذ ، شيخ المحدِّثين ، (ت: ٢٣٣هـ) . ترجمته في «السير» (١١/ ٧١) .

(٢) روىٰ هذه الآثار ابن أبي زمنين (١٣٩-١٤٠) ، ورواه ابن عبد البر عن ابن معين في «التمهيد» (٧/ ١٥١) ، وذكرها المؤلف في «شرح حديث النزول» (٤٥٨-٤٥٩) من طريق الطلمنكي من طريق ابن وضاح به .

(٣) في الأصل: «غيرهما»، والمثبت من «أصول السنة»،و«ك»، «ح»، «س».

وقال تعالىٰ : ﴿ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران : ٥٥] ، وقال تعالىٰ : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ ﴾ [النساء:١٥٨] .

وَذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ مالِكٍ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجارِيَةِ : «أَيْنَ اللهُ ؟» قالَتْ : في السَّماءِ . فقال : «مَنْ أَنَا؟» قالَتْ : أنتَ رَسُولُ الله ، قال: «أَعْتِقْهَا» .

قال : والأحاديثُ (١) مثلُ هذا كثيرٌ جِدًّا ، فَسُبْحانَ مَنْ عِلْمُهُ بِما في الأرضِ كَعِلْمِهِ بِما في السَّماءِ لا إلَهَ إلَّا هو العَلِيُّ العظيمُ» (٢) .

وَقالَ قَبْلَ ذلك :

«بابٌ في الإيمانِ بِصِفاتِ اللهِ تَعالَىٰ وأسمائِهِ»

قال : «واعْلَمْ أنَّ أهلَ العِلْمِ بالله ، وبِما جاءَتْ به أنبياؤُهُ ورُسُلُهُ ، يَرَوْنَ الجهلَ بِما لَمْ يُخْبِرْ به تعالَىٰ عَنْ نَفْسِهِ عِلْمًا ، والعجزَ عمَّا لَمْ يَدْعُ إلَيْهِ إيْمانًا ، وأنَّهم إنَّما يَنْتَهُونَ مِنْ وصْفِهِ بِصِفاتِهِ وأسمائِهِ إلىٰ حَيْثُ انْتَهَىٰ في كِتابِهِ ، وعَلَىٰ لِسانِ نَبِيِّهِ .

وقَدْ قال اللهُ تعالىٰ -وَهو أصدقُ القائلينَ- : ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ ﴾ [القصص:٨٨] .

---

(١) الواو من بقية النسخ ، و«أصول السنة» ، وفي «السنة» : «الحديث». وفي «ك» : «... بما في السماء ، كعلمه بما في الأرض» .

(٢) «أصول السنة» (١٣٧، ١٣٩-١٤٢) .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام:١٩] .

وقال : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران:٣٠] .

وقال : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾ [ص:٧٢] .

وقال : ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور:٤٨]، وقال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه:٣٩] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ [المائدة:٦٤] ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ ﴾ [الزمر:٦٧] .

وقال : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه:٤٦] .

وقال : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤].

وقال تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور:٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ ﴾ [البقرة:٢٥٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ [الحديد] .

ومِثْلُ هذا في القرآنِ كثيرٌ .

فهو تعالىٰ : نُورُ السَّماواتِ والأرضِ ، -كما أخبرَ عَنْ نَفْسِهِ- ، ولَهُ وجْهٌ ونَفْسٌ ، وغَيْرُ ذلك مِمَّا وصَفَ به نَفْسَهُ ، ويَسْمَعُ ويَرَىٰ ويَتَكَلَّمُ .

الأولُ ولا شَيْءَ قَبْلَهُ ، والآخِرُ الباقي إلىٰ غَيْرِ نِهايةٍ ولا شَيْءَ بَعْدَهُ ، والظَّاهِرُ العالِي فَوْقَ كُلِّ ما خَلَقَ [1] ، والباطِنُ بَطَنَ عِلْمُهُ بِخَلْقِهِ فقال : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩] ، حَيٌّ قَيُّومٌ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ» [2] .

وَذَكَرَ أحاديثَ الصِّفاتِ ثُمَّ قال : «فَهَذِهِ صِفاتُ رَبِّنا التي وصَفَ بِها نَفْسَهُ في كِتابِهِ ، ووَصَفَهُ بِها نَبِيُّهُ ، ولَيْسَ في شَيْءٍ مِنْها تَحْدِيدٌ ولا تَشْبِيهٌ ولا تَقْدِيرٌ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] ، لَمْ تَرَهُ العُيُونُ فَتَحُدَّهُ كَيْفَ هُوَ ، ولكنْ رَأَتْهُ القُلُوبُ في حَقائِقِ الإيمانِ بِهِ» اهـ [3] .

❀ ❀ ❀

---

(١) في بقية النسخ : «كل شيء» .
(٢) «أصول السنة» (٦٧-٦٩) .
(٣) «أصول السنة» (٨٣) . وإلىٰ هنا انتهىٰ سقط «ظ» ، و«ع» ، و«ل» .

وكلامُ الأَئِمَّةِ في هذا البابِ أطولُ وأكثرُ مِنْ أنْ تَسَعَ هذه الفُتْيا عُشْرَهُ، وكَذلك كَلامُ النَّاقِلِينَ لِمَذْهَبِهِمْ.

مِثْلُ ما ذَكَرَهُ أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابِيُّ (١) في رِسالَتِهِ المَشْهُورَةِ في «الغُنْيَةِ عَنِ الكَلامِ وأهلِهِ» قال: «فأمَّا ما سَأَلْتَ عنه مِنَ الصِّفاتِ، وما جاءَ مِنْها في الكِتابِ والسُّنَّةِ. فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ: إثْباتُها، وإجْراؤُها علىٰ ظَواهِرِها، ونَفْيُ الكَيْفيَّةِ والتَّشْبِيهِ عَنْها، وقَدْ نَفاها قَوْمٌ فأبْطَلُوا ما أثْبَتَهُ اللهُ، وحَقَّقَها قَوْمٌ مِنَ المُثْبِتِينَ فَخَرَجُوا في ذلك إلىٰ ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ والتَّكْيِيفِ، وإنَّما القَصْدُ (٢) في سُلُوكِ الطَّرِيقَةِ المُسْتَقِيمَةِ بَيْنَ الأَمرَيْنِ (٣)، ودِينُ اللهِ تعالىٰ بَيْنَ الغالي فيهِ والمُقَصِّرِ (٤) عَنْهُ (٥).

والأصلُ [في هذا] (٦): أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فَرْعٌ علىٰ

(١) أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد البستي الفقيه الأديب، صاحب «معالم السنن»، و«غريب الحديث»، (ت: ٣٨٨هـ). ترجمته في «السير» (١٧/ ٢٣).
(٢) في «ظ»: «التصديق».
(٣) في الأصل: «أمرين»، والمثبت من بقية النسخ.
(٤) في «ظ»: «والجافي والمقصِّر ..».
(٥) في الأصل: «فيه»، والمثبت من بقية النسخ، وكلاهما بمعنًىٰ واحدٍ؛ لكن مَنْعًا مِن تِكرارها في الجُملةِ.
(٦) من بقية النسخ.

الكَلامِ في الذَّاتِ ، ويُحْتَذَىٰ في ذلك حَذْوُهُ ومِثالُهُ . فَإذا كان مَعْلُومًا أنَّ إثْباتَ ذات البارِي سبحانه إنما هو إثْباتُ وُجُودٍ لا إثْباتُ كَيْفيَّةٍ ، فَكَذلك إثْباتُ صِفاتِهِ إنما هو إثْباتُ وُجُودٍ لا إثْباتُ تَحْدِيدٍ وتكْيِيفٍ .

فَإذا قُلْنا : يَدٌ وسَمْعٌ وبَصَرٌ وما أشبَهَها ، فإنما هي صِفاتٌ أثْبَتَها اللهُ تعالىٰ لِنَفْسِهِ ، ولَسْنا نَقُولُ : إنَّ مَعْنَىٰ اليَدِ القُوَّةُ أو النِّعْمَةُ ، ولا مَعْنَىٰ السَّمْعِ والبَصَرِ : العِلْمُ ، ولا نَقُولُ : إنها جوارِحُ ، [ولا نُشَبِّهُها بالأَيْدِي والأسماعِ والأبصارِ التي هي جَوارِحُ] [١] وأدواتٌ للفعلِ ، ونَقُولُ : إنَّ القولَ إنَّما وجَبَ بإثْباتِ الصِّفاتِ ؛ لأنَّ التَّوْقِيفَ ورَدَ بِها ، ووَجَبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْهُا ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وعَلَىٰ هذا جَرَىٰ قَوْلُ السَّلَفِ في أحادِيثِ الصِّفاتِ» . هذا كُلُّهُ كَلامُ الخَطَّابيِّ [٢] .

❀ ❀ ❀

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل نظرًا لانتقال نظر الناسخ ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٢) كتاب «الغنية» لم يطبع ، وكلام الخطابي : ذَكَرَ بعضَه في كتابه «الأعلام» (١/ ٦٣٧) ، وذكره المؤلِّفُ كما في «الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥٥) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢٩٤ رقم ٥١٦) ، و«الأربعين» (١١٧ رقم ٩١) .

وهكذا قاله أبو بكرٍ الخطيبُ [1] [الحافِظُ] في رِسالَةٍ [لَهُ] [2] أَخبرَ فيها أنَّ مذهبَ السلفِ علىٰ ذلك [3] .

❀ ❀ ❀

وَهَذا الكَلامُ الذي ذَكَرَهُ الخَطَّابِيُّ قَدْ نَقَلَ نَحْوًا مِنْهُ مِنَ العُلَماءِ ما لا يُحْصَىٰ عدَدُهم ، مِثْلُ : أبي بكرٍ الإسماعيليِّ [4] .

❀ ❀ ❀

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ، العلامة حافظ المشرق ، مصنفاته لا تحصىٰ ، له «تاريخ بغداد» ، و«الفقيه والمتفقه» ، (ت: ٤٦٣هـ) . ترجمته في «السير» (١٨/ ٢٧٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين في الموضعين من بقية النسخ .

(٣) رسالته طبعت في ذيل رسالة «اعتقاد أهل السنة» لأبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ) ، انظرها ص (٦٣-٦٧) ، وكلامه فيها موافقٌ لكلام الخطابي سواء بسواء .

(٤) أبو بكر الإسماعيلي هو الإمام الحافظ أحمد بن إبراهيم الشافعي (ت: ٣٧١هـ) . ترجمته في «السير» (١٦/ ٢٩٢) .
في رسالته «اعتقاد أهل السنة» انظر ص (٣٢-٣٧) منها .
وكلامه في رسالته كثير في إثبات الصفات ، منه قوله : «ويعتقدون أنَّ الله تعالىٰ مدعوٌّ بأسمائه الحُسنىٰ ، موصوفٌ بصفاته التي سمَّىٰ ووصفَ بها نفسَهُ ، ووصَفَهُ بها نبيُّه ﷺ .
خلقَ آدمَ بيدِهِ ، ويداهُ مبسوطتانِ ، يُنفِقُ كيفَ يشاءُ ، بلا اعتقادِ كيفٍ .
وأنه ﷻ استوىٰ علىٰ العرش ، ولم يذكر كيف كان استواؤهُ ...
ويثبتون أن له وجهًا ، وسمعًا ، وبصرًا ، وعلمًا ، وقدرةً ، وقُوَّةً ، وعزَّةً ، وكلامًا ، لا علىٰ ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة ...» .

والإمامِ يَحْيَىٰ بنِ عَمَّارٍ [1] [السِّجْزِيِّ] - شَيْخِ شَيْخِ الإسْلامِ [أبي إسماعيلَ] [2] الأنصاريِّ الهَرَوِيِّ ، [صاحبُ «منازلِ السائرينَ» ، و«ذمِّ الكلام» ، وهو أشهرُ مِن أن يُوصَفَ-] [3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) يحيىٰ بن عمَّار بن يحيىٰ السِّجستاني ، أبو زكريا ، (ت: ٤٢٢هـ) .
ترجمته في «السير» (١٧/ ٤٨١) .
ومن كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- في هذا الباب قوله : «لا نقولُ كما قالت الجهميةُ إنه تعالىٰ مُداخل للأمكنةِ ، ومُمازج لكلِّ شيءٍ ، أَوْ لا نَعْلَمُ أين هو ؛ بل نقولُ : هو بذاتِه علىٰ العرش ، وعِلْمُهُ مُحيطٌ بكل شيءٍ ، وعِلمُهُ وسَمعُهُ وبصرُهُ وقُدرتُهُ مُدْرِكَةٌ لكل شيء .
وذلك معنىٰ قوله : ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤] » اهـ .
ذَكَرَهُ الشيخ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٩) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣١٢) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٩) .
وانظر في كلامه : «الحجة في بيان المحجة» للأصبهاني (١/ ١٠٥-١٠٧) ، و«ذم التأويل» لابن قدامة (٢٢٩ رقم ١٩)

(٢) ما بين المعقوفتين في الموضعين من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» .

(٣) ما بين المعقوفتين من «ظ» ، و«ل» .

ومِثْلُ : أبي عثمانَ الصَّابُونـيِّ [(1)] - شَيْخِ الإسْلامِ - [(2)] .

---

(١) في «ظ» : «وشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني» .

(٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري الشافعي ، الإمام الحافظ ، (ت: ٤٤٩هـ) . ترجمته في «السير» (١٨/ ٤٠) .
ورسالته مطبوعة عدة طبعات باسم : «عقيدة السلف أصحاب الحديث» .
ومِمَّا قاله فيها : «ويُثبتون له جلَّ جلالُه ما أَثبَتَهُ لنَفْسِه في كتابه ، وعلىٰ لسانِ رسولِهِ ﷺ ، ولا يعتقدونَ تَشبيهًا لصفاتِهِ بصفاتِ خَلْقِهِ ، فيقولون : إنه خَلَقَ آدمَ بيَدَيْهِ ، كما نصَّ سبحانه عليه في قوله : ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، ولا يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضِعِهِ ؛ بحَمْلِ اليَدَين علىٰ النِّعمتينِ أو القوَّتينِ ، تحريف المعتزلةِ الجهميةِ -أهلَكَهُم الله- ، ولا يكيِّفونهما بكيف ، أو شبهها بأيدي المَخلوقينِ تشبيهَ المُشبِّهةِ -خَذَلَهم الله- .
وقد أعاذَ اللهُ أهلَ السُّنةِ مِن التحريفِ والتَّشبيه والتَّكييفِ ، ومَنَّ عليهم بالتعريفِ والتَّفهيم ، حتىٰ سلكوا سبيلَ التَّوحيدِ والتَّنزيه ، وتَرَكوا القولَ بالتَّعطيل والتَّشبيه ، واتَّبعوا قول الله ﷻ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .
وكما ورَدَ القُرآن بذكر اليَدين بقوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، ووردَتْ الأخبارُ الصِّحاحُ عن رسولِ اللهِ ﷺ بذِكْرِ اليَدِ ، كخَبَرِ مُحاجَّةِ موسىٰ وآدم ...
وكذلك يقولون في جميع الصِّفاتِ التي نَزَلَ بذِكْرِها القرآنُ ، ووردَتْ بها الأخبارُ الصِّحاحُ ، مِن : السَّمعِ والبَصَرِ ، والعين ، والوجهِ ، والعِلم ، والقُوَّةِ والقُدرَةِ ، والعِزَّةِ والعَظَمَةِ ، والإرادَةِ والمشيئةِ ، والقولِ والكلام ، والرِّضىٰ والسّخطِ ، والحُبِّ والبُغضِ ، والفَرَح والضَّحكِ وغيرها ؛ مِن غير تَشبيهٍ لشيءٍ مِن ذلك بصفاتِ المَربوبِين المَخلوقينَ ، بل ينتهونَ فيها إلىٰ ما قالَهُ اللهُ تعالىٰ وقالَهُ رسولُه ﷺ ، مِن غير زيادةٍ عليه ، ولا إضافةٍ إليه ، ولا تكييفٍ لهُ ...

وأبي عمرَ بنِ عبدِ البرِّ [النَّمَرِيِّ] [١] إمامِ أهلِ المَغْرِبِ [٢].

وغَيْرِهِمْ.

❀ ❀ ❀

ويعتقِدُ أصحابُ الحديثِ ويشهدونَ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ فوقَ سبعِ سماواتِهِ، علىٰ عرشِهِ مُستوٍ؛ كما نَطَقَ به كتابُه ...، وعلماءُ الأُمَّةِ، وأعيانُ الأئمَّةِ مِن السَّلفِ لم يختلفوا في أنَّ الله تعالىٰ علىٰ عرشِهِ، وعرشُهُ فوقَ سماواتِهِ ...».

ثم ذَكَرَ أثَرَ مالكٍ في الاستواءِ، وأثرَ ابنِ المُبارك، وابنِ خُزيمةَ، والشَّافعي -تقدَّم ذِكرها-، ثم قال: «والفرقُ بينَ أهلِ السُّنةِ وبين أهلِ البدعِ أنهم إذا سَمِعوا خبرًا في صفات الربِّ ردُّوهُ أصلًا، لم يَقْبلوهُ، أو قَبلوهُ في الظاهر، ثم تأوَّلوهُ بتأويل يقصدون به رَفعَ الخَبَرِ مِن أَصلِهِ، وإبطالَ معناه، وأهلُ السُّنةِ يقبَلونَهُ ويُصدِّقون به، ولا يتَّهمون رسولَ الله ﷺ فيما قال منهُ، بل يتَّهمون عقولهم وآراءَهم ...

ويُثبتُ أصحابُ الحديثِ نُزولَ الربِّ سبحانه وتعالىٰ كلَّ ليلةٍ إلىٰ السَّماءِ الدنيا، مِن غيرِ تشبيهٍ له بنزولِ المَخلوقين ...

وكذلك يُثبتونَ ما أنزلَهُ اللهُ عزَّ اسمُهُ في كتابه مِن ذكْرِ المَجيءِ والإتيانِ المَذْكُورَيْن في قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، وقوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾». ثم ذَكَرَ بعض الأحاديث والآثار في إثبات نزول الربِّ ﷻ إلىٰ السَّماءِ الدُّنيا.

انظر: «عقيدة السلف» (١٦١-١٦٥، ١٧٥-١٧٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ٢٣٢).

(١) من بقية النسخ.

(٢) سيأتي كلام الإمام ابن عبد البر وترجمته ص (٢٨٩).

وقال أبو نُعَيْمٍ الأصبهانيُّ صاحِبُ «الحِلْيَةِ»[(١)] في عَقِيدَةٍ لَهُ ، قال في أوَّلِها :

«طَرِيقَتُنا طَرِيقَةُ المُتَّبِعِينَ لِلكِتابِ والسُّنَّةِ وإجْماعِ الأُمَّةِ» .

قال : «فَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أنَّ الأحادِيثَ التي تَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في العَرْشِ ، واسْتِواءِ الله ، يَقُولُونَ بِها [ويُثْبِتُونَها][(٢)] مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ ولا تَمْثِيلٍ ولا تَشْبِيهٍ .

وأنَّ اللهَ بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، والخَلْقُ مِنهُ بائِنُونَ[(٣)] ، لا يَحِلُّ فيهِمْ ولا يُمْزَجُ[(٤)] بِهِمْ ، وهو مُسْتَوٍ علىٰ عَرْشِهِ[(٥)] في سَمائِهِ

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني ، الحافظُ المُحدِّثُ ، له : «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (ت: ٤٣٠هـ) . ترجمته في «السير» (١٧/ ٤٥٣) .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) في بقية النسخ : «بائنون منهُ» .

(٤) في «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ولا يَمْتَزِجُ» .

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- بعد أن نقل شيئًا من كلام العلماء في هذا الباب : «وهذا بابٌ واسعٌ لا يحصيهِ إلَّا اللهُ تعالىٰ ، فإنَّ الذينَ نقلوا إجماعَ السَّلفِ ، أو إجماعَ أهل السُّنةِ ، أو إجماعَ الصَّحابةِ والتابعين علىٰ : أنَّ اللهَ فوقَ العَرْشِ ، بائنٌ مِن خَلْقِهِ ، لا يُحصِيهم إلَّا اللهُ ، وما مِن أحدٍ مِن هؤلاءِ المَذْكورين إلَّا وشُهرَتُهُ في الإسلام بالعلمِ والدِّين أعظم مِن أن يتَّسِعَ لها هذا الموضع ، وإن كان بعضُهم أفضلُ مِن بعض ، وفي شيءٍ دونَ شيءٍ ، وما زالَ عُلماءُ السَّلفِ يُثبِتونَ المُباينةَ ، ويردُّونَ قولَ الجهمية بنفيها» . «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٦٩-٧٠) .

دُونَ أرْضِهِ وخَلْقِهِ»[1].

وقال الشيخُ أبو نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله الحافظ في كِتابٍ[2]: «مَحَجَّةِ الواثِقِينَ ومَدْرَجَةِ الوامِقِينَ»[3] [تَأْلِيفُهُ][4]: «وأجْمَعُوا أنَّ اللهَ فَوْقَ سَماواتِهِ، عالٍ علىٰ عَرْشِهِ، مُسْتَوٍ عليه، لا مُسْتَوْلٍ عليه، كَما تَقُولُهُ الجَهْمِيَّةُ: إنه بِكُلِّ مَكانٍ خِلافًا لِما نَزَّلَ في كِتابِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾.

لَهُ العَرْشُ المُسْتَوِي عليه، والكُرْسِيُّ الذي وسِعَ السَّماواتِ والأرضَ[5]، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ

---

(١) ذكرها المؤلف في: «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٦٣)، و«الدرء» (٦/ ٢٥٢)، و«المراكشية» (٧٦)، وابن عبد الهادي في «الكلام علىٰ الاستواء» (٨٠)، والذهبي في «العلو» (١/ ١٣٠٥ رقم ٥٢١)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٩)، و«الصواعق» (٤/ ١٢٨٥-١٢٨٦).

(٢) في بقية النسخ: «وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه ..»، وقوله هذا إلىٰ نهايته ساقط من «ظ» (١١٠/ أ)، و«ل» (٤٠/ أ)، و«ع» (٩٩/ أ).

(٣) المَدْرَجة: ممرُّ الأشياء علىٰ مَسْلَكِ الطريق. و«الوامِقونَ» جمعُ وامِقٍ، والتومُّقُ: التودُّدُ. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٩/ ٣٦٦)، (١٠/ ٦٤٢).

(٤) من «ك»، و«ح»، و«ف»، و«س».

(٥) في الأصل بعدها: «كرسيه»، وهو وَهْمٌ يأباهُ السِّياقُ.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، وكُرْسِيُّهُ جِسْمٌ ، والسَّماواتُ السَّبْعُ والأرضُونَ السَّبْعُ عِنْدَ الكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ في أرضٍ فَلاةٍ ، ولَيْسَ كُرْسِيُّهُ عِلْمَهُ كما قالَت الجَهْمِيَّةُ ، بَلْ يُوضَعُ كُرْسِيُّهُ يَوْمَ القِيامَةِ لِفَصْلِ القَضاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ ، كَما قالَهُ النَّبِيُّ ﷺ[(١)] .

وأنه تَعالَىٰ وتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ القِيامَةِ لِفَصْلِ القَضاءِ بَيْنَ عِبادِهِ ، والمَلائِكَةُ صَفًّا صَفًّا كَما قال تعالىٰ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢] .

فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ[(٢)] مِنْ مُذْنِبِي المُوَحِّدِينَ ، ويُعَذِّبُ مَنْ

---

(١) جاء في حديث جابر رضي الله عنه أنَّ فتىً في أرض الحبشة دفعَ امرأةً فسَقَطَت ، ثم قالت له : سوفَ تعلمُ يا غُدَرُ ! إذا وضعَ الله الكرسيَّ ، وجمعَ الأوَّلين والآخِرينَ ، وتكلَّمت الأيدي والأرجُل بما كانوا يكسبون ..» . فقال النبي ﷺ : «صَدَقَتْ . صَدَقَتْ» . الحديث .
وقد رواه ابن ماجه (٢/ ١٣٢٩ رقم ٤٠١٠) ، وأبو يعلىٰ (٤/ ٨ رقم ٢٠٠٣) ، وابن حبان (١١/ ٤٤٤ رقم ٥٠٥٨) .
صحَّحه ابن حبان ، وحسَّن إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٣) ، وابن حجر في «المطالب العالية» (٣/ ٤١٦) .

(٢) في «ك» ، و«ف» ، و«س» بعدها : «وأنه تَعالَىٰ وتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ القِيامَةِ لِفَصْلِ القَضاءِ بَيْنَ عِبادِهِ ، فيغفِرُ لِمَنْ يشاءُ» ، وأظن أن هذا التكرار وهمٌ ، والصَّوابُ ما في الأصل .
وجاء في «ك» ، و«ح» ، و«س» : «﴿..صَفّٗا صَفّٗا﴾ وقاله النبي ﷺ» !

يَشاءُ . كَما قال تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران : ١٢٩] » اهـ[(١)].

❁ ❁ ❁

وقال الإمامُ العارِفُ مَعْمَرُ بنُ أحمدَ الأصبهانيُّ -شَيْخُ الصُّوفيَّةِ في حُدُودِ المِئَةِ الرَّابعَةِ في بِلادِهِ-[(٢)] قال : «أَحْبَبْتُ أنْ أُوصِيَ أصحابِي بوصيَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ ومَوْعِظَةٍ مِنَ الحِكْمَةِ ، وأجمعُ ما كان عليه أهلُ الحَدِيثِ والأَثَرِ ، وأهلُ المعرِفَةِ والتَّصَوُّفِ[(٣)] مِنَ المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأَخِّرِينَ» .

قال فيها : «وأنَّ اللهَ اسْتَوَىٰ علىٰ عَرْشِهِ بلا كَيْفٍ ، ولا تَشْبيهٍ ، ولا تَأْويلٍ ، والاسْتِواءُ[(٤)] مَعْقُولٌ ، والكَيْفُ [فيهِ][(٥)] مَجْهُولٌ .

وأنه عَجَلَّ[(٦)] بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، والخَلْقُ مِنْهُ بائِنُونَ ، بلا حُلُولٍ

---

(١) لم أقف علىٰ من ذكره غير المؤلف .

(٢) معمر بن أحمد بن محمد بن زياد الأصبهاني ، أبو منصور ، كبير الصوفية بأصبهان ، (ت: ٤١٨هـ) . ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٢) .

(٣) في «ل» : «والتصوف من أهل المعرفة» .

(٤) في الأصل : «فالاستواء ..» ، والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٥) من بقية النسخ .

(٦) في «ظ» : «مستوٍ علىٰ عرشِهِ ، بائنٌ ...» وهو تكرار .

ولا مُمازَجَةٍ ، ولا اختِلاطٍ ولا مُلاصَقَةٍ ؛ لأنهُ الفَرْدُ البائِنُ مِنَ الخَلْقِ ، الواحِدُ الغَنِيُّ عَنِ الخَلْقِ .

وأنَّ اللهَ ﷻ سميعٌ ، بصيرٌ ، عليمٌ ، خبيرٌ ، يَتَكَلَّمُ ، **ويَرْضَىٰ ، ويَسْخَطُ ، ويَضْحَكُ ، ويَعْجَبُ** (١) ، **ويَتَجَلَّىٰ لِعِبادِهِ يومَ القيامَةِ ضاحكًا .**

ويَنْزِلُ كلَّ ليلةٍ إلىٰ سماءِ الدُّنيا كيف شاءَ فيقولُ : «هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتوبَ عليه ؟ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ» (٢) **، ونُزُولُ الرَّبِّ إلىٰ السَّماءِ بِلا كَيْفٍ ولا تَشْبِيهٍ ، ولا تَأْوِيلٍ ، فَمَنْ أنكرَ النُّزُولَ أوْ تأوَّلَ فهو مُبْتَدِعٌ ضالٌّ ، وسائِرُ الصَّفْوَةِ مِنَ العارِفينَ علىٰ هذا»** (٣) .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «ويتعجَّب» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) رواه بنحوه البخاري (٢/ ٥٣ رقم ١١٤٥) ، ومسلم (١/ ٥٢١ رقم ٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وأحاديث النزول متواترة .
وهذا اللفظ الذي ذكره الأصبهاني : رواه أحمد (٢٩/ ٤٣٤ رقم ١٧٩٠٤) من حديث عثمانَ بن أبِي العاص رضي الله عنه ، وتخريجه هناك .

(٣) رواه الأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٣١) ، وذكره المؤلف في «المراكشية» (٧٧) ، و«الدرء» (٦/ ٢٥٦) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٠٢) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣٠٨ رقم ٥٢٢) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٦) ، و«الصواعق» (٤/ ١٢٨٩) .

وقال الشَّيْخُ الإمامُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ هارُونَ الخَلَّالُ [1] في كِتابِ «السنة» : حَدَّثَنا أبو بكرٍ الأَثْرَمُ ، حَدَّثنا إبراهِيمُ بنُ الحارِثِ -يَعْنِي العَبَّادِيَّ- حَدَّثَنا اللَّيْثُ بنُ يَحْيَىٰ ، قال : سَمِعْتُ إبْراهِيمَ بنَ الأشْعَثِ ، قال أبو بكرٍ - هو صاحِبُ الفُضَيْلِ - قال : سَمِعْتُ الفُضَيْلَ بنَ عِيَاضٍ يَقُولُ [2] : «ليس لنا أنْ نَتَوَهَّمَ في اللهِ كيف هو ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ وصَفَ نَفْسَهُ فَأَبْلَغَ فقال : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص] ، فَلا صِفَةَ أَبْلَغُ مِمَّا وصَفَ به نَفْسَهُ .

وكُلُّ هذا : النُّزُولُ ، والضَّحِكُ ، وهَذِهِ المُباهاةُ ، وهذا الاطِّلاعُ ، كما يشاءُ أنْ يَنْزِلَ ، وكما يشاءُ أنْ يُباهِيَ ، وكما يشاءُ أنْ يَضْحَكَ ، وكما يشاءُ أنْ يَطَّلِعَ . فليس لنا أنْ نَتَوَهَّمَ كيفَ وكيفَ ؟

فإذا قال الجَهْمِيُّ : أنا كافِرٌ [3] بِرَبٍّ يَزُولُ عَنْ مَكانِهِ !

---

(١) من قوله : «وقال الشيخ الإمام ...» ، إلىٰ بداية قول عبد القادر الجيلاني ص (٢٨٧) ساقط من نسخة الظاهرية (١١٠/ب) ، و«ل» ، و«ع» ، وتقدَّر بثمان ورقات ، فما سيأتي إذا قلت : «بقية النسخ» فالمراد بها : «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٢) الفضيل بن عياض بن مسعود ، الإمام القدوة الثَّبت ، (ت: ١٧٨هـ) . ترجمته في «السير» (٨/ ٤٢١) .

(٣) في بقية النسخ : «أكفرُ» .

فَقُلْ : أنا [1] أُؤْمِنُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ ما يشاء» [2] .

ونَقَلَ هذا عَنِ الفُضَيْلِ جماعَةٌ ، مِنْهُم البُخارِيُّ في «خَلْقِ أفعالِ العِبادِ».

ونَقَلَهُ شيخُ الإسلامِ بإسنادِهِ في كتابِهِ «الفارُوقِ» فقال : حدَّثَنِي يحيىٰ بنُ عمَّارٍ ، ثنا أبي ، ثنا يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ ، ثنا حَرَمِيُّ بنُ عَلِيٍّ البُخارِيُّ ، وهانِئُ بنُ النَّضْرِ عَنِ الفُضَيْلِ .

❀ ❀ ❀

(١) في بقية النسخ : «بل أؤمن» .

(٢) علّقهُ البُخاري في «خلق أفعال العباد» (٢/ ٣٦ رقم ٦١) ، ووصله الأثرم -كما ذكره هنا- وفي «شرح حديث النزول» (١٥٣) ، وابن منده كما في «شرح حديث النزول» (١٨٠) وساق إسناده ، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٠٤ رقم ١٥٩ ط الوليد) واللالكائي (٣/ ٥٠٢ رقم ٧٧٥) ، والقاضي في «إبطال التأويلات» (١/ ٥٨) ، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٢٣٥) ، وقد رووا آخر قوله ، وأمَّا أوله فلم أقف عليه .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «أرادَ الفُضيلُ بن عياض -رَحِمَهُ اللهُ- مخالفةَ الجهمي الذي يقول إنه لا تقومُ به الأفعالُ الاختياريَّةُ ، فلا يُتَصَوَّرُ منهُ إتيانٌ ولا مجيءٌ ، ولا نُزولٌ ولا استِواءٌ ، ولا غير ذلك مِن الأفعالِ الاختياريةِ القائمةِ به . فقال الفضيل : إذا قال لك الجهمي : «أنا أكفر برب يزول عن مكانه» ، فقل : «أنا أؤمن برب يفعلُ ما يشاءُ» . فأَمَرَهُ أن يُؤمِنَ بالربِّ الذي يَفعَلُ ما يشاءُ مِن الأفعالِ القائمةِ بذاتِهِ التي يشاؤُها ، لم يُرِدْ مِن المفعولاتِ المُنفصِلَةِ عنهُ» . «شرح حديث النزول» تأليفه (١٥٤) .

وقال عَمْرُو بنُ عثمانَ المَكِّيُّ [1] في كِتابِهِ الذي سمَّاهُ «التَّعَرُّفَ لأحوالِ [2] العُبَّادِ والمُتَعَبِّدِينَ» قال: «[ما] [3] يَجِيءُ به الشَّيْطانُ لِلتَّائِبِينَ» -وذَكَرَ أنه يُوقِعُهُمْ في القُنُوطِ، ثُمَّ في الغُرُورِ وطُولِ الأملِ، ثُمَّ في التَّوْحِيدِ-، فقال: «مِنْ أعظَمِ ما يُوَسْوِسُ به في التَّوحيدِ بِالتَّشْكيكِ أَوْ في صِفاتِ الرَّبِّ بِالتَّمْثِيلِ والتَّشْبِيهِ، أَوْ بِالجَحْدِ لها والتَّعْطِيلِ». -فقال بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الوَسْوَسَةِ-:

«واعْلَمْ -رَحِمَكَ اللهُ- أَنَّ كُلَّ ما تَوَهَّمَهُ قَلْبُكَ، أَوْ سَنَحَ [4] في مجارِي فِكْرِكَ، أَوْ خَطَرَ في مُعارَضاتِ قَلْبِكَ مِنْ حُسْنٍ أَوْ بَهَاءٍ، أو إِشْراقٍ، أو ضِياءٍ [5]، أو جَمالٍ، أو شَبَحٍ

---

(١) عمرو بن عثمان بن كرب، أبو عبد الله المكي، كان من نظراء الجنيد، (ت: ٢٩٧هـ). ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٢٣).
قال شيخ الإسلام: «فأمَّا شيوخُ الصُّوفية المشهورون عند الأُمةِ الذين لهم في الأُمَّةِ لِسانُ صِدقٍ، مثل: أبي القاسم الجُنيد، وسهل بن عبد الله التستري، **وعمرو بن عثمان المكي** ....، وأمثال هؤلاء فحاشا لله أن يكونوا مِن أهلِ هذا المذهب، **بل هُم مِن أَبعدِ الطوائفِ عن مذهب الجهميةِ في سَلْبِ الصِّفاتِ**».
«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٠٩-١١١).

(٢) في بقية النسخ: «بأحوال».

(٣) من بقية النسخ.

(٤) سنحَ: أي عَرَضَ. «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ٣٢١).

(٥) في بقية النسخ: «أو ضياءٍ أو إشراقٍ».

ماثِلٍ [١] ، أو شَخْصٍ مُتَمَثِّل : فاللهُ تعالىٰ بِغَيْرِ ذلك ، بَلْ هو تعالىٰ أعظمُ وأجَلُّ وأكبَرُ ، أَلَا تَسْمَعُ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى:١١] ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤] أي : لا شبيهَ ، ولا نظيرَ ، ولا مُساوِيَ ، ولا مِثْلَ .

أَوَلَمْ تَعْلَمْ أنه لمَّا تجلَّىٰ للجبلِ تَدَكْدَكَ لِعِظَمِ هَيْبَتِهِ ، وشامِخِ سُلْطانه ، فكما لا يَتَجَلَّىٰ لشيءٍ إلَّا انْدَكَّ ، كذلك لا يتَوَهَّمُهُ قلبٌ [٢] إلَّا هَلَكَ ، فَرُدَّ بِما بَيَّنَ اللهُ في كِتابِهِ مِنْ نفسِهِ [٣] عَنْ نَفْسِهِ : التَّشْبِيهَ ، والمِثْلَ ، والنَّظِيرَ ، والكُفْؤَ .

فَإن اعْتَصَمْتَ بِها وامْتَنَعْتَ مِنْهُ أتاكَ مِنْ قِبَلِ التَّعْطيلِ لِصِفاتِ الرَّبِّ تبارَكَ وتعالىٰ وتَقَدَّسَ في كِتابِهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ محمدٍ ﷺ فقال لَكَ : إذا كان موْصُوفًا بِكَذا ، أوْ وصَفْتَهُ به أوْجَبْتَ [٤] لَه الشَّبَهَ ، فَأكْذِبْهُ ؛ لأنَّ اللَّعِينَ إنَّما يُرِيدُ أنْ يَسْتَزِلَّكَ ويُغْوِيَكَ ويُدْخِلَكَ في صِفاتِ المُلْحِدِينَ الزَّائِغِينَ الجاحِدِينَ

---

(١) في بقية النسخ : «مائل» ، والمثبت من الأصل ، يقال : مَثَلَ الرَّجلُ يمثُلُ مثولًا ، إذا انتصَبَ قائمًا فهو ماثِلٌ . «جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٤٣٢) ، و«الأضداد» لابن الأنباري (٢٨٨) .

(٢) في «ك» ، و«ف» : «أحدٌ» .

(٣) في بقية النسخ : «من نَفْيِه» .

(٤) في بقية النسخ : «أو وصفته أوجَبَ له التشبيه» .

لِصِفَةِ الرَّبِّ تعالىٰ .

فاعْلَمْ -رَحِمَكَ اللهُ- : أنَّ اللهَ تعالىٰ واحِدٌ لا كالآحادِ ، فَرْدٌ صَمَدٌ ، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ [وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝ ﴾](1) » .

إلىٰ أنْ قال : «خَلَصَتْ لَهُ الأسْماءُ السَّنِيَّةُ فَكانَتْ واقِعَةً في قَدِيمِ الأزَلِ بِصِدْقِ الحَقائِقِ ، لَمْ يَسْتَحْدِثْ تعالىٰ صِفَةً كان مِنْها بريًّا خليًّا ، أو اسْمًا كان مِنْهُ بَرِيًّا تَبارَكَ وتعالىٰ .

فكان(2) هادِيًا سَيَهْدِي ، وخالِقًا سَيَخْلُقُ ، ورازِقًا سَيَرْزُقُ ، وغافِرًا سَيَغْفِرُ ، وفاعِلاً سَيَفْعَلُ(3) ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الاسْتِواءُ

---

(1) من بقية النسخ .

(2) في الأصل : «وكان» ، والمثبت من بقية النسخ .

(3) لأنَّ المُعتزلةَ قالوا : لم يستفد اسمَ الخالق إلَّا بعد الخلقِ ، ولم يستفد اسم المُحيي إلَّا بعد الإحياءِ ...، وهو باطلٌ ؛ لأنَّ اللهَ لم يزل مُتسمِّيًا بها ، وهم والجهمية قالوا بهذا ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ عِندَهم مخلوقةٌ ، فلمَّا خَلَقَ سمَّاهُ الناسُ خالِقًا ...
والأشاعرةُ يقولون : إنَّ اللهَ له الأسماءُ والصِّفاتُ لكن لم تَظهَر آثارُها إلَّا بعدَ الخَلقِ والإحياءِ ، فكان مُعطَّلًا زَمَنًا طويلًا عن الأفعالِ ، له صفةُ الخَلْقِ وليس ثَمَّةَ ما يَخلُق ، وله الكلامُ ولم يتكلَّم ...، فعندهم هذه الأسماءُ والصفاتُ مُتعلِّقة بهذا العالم المنظور أو المعلوم لديهم .
وأهلُ السنةِ يقولون : إنَّ اللهَ لم يَزَلْ ولا يزالُ متَّصفًا بصفاتِ الكمالِ ، والكلامُ -مثلًا- لو كان البحرُ مِدادًا له لنفدَ ، فإنه لم يزلْ

إلَّا وقَدْ كان في صِفَتِهِ أنه سيكونُ ذلك الفِعْلُ فهو تَسَمَّىٰ [1] به في جُمْلَةِ فِعْلِهِ كَذلك ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢] بِمَعْنىٰ : أنه سَيَجيءُ ، فَلَمْ يَسْتَحْدِثِ الاسمَ بِالمَجِيءِ ، وتَخَلَّفَ الفِعْلُ لِوَقْتِ المَجيءِ ، فهو جاءَ سَيَجيءُ ، ويكونُ المَجِيءُ مِنْهُ مَوْجُودًا بِصِفَةٍ لا تَلْحَقُهُ الكَيْفِيَّةُ ولا التَّشْبِيهُ [2] ؛ لأنَّ ذلك فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ ، فَتَنْحَسِرُ العُقولُ ، وتَنْقَطِعُ النَّفْسُ [3] عِنْدَ إرادَةِ الدُّخُولِ في تَحْصِيلِ كَيْفِيَّةِ صِفَةِ

يتكلَّمُ وسيتكلَّمُ في المستقبل ، وأسماءُ الله وصفاتُه لا بُدَّ أن تكون لها آثارُها ؛ لأنهُ فعَّالٌ لِمَا يُريدُ ، وتجدُّدُ صفاتِ الفِعْل في حقِّهِ ﷻ في وقتٍ دون وقتٍ لا يُقالُ فيه : إنَّه تعالىٰ كان اتَّصفَ بصفةٍ كان فاقِدَها ، أو كانت مُمتَنِعةً في حقِّهِ ، أو فَعَلَ فعلًا كان مُمتَنِعًا في حقِّهِ ، فلا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنه تعالىٰ كان مُعطَّلًا عن الفعل في وقتٍ من الأوقاتِ ؛ لأن الفعلَ كمالٌ ، وعدمُهُ نقصٌ .

انظر : «درء التعارض» لابن تيمية (٢/ ٣-١٠) ، و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٩٦-٩٧) ، ولآل الشيخ (١/ ١٠٤-١١٠) ، و«شرح الحموية» له (٢٤٢) .

(١) في بقية النسخ : «يُسمَّىٰ» .

(٢) استوىٰ علىٰ العرش بعد خَلْق العرش ، مع قدرتِهِ قبل خَلْقِهِ علىٰ الاستواءِ ؛ لكنه لم يُوصَف بالاستواءِ إلَّا بعد علوِّهِ علىٰ العرش ، وكذا مَجيؤُهُ يومَ القيامةِ لفَصْلِ القضاءِ ، مع أنه قادرٌ علىٰ المجيءِ لكن الفعلُ هنا لا يكونُ إلَّا يومَ القيامةِ ، وقد يكون في مثل هذا الكلام -كلام المَكِّي- متكأً للأشاعرةِ لنفي الصِّفاتِ الفعليَّةِ .

انظر : «شرح الطحاوية» للشيخ صالح آل الشيخ (١/ ١٠٣)وما بعدها .

(٣) في الأصل : «وينقطع في منتهىٰ» ، والمثبت من بقية النسخ .

المَعْبُودِ ، فَلا تَذْهَبْ في أَحَدِ الجانِبَيْنِ : لا مُعَطِّلاً ولا مُشَبِّهًا ، وارْضَ لله بِما رَضِيَ [به] [(١)] لِنَفْسِهِ ، وقِفْ عَنْدَ خَبَرِهِ لِنَفْسِهِ مُسَلِّمًا مُسْتَسْلِمًا مُصَدِّقًا ، بِلا مُباحَثَةِ التَّفسير ، ولا مُقايَسَةِ التَّفكير [(٢)] » .

إلىٰ أنْ قال : «والله تبارك وتعالىٰ القائِلُ : ﴿ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [القصص:٣٠] لا الشَّجَرَةُ .

الجائي قَبْلَ أنْ يكونَ جائِيًا لا أمْرُهُ .

المُتَجَلِّي لأوْليائِهِ في المَعادِ ؛ تَبْيَضُّ به وُجُوهُهمْ ، وتُفْلَجُ [(٣)] به علىٰ الجاحِدِينَ حُجَّتُهُمْ .

المُسْتَوِي علىٰ عَرْشِهِ بِعَظَمَةِ جَلالِهِ فَوْقَ كُلِّ مَكانٍ تَبارك وتعالىٰ .

الذي كَلَّمَ مُوسىٰ تَكْلِيمًا ، وأراهُ مِنْ آياتِهِ عظيمًا ، فَسَمِعَ مُوسىٰ كَلامَ اللهِ ؛ لأنه قَرَّبَهُ نَجِيًّا ، تَقَدَّسَ أنْ يكونَ كَلامُهُ

---

(١) من بقية النسخ .

(٢) في بقية النسخ : «بلا مباحثة التنفير ، ولا مناسبة التنقير» وقد تقدَّم أن هذا مما سقط من «ظ» .
وفي «الحلية» : «التنفير ... التفكير» .
و«التنفير» : التفرق . و«التنقير» : التفتيش . انظر : «لسان العرب» (٥/ ٢٢٩-٢٣٠، ٢٤٤) .

(٣) في الأصل : «ويفلج» ، والمثبت من بقية النسخ .

مَخْلُوقًا ، أَوْ مُحْدَثًا ، أَوْ مَرْبُوبًا .

الوارِثُ لِخَلْقِهِ ، السَّمِيعُ لأَصْواتِهِمْ ، النَّاظِرُ بِعَينه إلىٰ أَجْسامِهِمْ .

يَداهُ مَبْسُوطَتانِ ، وهُما غَيْرُ نِعْمَتِهِ .

خَلَقَ آدَمَ ونَفَخَ فيهِ مِنْ رُوحِهِ -وهو أَمْرُهُ- تَقَدَّسَ وتعالىٰ أَنْ يَحَلَّ في جِسْمٍ (١) ، أو يُمازَجَ [بِجِسْمٍ] ، أو يُلاصَقَ [به] (٢) ، تعالىٰ عَنْ ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا .

الشَّائي لَهُ المَشيئَةُ (٣) ، العالِمُ لَهُ العِلْمُ ، الباسِطُ يَدَيْهِ بِالرَّحْمَةِ .

النَّازِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَماءِ الدُّنْيا ، لِيَتَقَرَّبَ إليهِ [خَلْقُهُ] (٤) بِالعِبادَةِ ، ولِيَرْغَبُوا إليهِ بِالوَسِيلَةِ ، القَرِيبُ في قُرْبِهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ ، البَعِيدُ في عُلُوِّهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ (٥) ، ولا يُشَبَّهُ بِالنَّاسِ» .

---

(١) في «ك» : «يحُلَّ بجسم» .

(٢) ما بين المعقوفات من «ك» ، و«ح» .

(٣) قال العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٩٨هـ) : «هذا اسمُ فاعلٍ مِن شاءَ ، مِن الإخبارِ عن اللهِ بلَفْظِ الاسم ، لم يَجعَلْها أسماءً» . «فتاواه» (١/ ٢٠٥) .

(٤) من بقية النسخ .

(٥) في بقية النسخ : «كل مكان بعيد» .

إلىٰ أنْ قال : «﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ القائل : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك:١٥-١٦] تعالىٰ وتَقَدَّسَ أنْ يكونَ في الأرضِ كما هو في السَّماءِ جَلَّ عَنْ ذلك عُلُوًّا كَبيرًا»[1].

❀ ❀ ❀

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٩١-٢٩٢) بعض قوله ، والخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٢٢٤) ، والسُّلمي في «طبقات الصوفية» (٢٠٢) ، وذكره المؤلف في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٩-٦٠) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢٢٥ رقم ٤٨٩) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٧٤) ، لكن لم يُذكَر تامًّا بهذا السِّياق إلا هنا .

وقال الإمامُ [أبو عبد الله] [1] الحارثُ بنُ إسْماعِيلَ بنِ أسدٍ المُحاسِبِيُّ [2] في كِتابِهِ المُسَمَّىٰ : «فَهْمُ القرآنِ» قال في كَلامِهِ -علىٰ النَّاسِخِ والمَنْسُوخِ وأنَّ النَّسْخَ لا يَجُوزُ في الأخْبارِ- قال :

«لا يَحِلُّ لأحدٍ أنْ يَعْتَقِدَ أنَّ مَدْحَ اللهِ وصفاتِهِ ولا أسمائِهِ يَجُوزُ أنْ يُنْسَخَ منها شيءٌ» [3] .

[إلىٰ أنْ قال] [4] : «وكذلك لا يجوزُ إذا أخبَرَ أنَّ صفاتِهُ حَسَنَةٌ عُليا ، أنْ يُخْبِرَ بعدَ ذلك أنها دَنِيَّةٌ سُفْلَىٰ ، فَيَصِفَ نَفْسَهُ بأنهُ [5] جاهِلٌ ببعضِ الغَيْبِ بعدَ أنْ أخبرَ أنه عالِمٌ بالغيبِ ، وأنهُ لا يُبْصِرُ ما قَدْ كان ، ولا يَسْمَعُ الأصواتَ ، ولا قُدْرَةَ لَهُ ، ولا يَتكَلَّمُ ، ولا الكلامُ كان مِنْهُ ، وأنه تَحْتَ الأرضِ لا علىٰ العَرْشِ جلَّ وعلا عَنْ ذلك .

---

(١) «الواو» ، وما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) الحارث المحاسبي ، شيخ المتصوفة في زمانه ، دخل في علم الكلام ، وتكلم فيه الإمام أحمد ، (ت: ٢٤٣هـ) . ترجمته في «السير» (١٢/ ١١٠) .

(٣) «فهم القرآن» (١١٧) .

(٤) من بقية النسخ .

(٥) في الأصل : «أنه» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«فهم القرآن» .

فَإذا عَرَفْتَ ذلك واسْتَيْقَنْتَهُ ؛ عَلِمْتَ ما يَجُوزُ عليه النَّسْخُ مِمَّا لا يَجُوزُ ، فَإنْ بَلَوْتَ [(١)] آيةً في ظاهِرِ تِلاوَتِها تَحْسَبُ أَنها ناسِخَةٌ لِبَعْضِ أخبارِهِ ؛ كَقَوْلِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ ﴾ إلىٰ قولِه : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ الآياتِ [يونس:٩٠] ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [محمد:٣١] » [(٢)] .

وقال : «وقَدْ تَأَوَّلَ قومٌ أَنَّ اللهَ عَنَىٰ أنه يُنْجِيهُ بِبَدَنِهِ مِنَ النَّارِ ؛ إذْ [(٣)] آمَنَ عِنْدَ الغَرَقِ !

وقالُوا : إنَّما ذَكَرَ اللهُ [(٤)] أن قَوْمَ فِرْعَوْنَ يَدْخُلُونَ النَّارَ دُونَهُ ، فقال : ﴿ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود:٩٨] ، وقال : ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٥] ، ولَمْ يَقُلْ بِفِرْعَوْنَ [(٥)] .

---

(١) في الأصل : «تكون» ، وفي «ح» ، و«ف» : «تلوت» ، والمثبت من «ك» ، و«س» وهي غير موجودة في «فهم القرآن» . و«بلوت» أي : اختبرت . انظر : «الزاهر» للأزهري (١٩٩) .

(٢) «فهم القرآن» (١١٩-١٢٠) .

(٣) في «ك» : «إذ قد» .

(٤) في الأصل : «إن ما ذكره» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«فهم القرآن» .

(٥) وقد ذهب إلىٰ إيمان فرعون : ابن عربي -إمام القائلين بوحدة الوجود- ، وتبعه علىٰ ذلك فئامٌ مِن أنصارِهِ ، وقد بيَّن العلماء كفر هذه المقالة ، ومصادمتها للقرآن ، بل مصادمتها لِمَا اتفقت عليه الأديان السماوية من كفر فرعون . انظر : «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (١٣٥-١٤٢) .

قال : وهذا الكَذِبُ [1] علىٰ اللهِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقولُ : ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴾ [النازعات:٢٥] .

وكَذلك قَوْلُهُ : ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ﴾ [العنكبوت:٣]، ظاهرُ التِّلاوَةِ علىٰ اسْتِئْنافِ العِلْمِ مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ أنْ يَسْتَأْنِفَ عِلْمًا بِشَيْءٍ ؛ لأنه مَنْ ليس لَهُ عِلْمٌ بِما يُرِيدُ أنْ يَصْنَعَهُ لَمْ يَقْدِرْ أنْ يَصْنَعَهُ -نَجِدُهُ ضَرُورَةً- **قال تعالىٰ** : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤] » .

قال : «وإنَّما قَوْلُهُ : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ [محمد:٣١] ، ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ﴾ [العنكبوت:٣] إنما يُرِيدُ : حتىٰ نَراهُ ، فيكونُ مَعلومًا مَوْجودًا ؛ لأنه لا جائِزَ أنْ يكونَ يَعْلَمُ الشَّيْءَ مَعْدُومًا قَبْلَ أنْ يكونَ ، ويَعْلَمُهُ مُوْجُودًا أن قَدْ كان ، فَيَعْلَمُ في وقْتٍ واحِدٍ أنه مَعْدُومٌ مَوْجُودٌ ؛ أنْ قد كان وإنْ لَمْ يَكُنْ ، وهذا مُحالٌ» [2] .

وَذَكَرَ كَلامًا في هذا وفي الإرادَةِ .

إلىٰ أنْ قال : «وكَذلك قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء:١٥] ليس مَعْناهُ أنْ يُحْدِثَ لَهُ سَمْعًا ، ولا تَكَلَّفَ لِسَمْعِ ما كان مِنْ قَوْلِهِمْ .

---

(١) في «ك» : «وهكذا الكذب» ، وفي «فهم القرآن» : «وهذا كذبٌ» .
(٢) «فهم القرآن» (١٢٠-١٢٢) .

وقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ (١) أنَّ للهِ اسْتِماعًا حادِثًا في ذاتِهِ ، فَذَهَبُوا إلىٰ ما يُعْقَلُ مِنَ الخَلْقِ أنه يَحْدُثُ مِنْهُمْ عِلْمُ سَمْعٍ لِما كانَ مِنْ قَولِه ؛ لأنَّ المَخْلُوقَ إذا سَمِعَ الشيءَ حَدَثَ لَهُ عقدٌ (٢) فهمٍ عما أدْرَكَتْهُ أُذُنُهُ مِنَ الصَّوْتِ .

وكَذلك قَوْلُهُ : ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة:١٠٥] ، لا يَسْتَحْدِثُ بَصَرًا ، مُحدَثًا في ذاتِهِ ، أن يكونَ وجدَ بعلمٍ مُوْجُودًا قَدْ كان ، فَيَعْلَمُ في وقْتٍ واحِدٍ أنه مَعْدُومٌ مَوْجُودٌ ؛ أنْ قد كان وإنْ لَمْ يَكُنْ ، وهذا المُحالُ في ذاته محدثًا (٣) وإنَّما يَحْدُثُ الشَّيْءُ ، فَيَراهُ مُكَوَّنًا كما لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُه قَبْلَ كَوْنِهِ» (٤) .

إلىٰ أنْ قال : «وكَذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] .

وقولُهُ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ .

وقولُهُ : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ .

---

(١) «من أهل السنة» ليست في «فهم القرآن» (١٢٦) .

(٢) كذا في الأصل ، و«ك» ، و«ح» ، و«س» ، وفي «ف» : «عقل» ، وفي فهم القرآن» : «عنهُ فهمٌ» .

(٣) من قوله : «أن يكون وجد» إلىٰ هنا ليس في بقية النسخ ، ولا في «فهم القرآن» ، لكن بنحوه فيه (١٢٢) .

(٤) «فهم القرآن» (١٢٦) .

وقولُهُ ﷻ : ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠] .

وقال : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ ﴾ [السجدة:٥] ، وقال : ﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ [المعارج:٤] .

وقال لعيسىٰ : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران:٥٥] ، وقال تعالىٰ : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ ﴾ [النساء:١٥٨] .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأعراف:٢٠٦] .

وذَكَرَ الآلِهَةَ أنْ لو كانوا (١) آلهةً لَابْتَغَوْا إلىٰ طَلَبِهِ سبيلاً حيثُ هُوَ ، وقال تبارك وتعالىٰ : ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ﴾ [الإسراء:٤٢] .

وقال تعالىٰ : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ [الأعلىٰ:١] .

وقال أبو عبد الله : فَلَنْ يُنْسَخَ ذلك أبدًا .

فإذا تلوتَ ما يكونُ كأنَّهُ نسخٌ أو خلافٌ لمثلِ هذا الظَّاهِرِ ، فاعلَمْ أنَّهُ ليسَ بنسخٍ ولا بمضادٍّ لهذا .

---

(١) في الأصل : «كان» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«فهم القرآن» . والفقرة في بقية النسخ : «أن لو كانوا آلهةً لابتَغَوا إلىٰ ذي العرش سَبيلًا ، وقال : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾» .

كَذلك قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف:٨٤] ، وقَوْلُهُ : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، وقَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام:٣] ، وقَوْلُهُ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآيةَ [المجادلة:٧] ، فَلَيْسَ هذا بِناسِخٍ لهذا ، ولا هذا ضِدٌّ لِذلك .

واعْلَمْ أنَّ هذه الآياتِ ليس مَعْناها أنَّ اللهَ تعالىٰ أرادَ الكَوْنَ بِذاتِهِ فيكونُ في أسفلِ الأشياء ، ويَنْتَقِلُ فيها لانتقالِها ، ويَتَبَعَّضُ فيها علىٰ أَقْدارِها ، ويَزُولُ عَنْها عِنْدَ فَنائِها ، جَلَّ وعَزَّ عَنْ ذلك .

وقَدْ نَزَعَ بِذلك بَعْضُ أَهْلِ الضَّلالِ : فَزَعَمُوا أنَّ اللهَ تعالىٰ في كُلِّ مكانٍ بِنَفْسِهِ كائِنًا ، كما هو علىٰ العَرْشِ ، لا فَرْقَ بَيْنَ ذلك عندهم ، ثُمَّ أحالُوا في النَّفْيِ بَعْدَ تَثْبيتِ ما يَجُوزُ عليه في قَوْلِهِمْ ما نَفَوْهُ ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ يُثْبِتُ شَيْئًا في المَعْنَىٰ ثُمَّ نَفاهُ بالقَوْلِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ نَفْيُهُ بِلِسانِهِ ، واحْتَجُّوا بِهَذِهِ الآياتِ ، أنَّ اللهَ تعالىٰ في كُلِّ شَيْءٍ بِنَفْسِهِ كائِنًا ، ثُمَّ نَفَوْا مَعنىٰ ما أَثْبَتوهُ ، فقالوا : لا كالشَّيْءِ في الشَّيْءِ ، فأحلُّوا ما كان في الشيء فهو كالشَّيءِ في الشَّيءِ» (١) .

---

(١) في «فهم القرآن» (١٢٩) : «فأحالوا ؛ لأنَّ ما كان في الأشياء فهو كالشيء ، وإن نفوه بألسنتهم» . والمثبت من الأصل ، وهو ليس في «ك» ، ولا «ح» ، ولا في النسخ المطبوعة من «الحموية» !

قال أبو عبدِ الله : «أمَّا قَوْلُهُ : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ ، و﴿ وَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ فإنَّما مَعْناهُ : حتىٰ يكونَ المَوْجودُ فَيَعْلَمَهُ مَوْجُودًا ، ويَسْمَعَهُ [1] مَسْمُوعًا ، ويُبْصِرَهُ مُبْصَرًا لا علىٰ اسْتِحْداثِ عِلْمٍ ، ولا سَمْعٍ ، ولا بَصَرٍ [2].

---

(١) في الأصل : «أو يسمعه» ، والمثبت من «الفهم» ، وبقية النسخ .

(٢) قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وأمَّا قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾ ، ونحوُ ذلك ، فهذا هو العِلْمُ الذي يتعلَّقُ بالمَعْلُومِ بَعْدَ وُجُودِهِ ، وهو العِلْمُ الذي يَتَرَتَّبُ عليه المَدْحُ والذَّمُّ والثَّوابُ والعِقابُ ، والأوَّلُ هو العِلْمُ بأنَّهُ سيكونُ ، ومُجَرَّدُ ذلك العِلْمِ لا يَتَرَتَّبُ عليه مَدْحٌ ولا ذَمٌّ ولا ثوابٌ ولا عِقَابٌ ، فَإِنَّ هذا إنَّمَا يكونُ بَعْدَ وُجودِ الأفعالِ . وقد رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ قال في هذا : «لِنَرَىٰ» . وكذلك المُفَسِّرونَ قالوا : «لِنَعْلَمَهُ مَوجُودًا بَعْدَ أَنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَكونُ» .
وهذا المُتَجَدِّدُ فيه قَولانِ مَشْهُورَانِ للنُّظَّارِ :
مِنهُم مَن يقولُ : المُتَجَدِّدُ هو نِسْبَةٌ وإضافَةٌ بينَ العِلمِ والمَعْلُومِ فقطْ ، وتِلكَ نِسْبَةٌ عَدَمِيَّةٌ .
ومِنهُم مَن يقولُ : بَلْ المُتَجَدِّدُ عِلْمٌ بكَوْنِ الشَّيءِ وَوُجُودِهِ ، وهذا العِلْمُ غيرُ العِلْمِ بأنَّهُ سَيكونُ ، وهذا كما في قولِهِ : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، فقد أَخْبَرَ بِتَجَدُّدِ الرُّؤْيَةِ ، فقيلَ : نِسْبَةٌ عَدَمِيَّةٌ ، وقِيلَ : الْمُتَجَدِّدُ أَمْرٌ ثبوتيٌّ ...
وعامَّةُ السَّلَفِ وأَئِمَّةُ السُّنَّةِ وَالحديثِ علىٰ أَنَّ المُتَجَدِّدَ أَمْرٌ ثبوتيٌّ كما دَلَّ عليهِ النَّصُّ وهذا مِمَّا هَجَرَ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ الحارِثَ المحاسبيَّ علىٰ نَفْيِهِ ، فإنَّهُ كان يقولُ بقَوْلِ ابنِ كُلَّابٍ فَرَّ مِنْ تَجَدُّدِ

أَمْرٍ ثُبُوتيٍّ ، وقال بِلَوَازِمِ ذَلِكَ ، فخالَفَ مِن نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وآثارِ السَّلَفِ ما أَوجَبَ ظُهورَ بِدعةٍ اقتَضَتْ أن يَهْجُرَهُ الإمامُ أحمد ويُحَذِّرَ مِنْهُ . وقد قِيلَ : إنَّ الحارِثَ رَجَعَ عن ذلك .
والمقصودُ هنا : أَنَّ تَقَدُّمَ عِلْمِ اللهِ وَكِتَابَتِهِ لِأَعمالِ العِبَادِ حَقٌّ ، والقولُ بِحُدُوثِ ذلك قَوْلٌ مَهْجُورٌ ...، وليسَ في ذلك ما يُنافي أَمْرَ اللهِ وَنَهْيَهُ ، فإنَّ كَوْنَهُ خالِقًا لأفعالِ العِبادِ لا يُنافي الأمرَ والنَّهيَ . فكيفَ العِلْمُ المُتَقَدِّمُ ، وليس في ذلك ما يَقْتَضي كونَ العَبْدِ مجبورًا لا قُدْرَةَ لَهُ ، ولا فِعْلَ كما تقولهُ الجَهميَّةُ المُجْبِرَةُ» .
الفتاوىٰ» (٨/ ٤٩٦-٤٩٧) باختصار .
وقال -رَحِمَهُ اللهُ- : «وعامَّةُ مَن يستَشكِلُ الآياتِ الواردَةِ في هذا المعنىٰ ، كقوله : ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ ، ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ ، يتوهَّمُ أنَّ هذا ينفي عِلمَهُ السَّابقَ بأنْ سيكونُ ، وهذا جهلٌ ، فإنَّ القرآنَ قد أَخبَرَ بأنهُ يعلَمُ ما سيكونُ في غيرِ مَوضعٍ ، بل أبلَغُ مِن ذلك أنهُ قدَّرَ مقاديرَ الخلائقِ كُلِّها وكتَبَ ذلك قبلَ أن يخلُقَها ، فقد عَلِمَ ما سيخلُقُهُ عِلمًا مُفصَّلًا ، وكتَبَ ذلك وأخبَرَ بما أخبَرَ به مِن ذلك قبلَ أن يكون ، وقد أَخبَرَ بعِلْمِهِ المُتقدِّمِ علىٰ وُجودِهِ ، ثم لمَّا خَلَقَهُ عَلِمَهُ كائنًا مع عِلْمِهِ الذي تقدَّمَ أنه سيكونُ فهذا هو الكَمالُ ، وبذلك جاءَ القُرآنُ في غيرِ موضعٍ ، بل وبإثباتِ رؤيةِ الربِّ لهُ بعدَ وُجودِهِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ فأخبَرَ أنه سَيَرَىٰ أَعمالَهم .
وقد دلَّ الكتابُ والسُّنةُ واتفاقُ سَلَفِ الأمَّةِ ودلائلُ العقلِ علىٰ أنهُ سميعٌ بصيرٌ ، والسَّمعُ والبَّصرُ لا يتعلَّقُ بالمعدوم ، فإذا خَلَقَ الأشياءَ رآها سبحانهُ ، وإذا دعاهُ عِبادُهُ سَمِعَ دُعاءَهم وسَمِعَ نَجْوَاهُم ، كما قال تعالىٰ : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ ، وقال لموسىٰ وهارون : ﴿ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ ...
وقد ذَكَرَ اللهُ عِلْمَهُ بما سيكونُ بعدَ أن يكونَ في بِضْعةِ عَشَرَ موضعًا مِن القرآن ، مع إخبارِهِ في مواضعَ أكثرَ مِن ذلك أنه يعلمُ

ما يكون قبلَ أن يكون ، وقد أَخبَرَ في القرآنِ مِن المُستقبَلاتِ التي لم تكن بعدُ بما شاءَ اللهُ . بل أخبَرَ بذلك نَبيَّهُ وغيرُ نبيِّهِ ، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ ، بل هو سبحانَهُ يعلَمُ ما كان ، وما يكون ، وما لو كان كيف كان يكون ، كقوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾ ...

ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ في قولِه : ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ أي : «لِنَرَىٰ» . ورُوي : «لنميِّزَ» . وهكذا قال عامَّةُ المفسِّرينَ : إلَّا لنَرَىٰ ونميِّزَ . وكذلك قال جماعةٌ مِن أهل العلم قالوا : «لنعلَمَهُ موجودًا واقعًا بعد أن كان قد عَلِمَ أنهُ سيكونُ» . ولفظُ بعضِهم قال : العِلمُ علىٰ مَنزلتين : عِلْمٌ بالشَّيءِ قبلَ وُجودِهِ ، وعِلمٌ به بعدَ وُجودِهِ ، والحُكمُ للعلمِ به بعدَ وُجودِهِ ؛ لأنهُ يُوجِبُ الثَّوابَ والعقابَ . قال : فمعنىٰ قوله : ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ أي : لنعلَمَ العِلمَ الذي يستَحِقُّ بهِ العامِلُ الثَّوابَ والعِقابَ . ولا ريبَ أنه كان عالمًا سُبحانهُ بأنه سيكونُ لكن لم يكن المعلومُ قد وُجِدَ ، وهذا كقوله : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، أي : بما لم يُوجَد ، فإنه لو وُجِدَ لَعَلِمَهُ ، فَعِلْمُهُ بأنهُ موجودٌ ، ووجودُهُ مُتلازِمانِ ، يَلزَمُ مِن ثُبوتِ أَحدِهِما ثبوتَ الآخرِ ، ومِن انتفائِه انتفاؤُهُ» .

«الردُّ علىٰ المَنْطِقيين» (٤٦٣-٤٦٧) باختصار ، وانظر : «درء التعارض» (٩/ ٣٩٤-٣٩٧) .

وقال ابن أبي العز الحنفي : «اللهُ ﷻ لم يزلْ مُتَّصفًا بصِفاتِ الكمالِ في كلِّ وقتٍ وحين ، قال ﷺ : «إنَّ ربِّي غضبَ اليومَ غضبًا لم يَغضَب قبلَهُ مثلَهُ ولن يغضَبَ بعدَهُ مثلَهُ» ، فهو موصوفٌ بالغضب وسيغضَبُ يومَ القيامةِ ، ولا يُطلَقُ عليه أنه حَدَثَ بعد أن لم يكن ، أَلَا تَرَىٰ أنَّ مَن تكلَّم اليوم وكان مُتكلِّمًا بالأمس ، لا يُقالُ : إنه حدَثَ له الكلامُ ، ولو كان غيرَ متكلِّمٍ لآفةٍ كالصِّغَرِ والخَرَسِ ، ثم تكلم يقال : حَدَثَ له الكلامُ» . «شرح الطحاوية» (١/ ٩٦-٩٧) .

وأمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ ﴾: إذا جاءَ وقْتُ كَوْنِ المُرادِ فيه.

وأمَّا قولُهُ: ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾، و﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾، ﴿ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾، فهذه وغَيْرُها مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾، هذا مَقْطَعٌ[1] يُوجِبُ أنه: فَوْقَ العَرْشِ، فَوْقَ الأشياءِ كلِّها، مُتَنَزِّهٌ[2] عَنِ الدُّخُولِ في خَلْقِهِ، لا يَخْفَىٰ عليه مِنْهُمْ خافيَةٌ؛ لأنه أبانَ في هذه الآياتِ أنَّ ذاتَهُ[3] بنَفْسِهِ فَوْقَ عِبادِهِ؛ لأنه قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ يَعْنِي فَوْقَ العَرْشِ، والعَرْشُ علىٰ السَّماءِ؛ لأنَّ مَنْ قَدْ كان فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ علىٰ السَّماءِ في السَّماءِ، وقَدْ قال مِثْلَ ذلك، قال الله ﷻ: ﴿ فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:٢] يَعْني: علىٰ الأرضِ، لا يُرِيدُ الدُّخُولَ في جَوْفِها[4].

وكذلك قوله: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] يَعْني: فَوْقَها عَلَيها.

---

(١) في بقية النسخ: «منقطع»، وكتب بهامش «ك»: «لعله: مقطوعٌ».
(٢) في بقية النسخ، و«الفهم» (١٢٨): «مُنزَّهٌ».
(٣) في الأصل: «إرادته» وهو تحريف، وفي بقية النسخ: «أنه أراد أنه بنفسه»، والتصويب من «فهم القرآن» (١٢٩).
(٤) في «ك»، و«ح»، و«ف» بعدها: «وكذلك قوله: ﴿ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٢٦] يعني: علىٰ الأرض، لا يُريدُ الدُّخولَ في جوفِها» اهـ. وهذه الزِّيادةُ ليست في الأصل، ولا «فهم القرآن».

وقال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، ثُمَّ فَصَلَ فقال : ﴿ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ ولَمْ يَصِلْ فَلَمْ يكُنْ لِذلك مَعْنًى - إذْ فَصَلَ قَولَهُ : ﴿ مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ التَّخْويفَ بِالخَسْفِ - إلَّا أَنهُ علىٰ عَرْشِهِ فَوْقَ السَّماءِ .

وقال تعالىٰ : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ الآيةَ ، وقال : ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ، فَبَيَّنَ عُرُوجَ الأمرِ ، وعُرُوجَ المَلائِكَةِ ، ثُمَّ وصَفَ وقْتَ صُعُودِها بِالارْتِفاعِ صاعِدَةً إلَيْهِ فقال[1] : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ ﴾ [المعارج:٤] ، فقدَّرَ صُعُودَها إليه وفَصَلَهُ[2] مِنْ قَوْلِهِ ﴿ إِلَيْهِ ﴾ . كَقَوْلِ القائِلِ : أَصْعَدُ إلىٰ فُلانٍ في لَيْلَةٍ أَوْ يوم ، وذلك أنه في العُلُوِّ وأَنَّ صُعُودَكَ إلَيْهِ في يَوْمٍ ، فإذا صَعِدُوا إلىٰ العَرْشِ فَقَدْ صَعِدُوا إلىٰ الله ﷻ ، وإنْ كانوا لَمْ يَرَوْهُ ، ولَمْ يُساوُوهُ في الارْتِفاعِ في عُلُوِّهِ ، فإنهم صَعِدُوا مِن الأرضِ وعَرَجُوا بالأمرِ إلىٰ العُلُوِّ الذي اللهُ تعالىٰ فوقَهُ ، وقال تعالىٰ : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٨] ولَمْ يقل : عِندَهُ .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ

---

(١) في الأصل ، و«ح» ، و«ف» : «فقال» فلعلها تحريف ، وفي «ك» : «فقطعَ» ، والمثبت من «فهم القرآن» (١٣٠) .

(٢) في الأصل ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «ووصله» ، والمثبت من «فهم القرآن» ، و«ك» .

ﭐلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ ، [ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الكَلامَ فقال] [(١)] : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا ﴾ [غافر] فيما قال لي أنَّ إلهَهُ فَوْقَ السَّماواتِ .

فَبَيَّنَ اللهُ ﷻ أنَّ فرعونَ ظَنَّ بمُوسىٰ ﵇ أنه كاذبٌ فيما قال له ، وعَمَدَ لِطَلَبِهِ [حَيْثُ قالَهُ مع الظَّنِّ بِمُوسىٰ أنه كاذبٌ ، ولَوْ أَنَّ مُوسىٰ قال : إنه في كلِّ مكانٍ بِذاتِهِ لَطَلَبَهُ] [(٢)] في بَيْتِهِ [(٣)] أوْ بَدَنِهِ ، أوْ حُشِّهِ - فتعالىٰ اللهُ عَنْ ذلك - ، ولَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ بِبُنْيانِ الصَّرْحِ» .

قال أبو عبدِ الله : «وأمَّا الآي التي يَزْعُمُونَ أنها قَدْ وصَلَها الله ، وأبان في تلاوتها لا يريد [أنه] [(٤)] كائنٌ في الأشياءِ بنفسِهِ ، إذ وصلها ولَمْ يَقْطَعْها كما قَطَعَ الكَلامَ الذي أرادَ به أنه علىٰ عرشِهِ فقال : ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [المجادلة:٧] ، فأخْبَرَ بالعِلْمِ .

ثم أخبرَ أنه مع كلِّ مُناجٍ ثُمَّ خَتَمَ الآيةَ بِالعِلْمِ بِقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ . فبدَأَ بالعِلْمِ ، وخَتَمَ بِالعِلْمِ .

---

(١) من بقية النسخ ، و«فهم القرآن» (١٣١) .
(٢) من بقية النسخ ، و«فهم القرآن» .
(٣) في الأصل : «نفسه» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الفهم» . وفي «ك» : «بيته أو في بدنه» .
(٤) من «فهم القرآن» (١٣١) .

فَبَيَّنَ أنه أرادَ أنه يَعْلَمُهُمْ حَيْثُ كانُوا ؛ لا يَخْفُونَ عليه ، ولا يَخْفَىٰ عليه مُناجاتُهُمْ .

ولَو اجْتَمَعَ قَوْمٌ في السُّفلِ (١) ، وناظِرٌ إليهِمْ في العُلُوِّ ؛ فقال : إني لَمْ أزَلْ معكُمْ أراكُمْ ، وأعْلَمُ مُناجاتِكُمْ لَكان صادِقًا -ولله المَثَلُ الأعْلَىٰ عن شَبَهِ الخَلْقِ- (٢) .

فإنْ أبَوْا إلَّا ظاهِرَ التِّلاوَةِ ، وقالُوا : هذا مِنْكُمْ دَعْوَىٰ . خَرَجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ في ظاهِرِ التِّلاوَةِ ؛ لأنَّ مَنْ هو مع الاثْنَيْنِ أو أكثرَ ؛ هو مَعَهُمْ لا فيهِمْ ، ومَنْ كان مع شيء فقد خَلا جِسْمُهُ منهُ ، وهَذا خُرُوجٌ مِنْ قَوْلِهِمْ .

وكذلك قَوْلُهُ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] ؛ لأنَّ ما قَرُبَ مِنَ الشيءِ ليس هو في الشيءِ ففي ظاهِرِ التِّلاوةِ علىٰ دَعْواهُمْ أنه ليس في حَبْلِ الوَرِيدِ كُلِّهِ ...

وكذلك قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤] ، فلَمْ يَقُلْ في السَّماءِ ثُمَّ قَطَعَ - كما قال : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ ثُمَّ قَطَعَ فقال : ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ - فقال : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ فأخبرَ أنهُ إلَهُ أهلِ السَّماءِ وإلَهُ أهلِ الأرضِ ، وذلك مَوْجُودٌ في اللُّغَةِ

---

(١) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» : «القومُ في أَسفَلَ» .

(٢) في بقية النسخ : «أن يُشبه الخلق» .

تَقُولُ : فُلانٌ أميرٌ في خُراسانَ وأميرٌ في بَلْخَ ، وأميرٌ في سَمَرْقَنْدَ وإنما هو في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، ويَخْفَىٰ عليه ما وراءَهُ ، فكيفَ العالي فَوْقَ الأشياءِ لا يَخْفَىٰ عليه شَيْءٌ مِن الأشياءِ يُدَبِّرُهُ ، فهو إلَهٌ فيهِما إذ كان مُدَبِّرًا لَهُما ، وهو علىٰ عَرْشِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ» [(١)] .

تعالىٰ عن الأَشباهِ [(٢)] والأَمْثالِ .

❀ ❀ ❀

وقال الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ خَفيفٍ [(٣)] في كِتابِهِ الذي سَمَّاهُ : «اعْتِقادُ التَّوْحِيدِ بِإثْباتِ الأسماءِ والصِّفاتِ» قال في آخِرِ خُطْبَتِهِ : «فاتَّفَقَتْ أقوالُ المُهاجِرِينَ والأنصارِ في تَوْحِيدِ اللهِ ﷻ ، ومَعْرِفَةِ أسمائِهِ وصِفاتِهِ وقَضائِهِ وقَدَرِهِ ، قَوْلاً واحِدًا ، وشَرَطًا [(٤)] ظاهِرًا ، وهُمُ الذينَ نَقَلُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذلك حتىٰ قال : «عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي» [(٥)] وذَكَرَ الحَديثَ .

---

(١) «فهم القرآن» (١٢٧-١٣٣) .

(٢) في «ك» : «الأشياء» .

(٣) محمد بن خفيف الضبي الفارسي ، شيخ الصوفية ، أخذ عن أبي الحسن الأشعري ، وأخذ عنه الباقلاني ، (ت: ٣٧١هـ) . ترجمته في «السير» (١٦/ ٣٤٢) .

(٤) الشَّرَطُ : العلامةُ . انظر : «تهذيب اللغة» (١١/ ٣٠٩) ، و«المحكم» لابن سيده (٨/ ١٣) . ووقع في «ك» : «شرعًا» .

(٥) تقدم تخريجه من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ص (٨٠) .

وحَديثَ : «لَعَنَ اللهُ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا [أو آوىٰ مُحَدِثًا]»(١) .

وقال : «فكانت كَلِمَةُ الصَّحابةِ علىٰ الاتِّفاق مِنْ غَيْرِ اختِلافٍ ، وهُمُ الذينَ أُمِرْنا بالأخذِ عنهم ؛ إذْ لَمْ يختلفوا بحمدِ اللهِ تعالىٰ في أحكامِ التَّوْحِيدِ وأُصُولِ الدِّينِ مِن الأسماءِ والصِّفاتِ كما اخْتَلَفُوا في الفُرُوعِ (٢) ، ولَوْ كان مِنْهُمْ في ذلك اخْتِلافٌ لَنُقِلَ إلَيْنا كَما نُقِلَ إلينا سائِرُ الاخْتِلافِ ، فاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذلك عِندَ خاصَّتِهِمْ وعامَّتِهِمْ حتىٰ أدَّوْا ذلك إلىٰ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسانٍ ، فاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذلك عِنْدَ العُلَماءِ المَعْرُوفينَ حتىٰ نَقَلُوا ذلك إلينا قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ ؛ لأنَّ الاخْتِلافَ كان عندهم في الأصلِ كُفْرٌ (٣) ، ولله المِنَّةُ .

ثُمَّ إنِّي قائِلٌ -وَبِاللهِ أقولُ- : أنه لمَّا أحْدَثُوا في أحكامِ

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٥٦٧ رقم ١٩٧٨) مِن حديثِ عليٍّ ﷺ .
وما بين المعقوفتين من «ك» ، و«ف» .

(٢) **قال الإمام ابن القيم** -رَحِمَهُ اللهُ- : «ولم يتنازعوا -الصَّحابة- في تأويل آياتِ الصِّفاتِ وأخبارِها في موضع واحدٍ ، بل اتَّفقت كلمتُهم وكلمةُ التَّابعينَ بعدَهم علىٰ : إقرارِها ، وإمرارِها ، مع فهم معانيها ، وإثباتِ حقائِقِها ...؛ لأنها مِن تمام تحقيقِ الشَّهادتين ، وإثباتُها مِن لوازمِ التَّوحيدِ ، فبيَّنها اللهُ ورسولُهُ بيانًا شافيًا لا يقعُ فيه لبسٌ» . «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٠) ، وانظر : «إعلام الموقعين» (١/ ٤٩) في كلام آخر له .

(٣) في «ك» : «كان في الأصل كفرًا عندهم» .

التَّوْحِيدِ وذِكْرِ الأسماءِ والصِّفاتِ علىٰ خِلافِ مَنْهَجِ المُتَقَدِّمِينَ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ ، فَخَاضَ [١] **في ذلك مَنْ لَمْ يُعْرَفُوا بِعِلْمِ الآثارِ ، ولَمْ يَعْقِلُوا قَوْلَهُمْ بِذِكْرِ الأخبارِ ، وصارَ مُعَوَّلُهُمْ علىٰ :**

أحكامِ هَواجِسِ النُّفُوسِ المُسْتَخْرَجَةِ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ علىٰ مُخالَفَةِ السُّنَّةِ .

والتَّعَلُّقِ مِنْهُمْ بِآياتٍ لَمْ يُسْعِدْهُمْ فيها الكلابيَّةُ [٢] ، فتأوَّلُوا علىٰ ما وافقَ أهواءَهُمْ ، وصَحَّحُوا بِذلك مذاهِبَهُمْ : **احْتَجْتُ إلىٰ الكَشْفِ عَنْ صِفَةِ المُتَقَدِّمِينَ ، ومَأْخَذِ المُؤْمِنينَ ، ومِنْهاجِ الأولينَ ؛ خَوْفًا مِنَ الوُقُوعِ في جُمْلَةِ أقاوِيلِهِم التي حَذَّرَ رَسُولُ الله ﷺ مِنها** [٣]**، ومَنَعَ المُسْتَحْدِثينَ** [٤] **له حتىٰ حَذَّرَهُمْ» .**

وذَكَرَ [٥] **أبو عبدِ الله خُرُوجَهُ -عليه الصلاة والسلام-** [٦]

---

(١) في الأصل ، و«ح» ، و«س» : «فخاضوا» ، والمثبت من «ك»، و«ف».

(٢) كلمة «الكلابية» من الأصل ، وليست في شيء من النسخ الخطية أو المطبوعة !

(٣) في «ك» ، و«ف» : «رسول الله ﷺ أُمَّتهُ» .

(٤) في بقية النسخ : «المُسْتجيبين» .

(٥) في بقية النسخ : «ثم ذكر» .

(٦) في بقية النسخ : «خروجَ النبيِّ ﷺ» .

وهُمْ يَتَنازَعُونَ في القَدَرِ وغَضَبَهُ (١) .

وحَديثَ : «لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ» (٢) .

وحَديثَ : «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي علىٰ ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً» ، وأَنَّ النَّاجِيَةَ ما كان عليه هو وأصحابُهُ (٣) .

---

(١) جاء في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جدِّه أنه قال : «خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يومٍ ، والناس يتكلَّمونَ في القدر ، قال : **وكأنَّما تَفَقَّأَ في وجهه حبُّ الرُّمانِ مِن الغَضَبِ ، فقال : «ما لَكُم تَضربونَ كتاب الله بعضَهُ ببعضٍ ، بهذا هلكَ مَن كان قَبْلَكُم»** .
رواه أحمد (١١/ ٢٥٠ رقم ٦٦٦٨) ، وابن ماجه (١/ ٣٣ رقم ٨٥) . وصحح إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٥٨).

(٢) رواه أحمد (٣٩/ ٣٠٢ رقم ٢٣٨٧٦) ، وأبو داود (٥/ ١٢ رقم ٤٦٠٥) ، والترمذي (٤/ ٣٩٨ رقم(٢٦٦٣) ، وابن ماجه (١/ ٦ رقم ١٣) ، وابن حبان (١/ ١٩٠ رقم ١٣) ، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣١٦ رقم ٩٣٤) ، والحاكم (١/ ١٠٨) من حديث أبي رافع ﷺ ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، والألباني .

(٣) رواه أحمد (٢٨/ ١٣٥ رقم ١٦٩٣٧) ، وأبو داود (٥/ ٧ رقم ٤٥٩٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٥ رقم ٢) ، والمروزي في «السنة» (٦٩ رقم ٥١، ٥٢) ، والدارمي (٣/ ١٦٣٦ رقم ٢٥٦٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٧٦ رقم ٨٨٤، ٨٨٥) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٥ رقم ٢٨) ، والحاكم (١/ ١٢٨) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٠٨) من حديث أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ﷺ . وصحَّحه الحاكم ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٥٨ رقم ٢٠٤) .

ثُمَّ قال : «فَلَزِمَ الأُمَّةَ قاطِبَةً مَعْرِفَةُ ما كان عليه الصَّحابةُ ، ولَمْ يُمْكِنِ الوُصُولُ إليه إلَّا مِنْ جِهَةِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسانٍ المَعْرُوفينَ بِنَقْلِ الأخبارِ مِمَّنْ لا يَقْبَلُ المَذاهِبَ المُحْدَثَةَ ، فَيَتَّصِلُ ذلك قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ مِمَّنْ عُرِفُوا بِالعَدالَةِ والأمانةِ ، الحافِظِينَ علىٰ الأُمَّةِ ما لَهُمْ وما عَلَيْهِمْ مِنْ إِثْباتِ السُّنَّةِ» .

إلىٰ أنْ قال : «فأَوَّلُ ما نبتدِئُ به ما أَرَدْنا [1] هذه المسأَلَةَ مِنْ أجلِها ، ذِكْرُ أسماءِ الله ﷻ وصِفاتِه مِمَّا ذَكَرَ اللهُ تعالىٰ في كِتابِهِ ، وما بَيَّنَ ﷺ مِنْ صِفاتِهِ في سُنَّتِهِ ، وما وُصِفَ به ﷻ مِمَّا سَنَذْكُرُ قَوْلَ القائِلِينَ بِذلك ، مِمَّا لا يَجُوزُ لنا في ذلك أنْ نَرُدَّهُ إلىٰ أحكامِ عُقُولِنا بِطَلَبِ الكَيْفيَّةِ لذلك [2] ، ومِمَّا قَدْ أُمِرْنا بالاسْتِسْلامِ لَهُ» .

إلىٰ أنْ قال : «ثُمَّ إنَّ اللهَ تعالىٰ تَعَرَّفَ إلينا بَعْدَ إِثْباتِ الوَحْدانِيَّةِ وإفرادٍ [3] بالأُلُوهِيَّةِ : أنْ ذَكَرَ تعالىٰ فقال في كتابِهِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ ، بما بَدَأَ به مِنْ أسمائِهِ وصِفاتِهِ ، وأَكَّدَهُ عليه السلام بِقَوْلِهِ ، فَقَبِلُوا مِنْهُ كَقَبُولِهِمْ [4] لأوائِلِ التَّوْحِيدِ مِنْ ظاهِرِ قَوْلِهِ : لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» .

---

(١) في الأصل : «مما إذا ..» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٢) في بقية النسخ : «بذلك» .
(٣) في بقية النسخ : «وإقرارٍ» .
(٤) في الأصل : «كقوله» ، والمثبت من بقية النسخ .

إلىٰ أنْ قال : «بإثباتِ نَفْسِهِ بالتَّفْصِيلِ مِنَ المُجْمَلِ ، فقال لِمُوسَىٰ عليه السلام : ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ [طه:٤١] ، وقال : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران:٣٠] .

وَلِصِحَّةِ ذلك واسْتِقْرارِهِ ناجاهُ [١] المَسِيحُ عليه السلام فقال : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة:١١٦] .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام:٥٤] .

وأكَّدَ ﷺ صِحَّةَ إثْباتِ ذلك في سُنَّتِهِ فقال ﷺ : «يقُولُ اللهُ عز وجل : مَنْ ذَكَرَني في نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ في نَفْسي» [٢] .

وقال ﷺ : «كَتَبَ في كِتَابه بِيَدِهِ علىٰ نَفْسِهِ : إنَّ رَحْمَتي تَغلِبُ [٣] غَضَبي» [٤] .

وقال : «سُبْحانَ اللهِ رِضَىٰ نَفْسِهِ» [٥] .

---

(١) في الأصل : «بمناجاة» ، وفي «ح» : «ما جاء به» ، والمثبت من «ك» ، و«ف» .

(٢) رواه البخاري (٩/ ١٢١ رقم ٧٤٠٥) ، ومسلم (٤/ ٢٠٦١ رقم ٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) في بقية النسخ : «غلبت» .

(٤) رواه البخاري (٩/ ١٢٥ رقم ٧٤٢٢) ، ومسلم (٤/ ٢١٠٧ رقم ٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) رواه مسلم (٤/ ٢٠٩١ رقم ٢٧٢٦) من حديث جويرية رضي الله عنها .

وقال في مَحَاجَّةِ آدَمَ لِمُوسىٰ : «أَنْتَ الذي اصْطَفَاكَ اللهُ واصْطَنَعَكَ لِنَفْسِهِ»[1] .

فَقَدْ صَح بِظاهِرِ قَوْلِهِ أنه أثبتَ لِنَفْسِهِ نَفْسًا ، وأثبَتَ له الرَّسُولُ ذلك ، فَعَلَىٰ مَنْ صَدَّقَ اللهَ ورَسُولَهُ اعتِقادُ ما أخبرَ اللهُ به عَنْ نَفْسِهِ ، ويكونُ ذلك مَبْنِيًّا علىٰ ظاهِرِ قَوْلِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾» .

ثُمَّ قال : «فَعَلَىٰ المُؤْمِنينَ خاصَّتِهِمْ وعامَّتِهِمْ قَبُولُ كُلِّ ما ورَدَ مِنهُ عليه السلام بِنَقْلِ العَدْلِ عَنِ العَدْلِ حتىٰ يَتَّصِلَ به ﷺ .

وإنَّ مِمَّا قَصَّ اللهُ علينا في كِتابِهِ ، ووَصَفَ به نَفْسَهُ ، ووَرَدَت السُّنَّةُ بِصِحَّةِ ذلك ، أنْ قال : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، ثُمَّ قال عَقِيبَ ذلك : ﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ [النور:٣٥] ، وبِذلك دَعاهُ ﷺ فقال : «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ»[2] .

ثُمَّ ذَكَرَ حَديثَ أبي مُوسَىٰ : «حِجَابُهُ النُّورُ - أَو النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وجْهِهِ مَا انْتَهَىٰ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[3] .

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٩٦ رقم ٤٧٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه .

(٢) رواه البخاري (٨/ ٧٠ رقم ٦٣١٧) ، مسلم (١/ ٥٣٢) برقم (٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) رواهُ مسلم (١/ ١٦١ رقم٢٩٣) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه .

وقال : «سُبُحاتُ وجْهِهِ : جَلالُهُ ونُورُهُ» . نَقَلَهُ عَنِ الخَلِيلِ [(١)] ، وأبي عُبَيْدٍ [(٢)] .

وقال : قال عبدُ الله بنُ مسعودٍ : «نُورُ السَّماواتِ مِنْ نُورِ وجْهِهِ» [(٣)] .

ثُمَّ قال : «ومِمَّا ورَدَ به النَّصُّ قوله ﷺ إنه حَيٌّ» . وذَكَرَ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، والحديث : «يا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحمَتِكَ أَسْتَغِيثُ» [(٤)] .

---

(١) انظر : «العين» للخليل بن أحمد (٣/ ١٥٢) .

(٢) انظر : «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٦-٧) .

(٣) رواهُ أبو داود في «الزهد» (١٧٤ رقم ١٦٨) ، والدارميُّ في «رده علىٰ بشر» (١/ ٤٧٥) ، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٧٩ رقم ٨٨٨٦) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٧) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٤٠٥ رقم ١١١، ١٤٧) ، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٩٩ رقم ٩٠) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١١١ رقم ٦٧٤) .

(٤) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢١٢ رقم ١٠٣٣٠) ، والبزار (١٣/ ٤٩ رقم ٦٣٦٨) ، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٤٣ رقم ٣٥٦٥) ، و«الصغير» (١/ ٢٧٠ رقم ٤٤٤) ، والحاكم (١/ ٥٤٥) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢١٣ رقم ٧٤٦) ، والضياء في «المختارة» (٦/ ٣٠٠ رقم ٢٣١٩) من حديث أنس رضي الله عنه وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والهيثمي «مجمع الزوائد» (١٠/ ١١٧) ، والألباني في «الصحيحة» (٢٢٧) .

قال : «ومِمَّا تَعرَّفَ اللهُ إلىٰ عِبادِهِ أنْ وصَفَ نَفْسَهُ أنَّ له وجهًا موصوفًا بالجَلالِ والإكْرامِ فأثْبَتَ لِنَفْسِهِ وجْهًا» . وذَكَرَ الآياتِ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَديثَ أبي موسىٰ المُتَقَدِّمَ ، وقال : «في هذا الحَديثِ مِنْ أوصافِ اللهِ ﷻ أنه «لا يَنامُ» ، مُوافِقٌ لِظاهِرِ الكِتابِ : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة:٢٥٥] .

وأنَّ له وجهًا مَوْصُوفًا بِالأنوارِ ، وأنَّ له بصرًا كما عَلَّمَنا في كتابِهِ أنه سميعٌ بصيرٌ» .

ثُمَّ ذَكَرَ الأحادِيثَ في إثْباتِ الوَجْهِ ، وفي إثْباتِ السَّمْعِ والبَصَرِ ، والآياتِ الدَّالَّةَ علىٰ ذلك .

ثُمَّ قال : «إنَّ [1] اللهَ تعالىٰ تَعَرَّفَ إلىٰ عِبادِهِ المُؤْمِنِينَ ، أن قال : لَهُ يَدانِ قَدْ بَسَطَهُما بِالرَّحْمَةِ» .

وذَكَرَ الآياتِ والأحادِيثَ في ذلك ، ثُمَّ ذَكَرَ شِعْرَ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ ، ثُمَّ [ذَكَرَ] [2] حَديثَ : « يُلْقَىٰ في النَّارِ وتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ؟ حَتَّىٰ يَضَعَ فيها رِجْلَهُ» ، وهي رِوايَةُ البُخارِيِّ .

وفي روايَةٍ أُخْرَىٰ : «يَضَعَ قَدَمَهُ عَلَيْهَا» [3] .

---

(١) في بقية النسخ : «ثم إنَّ» .
(٢) من بقية النسخ .
(٣) في بقية النسخ : «عليها قدمه» ، وتقدم تخريج الحديث والتقديم والتأخير في بعض ألفاظه ، وهي رواية لمسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦/ ٣٥) .

ثُمَّ ما رواهُ مسلمٌ البطِينُ عنِ ابنِ عباسٍ : «[أنَّ] الكُرْسِيَّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ ، و[أنَّ] [1] العَرْشَ لا يَقْدِرُ قَدْرَهُ إلَّا اللهُ» [2] ، وذَكَرَ قَوْلَ مُسْلِمٍ البَطِينِ نَفْسِهِ [3] ، وقَوْلَ السُّدِّيِّ [4] ، وقَوْلَ وهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ [5] ، وأبي مالِكٍ [6] ، وبَعْضُهُمْ يقولُ : «مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ» ، وبَعْضُهُمْ يقولُ : «وَاضِعٌ رِجْلَهُ [7] عليه» .

ثُمَّ قال : «فَهذِهِ الرِّواياتُ قَدْ رُوِيَتْ عن هؤلاءِ الأئمَّةِ مِنْ صَدْرِ هذه الأُمَّةِ مُوافِقًا لِقَوْلِ النَّبيِّ ﷺ ، مُتَداوَلًا في الأقوالِ ، ومَحْفُوظًا في الصُّدُورِ ، لا يُنْكِرُ خَلَفٌ عَنْ سَلَفٍ ، ولا يُنْكِرُ عليهِمْ أحدٌ مِنْ نُظَرائِهِمْ ، تَلَقَّتها [8] الخاصَّةُ والعامَّةُ ، مُدَوَّنَةً في كُتُبِهِمْ .

إلىٰ أنْ حَدَثَ في آخِرِ الأُمَّةِ مَنْ قَلَّلَ اللهُ عَدَدَهُمْ مِمَّنْ

(١) «أن» في الموضعين من بقية النسخ .
(٢) تقدم تخريجه ص (٢١١) .
(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٣٨) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١) .
(٤) رواه الطبري (٤/ ٥٣٨) ، وابن أبي حاتم (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠٣) .
(٥) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٢٣ رقم ٢٤٢) .
(٦) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥١ رقم ١٩٥) . وأبو مالك هو غزوان الغفاري من رجال «التقريب» .
(٧) في بقية النسخ : «رِجْلَيْهِ» .
(٨) في بقية النسخ : «نَقَلَتْها» .

حَذَّرَنا رَسُولُ الله ﷺ مِنْ [1] مُجالَسَتِهِمْ ومُكالَمَتِهِمْ ، وأَمَرَنا أنْ لا نَعُودَ مَرْضاهُمْ ، ولا نُشَيِّعَ جَنائِزَهُمْ ، فَقَصَدَ هَؤُلاءِ إلىٰ هذه الرِّواياتِ فَضَرَبُوها بِالتَّشْبِيهِ وعَمَدُوا إلىٰ الأَخبارِ فَعَمِلُوا في دَفْعِها علىٰ أحكامِ المَقايِيسِ ، وكَفَّرُوا المُتَقَدِّمِينَ ، وأنكَرُوا علىٰ الصَّحابَةِ والتابعين ، ورَدُّوا علىٰ الأئمَّةِ الرَّاشِدِينَ ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا عَنْ سَواءِ السَّبِيلِ .

ثُمَّ ذَكَرَ [المَأْثُورَ] [2] عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، وجَوابَهُ لِنَجْدَةَ الحَرُورِيِّ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الصُّورَةِ ، وذَكَرَ أنه صَنَّفَ فيهِ كِتابًا مُفْرَدًا ، واخْتِلافَ النَّاسِ في تَأْوِيلِهِ [3] .

---

(١) في بقية النسخ : «عن» .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) حديث الصُّورةِ هو قوله ﷺ : «إذا قاتَلَ أَحَدُكمْ أَخاهُ ، فليَجْتَنِبِ الوَجْهَ ، فإنَّ اللهَ خلقَ آدمَ علىٰ صُورَتِهِ» . رواه مسلم (٤/ ٢٠١٧ رقم ٢٦١٢/ ١١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وما جاءَ في معناه .
قال الإمامُ أحمدُ -رَحِمَهُ اللهُ- : «مَن قال : إن اللهَ خلقَ آدمَ علىٰ صورة آدم فهو جَهْمِيٌّ ، وأي صورةٍ كانت لآدم قبل أن يَخلُقَهُ» . رواه غلام الخلال في «جزء في السنة» (١/ ٣١٧ رقم ٦٣) ، وابن بطة في «الإبانة (٣/ ٢٦٦ رقم ١٩٨) ، والقاضي في «إبطال التأويلات» (١/ ١٠١ رقم ٧٢-٧٤) .
وقال الإمام ابن قتيبة -رَحِمَهُ اللهُ- (ت: ٢٧٦هـ) : «والذي عندي أنَّ الصورةَ ليست بأعجَبَ من اليدين ، والأصابع ، والعين ، وإنما وقعَ الإلفُ لذلك ؛ لمجيئها في القرآنِ ، ووقَعَت الوحشةُ مِن هذه ؛

لأنَّها لم تأتِ في القرآن ، ونحنُ نؤمنُ بالجميع ، ولا نقولُ في شيءٍ منهُ بكيفيَّةٍ ولا حدٍّ» . «تأويل مختلف الحديث» (٦٠٠) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «**هذا الحديثُ لم يكن بين السَّلفِ مِن القرونِ الثلاثةِ نِزاعٌ في أنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلىٰ اللهِ ، فإنهُ مُستفيضٌ مِن طُرُقٍ مُتعدِّدَةٍ عن عددٍ مِن الصَّحابةِ** ، وسياقُ الأحاديثِ كلِّها يدلُّ علىٰ ذلك ... ، ولكن لمَّا انتَشَرَتْ الجهميَّةُ في المِئةِ الثالثة ، جعلَ طائفةٌ الضَّميرَ فيه عائدًا إلىٰ غيرِ اللهِ تعالىٰ ، حتىٰ نُقِلَ ذلك عن طائفةٍ مِن العُلماءِ المعروفين بالعِلم والسُّنةِ في عامَّةِ أُمورِهم ، كأبي ثور ، وابنِ خُزيمةَ ، وأبي الشَّيخ الأصبهاني وغيرهم ، ولذلك أنكَرَ عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة». «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣-٣٧٦) وانظر هذا الجزء والذي بعدهُ .

قال شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «**والمعنىٰ عند أهل العلم** : أنَّ الله خلقَ آدمَ سميعًا بصيرًا ، مُتكلِّمًا إذا شاءَ ، وهذا هو وصفُ اللهِ ﷻ ، فإنهُ سميعٌ بصيرٌ مُتكلِّمٌ إذا شاءَ ، ولهُ وجهٌ ﷻ .

وليس المعنىٰ التشبيهُ والتَّمثيلُ ، بل الصورَةُ التي للهِ غيرُ الصُّورَةِ التي للمخلوق ، وإنَّما المعنىٰ أنهُ سميعٌ بصيرٌ مُتكلِّمٌ إذا شاءَ ومتىٰ شاء .

وهكذا خَلَقَ اللهُ آدمَ : سميعًا بصيرًا ، ذا وجهٍ ، وذا يدٍ ، وذا قدم ، ولكن ليس السَّمعُ كالسَّمعِ ، وليس البصرُ كالبصرِ ، وليس المتكلِّمُ كالمتكلِّمِ ، بل للهِ صفاتُهُ جل وعلا التي تليقُ بجلالِهِ وعَظَمَتِهِ ، وللعبدِ صِفاتُهُ التي تليقُ به ، صفاتٌ يعتريها الفناءُ والنَّقصُ ، وصفاتُ اللهِ سبحانه كاملةٌ لا يعتريها نقصٌ ولا زوالٌ ولا فناءٌ ، ولهذا قال ﷻ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾» . «مجموع فتاواه» (٤/ ٢٢٦) ، و«نور علىٰ الدرب» (١/ ١٦٨-١٦٩).

ثُمَّ قال : «وسَنَذْكُرُ أُصُولَ السُّنَّةِ وما ورَدَ مِن الاخْتِلافِ فيما نَعْتَقِدُهُ فيما خالَفْنا فيهِ أهلَ الزَّيْغِ ، وما وافَقْنا فيهِ أصحابَ الحَدِيثِ مِنَ المُثْبِتَةِ -إنْ شاءَ اللهُ-» .

ثُمَّ ذَكَرَ الخِلافَ في الإمامَةِ واحْتَجَّ عليها ، وذَكَرَ اتِّفاقَ المُهاجِرِينَ والأنصارِ علىٰ تَقْدِيمِ الصِّدِّيقِ أبي بكرٍ رضي الله عنه ، وأنهُ أفضلُ الأُمَّةِ .

ثُمَّ قال : «وكان الاخْتِلافُ في خَلْقِ الأفعالِ ، هل هي مُقَدَّرَةٌ أم لا ؟ [قال] [1] وقَوْلُنا فيها : إنَّ أفْعالَ العِبادِ مُقَدَّرَةٌ مَعْلُومَةٌ» .

وذَكَرَ إثْباتَ القَدَرِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الخِلافَ في أهلِ الكَبائِرِ وهي مسألَةُ «الأسماءِ والأحكامِ» ، وقال : «قَوْلُنا إنهم مُؤْمِنُونَ علىٰ الإطْلاقِ ، وأمرُهُمْ إلىٰ اللهِ ، إنْ شاءَ عَذَّبَهُمْ ، وإنْ شاءَ عَفا عَنْهُمْ» .

وقال : «أصلُ الإيمانِ مَوْهِبَةٌ يَتَوَلَّدُ مِنْها أفعالُ العِبادِ فَيَكُونُ أصلُهُ التَّصْدِيقُ والإقْرارُ والأعمالُ» .

وذَكَرَ الخِلافَ في زِيادَةِ الإيمانِ ونُقْصانِهِ ، وقال : «قَوْلُنا أنه يَزِيدُ ويَنْقُصُ» .

---

(١) من بقية النسخ -وهي للتذكير «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س»- . ووقع في الأصل بعدها : «وقولنا فيه» ، والتصويب من بقية النسخ .

[قال] [1] : «ثُمَّ كان الاخْتِلافُ في القرآنِ مخلوقٌ أوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، فَقَوْلنا وقَوْلُ أئِمَّتِنا : أَنَّ القرآنَ كَلامُ الله غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وأنه صفةٌ لله تعالىٰ ، منه بَدَا قولًا ، وإليه يَعُودُ حُكْمًا» .

ثُمَّ ذَكَرَ الاختِلافَ في عذابِ القَبرِ ، وذَكَرَ الأحاديثَ فيهِ .

وذَكَرَ الاختِلافَ [2] **في الرُّؤيةِ وقال : «قولُنا وقولُ أئمَّتِنا فيما نَعتَقِدُ : أنَّ اللهَ يُرَىٰ في القيامةِ»** . ثُمَّ ذَكَرَ الحُجَّةَ .

[ثُمَّ] [3] **قال** : «واعْلَمْ -رَحِمَكَ اللهُ- أَنِّي ذَكَرْتُ أحكامَ الاختلافِ علىٰ ما ورَدَ مِنْ تَرْتِيبِ المُحَدِّثِينَ في كُلِّ الأزمِنَةِ .

وقَدْ بَدَأْتُ أَنْ أَذْكُرَ أحكامَ الجُمَلِ مِنَ العُقُودِ ، فَنَقُولُ ونَعْتَقِدُ : **أنَّ اللهَ ﷻ له عرشٌ ، وهو علىٰ عرشِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَماواتِهِ بِكَمالِ أسمائِهِ وصِفاتِهِ** ، كَما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ، و﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [السجدة:٥] .

ولا نَقُولُ : إنه في الأرضِ كما هو في السَّماءِ علىٰ عَرْشِهِ ؛ لأنه عالِمٌ بِما يَجْرِي علىٰ عِبادِهِ ، ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ ﴾ [المعارج] » .

---

(١) من بقية النسخ .
(٢) في بقية النسخ : «ثم ذكر الخلاف» .
(٣) من بقية النسخ .

إلىٰ أنْ قال : «ونَعْتَقِدُ : أنَّ اللهَ خَلَقَ الجَنَّةَ والنَّارَ ، وأنهُما مَخْلُوقَتانِ لِلْبَقاءِ لا لِلْفَناءِ» .

إلىٰ أنْ قال : «ونَعتَقِدُ : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُرِجَ بِنَفْسِهِ إلىٰ سِدْرَةِ المُنْتَهَىٰ» .

إلىٰ أنْ قال : «ونَعتَقِدُ : أنَّ اللهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ فقال : «هَؤُلَاءِ للجَنَّةِ ، وهَؤُلاءِ للنَّارِ »[1].

وَنَعتَقِدُ : أنَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ [2] حَوْضًا ، ونَعْتَقِدُ أنه أولُ شافِعٍ وأولُ مُشَفَّعٍ» .

وذَكَرَ الصِّراطَ ، والمِيزانَ ، والمَوْتَ .

وأنَّ المَقْتُولَ قُتِلَ بِأجَلِهِ ، واسْتَوْفَىٰ رِزْقَهُ[3] .

---

(١) لفظهُ أنَّ الله ﷻ : «قَبَضَ قبضتين ، فقال : «هذه في الجنةِ ولا أُبالي ، وهذه في النارِ ولا أُبالي» . رواه أحمد (٣٦/ ٣٩٥ رقم ٢٢٠٧٧) عن معاذ رضي الله عنه ، وروي عن جماعة من الصحابة بألفاظ متقاربة . انظر : «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٧٦-٨٠ رقم ٤٦-٥٠) .

(٢) في بقية النسخ : «للرسولِ ﷺ» .

(٣) بعضُ المُعتزلةِ يزعمُ : أنَّ المقتولَ لم يستوفِ أجلَهُ ، ولم يستكمِل رزقه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «المقتولُ كغيرِهِ مِن الموتىٰ ، لا يموتُ أحدٌ قبلَ أجَلِهِ ، ولا يتأخَّرُ أحدٌ عن أَجلِهِ ، بل سائرُ الحيوانِ والأشجارِ لها آجالٌ لا تتقدَّمُ ولا تتأخَّرُ ، فإنَّ أَجَلَ الشَّيءِ هو نهايةُ عُمُرِهِ ، وعُمْرُهُ مُدَّةُ بقائِهِ ، فالعُمْرُ مُدَّةُ البقاءِ ، والأجلُ نِهايةُ العُمْرِ

بالانْقِضاءِ» . ثم ذَكَرَ حديث «مسلم» : «قدَّرَ اللهُ مقاديرَ الخلائقِ قبلَ أنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ أَلفَ سَنَةٍ ..» ، وقوله ﷻ : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ .

ثم قال : «واللهُ يعلَمُ ما كان قبلَ أن يكون ؛ وقد كَتَبَ ذلك ، فهو يعلَمُ أنَّ هذا يموتُ بالبَطنِ ، أو ذاتِ الجَنْبِ ...، أو غيرِ ذلك مِن الأسبابِ ، وهذا يموتُ مقتولًا : إمَّا بالسُّمِّ وإمَّا بالسَّيفِ ... وإمَّا بغيرِ ذلك مِن أسبابِ القَتْلِ ...

ولو لم يُقتَلِ المقتولُ ؟ فقد قال بعضُ القدريَّةِ : إنه كان يَعيشُ ، وقال بعضُ نُفاةِ الأسبابِ : إنه يموتُ ، وكلاهُمَا خطأٌ ؛ فإنَّ اللهَ عَلِمَ أنهُ يموتُ بالقتلِ ، فإذا قدَّرَ خِلافَ مَعْلُومِهِ كان تقديرًا لِمَا لا يكون لو كان كيف كان يكون . وهذا قد يَعلَمُهُ بعضُ الناس وقد لا يَعلَمُهُ ، فلو فَرَضْنا أنَّ اللهَ عَلِمَ أنهُ لا يُقتَلُ أمكنَ أن يكونَ قَدَّرَ موتَهُ في هذا الوقتِ ، وأَمكَنَ أن يكونَ قدَّرَ حياتَه إلىٰ وقتٍ آخرَ ، فالجَزْمُ بأحدِ هذينِ علىٰ التَّقدير الذي لا يكونُ جَهلٌ» . «الفتاوىٰ» (٨/ ٥١٦-٥١٨) .

وفي مسائل حرب الكرماني عن الأئمة : أحمد ، وإسحاق ، والحميدي ، وسعيد بن منصور قالوا : «ومَن زَعَمَ أنَّ قَتلَ النَّفس ليس بقدَرٍ مِن اللهِ ﷻ ، فقد زَعَمَ أنَّ المقتولَ ماتَ بغير أَجَلِهِ ! فأيُّ كُفرٍ بالله أوضحُ مِن هذا ؟! بل ذلك كلُّهُ بقضاءٍ مِن اللهِ ﷻ وقدرٍ ، وكلُّ ذلك بمشيئتِهِ في خَلْقِهِ ، و تَدبيرِهِ فيهم ، وما جَرَىٰ مِن سابقِ عِلْمِهِ فيهم ، وهو العدلُ الحقُّ الذي يفعَلُ ما يُريدُ» . «كتاب السنة» للكرماني (٣٢) ، و«حادي الأرواح» لابن القيم (٢/ ٨٣٠) .

انظر : «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٧٨٢- ٧٨٤) ، و«مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن (١/ ٣٢١) .

إلىٰ أنْ قال : «ومِمَّا نَعْتَقِدُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَماءِ الدُّنْيا في ثُلْثِ اللَّيْلِ الآخِرِ ، فَيَبْسُطُ يَدَيْهِ ويقولُ : «أَلَا هَلْ مِنْ سَائِلٍ» الحَدِيثَ .

ولَيْلَةَ النِّصْفِ مِن شَعبانَ [(١)] ، وعَشِيَّةَ عَرَفَةَ [(٢)] ، وذَكَرَ الحَدِيثَ في ذلك .

وقال : «ونعتَقِدُ : أنَّ اللهَ يتولَّىٰ حِسابَ الخَلْقِ بنَفْسِهِ» .

قال : «ونَعتَقِدُ : أنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ، واتَّخَذَ إبْراهِيمَ خَلِيلاً ، وأنَّ الخُلَّةَ غَيْرُ الفَقْرِ ، لا كما قال أهلُ البِدَعِ .

وَنَعتَقِدُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ خَصَّ محمدًا ﷺ بالرُّؤيةِ ، واتَّخَذَهُ خَليلاً [كما اتَّخَذَ إبْراهِيمَ خَليلًا] [(٣)] .

---

(١) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : «إن الله تعالىٰ ينزِلُ ليلةَ النِّصفِ من شعبان إلىٰ السماء الدنيا فيغفِرُ لأكثرَ مِن عددِ شَعَرِ كَلْبٍ» .
وقد رواه أحمد (٤٣/ ١٤٦ رقم ٢٦٠١٨) ، والترمذي (٢/ ١٠٨ رقم ٧٣٩) ، وابن ماجه (١/ ٤٤٤ رقم ١٣٨٩) ، والدارقطني في «النزول» (١٦٩ رقم ٨٩) ، واللالكائي (٣/ ٤٩٦ رقم ٧٦٤).
والحديث روي من طرق عدة ، وهو بمجموعها صحيح كما يقوله الألباني ، انظر : «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٣٥-١٣٩ رقم ١١٤٤).

(٢) ولفظه : «وإنَّه لَيَدْنُو ثم يُباهي بهم الملائكة» . رواه مسلم (٢/ ٩٨٢ رقم ١٣٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .
وفي حديث جابر التصريح بلفظ النزول : «إذا كان يوم عرفة إن الله ينزلُ إلىٰ السماء الدُّنيا فيباهي بهم الملائكة» . رواه ابن خزيمة في (٤/ ٤٤٩ رقم ٢٨٤٠) ، وابن حبان (٩/ ١٦٤ رقم ٣٨٥٣) وغيرهما .

(٣) من بقية النسخ .

وَنَعْتَقِدُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ اختُصَّ بِمَفاتِحِ خَمْسٍ مِن الغَيبِ (١) لا يَعْلَمُها إلَّا اللهُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان:٣٤] الآيةَ .

ونَعتَقِدُ : أنَّ ما أَصابَنا لم يَكُنْ ليُخطِئَنا ، وما أَخطَأَنا لم يكُنْ لِيُصيبَنا .

ونَعتَقِدُ : الرِّضا بقضاءِ اللهِ ﷻ ، والصَّبرَ علىٰ أحكامِ اللهِ .

وَنَعتَقِدُ : المَسْحَ علىٰ الخُفَّيْنِ ، ثلاثًا لِلْمُسافِرِ ، ويومًا ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ .

وَنَعتَقِدُ : الصَّبْرَ علىٰ السُّلْطانِ مِنْ قُرَيْشٍ (٢) ما كان منهم

---

(١) في الأصل : «أن الله تعالىٰ ضنَّ بمفاتح الغيب خمس» . والمثبت من بقية النسخ ، وفي «ح» ، و«س» : «خص» . وضن أي : اختصَّ .

(٢) قال شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز -رَحِمَهُ اللهُ- (ت: ١٤٢٠هـ) : «قوله «مِن قريش» ليس بجيِّد ، وإن كان هو الأصل ؛ لكن السلطانُ يُصبَرُ عليه ، ولو من غير قريش ، إذا تولَّىٰ لا يُخرجُ عليه بالمعصيةِ ، إلَّا أن تَرَوْا كُفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهانٌ ، سواءٌ مِن قريشٍ أو مِن المماليك ، أو مِن أي جنس ، متىٰ تولَّىٰ علىٰ الناس وبايعوهُ ، أو غَلَبَ عليهم بسيفِهِ ، وَجَبَ السَّمعُ والطَّاعةُ له ، كما جاء في الأحاديثِ الصَّحيحةِ عن رسولِ الله ﷺ ، لكن البيعة الاختيارية تكون لقريش إذا تيسَّرَ مَن يَصلُح لهذا وأَمكَن» . «تعليقات علىٰ الفتوىٰ الحموية» تأليفه (١٤٦) .

قلتُ : ولعلَّهُ ذَكَرَ قُريشًا ؛ حكايةً للواقع ، فهم الوُلاة في زمانِهِ .

مِنْ جَوْرٍ أَوْ عَدْلٍ ، ما أقامَ الصَّلاةَ مِنَ [1] الجُمَعِ والأعيادِ ، والجِهادُ مَعَهُمْ ماضٍ إلىٰ يَوْمِ القِيامَةِ .

والصَّلاةُ في الجَماعَةِ حَيْثُ يُنادَىٰ لَها واجِبٌ إذا لَمْ يكُنْ عُذْرٌ أو مانِعٌ ، والتَّراوِيحُ سُنَّةٌ .

ونَشْهَدُ أنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ عَمْدًا فهو كافِرٌ .

والشَّهادَةُ والبَراءَةُ بِدْعَةٌ .

والصَّلاةُ علىٰ مَنْ ماتَ مَنْ أهلِ القِبْلَةِ سُنَّةٌ ، ولا نُنْزِلُ أحدًا جَنَّةً ولا نارًا حتىٰ يكُونَ اللهُ هو الذي يُنْزِلُهُمْ .

والمِراءُ والجِدالُ في الدِّينِ بِدْعَةٌ .

وَنَعْتَقِدُ أنَّ ما شَجَرَ بَيْنَ أصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أمرُهُمْ إلىٰ اللهِ تعالىٰ ، ونترحَّمُ علىٰ عائِشَةَ [ونَتَرَضَّىٰ عَنها] [2] .

والقَوْلُ في اللَّفْظِ والمَلْفُوظِ ، وكَذلك في الاسْمِ والمُسَمَّىٰ بِدْعَةٌ .

والقَوْلُ في الإيمانِ هل هو : مَخْلُوقٌ أوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِدْعَةٌ .

واعْلَمْ أنِّي ذَكَرْتُ اعْتِقادَ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ [ظاهِرِ] [3] ما وَرَدَ

---

(١) في «ك» : «مع» بدل «من» .
(٢) من بقية النسخ .
(٣) من بقية النسخ .

عَنِ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم والتَّابِعِينَ مُجْمَلاً مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصاءٍ ؛ إذْ [قد] (١) تَقَدَّمَ القَوْلُ منْ مَشايِخِنا المَعْرُوفينَ مَنْ أهلِ الإمامةِ والدِّيانَـةِ إلَّا أنِّي أحببتُ أنْ أذكُرَ عُقُودَ أصحابِنا المُتَصَوِّفَةِ فيما أَحْدَثَهُ طائِفَةٌ انتَسَبُوا إلَيْهِمْ ما قَدْ تَخَرَّصُوا مِنَ القَوْلِ مَا (٢) نَزَّهَ اللهُ تعالىٰ المَذْهَبَ وأهلَهُ مِنْ ذلك» (٣) .

إلىٰ أنْ قال : «وقَرَأْتُ لمحمدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ في كِتابٍ سَمَّاهُ «التَّبْصيرَ» كَتَبَ بِذلك إلىٰ أهلِ طَبَرِسْتانَ في اختِلافٍ عِنْدَهُمْ ، وسأَلُوهُ أنْ يَصِفَ (٤) لَهُمْ ما يَعْتَقِدُهُ ويَذْهَبُ إليـهِ فَذَكَرَ في كِتابِهِ (٥) اختِلافَ القائِلِينَ بِرُؤْيَـةِ الله تعالىٰ ، فَذَكَرَ عَنْ

(١) من «ك» ، و«ف» .
(٢) في «ك» ، و«ف» : «مِمَّا» ، وفي «ح» ، و«س» : «بما» .
(٣) المتصوِّفةُ مرُّوا بمراحلَ ، فأَوَّلُهم كانت بدعتُهم يسيرةٌ جدًّا بالنِّسبةِ لمن بعدَهم ، فغالبُها بدعٌ إضافيةٌ ، ثم تلاعب الشيطانُ بهم حتىٰ دخلت عليهم بدعٌ اعتقاديةٌ ، إلىٰ أن أَدخَلَ عليهم بدعة الحلولِ والاتحادِ والعقائد الكفريةِ ، وهذا ظاهرٌ لمن نظرَ في كتبهم وكلماتهم جيلًا بعد جيل .
قال الإمام ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) في «تلبيس إبليس» (٤١٥) :
«... وعلىٰ هذا كان أوائل القوم ، فلبَّس إبليسُ عليهم في أشياء ، ثم لبَّس علىٰ مَن بعدَهم من تابعيهم ، **وكلما مضىٰ قرنٌ زادَ طمعُهُ في القرن الثاني ، فزادَ تلبيسُهُ عليهم إلىٰ أنْ تمكَّن مِن المتأخرينَ غايةَ التَّمكُّن . وكان أصلُ تلبيسه عليهم أن صدَّهم عن العلم»** .
(٤) في بقية النسخ : «يُصنِّفَ» .
(٥) في الأصل : «في كتاب» ، والمثبت من بقية النسخ .

طائِفَةٍ إثْباتَ الرُّؤْيَةِ في الدُّنْيا والآخِرَةِ (١) .

وَنَسَبَ هذه المقالَةَ إلىٰ الصُّوفيَّةِ قاطِبَةً ، لَمْ يَخُصَّ طائِفَةً [دونَ طائفةٍ] (٢)، فبيَّن أنَّ ذلك علىٰ جَهالَةٍ مِنْهُ بأقوالِ المُخْلِصِينَ مِنْهُمْ ، ثمَّ كان مِن بعدُ ادَّعىٰ نسبةَ ذلكَ إلىٰ الطَّائفةِ نَسَبَهُ إلىٰ ابنِ أُخْتِ (٣) عَبْدِ الواحِدِ بنِ زَيْدٍ ، واللهُ أعلمُ بِمَحَلِّهِ عِنْدَ المُخْلِصِينَ ، فَكَيْفَ بابنِ أُخْتِهِ (٤) .

وليس إذا أحدثَ الزَّائِغُ في نِحْلَتِهِ قولًا (٥) نُسِبَ إلىٰ الجُمْلَةِ ، كَذلك في الفُقَهاءِ والمُحَدِّثينَ ليس مَنْ أحدثَ قَوْلًا في الفِقْهِ ، أو دلَّسَ فيما حَدَّثَهُ (٦) يُنْسَبُ ذلك إلىٰ جُمْلَةِ

---

(١) انظر : «التبصير في معالم الدين» للإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) ص (٢١٧-٢١٨) .

(٢) من «ك» ، و«ف» .

(٣) في «ك» ، و«ف» : « وكان مَنْ نُسِبَ إلَيْهِ ذلك القَوْلُ - بَعْدَ أنِ ادُّعِيَ علىٰ الطَّائِفَةِ - ابنُ أُختِ ..» .

(٤) عبد الواحد بن زيد البصري شيخ الصوفية ، توفي بعد الخمسين ومئة ، ترجمته في «السير» (٧/ ١٧٨) .
وقد نَقَلَ الأشعري في «المقالات» (١/ ٢٨٨) أنه وطائفته المُتَّبعين له يقولون : «إنَّ اللهَ يُرىٰ علىٰ قَدْرِ الأعمالِ ، فمَنْ كان عملُه أفضلَ رآهُ أحسنَ» !

(٥) في الأصل : «أحدثَ أهل الزيغ قولًا» والمثبت من البقية .

(٦) في «ك» : «الفقه والحديث ، ينسبُ ..» ، وفي «ح» ، و«ف» ، و«س» : «أو لبَّس فيها حديثًا» .

الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ .

واعْلَمْ أنَّ ألفاظَ «الصُّوفيَّةِ» وعُلُومَهُمْ تَخْتَلِفُ ، فَيُطْلِقُونَ ألفاظَهُمْ علىٰ مَوْضُوعاتٍ [لَهم] [1] ، ومَرْمُوزاتٍ وإشاراتٍ تَجْرِي فيما بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ لَمْ يُداخِلْهُمْ علىٰ التَّحْقِيقِ ، ونازَلَ ما هُمْ عليه رَجَعَ عَنْهُمْ خاسِئًا وهو حَسيرٌ [2] .

ثُمَّ ذَكَرَ إطْلاقَهُمْ لَفْظَ الرُّؤْيَةِ بِالتَّقْيِيدِ ، فيقال [3] : «كَثِيرٌ ما يَقُولُونَ : رأيتُ اللهَ يقولُ .

وذُكِرَ عَنْ جَعْفَرِ بنِ محمدٍ قَوْلُهُ لمَّا سُئِلَ : هَلْ رأيتَ اللهَ حِينَ عَبَدْتَهُ ؟ قال : رأيتُ اللهَ ثُمَّ عَبَدْتُهُ .

فقال السَّائِلُ : كَيْفَ رأيتَهُ ؟

فقال : لَمْ تَرَهُ العُيُونُ بِتَحْدِيدِ العَيانِ ، ولَكِنْ رأتْهُ القُلُوبُ [4]

---

(١) من بقية النسخ .

(٢) وهل دخل الزنادقة إلَّا من هذا الباب ؟ كلَّما أَدخَلُوا باطلًا مِن بدعةٍ أو كُفـر وأُنكِرَ عليهم قالوا : لنا إشاراتُنا التي لم يَفهَمْها الفقهاءُ ! والفقهاءُ إنَّما يُحاكِمُونَهم بما ظَهَرَ مِن كلامِهم ، وهذا كتابُ اللهِ وسنةُ رسولِه وما كان عليه السَّلفُ كُلُّه يدلُّ علىٰ معاملةِ المُتكلِّم بما ظَهَرَ مِن كلامِهِ ، في الطَّلاقِ والنِّكاح والبيع والشِّراءِ والحُدودِ وغيرِ ذلك ، بل في الإيمـانِ والكفرِ والسُّنةِ والبدعةِ ... والواجبُ عندَ تقرير العقائدِ وغيرِها الكتابةُ بما هو واضحٌ لا لَبْسَ فيه ، ولا غموضَ .

(٣) في بقية النسخ : «فقال» .

(٤) وقع في الأصل : «العيون» ! والمثبت من بقية النسخ .

بِتَحْقِيقِ الإيقانِ» .

ثُمَّ قال : «وأنهُ تعالىٰ يُرَىٰ في الآخِرَةِ كما أخبَرَ في كِتابِهِ ، وذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ ، فهذا قَوْلُنا وقَوْلُ أئمَّتِنا دُونَ الجُهَّالِ مِنْ أهلِ الغَباوَةِ فينا .

وأنَّ مِمَّا [1] نَعْتَقِدُه : مِن أنَّ اللهَ حَرَّمَ علىٰ المُؤْمِنينَ دِماءَهُمْ وأموالَهُمْ [2] وأعراضَهُمْ ، وذَكَرَ ذلك في حِجَّةِ الوَداعِ . فَمَنْ زَعَمَ أنه يَبْلُغُ مَعَ اللهِ إلىٰ دَرَجَةٍ يُبِيحُ اللهُ [3] لَهُ ما حَظَرَ علىٰ المُؤْمِنِينَ -إلَّا المُضْطَرَّ علىٰ حالٍ يَلْزَمُ إحْياءَ النَّفْسِ وإنْ بَلَغَ [العبدُ] [4] ما بَلَغَ مِنَ العِلْمِ والعِبادَةِ- فَذلك كُفْرٌ باللهِ ، والقائِلُ بذلك قائِلٌ بِالإباحةِ وهُمُ المُنْسَلِخُونَ مِنَ الدِّيانَةِ .

وأنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ : تَرْكَ [إطْلاقِ] [5] تسميةِ العِشْقِ علىٰ اللهِ تعالىٰ ، ونُبَيِّنُ [6] أنَّ ذلك لا يَجُوزُ ؛ لاشْتِقاقِهِ ، ولِعَدَمِ وُرُودِ

---

(١) في الأصل : «ما» ، والتصويب من بقية النسخ .
(٢) في الأصل : «أموالهم ودماءهم» ، والمثبت من بقية النسخ ، وهو لفظ الحديث .
(٣) في بقية النسخ : «يبيحُ الحقُّ» .
(٤) من «ك» ، و«ف» .
(٥) من بقية النسخ . ووقع فيها : «ومما نعتقدهُ» .
(٦) في بقية النسخ : «ويبين» .

الشَّرْعِ به .

وقال : «أدنَىٰ ما فيهِ أنه بِدْعَةٌ وضَلالَةٌ ، وفيما نَصَّ اللهُ مِن ذلك مِنْ ذِكْرِ المَحَبَّةِ كِفايَةٌ»[1] .

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في إطلاق لفظ العشق على الله ﷻ : «وذهبَ طوائفُ مِن أهل العلم والدِّينِ إلىٰ إنكارِ ذلك في حقِّ اللهِ ، ولا رَيْبَ أنَّ هذا اللَّفظَ ليس مأثورًا عن أئمَّةِ السَّلفِ .
والذينَ أَنكروهُ لهم مِن جِهَةِ اللَّفظِ مَأخذانِ ، ومِن جِهةَ المعنىٰ مَأْخَذَانِ :
أَمَّا مِن جِهةِ اللَّفظِ : فإنَّ هذا اللَّفظَ ليس مأثورًا عن السَّلفِ ، وبابُ الأسماءِ والصِّفاتِ يُتَّبَعُ فيها الألفاظُ الشَّرعيةُ ، فلا نُطلِقُ إلَّا ما يَرِدُ به الأثرُ .
المأخذُ الثاني : أنَّ المعروفَ مِن استِعمالِ هذا اللَّفظِ في اللُّغةِ إنَّما هو في مَحبَّةِ جنس النِّكاح ، مثل : حبِّ الإنسانِ الآدميَّ مِثلَهُ مِمَّن يَسْتَمْتِعُ به ... فلا يكادُ يُستَعْمَلُ هذا اللَّفظُ في محبَّةِ الإنسانِ لولَدِهِ وأَقاربه ووطنِهِ ومالِه ودينه وغير ذلك ، ولا في محبَّتِهِ لآدميٍّ لغيرِ صُورَتِهِ مثلَ محبَّةِ الآدميِّ لِعِلْمِهِ ودينِهِ وشجاعتِهِ وكَرَمِهِ وإحسانِهِ ونحو ذلك ، بل المشهورُ مِن لفظِ العِشقِ هو مَحبَّةُ النِّكاحِ ومُقدِّماتِهِ ..
وأمَّا المأخذُ المعنويُّ : فهو أنَّ العِشقَ : هل هو فسادٌ في الحُبِّ والإرادَةِ ، أو فسادٌ في الإدراكِ والمعرفةِ ؟
قيل : إنَّ العِشقَ هو الإفراطُ في الحبِّ حتىٰ يزيدَ علىٰ القَصْدِ الواجبِ ، فإذا أَفرَطَ كان مذمومًا فاسِدًا مُفسِدًا للقلب والجسم . كما قال تعالىٰ : ﴿ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ ، فمَنْ صارَ مُفْرِطًا صارَ مريضًا ...
وقيل : إنَّ العِشقَ هو فسادٌ في الإدراكِ والتَّخيُّلِ والمَعرِفَةِ ؛ فإنَّ العاشِقَ يُخيَّلُ له المعشوقُ علىٰ خلافِ ما هو به حتىٰ يُصيبَهُ ما يُصيبُهُ مِن داءِ العِشقِ ، ولو أَدرَكَهُ علىٰ الوَجْهِ الصَّحيحِ لم يبلغ إلىٰ حدِّ العِشقِ ، وإنْ حَصَلَ لهُ مَحبَّةٌ وعِلاقةٌ .

وأنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ [١] : أنَّ اللهَ لا يَحِلُّ في المَرْئِيَّاتِ ، وأنه المتَفَرِّدُ [٢] بِكَمالِ أسمائِهِ وصِفاتِهِ ، بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، مُسْتَوٍ علىٰ عَرْشِهِ ، وأنَّ القرآنَ كَلامُ اللهِ [٣] غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وحَيْثُ ما تُلِيَ وحُفِظَ ودُرِّسَ .

وَنَعْتَقِدُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ اتَّخَذَ إبْراهِيمَ خَلِيلاً ، واتَّخَذَ نَبِيَّنا محمدًا ﷺ خليلاً وحَبيبًا ، والخُلَّةُ لهما مِنْهُ علىٰ خِلافِ ما قالَتِ [٤] المُعتزِلَةُ : [أنَّ الخُلَّةَ] [٥] : الفَقْرُ والحاجَةُ» .

إلىٰ أنْ قال : «والخُلَّةُ والمَحَبَّةُ صِفَتانِ لله هو مَوْصُوفٌ

ولهذا يقول الأطباءُ : العِشقُ مرَضٌ وسواسيٌّ ، فيَجعَلُونَهُ مِن الأمراضِ الدِّماغيَّةِ التي تُفسِدُ التَّخيُّلَ .
وإذا كان الأمرُ كذلك امتَنَعَ في حقِّ اللهِ مِن الجانبين :
فإنَّ اللهَ بكلِّ شيءٍ عليمٌ ، وهو سميعٌ بصيرٌ ، مُقدَّسٌ مُنَزَّهٌ عن نقصٍ أو خَلَلٍ في سَمْعِهِ وبَصرِهِ وعِلْمِهِ .
والمُحبُّونَ لهُ : عبادُهُ المؤمنونَ الذين آمنوا بهِ وعَرَفوهُ بِمَا تَعَرَّفَ به إليهم مِن أسمائِهِ وآياتِهِ ، وما قَذَفَهُ في قلوبهم مِن أنوارِ مَعرِفَتِهِ ، فليست محبَّتُهم إيَّاهُ عن اعتقادٍ فاسِدٍ» . «جامع الرسائل» (٢/ ٢٣٩-٢٤٤) باختصار .

(١) في «ك» ، و«ف» ، و«س» : «نعتقدهُ» .
(٢) في «ك» ، و«ف» : «المُنْفَرِدُ» .
(٣) في «ك» ، و«ف» ، و«س» : «القرآن كلامهُ» .
(٤) في «ك» ، و«ح» ، و«س» : «قاله» .
(٥) من بقية النسخ .

بِهِما ، ولا تَدْخُلُ أوصافُهُ تَحْتَ التَّكْيِيفِ والتَّشْبِيهِ ، وصِفاتُ الخَلْقِ مِنَ المَحَبَّةِ والخُلَّةِ جائِزٌ عَلَيْهِم الكَيْفُ ، فأمَّا صِفاتُهُ تعالىٰ فَمَعْلُومَةٌ (١) في العِلْمِ ، ومَوْجُودَةٌ في التَّعْرِيفِ ، قَد انْتَفَىٰ عَنْهُما التَّشْبِيهُ ، فالإيمانُ به واجِبٌ ، وحسمُ (٢) الكَيْفيَّةِ عَنْ ذلك (٣) .

وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ أباحَ المَكاسِبَ والتِّجاراتِ والصِّناعاتِ ، وإنَّما حَرَّمَ اللهُ [الغِشَّ] (٤) والظُّلْمَ ، و[أنَّ] مَنْ قال بِتَحْرِيمِ تلك المَكاسِبِ فهو ضالٌّ [مُضِلٌّ] مُبْتَدِعٌ ؛ [إذْ ليس الفَسادُ والظُّلْمُ والغِشُّ مِنَ التِّجاراتِ والصِّناعاتِ في شَيْءٍ ، وإنَّما حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ الفَسادَ لا الكَسْبَ والتِّجارَةَ ، فَإنَّ ذلك علىٰ أصلِ الكِتابِ والسُّنَّةِ جائِزٌ إلىٰ يَوْمِ القِيامَةِ] (٥) .

---

(١) في الأصل ، و«ح» ، و«س» : «فمعلومٌ ... ، وموجودٌ» ، والمثبت من «ك» ، و«ف» ، والسياق .

(٢) الحسمُ المنعُ والقَطعُ ، تقولُ : أنا أحسِمُ علىٰ فلانٍ الأمرَ ، أي : أَقطَعُهُ عليه حتىٰ لا يظفَرَ منهُ بشيءٍ . انظر : «تهذيب اللغة» (٤/ ٣٤٤)، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٣/ ١٥٦).

(٣) في بقية النسخ زيادة : «ذلك ساقطٌ» ، وأرىٰ أنها : إما أن تكون زيادة غير صحيحة ؛ لأنها لا توافق السياق .
وإمَّا أن تكون العبارة : «واسمُ الكيفية عن ذلك ساقطٌ» . فتحرَّفت إلىٰ «حسم» .

(٤) ما بين المعقوفتين بياض بالأصل ، والمثبت من «ك» ، و«ف»، و«س».

(٥) ما بين المعقوفات سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ .

وأنَّ مِمَّا نعتَقِدُهُ : أنَّ اللهَ لا يأمُرُ بأكلِ الحَلالِ ، ثمَّ يُعدِمُهُم [1] الوصولَ إليهِ مِن جميعِ الجِهاتِ ؛ لأَنَّ ما طالَبَهم بهِ موجودٌ إلىٰ يومِ القيامَةِ ، والمُعتَقِدُ أنَّ الأرضَ تَخْلُو من الحلالِ ، والناسُ يتقلَّبونَ في الحرامِ ، فهو مُبتَدِعٌ ضالٌّ ، إلَّا أنه يَقِلُّ في مَوْضِعٍ ويَكْثُرُ في مَوْضِعٍ ، لا أنه مَفْقُودٌ [2] مِن الأرضِ .

وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ أنَّا إذا رأينا مَنْ ظاهِرُهُ جَمِيلٌ لا يُتَّهَمُ [3] في مَكْسَبِهِ ومالِهِ وطَعامِهِ ، جائِزٌ أنْ يُؤْكَلَ [طَعامُهُ] [4] ، والمُعامَلَةُ في تِجارَتِهِ ، فَلَيْسَ عَلَيْنا الكَشْفُ عَنْ مالِهِ .

فَإنْ سأَلَ سائِلٌ علىٰ سَبِيلِ الاحْتِياطِ جازَ ، إلَّا مَنْ داخَلَ الظَّلَمَةَ ، وَمَنْ لا يَزَعُ [5] عنِ الظُّلْمِ ، وأَخْذِ الأموالِ بِالباطِلِ ومَعَهُ غَيْرُ ذلك : فالسُّؤالُ والتَّوَقِّي أولىٰ ، كما سأَلَ الصِّدِّيقُ غُلامَهُ [6] .

---

(١) في الأصل : «ثم لا يعدمهم» ! وفي «ح» ، و«س» : «يأمر ... ثم يعدمهم» ! والمثبت من «ك» ، و«ف» .

(٢) في الأصل : «غير مفقود» وهو غلطٌ ، والمثبت من البقية .

(٣) في بقية النسخ : «لا نتَّهِمُهُ» .

(٤) من بقية النسخ .

(٥) يزع أي : يكُف نفسه . انظر : «تهذيب اللغة» (٣/ ٩٩) .

(٦) رواه البخاري (٥/ ٤٣ رقم ٣٨٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : «كان لأبي بكر غلامٌ يخرجُ له الخَرَاج ، وكان أبو بكر يأكلُ من خَرَاجِهِ ، فجاءَ يومًا بشيء فأكلَ منه أبو بكر ، فقال له الغلامُ : أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر : وما هو ؟ قال : كنتُ تكهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهلية ، وما أُحسِنُ الكهانة ، إلا أنِّي خدعتُهُ فأعطاني بذلك ،

فَإِنْ كان مَعَهُ مِنَ المالِ سِوَىٰ ذلك مِمَّا هو خارِجٌ عَنْ تِلْكَ الأموالِ فاخْتَلَطا ، فلا يُطْلَقُ عليه اسْمُ الحَرَامِ ولا الحَلالِ [1] ، إِلَّا أنه مُشْتَبَهٌ :

فَمَنْ سأَلَ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ كما فَعَلَ الصِّدِّيقُ .

وأجازَ ابنُ مَسعودٍ وسَلْمانُ ، وقالا : «كُلْ مَهْنَأَهُ [2] ، وعليه التَّبِعَةُ» [3] .

والنَّاسُ طَبقاتٌ ، والدِّينُ : الحَنيفيَّةُ السَّمْحَةُ .

وإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ [4] أَنَّ العبدَ ما دامَ أحكامُ الدَّارِ جاريةً عليه فلا يَسْقُطُ عَنْهُ الخوفُ ولا الرَّجاءُ ، وكلُّ مَن ادَّعَىٰ الأمنَ فهو جاهِلٌ بالله ، وبِما أَخبَرَ به عَنْ نَفْسِهِ ولا : ﴿ يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف:٩٩] ، وقَدْ أَفْرَدْتُ كَشْفَ عَوَارِ

فهذا الذي أكلتَ منهُ ، فأدخلَ أبو بكرٍ يدَهُ فقاءَ كلَّ شيءٍ في بطنِهِ» .
قال ابن حجر : «في روايةِ الإسماعيلي من وجهٍ آخر : «فكانَ يجيء بكسبِهِ **فلا يأكلُ منه حتىٰ يسألهُ** ، فأتاهُ ليلةً بكسبه فأكلَ منهُ ولم يسأله ، ثم سأله» . «الفتح» (٧/ ١٩٠) .

(١) في بقية النسخ : «الحلال ولا الحرام» .

(٢) المهنأ : ما أتاكَ بلا مشقَّةٍ . «لسان العرب» (١/ ١٨٤) .
وفي «ح» ، و«ف» : «منهُ» بدل «المنهأ» ، وهي ليست في «ك» .

(٣) رواهما عبد الرزاق في «مصنفه» (٨/ ١٥٠ رقم ١٤٦٧٥، ١٤٦٧٧) .

(٤) في «ك» ، و«ف» ، و«س» : «نعتقِدُه» .

كُلِّ مَنْ قال بِذلك [1] .

وَنَعتَقِدُ أنَّ العُبودِيَّةَ لا تَسْقُطُ عَنِ العَبْدِ ما عَقَلَ وعَلِمَ ما [لهُ ومَا] [2] عليه ، مُمَيِّزٌ علىٰ أحكامِ القُوَّةِ والاسْتِطاعَةِ ؛ إذْ لَمْ يُسْقِطِ اللهُ ذلك عَنِ الأنبِياء والصِّدِّيقِينَ والشُّهَداءِ والصَّالِحِينَ .

ومَنْ زَعَمَ أنه قَدْ خَرَجَ مِنْ رِقِّ العُبودِيَّةِ إلىٰ فَضاءِ الحُرِّيَّةِ بإسْقاطِ العُبُودِيَّةِ والخُرُوجِ إلىٰ أحكامِ الأَحَدِيَّةِ المَبدَئيَّةِ [3] بِعَلائِقِ الآخِرِيَّةِ ، فهو كُفْرٌ لا مَحالَةَ ، إلَّا مَن اعْتَراهُ عِلَّةٌ ، أوْ آفَةٌ ، فَصارَ مَعْتُوهًا أوْ مَجْنُونًا ، أوْ مُبَرْسَمًا وقَد اخْتَلَطَ عَقْلُهُ [4] ، أوْ لَحِقَهُ غَشْيَةٌ ، ارْتَفَعَ عَنْهُ أحكامُ العَقْلِ ، وذَهَبَ عَنِ التَّمْييزِ والمَعْرِفَةِ ، فَذلك خارِجٌ عَنِ المِلَّةِ مُفارِقٌ لِلشَّرِيعَةِ .

وَمَنْ زَعَمَ الإشْرافَ علىٰ الخَلْقِ حتىٰ يَعْلَمَ مَقاماتِهِمْ ومِقْدارَهُمْ عِنْدَ الله بِغَيْرِ الوَحْيِ المُنَزَّلِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فهو خارِجٌ عَنِ المِلَّةِ .

---

(١) في الأصل : «وقد أفردتُ مسألة عوار من قال بذلك» والمثبت من بقية النسخ .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) المبدئية معناها : المبدأ ، وهو الله عند المتصوفة ، وقيل : العقل الأول ، وقيل غير ذلك . «الموسوعة الصوفية» (١٢٣٧) .
وفي «ف» : «المسدية» .

(٤) في بقية النسخ : «في عقلِهِ» .

وَمَن ادَّعَىٰ أنه يَعْرِفُ مَآلَ الخَلْقِ ومُنْقَلَبَهُمْ ، وأَنَّهُم علىٰ ماذا يَمُوتُونَ ويُخْتَمُ لَهُمْ بِغَيْرِ الوَحْيِ مِنْ قَوْلِ الله وقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ فَقَدْ باءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ .

والفِراسَةُ حَقٌّ علىٰ أُصُولٍ ذَكَرْناها ، [ولَيْسَ ذلكَ مِمَّا رَسَمناهُ][1] في شَيْءٍ .

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ صِفاتَهُ فانيةٌ[2] بِصِفاتِهِ - وَيُشِيرُ في ذلك إلىٰ غَيْرِ الأيدِ والعِصْمَةِ[3] والتَّوْفيقِ والهِدايةِ - وأشارَ إلىٰ صِفاتِهِ ﷻ القَدِيمَةِ : فهو حُلُولِيٌّ قائِلٌ بِاللَّاهُوتيَّةِ والالتِحامِ ، وذلك كُفْرٌ لا مَحالَةَ .

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الأرواحَ كُلَّها مَخْلُوقَةٌ .

ومَنْ قال : إنها غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ فَقَدْ ضاهَىٰ قَوْلَ النَّصارَىٰ -النُّسْطُورِيَّةِ- في المَسيحِ ، وذلك كُفْرٌ بِالله العَظِيمِ .

وَمَنْ قال : إنَّ شَيْئًا مِنْ صِفاتِ الله ﷻ حالٌّ في العَبْدِ ، وقال بِالتَّبْعِيضِ علىٰ الله فَقَدْ كَفَرَ .

---

(١) في الأصل مكانها : «مما» فقط ، والمثبت من «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، وفي «ف» : «سمَّيناهُ» . ويريد : أنَّ ما تقدَّمَ ليس مِن الفِراسَةِ في شيءٍ ، بل هي دعاوىٰ باطلة ، وادِّعاءٌ لعلم الغيب .

(٢) في بقية النسخ : «قائمة بصفاته» .

(٣) تحرفت في الأصل ، و«ح» ، و«س» إلىٰ : «والعظمة» ، وفي «ح» : «الآية» والمثبت من «ك» ، و«ف» .

والقرآنُ كلامُ الله ليس بِمَخْلُوقٍ ، ولا حالٌّ في مَخْلُوقٍ ، وأنه كَيْفَ ما تُلِيَ وقُرِئَ وحُفِظَ : فهو صِفَةٌ لله ﷻ [1] ، ولَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ المَدْرُوسِ ، ولا التِّلاوَةُ مِنَ المَتْلُوِّ ؛ لأنه ﷻ بِجَمِيعِ صِفاتِهِ وأسمائِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، ومَنْ قال بغيرِ ذلك فهو كافِرٌ لا محالةَ .

وَنَعْتَقِدُ أنَّ القِراءَةَ المُلَحَّنَةَ بِدْعَةٌ وضَلالَةٌ .

وأنَّ القَصائِدَ بِدْعَةٌ ، ومَجْراها علىٰ قِسْمَيْنِ :

فالحَسَنُ مِنْ ذلك مِنْ ذِكْرِ [آلاءِ] [2] اللهِ ، وذِكرِ نَعْمائِهِ ، وإظْهارِ نَعْتِ الصَّالِحِينَ وصِفَةِ [المُتَّقِينَ] [3] ، فَذلك جائِزٌ ، وتَرْكُهُ والاشْتِغالُ بِذِكْرِ اللهِ والقرآنِ والعِلْمِ أَوْلىٰ به .

وما جَرَىٰ علىٰ وصْفِ المَرْئِيَّاتِ ، ونَعْتِ المَخْلُوقاتِ ، فاسْتِماعُ ذلك علىٰ الله كُفْرٌ ، واسْتِماعُ الغِناءِ والرُّباعِيَّاتِ [4]

---

(١) في بقية النسخ : «الله» .
(٢) من بقية النسخ .
(٣) بياض بالأصل ، والكلمة من بقية النسخ .
(٤) في الأصل ، و«ك» ، و«س» في جميع المواضع : «الربيعيات» ! وفي «ح» : «الربعيات» ، والمثبت من «ف»
وبعد طول بحث لم أجد «الربيعيات» في الشعر والغناء ونحوهما ، وإنَّما وَجَدتُ «الرُّباعيَّات» ، وهي في الشِّعرِ : منظومةٌ شِعْرِيَّةٌ تتألَّفُ مِن وحداتٍ كُلُّ وحدةٍ منها أربعةُ أشطُرٍ تستقِلُّ بقافيتها . انظر : «المعجم الوسيط» (٣٢٤) .

علىٰ اللهِ كُفْرٌ [1] .

والرَّقْصُ بِالإيقاعِ ونَعْتُ الرَّقَّاصِينَ علىٰ أحكامِ الدِّينِ فِسْقٌ ، وعلىٰ أحكامِ التَّواجُدِ [والنَّغامِ] [2] لَهْوٌ ولَعِبٌ .

وحرامٌ علىٰ كُلِّ مَنْ يسَمَعُ القَصائِدَ والرُّباعِيَّاتِ المُلَحَّنَةَ الجاري بَيْنَ أهلِ الأطباعِ علىٰ أحكامِ الذِّكْرِ ، إلَّا لِمَنْ تَقدَّمَ لَهُ العِلْمُ بأحكامِ التَّوْحيدِ ، ومَعْرِفَةِ أسمائِهِ وصِفاتِهِ ، وما يُضافُ إلىٰ اللهِ مِن اللهِ مِنْ ذلك مِمَّا لا يَليقُ به ﷻ ، مِمَّا هو مُنَزَّهٌ عنهُ ، فيكونُ اسْتِماعُهُ كما قال : ﴿ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ ﴾ [الزمر:١٨] الآيةَ .

وَكُلُّ مَنْ جَهِلَ ذلك وقَصَدَ [اسْتِماعَهُ] علىٰ اللهِ [علىٰ] [3] غَيْرِ تَفْصِيلٍ [4] فهو كُفْرٌ لا مَحالَةَ ، وكُلُّ [5] مَنْ جَمَعَ القَوْلَ

---

(١) قال شيخنا الإمام ابن باز : «إنْ كان ذلكَ علىٰ وجهِ التَّعبُّدِ ؛ لأنه استحلالٌ لِمَا حرَّمَ اللهُ من البدعِ المُنْكَرةِ التي أجمعَ العلماءُ علىٰ إنكارِها ، وكلُّ مَن استحلَّ ما حرَّمَ اللهُ مِمَّا أجمعَ عليه المسلمون كاستحلال الزنا ، والخمر ، يكون كفرًا أكبر» . «تعليقات ابن باز علىٰ الحموية» (١٦٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .
والنغام والنغمةُ : جَرْسُ الكلمةِ وحُسنُ الصَّوتِ في القراءةِ . «تهذيب اللغة» (٨/ ١٥٠) .

(٣) ما بين المعقوفات من بقية النسخ .

(٤) في بقية النسخ : «تفصيله» .

(٥) في بقية النسخ : «فكلُّ» .

فأَصْغَىٰ [1] بالإضافَةِ إلىٰ اللهِ فَغَيْرُ جائِزٍ إلَّا لِمَنْ عَرَّفَ بما وصَفْتُ مِنْ ذِكْرِ الله تعالىٰ ونَعْمائِهِ ، وما هو مَوْصُوفٌ به ﷻ مِمَّا ليس لِلْمَخْلُوقِين فيهِ نَعْتٌ ولا وصْفٌ ، بَلْ تَرْكُ ذلك أولىٰ وأحوطُ ، والأصلُ في ذلك أنها بدعةٌ ، والفِتْنَةُ فيها غَيْرُ مَأْمُونَةٍ» .

إلىٰ أن قال : «**واتخاذُ المجالِسِ علىٰ استِماعِ الغِناءِ والرُّباعِيَّاتِ بِدْعَةٌ ، وذلك مِمَّا أنكرَهُ المُطَّلِبِيُّ ، ومالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، ويزيدُ بنُ هارُونَ ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ ، وإسْحاقُ ، والاقْتِداءُ بِهِمْ أَوْلَىٰ مِن الاقْتِداءِ بِمَنْ [2] لا يُعْرَفُونَ في الدِّينِ ، ولا لَهُمْ قَدَمٌ عِنْدَ المُخْلِصِينَ** .

وَبَلَغَنِي أنا أنه قيلَ لِبِشْرِ بنِ الحارِثِ : إنَّ أصحابَكَ قَدْ أحدثوا شيئًا يُقالُ له القَصائِدُ .

فقال : مِثْلُ إيش ؟

قال [3] : مِثْلُ قَوْلِهِ :

اصْبِري يَا نَفْسُ حتىٰ تَسْكُني دارَ الجَليل

فقال : حَسَنٌ . وأين يكونُوا [4] هؤلاء الذين يَسْتَمِعُونَ

---

(١) في بقية النسخ : «وأصغىٰ» .
(٢) في الأصل : «بما» ، والمثبت من بقية النسخ .
(٣) في «ك» : «قالوا» .
(٤) في بقية النسخ : «يكون» .

ذلك ؟

قال : قُلْت : بِبَغْدادَ .

فقال : كَذَبُوا والذي لا إِلَهَ غَيْرُهُ ، لا يَسْكُنُ بِبَغْدادَ مَنْ سَمِعَ هذا»[1] .

قال الإمام أبو عبدِ الله : ومِمَّا نَقُولُ -وهو قولُ أئمَّتِنا- : إنَّ الفَقِيرَ إذا احْتاجَ وصَبَرَ ولَمْ يَتَكَفَّفْ[2] إلىٰ وقْتٍ يَفْتَحُ اللهُ تعالىٰ لَهُ كان أعلىٰ ، فَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّبْرِ كان السُّؤالُ أولىٰ به علىٰ قولِهِ ﷺ : «**لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ**» الحَدِيثَ[3] .

وَنَقُولُ : إنَّ تَرْكَ المَكاسِبِ غَيْرُ جائِزٍ إلَّا بِشَرائِطَ [مَوسُومَةٍ][4] مِنَ التَّعَفُّفِ[5] والاسْتِغْناءِ عَمَّا في أيدي النَّاسِ ، ومَنْ جَعَلَ السُّؤالَ حِرْفَةً وهو صحيحٌ ، فذلكَ مَذْمُومٌ ، مِن[6] الحَقِيقَةِ خارِجٌ .

---

(١) في «ك» : «يَسمَعُ ذلك» .

(٢) في الأصل ، وبقية النسخ : «يتكلّف» ، والصواب ما أثبته ، ومعناه : استكفَّ وتكفّفَ إذا بسط يدهُ بالمسألة ، أو سأل كفًّا من طعام . انظر : انظر : «النهاية» لابن الأثير (٤/ ١٩٠) ، و«المصباح المنير» (٥٣٦) ، و«تاج العروس» (٢٤/ ٣٢٦-٣٢٧) .

(٣) رواه البخاري (٢/ ١٢٣ رقم ١٤٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) ما بين المعقوفتين بياض بالأصل ، وأتممته من «ك» ، و«ح» ، و«س» ، وفي «ف» : «مرسومة» .

(٥) في الأصل : «التعفيف» ! والمثبت من بقية النسخ .

(٦) في بقية النسخ : «فهو مذموم في الحقيقة ..» .

وَنَقُولُ : إنَّ المُسْتَمِعَ إلىٰ الغِناءِ والمَلاهِي فَإنَّ ذلك كما قال ﷺ : «الغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ في القَلْبِ» (١) ، وإنْ لَمْ يكُنْ كُفْرٌ : فهو فسوقٌ (٢) لا مَحالَةَ .

والذي نَخْتارُ : [قَوْلُ أئمَّتِنا] (٣) : تَرْكُ المِراءِ في الدِّينِ ، والكَلامِ في الإيمانِ : مَخْلُوقٌ أوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .

وتركُ القولِ : لَفْظي بالقرآنِ مخلوقٌ أو غيرُ مخلوقٍ .

ومَنْ زَعَمَ أنَّ الرَّسُولَ ﷺ واسِطةٌ يُؤَدِّي ، وأنَّ المُرْسَلَ إلَيْهِمْ [أفضلُ] (٤) : فهو كافِرٌ باللهِ العظيمِ .

---

(١) أخرجه أبو داود (٥/ ١٤١ رقم ٤٩٢٧) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٤٥ رقم ٤١) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا .
قال ابن القيم : «في رَفعِهِ نَظَرٌ ، والموقوفُ أصحُّ» «إغاثة اللَّهفان» (١/ ٢٤٨) .
قلت وروي موقوفًا علىٰ ابن مسعود : رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٤٢ رقم ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠) ، والمروزي في «الصلاة» (٢/ ٦٢٩ رقم ٦٨٠) ، والخلال في «السنة» (٥/ ٧٢ رقم ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٢٣) . قال ابن القيم : «وهو صحيح عن ابن مسعود» .

(٢) في بقية النسخ : «وإن لم يكفر فهو فسق» ، وفي «ح» : «مفسق» .

(٣) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وكتب بالهامش : «سقطٌ» ، وقد أثبتناه من بقية النسخ .

ومَنْ قال بِإسْقاطِ الوَسائِطِ علىٰ الجُمْلَةِ فهو كافِرٌ[1] ». [2] .

في بقية النسخ : «فقد كفر» .

(١) في بقية النسخ : «فقد كفر» .
(٢) لم أقف علىٰ من ذكره غير المؤلف هنا ، وكتابه لم يطبع ، ولم يتيسر لي الوقوف عليه مخطوطًا .
تنبيه : قول الجيلاني الآتي وما بعده موجود في بقية النسخ .

وَمِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ : الشيخُ الإمامُ أبو محمدٍ عَبْدُ القادِرِ بنُ أبي صالِحٍ الجِيليُّ [1] ، قال في كتابِ «الغُنْيَةِ» :

«أمَّا معرفَةُ الصَّانِعِ بِالآياتِ والدَّلالاتِ علىٰ وجْهِ الاخْتِصارِ فهو : أنْ تَعْرِفَ وتَتَيَقَّنَ [2] أنَّ اللهَ واحدٌ أحدٌ» .

إلىٰ أنْ قال : «وهو بِجِهَةِ العُلُوِّ ، مُسْتَوٍ علىٰ العَرْشِ ، مُحْتَوٍ علىٰ المُلْكِ ، مُحِيطٌ عِلْمُهُ بالأشياءِ ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة:٥] . . .

ولا يَجُوزُ وصْفُهُ بأنه في كلِّ مكانٍ ؛ بَلْ يُقالُ : إنه في السَّماءِ علىٰ العَرْشِ ، قال تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾» .

---

(١) أبو محمد عبد القادر الجيلاني الحنبلي ، شيخ بغداد ، نُسِبت إليه أشياء الله أعلم بصحَّتها ، وتنسب إليه الطريقة «القادرية» ، ولأتباعه غلو فيه لا يؤاخذ هو عليه . (ت: ٥٦١هـ) . ترجمته في «السير» (٢٠/ ٤٣٩) . وذكره ابن المَبْرد في المجانبين للأشاعرة الذَّامين لهم كما في «جمع الجيوش والدساكر» (٢٤٨-٢٤٩) .
قال السَّمعاني : «الجِيلي هذه النِّسبة إلىٰ بلاد متفرقة وراء طبرستان ، ويُقال لها : كيل وكيلان فعرِّب ونُسِب إليها ، وقيل : جيلي وجيلاني» . «الأنساب» (٣/ ٤٦٢) .

(٢) في «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «أن يَعرِفَ ويَتَيَقَّن» .

وَذَكَرَ آياتٍ وأحادِيثَ [1] إلىٰ أنْ قال : «ويَنبَغِي إطْلاقُ صِفَةِ الاسْتِواءِ مِنْ غَيْرِ تأويلٍ ، وأنه اسْتِواءُ الذَّاتِ [2] علىٰ العَرْشِ ...

قال : وكَوْنُهُ علىٰ العَرْشِ مَذْكُورٌ في كُلِّ كِتابٍ أُنْزِلَ علىٰ كُلِّ نَبِيٍّ أُرْسِلَ [3] بلا كَيْفٍ» [4].

وذَكَرَ كَلامًا طَوِيلًا لا يَحْتَمِلُهُ هذا المَوْضِعُ ، وذَكَرَ في سائِرِ الصِّفاتِ نَحْوَ هذا [5] .

---

(١) في «ظ» : «الآيات والأحاديث» .

(٢) كتب بهامش «ع» : «لعله : بالذَّاتِ» .

(٣) تحرفت في الأصل إلىٰ : «كل بني إسرائيل» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الغنية» .

(٤) «الغنية لطالبي طريق الحق» لعبد القادر الجيلاني (١/ ١٢١، ١٢٤، ١٢٥) . وقد قابلتها علىٰ نسخة قديمة لاعتقاد الجيلاني مقروءة في عدة مجالس بقراءة عيسىٰ بن أبي بكر بن محمد الهكاري الأثري الشافعي في مجالس أولها (١٤) وآخرها (٢٣) من شوال عام (٦٦٩هـ) علىٰ الشيخ يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري ، وهي من مكتبة شهيد علي باشا بتركيا برقم (١٥/ ٢٧٦٣) . وهذا الكلام فيها في (٨٥/ أ) (٨٧/ أ-ب) ، و(٨٨/ أ) .

(٥) أثبتَ صفةَ النُّزولِ لله ﷻ ، والعلوَّ وأنه بائنٌ مِن خَلقِهِ ، وأثبتَ الوَجهَ واليَدَ والعين لله -جل جلاله- ، وأنَّ اللهَ يتكلَّمُ بصوتٍ ، وبدَّع الأشاعرة ، وغير ذلك . انظر : «الغنية لطالبي طريق الحق» (١/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥-١٢٧، ١٣١، ١٣٥) وغيرها .

ولَوْ ذَكَرْتُ ما قالَه العُلَماءُ في ذلك [1] لَطالَ جِدًّا .

❀ ❀ ❀

وقال [2] أبو عمرَ بنُ عبدِ البرِّ [3] : «رُوِّينا عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ ، وسُفْيانَ الثَّوْرِيِّ ، وسُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ ، والأوزاعيِّ ، ومَعْمَرِ بنِ راشِدٍ في أحاديثِ الصِّفاتِ أنهُمْ كلَّهُمْ قالُوا : أمِرُّوها كما جاءَتْ» [4] .

قال أبو عمرَ : «ما جاءَ [5] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثِّقاتِ ، وجاءَ [6] عَنِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم [7] فهو عِلْمٌ يُدانُ به ، وما أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ ولَمْ يَكُنْ لَهُ أصلٌ فيما جاءَ عنهم فهو بِدْعَةٌ وضَلالَةٌ» [8] .

---

(١) في «ظ» : «هذا» .
(٢) الواو من «ظ» ، و«ف» .
(٣) أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي حافظ المغرب ، توفي (٤٦٣هـ) ، من أشهر كتبه «التمهيد» ، و«الاستذكار» . ترجمته في : «السير» (١٨/ ١٥٣) .
(٤) «جامع بيان العلم وفضله» تأليفه (٢/ ٩٤٣ رقم ١٨٠٢) .
(٥) في الأصل : «ما جاء منها» ، و«منها» ليست في بقية النسخ ، ولا «الجامع» .
(٦) في الأصل ، وبقية النسخ : «أو جاء»، والمثبت من «ظ» ، و«الجامع» في أكثر من نسخة خطية .
(٧) في «ك» ، و«ف» : «أصحابه» .
(٨) «الجامع» (٢/ ٩٤٦ رقم ١٨٠٦) .

وقال في «شَرْحِ المُوَطَّإ» -لمَّا تَكَلَّمَ علىٰ حَدِيثِ النُّزُولِ- قال : «هذا حَدِيثٌ ثابِتٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ ، صَحِيحُ الإسْنادِ (١) ، ولا يختلفُ أهلُ الحَدِيثِ في صِحَّتِهِ ، وهو مَنْقُولٌ مِنْ طُرُقٍ سِوَىٰ هذه ، مِنْ أخبارِ العُدُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ...

وفيهِ دَليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ في السَّماءِ علىٰ العَرْشِ [مِنْ] (٢) فَوْقِ سَبْعِ سَماواتٍ ، كما قالَت الجَماعَةُ ، وهو مِنْ حُجَّتِهِمْ علىٰ المُعْتَزِلَةِ في قَوْلِهِمْ : إنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ» .

قال : «والدَّلِيلُ علىٰ صِحَّةِ قولِ أهلِ الحَقِّ قولُ الله تعالىٰ ...» -وَذَكَرَ بعضَ الآياتِ- .

إلىٰ أن قال : «وهذا أشهرُ وأعرفُ عِنْدَ العامَّةِ والخاصَّةِ مِنْ أنْ يُحْتاجَ إلىٰ أكثَرَ مِنْ حِكايَتِهِ ؛ لأنه اضْطِرارٌ لَمْ يُوقِفْهُمْ (٣) عليه أحدٌ ، ولا أَنكَرَهُ عليهم مُسْلِمٌ» (٤) .

وقال أبو عمرَ [ابن عبد البرِّ] (٥) أيضًا : «أجْمَعَ عُلَماءُ

(١) في «ظ» : «ثابت النقل من جهة الإسناد ولم يختلف ..» .
(٢) من «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» و«س» ، و«التمهيد» ، وفي «ك» : «العرش استوىٰ فوق» .
(٣) تحرفت في الأصل إلىٰ : «يوافقهم» ، والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ع» ، وبعض كتب المؤلف ، والسياق ، وفي «التمهيد» : «يؤنِّبهم» .
(٤) «التمهيد» تأليفه (٧/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤) ط المغرب ، و(٥/ ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٥) ط بشار .
(٥) من «ك» ، و«ل» ، «ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ الذينَ حُمِلَ عَنْهُم التَّأْوِيلُ ، قالوا في تَأْويلِ قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ ، هو علىٰ العَرْشِ وعِلْمُهُ في كُلِّ مَكانٍ ، وما خالَفَهُمْ في ذلك مَنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ» (١) .

وقال أبو عمرَ أيضًا : «أهلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ علىٰ الإقْرارِ بِالصِّفاتِ الوارِدَةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ ، والإيمانِ بِها ، وحَمْلِها علىٰ الحَقيقَةِ ، لا علىٰ المَجازِ ، إلَّا أنهم لا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذلك ، ولا يَحُدُّونَ [فيهِ] (٢) صِفَةً مَحْصُورَةً .

وأمَّا (٣) أهلُ البِدَعِ -الجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ [كُلُّها] (٤) والخَوارِجُ- : فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُها ، ولا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْها علىٰ الحَقِيقَةِ ، ويَزْعُمُ أنَّ مَنْ أقرَّ بها مُشَبِّهٌ ، وهُمْ عِنْدَ مَنْ أقرَّ بها نافُونَ لِلْمَعْبُودِ ، والحَقُّ فيما قالَهُ القائِلُونَ : بِما نَطَقَ به كِتابُ اللهِ ، وسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ ، وهُمْ أئمَّةُ الجَماعَةِ» (٥) .

هذا كلامُ ابنِ عبدِ البَرِّ -إمامِ أهلِ المَغرِبِ- .

❀ ❀ ❀

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٣٩) ط المغرب ، و(٥/ ١٤٩-١٥٠) ط بشار .
(٢) من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .
(٣) «أمَّا» من بقية النسخ .
(٤) من بقية النسخ .
(٥) «التمهيد» (٧/ ١٤٥) المغرب ، و(٥/ ١٥٦) ط بشار .

وَفي عَصْرِهِ الحافِظُ أبو بكرٍ البيهقيُّ [(١)] -مع تولِّيهِ المُتَكَلِّمينَ مِنْ أَصحابِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ، وذَبِّهِ عَنْهُمْ- ، قال في كِتابِ «الأسماء والصِّفاتِ» [(٢)] : «بابُ [(٣)] ما جاءَ في إثْباتِ اليَدَيْنِ صِفَتَيْنِ -لا مِنْ حَيْثُ الجارِحَةُ- لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ به» ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص :٧٥] ، وقال : ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤]» .

وذَكَرَ الأحادِيثَ الصِّحاحَ في هذا البابِ ، مِثْلَ قولِهِ في غيرِ حديثٍ ، في حَديثِ الشَّفاعَةِ : «يا آدَمُ أَنْتَ أَبُو البَشَرِ ، خَلَقَكَ الله بِيَدِهِ» [(٤)] .

ومِثْلَ قولِهِ في الحَدِيثِ المتفقِ عليه : «أَنْتَ مُوسَىٰ اصْطَفَاكَ اللهُ [بِكَلامِهِ] [(٥)]، وخَطَّ لَكَ الأَلْوَاحَ بِيَدِهِ » [(٦)] .

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي ، يقال : ما مِن فقيه شافعي إلَّا وللشافعيِّ عليه مِنَّةٌ إلَّا البيهقيُّ ، فإنَّ المِنةَ له علىٰ الشافعي ؛ لتصانيفه في نُصرةِ مذهبه ، (ت: ٤٥٨هـ) . ترجمته في : «السير» (١٨/ ١٦٣) .

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ١١٨) وما بعدها .

(٣) كلمة «باب» من بقية النسخ ، و«الأسماء والصفات» .

(٤) رواه البخاري (٤/ ١٣٤ رقم ٣٣٤٠) ، ومسلم (١/ ١٨٤ رقم ١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) من بقية النسخ ، و«الأسماء والصفات» .

(٦) رواه البخاري (٨/ ١٢٦ رقم ٦٦١٤) ، ومسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٦٦١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وفي لَفْظٍ : «وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ»(١) .

ومِثْلَ ما في «صحيحِ مُسْلِمٍ» : «وغَرَسَ(٢) كَرَامَةَ أَوْلِيَائِهِ في جَنَّةِ عَدْنٍ بِيَدِهِ»(٣) .

ومِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ : «تكُونُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ خُبْزَةً واحِدَةً يَتَكَفَّؤُهَا(٤) الجَبَّارُ بِيَدِهِ ، كَمَا يَتَكَفَّأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ في السَّفَرِ ، نُزُلاً لأَهْلِ الجَنَّةِ»(٥) .

وَذَكَرَ أحادِيثَ مثلَ قولِهِ : «بِيَدِي الأَمْرُ»(٦) ، «وَالخَيْرُ

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٢٦٥٢) -بهذا اللفظ- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في محاجة آدم وموسىٰ عليهما السلام وأصله في «الصحيحين» .
ووقع في «ظ» تقديم حديث موسىٰ عليه السلام علىٰ حديث الشفاعة .

(٢) في «ظ» : «إنه سبحانه : غرس» .

(٣) رواه مسلم (١/ ١٧٦ رقم ٣١٢) من حديث المغيرة رضي الله عنه .

(٤) في الأصل : «يتقالها» ، والمثبت من بقية النسخ .
ويتكفَّؤها : يُقلِّبها بين يديه حتىٰ تستوي ، فتكون ممدودةً بعد أن كانت مكوَّرةً . قال ابن الأثير : «يريدُ الخبزةَ التي يَصْنَعُها المُسافِرُ ويضَعها في المَلَّة ، فإنها لا تُبسَطُ كالرُّقاقةِ ، وإنَّما تُقْلَب علىٰ الأيدي حتىٰ تستوي» . «النهاية» (٤/ ١٨٣) .
وانظر : «التعليق علىٰ صحيح البخاري» لشيخنا العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- (١٤/ ٤٥٦) .

(٥) رواه البخاري (٨/ ١٠٨ رقم ٦٥٢٠) ، ومسلم (٤/ ٢١٥١ رقم ٢٧٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٦) رواه البخاري (٦/ ١٣٣ رقم ٤٨٢٦) ، ومسلم (٤/ ١٧٦٢ رقم ٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

بيَدَيْكَ»(١) ، «وَالذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» (٢) ، و«أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ ، ويَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»(٣) .

وقوله : « المُقْسِطُونَ عِنْدَ الله علىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» (٤) .

وقوله : «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَىٰ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا المَلِكُ أَيْنَ الجَبَّارُونَ ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ (٥) بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا المَلِكُ ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟» (٦) .

وقوله : «يَمِينُ الله مَلأَىٰ لا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ(٧) سَحَّاءُ اللَّيْلَ

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٣٨ رقم ٣٣٤٨) ، ومسلم (١/ ٢٠١ رقم ٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٣/ ١٦٣ رقم ٢٦١٥) ، ومسلم (٤/ ١٩١٦ رقم ٢٤٦٩) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢١١٣ رقم ٢٧٥٩) من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٣/ ١٤٥٨ رقم ١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) في الأصل : «الأرض» ، والمُثبَت مِن بقيَّةِ النُّسخ ، والمصادر .

(٦) رواه مسلم (٤/ ٢١٤٨ رقم ٢٧٨٨) بهذا اللفظ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) في الأصل : «شيءٌ» ، والمُثبت مِن بقيَّة النُّسخ ، والمصادر .

والنَّهَارَ ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ ما في يَمِينِهِ وعَرْشُهُ علىٰ المَاءِ ، وبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ القسطُ يَخْفِضُ ويَرْفَعُ»[1] .

وكُلُّ هذه الأحادِيثِ في «الصَّحيحِ» .

وذَكَرَ أيضًا قولَهُ[2] : «إنَّ اللهَ لمَّا خَلَقَ آدمَ قال لَهُ ويَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ : اخْتَر أيهما شِئْتَ . قال : اخترتُ يَمينَ ربِّي ، وكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمينٌ مُبارَكَةٌ»[3] .

وحَديثَ : «إنَّ اللهَ لمَّا خَلَقَ آدمَ مَسَحَ علىٰ ظَهْرِهِ [بِيَدِهِ][4]»[5] .

---

(١) رواه البخاري (٩/ ١٢٤ رقم ٧٤١٩) ، ومسلم (٢/ ٦٩١ رقم ٩٩٣) بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) في الأصل : «قوله أيضًا» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) رواه الترمذي (٥/ ٣٨٢ رقم ٣٣٦٨) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٩٢ رقم ٩٩٧٥) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٦٢ رقم ٢١٢) ، وأبو يعلىٰ (١١/ ٤٥٣ رقم ٦٥٨٠) ، وابن حبان (١٤/ ٤٠ رقم ٦١٦٧) ، والحاكم (١/ ٦٤) ، (٤/ ٢٦٣) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٤٠ رقم ٧٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
وقد حسَّنه الترمذيُّ ، وصحَّحهُ ابن حِبان ، والحاكم ، والألباني .

(٤) من «ظ» ، والمصادر ، والسياق .

(٥) رواه مالك (٢/ ٤٧٨ رقم ٢٦١٧) ، وأحمد (١/ ٣٩٩ رقم ٣١١) ، وأبو داود (٥/ ٥٤ رقم ٤٧٠٣) ، والترمذي (٥/ ١٥٨ رقم ٣٠٧٥) ،

إلىٰ أحادِيثَ أُخَرَ ذَكَرَها مِنْ [1] هذا النَّوْعِ .

ثُمَّ قال - البَيْهَقِيُّ - : «أمَّا المُتَقَدِّمُونَ مِنْ هذه الأُمَّةِ فإنهم لَمْ يُفَسِّرُوا ما كَتَبْنا مِنَ الآياتِ والأخبارِ في هذا البابِ» [2].

وكَذلك قال في الاستِواءِ علىٰ العَرْشِ [3] ، وسائِرِ الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةِ مع أنه يَحْكي قَوْلَ بعضِ المُتَأخرينَ [4] .

❀ ❀ ❀

والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٠١ رقم ١١١٢٦) ، وابن أبي عاصم (١/ ١٥٦ رقم ٢٠٢) ، وابن حبان (١٤/ ٣٧ رقم ٦١٦٦) ، والحاكم (١/ ٢٧) ، (٢/ ٣٢٤، ٥٤٤) من حديث عمر ، وفيها : «بيمينه» . والحديث حسَّنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي في الموضعين الثاني والثالث ، وخالفه في الموضع الأول فقال : فيه إرسال ، فلعلَّهُ يُقَدَّم تصحيحه ؛ لأنه متأخر .

(١) في الأصل : «في» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٧) .

(٣) انظر : «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٣-٣١٤) .

(٤) وأثبت علو الله علىٰ خلقه في أكثر من باب ، انظر : «الأسماء والصفات» (٢/ ٣١٥-٣٣٩) .

وقال القاضي أبو يعلىٰ [1] في كتابِ «إبطالِ التَّأْوِيلِ» : «لا يَجُوزُ رَدُّ هذه الأخبارِ ، ولا التَّشاغُلُ بِتَأْوِيلِها [2]، والواجِبُ حَمْلُها علىٰ ظاهِرِها [3] ، وأنها صِفاتٌ للهِ ، لا تُشْبِهُ صِفاتَ سائِرِ المَوْصُوفينَ بِها مِنَ الخَلْقِ ، ولا نَعْتَقِدُ التَّشْبِيهَ فيها ، لَكِنْ علىٰ ما رُوِيَ عَن الإمامِ أحمدَ وسائِرِ الأئمَّةِ» .

وذَكَرَ بَعْضَ كَلامِ الزُّهْرِيِّ ، ومَكْحُولٍ ، ومالِكٍ ، والثَّوْرِيِّ ، والأوزاعِيِّ ، واللَّيْثِ ، وحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ ، وحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ ، وابنِ عُيَيْنَةَ ، والفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ ، ووَكِيعٍ ، وعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ ، وأسودَ بنِ سالِمٍ ، وإسْحاقَ بنِ راهَوَيْهِ ، وأبي عُبَيْدٍ ، ومحمدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ ، وغَيْرِهِمْ في هذا البابِ .

وفي حِكايَةِ ألفاظِهِمْ طُولٌ [4].

إلىٰ أنْ قال : «وَيَدُلُّ علىٰ إبْطالِ التَّأْوِيلِ : أنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم ومَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ حَمَلُوها علىٰ ظاهِرِها ، ولَمْ

---

(١) أبو يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ، الإمام الحافظ ، (ت: ٤٥٨هـ) . ترجمته في «السير» (١٨/ ٨٩) .

(٢) في «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» : «ولا التشاغلُ بتأويلها علىٰ ما ذَهَبَ إليه الأَشعَرِيَّةُ» .

(٣) في الأصل : «ظواهرها» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبطال».

(٤) انظر : «إبطال التأويلات» تأليفه (١/ ٤٨ رقم ٤) ، وفيما بعدَها مِن الصَّفَحات ذَكَرَ فيها كلامَ هؤلاء الأئمةِ .

يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِها ، ولا صَرْفِها عَنْ ظاهِرِها ، فَلَوْ كان التَّأْوِيلُ سائِغًا لَكانُوا إليه أسبَقَ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ إزالَةِ التَّشْبِيهِ ، ورَفْعِ الشُّبْهَةِ»[1] .

❀ ❀ ❀

---

(١) «إبطال التأويلات» (١/ ٨٠ رقم ٥٠) .

وقال أبو الحسنِ عَليُّ بنُ إسماعِيلَ الأشعرِيُّ المُتكَلِّمُ [1]، صاحِبُ الطَّرِيقَةِ المَنْسُوبَةِ إلَيْهِ في الكَلامِ ، في كِتابِهِ الذي صَنَّفَهُ في «اختِلافِ المُصَلِّينَ ، ومَقالاتِ الإسْلامِيِّينَ» ، ذَكَرَ قولَ [2] الرَّوافِضِ ، والخَوارِجِ ، والمُرْجِئَةِ ، والمُعْتَزِلَةِ ، وغَيْرِهِمْ .

ثُمَّ قال : «مَقالَةُ أهلِ السُّنَّةِ وأصحابِ الحَدِيثِ جُمْلَةً :

قَوْلُ أصحابِ الحَدِيثِ وأهلِ السُّنَّةِ : الإقْرارُ بالله ومَلائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ ، وبما جاءَ عَنِ الله ، وما رَواهُ الثِّقاتُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ، لا يَرُدُّونَ مِنْ ذلك شيئًا .

وأنَّ اللهَ واحِدٌ أحدٌ ، فردٌ صمدٌ ، لا إلهَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَتَّخِذْ صاحِبَةً ولا ولَدًا .

وأنَّ محمدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ ﷺ .

وأنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ ، وأنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وأنَّ السَّاعَةَ آتِيةٌ لا رَيْبَ

---

(١) علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري ، كان معتزليًّا ثم تاب .
قال شيخ الإسلام : «أبو الحسن الأشعري لمَّا رجع عن مذهب المُعتزلةِ سَلَكَ طريقةَ ابن كُلَّاب ، ومالَ إلىٰ أهل السنة والحديث ، وانتسبَ إلىٰ الإمام أحمد ، كما ذَكَرَ ذلك في كُتبه كلها ؛ كـ«الإبانة» ، و«الموجز» ، و«المقالات» ، وغيرها ...» . «درء تعارض» (٢/ ١٦) .
(ت: ٣٢٤هـ) . ترجمته في «السير» (١٥/ ٨٥) .
(٢) في بقية النسخ : «فرق» ، والأصوب ما في الأصل .

فيها ، وأنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ في القُبُورِ .

وأنَّ اللهَ علىٰ عَرْشِهِ كما قال تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ .

وأنَّ لهُ يديْنِ بلا كيفٍ ، كما قال : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ : ٧٥] ، وكما قال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] .

وأنَّ له عَيْنَيْنِ بلا كيفٍ ، كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] .

وأنَّ له وجهًا ، كما قال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧] .

وأنَّ أسماءَ الله تعالىٰ لا يقالُ : إنها غَيْرُ الله [١] كما قالَت المُعْتَزِلَةُ والخَوارِجُ .

وأَقَرُّوا أنَّ لله عِلْمًا ، كما قال : ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء:١٦٦]، وكما قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾ [فاطر:١١] .

وأثبَتُوا له السَّمْعَ والبَصَرَ ولَمْ يَنْفُوا ذلك عَنِ الله كما نَفَتْهُ المُعْتَزِلَةُ .

---

(١) في الأصل بعدها : «ولا يقال» وهو وهمٌ من الناسخ ، وهي ليست في «المقالات» ، ولا في شيء من النسخ .

وأثبَتُوا لله القُوَّةَ كما قال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت:١٥]» (١).

وَذَكَرَ مَذْهَبَهُمْ في القَدَرِ إلىٰ أنْ قال : «ويَقُولُونَ : القرآنُ كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، والكَلامُ في اللَّفْظِ والوَقْفِ (٢) ، مَنْ قال بِاللَّفْظِ والوَقْفِ (٣) فهو مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ ، لا يُقالُ اللَّفْظُ بِالقرآنِ مَخْلُوقٌ ، ولا يُقالُ [غَيْرُ] (٤) مَخْلُوقٍ .

ويُقِرُّونَ أنَّ اللهَ يُرَىٰ بالأبصارِ يومَ القِيامَةِ ، كما يُرَىٰ القَمَرُ لَيْلَةَ البَدْرِ ، يَراهُ المُؤْمِنونَ ، ولا يَراهُ الكافِرُونَ ؛ لأنهم عَنِ اللهِ مَحْجُوبُونَ ، كما قال ﷻ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين:١٥]» (٥).

وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ في : الإسْلامِ والإيمانِ (٦) ، والحَوْضِ ، والشَّفاعَةِ ، وأشياءَ ...

---

(١) «مقالات الإسلاميين» تأليفه (١/ ٣٤٥) ط عبد الحميد ، و(٢٩٠-٢٩١ ط هلموت ريتر .
(٢) في الأصل : «.. والوقف بدعةٌ» ، وليست في «المقالات» ولا في شيء من النسخ .
(٣) في بقية النسخ : «وبالوقفِ» ، وفي «المقالات» : «أو الوقف».
(٤) من بقية النسخ ، و«المقالات» . وقد تقدمت في الأصل عند قوله : «اللفظ بالقرآن غير ..» .
(٥) «المقالات» (١/ ٣٤٦) ط عبد الحميد ، و(٢٩٢) ط ريتر .
(٦) في «ظ» : «في الإيمان والإسلام» .

إلىٰ أنْ قال : «ويُقِرُّونَ بأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ ، يَزِيدُ ويَنْقُصُ ، ولا يَقُولُونَ : مَخْلُوقٌ .

ولا يَشْهَدُونَ علىٰ أحدٍ مِنْ أهلِ الكَبائِرِ بِالنَّارِ» .

إلىٰ أنْ قال : «ويُنْكِرُونَ الجَدَلَ والمِراءَ في الدِّينِ والخُصُومَةَ [في الدِّينِ] [(١)] ، والمُناظَرَةَ فيما يَتَناظَرُ فيهِ أهلُ الجَدَلِ ، ويَتَنازَعُونَ فيهِ مِنْ دِينِهِمْ .

ويُسَلِّمُونَ لِلرِّواياتِ الصَّحِيحَةِ ، ولِما جاءَتْ بها الآثارُ التي جاءَتْ بها الثِّقاتُ ، عَدْلاً عَنْ عَدْلٍ ، حتىٰ ينتهيَ ذلك إلىٰ رَسُولِ الله ﷺ ، لا يقولونَ كيفَ ؟ ولا لِمَ ؟ لأنَّ ذلك بِدْعَةٌ» .

إلىٰ أنْ قال : «ويُقِرُّونَ أنَّ اللهَ يَجِيءُ يَوْمَ القِيامَةِ ، كما قال : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢] .

وأنَّ اللهَ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شاءَ ؛ كما قال : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]» [(٢)] .

إلىٰ أنْ قال : «ويَرَوْنَ مُجانَبَةَ كُلِّ داعٍ إلىٰ بِدْعَةٍ ، والتَّشاغُلَ بِقِراءَةِ القرآنِ ، وكِتابةِ الآثارِ ، والنَّظَرِ في الفِقْهِ مَعَ الاسْتِكانةِ

---

(١) من «ظ» فقط ، وفي «ف» مكانها : «فيه» ، وفي «المقالات» : «في القدر» ، وأظنُّها تحريفٌ ؛ لأنه لا ذِكرَ للقَدَرِ في السياق .

(٢) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٤٧-٣٤٨) ط عبد الحميد ، و(٢٩٣-٢٩٥) ط ريتر .

والتَّواضُعِ ، وحُسْنَ الخُلُقِ مَعَ بَذْلِ المَعْرُوفِ ، وكَفَّ الأذَىٰ ، وتَرْكِ الغِيبَةِ والنَّمِيمَةِ والسِّعايةِ ، وتَفَقُّدِ المَأكَلِ والمَشْرَبِ» .

قال : «فَهَذِهِ جُمْلَةُ ما يَأْمُرُونَ به ، ويَسْتَسْلِمُونَ إلَيْهِ ، ويَرَوْنَهُ .

وبِكُلِّ ما ذَكَرْنا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وإلَيْهِ نَذْهَبُ ، وما تَوْفيقُنا إلَّا باللهِ وهو المُسْتَعانُ»[1] .

وقال الأشعَريُّ أيضًا «في اختلاف أهل القبلة[2] في العَرْش» :

فقال : «قال أهلُ السُّنَّةِ وأصحابُ الحَدِيثِ : ليس بِجِسْمٍ ولا يُشْبِهُ الأشياءَ[3] .

وأنهُ اسْتَوَىٰ علىٰ العَرْشِ ، كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ .

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٥٠) ط عبد الحميد ، و(٢٩٧) ط ريتر .

(٢) في «ظ» : «أهل العلم» .

(٣) أهل السُّنة والحديث لا يُطلقون هذه العبارة ، بل هم أبعد الناس عنها ، وعندهم باب الأسماء والصفات باب توقيفي ، لا يتكلمون فيه إلَّا بما جاءَ فيه نصٌّ ، وهم مع هذا علىٰ منهج الأنبياء في النفي المُجمل ، والإثباتِ المُفصَّل .
انظر : «الفتاوىٰ» (٦/ ٣٦-٣٨) ، (٧/ ٦٦٣-٦٦٥) ، و«المراكشية» (٥٦) ، و«التدمرية» (٥٧ تحقيقي) ، و«الصواعق المُرسلة» لابن القيم (٣/ ٩٢٥) .

ولا نَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ في القَوْلِ ، بَلْ نَقُولُ : اسْتَوَىٰ بلا كَيْفٍ .

وأنَّ له وجْهًا ، كما قال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧] .

وأنَّ له يَدَيْنِ ، كما قال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص :٧٥] .

وأنَّ له عَيْنينِ ، كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] .

وأنه يَجِيءُ يومَ القيامَةِ هو وملائِكَتُهُ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢] .

وأنه ينزلُ إلىٰ السَّماءِ (١) الدُّنْيا كما جاءَ في الحَديثِ .

ولَمْ يَقولُوا شَيْئًا إلَّا ما وجَدُوهُ في الكِتابِ أو جاءَتْ به الرِّوايةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

وقالتِ المُعْتَزِلَةُ : إنَّ اللهَ اسْتَوَىٰ علىٰ العَرْشِ بِمَعْنَىٰ : اسْتَوْلَىٰ ...» . وذَكَرَ مَقالاتٍ أُخْرَىٰ (٢) .

---

(١) في الأصل ، و«ل» : «سماءٍ» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«المقالات» .

(٢) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٨٥) عبد الحميد ، (٢١٠-٢١١) ط ريتر . وفي «ظ» : «أُخَر» .

وقالَ (1) [أيضًا] (2) أبو الحسنِ الأشعريُّ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ «الإبَانَةَ في أُصُولِ الدِّيَانَةِ» ، - وقَدْ ذَكَرَ أصحابُهُ أنهُ آخِرُ (3) كِتابٍ صَنَّفَهُ ، وعَلَيْهِ يَعْتَمِدُونَ في الذَّبِّ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يَطْعَنُ عليه - .

قال : «فَصَلٌ في إبانَةِ قَوْلِ أهلِ الحَقِّ والسُّنَّةِ :

فَإنْ قال قائِلٌ : قد أنكرْتُمْ قولَ المُعْتَزِلَةِ ، والقَدَرِيَّةِ ، والجَهْمِيَّةِ ، والحَرُورِيَّةِ ، والرَّافِضَةِ ، والمُرْجِئَةِ فَعَرِّفُونا قَوْلَكُم الذي به تَقُولُونَ ، ودِيانَتَكُم (4) التي بها تَدِينُونَ .

قيلَ لهُ : قَوْلُنا الذي نَقُولُ به ، ودِيانَتُنا التي نَدِينُ بها : التَّمَسُّكُ بِكتابِ رَبِّنا وسُنَّةِ نَبِيِّنا ، وما رُوِيَ عَنِ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ وأئمَّةِ الحَدِيثِ ، ونَحْنُ بِذلك مُعْتَصِمُونَ ، وبما كان يَقُولُ به أبو عبدِ الله أحمدُ بنُ محمدِ بنُ حَنْبَلٍ -نَضَّرَ اللهُ وجْهَهُ ورَفَعَ دَرَجَتَهُ وأجزَلَ مَثُوبَتَهُ- قائِلُونَ ، ولِمَا خالَفَ قَوْلَهُ مُخالِفُونَ ؛ لأنه الإمامُ الفاضِلُ ، والرَّئِيسُ الكامِلُ الذي أبانَ اللهُ

---

(1) في الأصل ، و«ل» : «وذَكَرَ» ، والمثبت من بقية النسخ .
(2) من بقية النسخ .
(3) في الأصل : «أحسن» وهو وجهٌ حسن ، لكن أثبتُّ ما في بقية النسخ ، وما ذكره في بعض رسائله كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٥٩) .
(4) في الأصل : «ودينكم» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

به الحَقَّ ، ودَفَعَ به الضَّلالَ (١) ، وأوضحَ به المِنْهاجَ ، وقَمَعَ به بِدَعَ المُبْتَدِعِينَ ، وزَيْغَ الزَّائِغينَ ، وشَكَّ الشَّاكِّينَ ، فَرَحْمَةُ الله عليه مِنْ إمامٍ مُقَدَّمٍ ، وجَلِيلٍ مُعَظَّمٍ ، وكَبيرٍ مُفَهَّمٍ .

وَجُمْلَةُ قَوْلِنا : أَنَّا نُقِرُّ بِالله ومَلائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ ، وبما جاؤُوا به مِنْ عِنْدِ اللهِ ، وبما رَواهُ الثِّقاتُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ، لا نَرُدُّ مِنْ ذلك شَيْئًا ، وأَنَّ اللهَ واحِدٌ لا إِلَهَ إِلَّا هو (٢) ، فَرْدٌ صَمَدٌ لَمْ يَتَّخِذْ صاحِبَةً ولا ولَدًا .

وأَنَّ محمدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ أرسلَهُ بالهُدَىٰ ودِينِ الحَقِّ .

وأَنَّ الجَنَّةَ حُقٌّ ، والنَّارَ حَقٌّ ، وأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فيها ، وأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ في القُبُورِ .

وَأَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ علىٰ عرشِهِ ، كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ .

وأَنَّ لَهُ وجْهًا ، كما قال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧] .

وأَنَّ له يدينِ بلا كيفٍ ، كما قال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، وكما قال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] .

---

(١) في «ظ» : «الضلالة» .

(٢) في الأصل : «واحدٌ أحدٌ» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

وأنَّ له عَيْنينِ بلا كيفٍ ، كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ .

وأنَّ مَنْ زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله غَيْرُهُ كان ضالًّا ...» .

-وذَكَرَ نَحْوًا مِمَّا ذَكَرَ في «الفِرَقِ»- إلىٰ أنْ قال :

«ونَقولُ : إنَّ الإسلامَ أوسَعُ مِن الإيمانِ ، ولَيْسَ كُلُّ إسْلامٍ إيمانًا ، ونَدِينُ بأنَّ اللهَ يُقَلِّبُ القُلوبَ بَينَ أُصبُعَيْنِ مِنْ أصابعِ اللهِ ﷻ (١) ، وأَنهُ ﷻ يَضَعُ السَّماواتِ علىٰ أُصْبُعٍ ، والأَرَضِينَ علىٰ أُصْبُعٍ ، كما جاءَت الرِّوايَةُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ» .

إلىٰ أنْ قال : «و[أنَّ] الإيمانَ : [قَوْلٌ وعَمَلٌ] (٢) ، يَزِيدُ ويَنْقُصُ .

ونُسَلِّمُ للرِّواياتِ (٣) الصَّحِيحَةِ التي رَواها الثِّقاتُ عَدْلاً عَنْ عَدْلٍ حتىٰ ينتهيَ ذلكَ إلىٰ رَسُولِ الله ﷺ» .

إلىٰ أنْ قال : «ونُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّواياتِ التي يُثْبِتُها أهلُ النَّقْلِ مِنَ النُّزُولِ إلىٰ السَّماءِ الدُّنْيا ، وأنَّ الرَّبَّ ﷻ يقُولُ : «هَلْ مِنْ سَائِلٍ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ؟» ، وسائرَ ما نَقَلوهُ وأَثْبَتوهُ خلافًا لِمَا قال أهلُ الزَّيغِ والتَّضليلِ .

---

(١) في «ظ» : «الرحمن ﷻ» .

(٢) ما بين المعقوفات من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

(٣) في الأصل : «للرواية» ، وفي «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«الإبانة» : «الروايات» ، والتصويب من «ع» .

وَنُعَوِّلُ فيما اخْتَلَفْنا فيهِ علىٰ كِتابِ رَبِّنا وسُنَّةِ نَبِيِّنا ، وإجْماعِ المُسْلِمِينَ وما كان في مَعْناهُ .

ولا نَبْتَدِعُ في دِينِ الله ما لَمْ يَأْذَنْ لنا به ، ولا نَقُولُ علىٰ اللهِ ما لا نَعْلَمُ .

ونَقُولُ : إنَّ اللهَ تعالىٰ يَجيءُ يَوْمَ القِيامةِ ، كما قال : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢] .

وأنَّ اللهَ يَقْرُبُ مِنْ عِبادِهِ كَيْفَ شاءَ ، كما قال تعالىٰ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦] . وكما قال : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم]»[1] .

إلىٰ أنْ قال : «وسَنَحْتَجُّ لِما ذَكَرْناهُ مِنْ قَوْلِنا وما بَقِيَ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ بابًا بابًا»[2] .

ثُمَّ تَكَلَّمَ علىٰ أنَّ اللهَ يُرَىٰ واسْتَدَلَّ علىٰ ذلك[3] .

ثُمَّ تَكَلَّمَ علىٰ أنَّ القرآنَ غيْرُ مَخْلُوقٍ واسْتَدَلَّ علىٰ ذلك[4] .

ثُمَّ تَكَلَّمَ علىٰ مَنْ وقَفَ في القرآنِ وقال : لا أَقُولُ : إنه

---

(١) «الإبانة» (٢٠-٣٠) باختصار .
(٢) «الإبانة» (٣٣) .
(٣) «الإبانة» (٣٥) .
(٤) «الإبانة» (٦٣) . في الأصل : «علىٰ القرآن وأنه غير مخلوق» ، والمثبت من بقية النسخ .

مَخْلُوقٌ ، ولا غَيْرُ مَخْلُوقٍ [ورَدَّ عليه] [1] .

ثُمَّ قال : «بابُ ذِكْرِ الاسْتِواءِ علىٰ العَرْشِ» .

فقال : إنْ قال قائِلٌ : ما تَقُولُونَ في الاسْتِواءِ ؟

قِيلَ لَهُ : نقول إنَّ اللهَ مُسْتَوٍ علىٰ عَرْشِهِ ، كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، وقَدْ قال تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠] ، وقال : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٨] ، وقال : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [السجدة:٥] .

وقال تعالىٰ حِكايَةً عَنْ فِرعونَ : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر] ، كَذَّبَ مُوسىٰ في قولِهِ : إنَّ اللهَ فَوْقَ السَّماواتِ [2] .

---

(١) «الإبانة» (٨٧-١٠٤) . وما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وفرعونُ هو إمامُ النُّفاةِ ، ولهذا صرَّح مُحقِّقُ النُّفاةِ بأنهم علىٰ قولِهِ ! كما صرَّحَ به الاتحاديةُ مِن الجهميَّةِ النُّفاةِ ، إذْ هو الذي أنكَرَ العُلُوَّ ، وكذَّبَ موسىٰ فيه» . «القاعدة المراكشية» (٥٢-٥٣) .
وقال : «والناسُ إما مُحمَّديٌّ مُوسَويٌّ ، وإمَّا فرعونيٌّ» . «الفتاوىٰ» (١٢/ ٣٥١) .
وانظر : «الفتاوىٰ» (١٦/ ١٠٣) ، و«التسعينية» (٢/ ٥٤٥) ، و«مختصر الصواعق» (١/ ١٧٨) .

وقال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ ﴾ [الملك] ، فالسَّماواتُ فَوْقَها العَرْشُ ، فَلَمَّا كان العَرْشُ فَوْقَ السَّماواتِ قال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ؛ لأنَّهُ مُسْتَوٍ علىٰ العَرْشِ الذي هو فَوْقَ السَّماواتِ ، وكُلُّ ما علا فهو سَماءٌ ، والعَرْشُ [1] أعلىٰ السَّماواتِ .

ولَيْسَ إذا قال : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ يعني جميعَ السَّماواتِ ، وإنَّما أرادَ العَرْشَ الذي هو أَعلىٰ السَّماواتِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ اللهَ ﷻ ذَكَرَ السَّماواتِ فقال : ﴿ وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ [نوح:١٦] فَلَمْ [2] يُرِدْ أَنَّ القَمَرَ يَمْلَؤُهُنَّ ، وأنه فيهِنَّ جميعًا .

ورَأَيْنَا المسلِمِينَ جميعًا يَرْفَعُونَ أيديَهُمْ إذا دَعَوْا نَحْوَ السَّماءِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ [مُسْتَوٍ] [3] علىٰ العَرْشِ الذي هو فَوْقَ السَّماواتِ ، فلَوْلا أنَّ اللهَ علىٰ العَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أيديَهُمْ نَحْوَ العَرْشِ [4] ، كَما لا يَحُطُّونَها إذا دَعَوْا إلىٰ الأرضِ» .

---

(١) في «ظ» ، و«ح» ، و«ف» : «فالعرشُ» .

(٢) في «ظ» ، و«الإبانة» : «ولم» .

(٣) من «ظ» ، و«الإبانة» .

(٤) في الأصل : «السماء» ! والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

ثُمَّ قال :

فصلٌ

وقَدْ قال قائِلُونَ مِنَ المُعْتَزِلَةِ ، والجَهْمِيَّةِ ، والحَرُورِيَّةِ : إنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، أنه اسْتَوْلَىٰ ومَلَكَ وقَهَرَ ، وأنَّ اللهَ ﷻ في كُلِّ مكانٍ ، وجَحَدُوا أنْ يكونَ اللهُ علىٰ عَرْشِهِ كما قال أهلُ الحَقِّ ، وذَهَبُوا في الاسْتِواءِ إلىٰ القُدْرَةِ .

فَلَوْ كان هذا كما ذَكَرُوهُ ، كان لا فَرْقَ بَيْنَ العَرْشِ والأرضِ السَّابِعَةِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قادِرٌ علىٰ كُلِّ شَيْءٍ .

والأرضُ فاللهُ قادِرٌ عَلَيها وعلىٰ الحُشُوشِ وعلىٰ كُلِّ ما في (١) العالَمِ ، فَلَوْ كان اللهُ مُسْتَوِيًا علىٰ العَرْشِ بِمَعْنىٰ الاسْتيلاءِ -وهو ﷻ مُسْتَوْلٍ علىٰ الأشياءِ كلِّها- ، لَكان مُسْتَوِيًا علىٰ العَرْشِ ، [وعلىٰ الأرضِ] (٢) ، وعلىٰ السَّماءِ ، وعلىٰ الحُشُوشِ والأقذارِ (٣) ؛ لأنه قادِرٌ علىٰ الأَشْياءِ مُسْتَوْلٍ عليها ، وإذا كان قادِرًا علىٰ الأشياءِ كُلِّها ، لَمْ (٤) يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ

(١) في الأصل : «كلِّ مكانٍ في» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .
(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ ، و«الإبانة» .
(٣) في الأصل : «وعلىٰ الأقذار» ، وليست في النسخ ، ولا «الإبانة».
(٤) في بقية النسخ : «ولم» .

المُسْلمينَ أنْ يقولَ : [إنَّ] [(١)] اللهَ مُسْتَوٍ علىٰ الحُشُوشِ والأَخْلِيَةِ ، لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ الاسْتِواءُ علىٰ العَرْشِ : الاسْتِيلاءَ الذي هو عامٌّ في الأشياءِ كُلِّها ، ووَجَبَ أنْ يكونَ مَعنىٰ الاسْتِواءِ يَخْتَصُّ بالعَرْشِ [(٢)] دُونَ الأشياءِ كُلِّها» [(٣)].

وذَكَرَ دَلالاتٍ مِنَ القرآنِ والحَدِيثِ والإجْماعِ والعَقْلِ ، ثُمَّ قال [(٤)] :

«بابُ الكَلامِ في الوَجْهِ والعَيْنَيْنِ والبَصَرِ واليَدَيْنِ»

وَذَكَر الآياتِ في ذلك ، ورَدَّ علىٰ المُتَأَوِّلينَ لها بكلامٍ طويلٍ لا يَتَّسِعُ هذا الموضعُ لحكايَتِهِ : مثلَ قولِهِ : «فإنْ سُئِلْنا أَتَقُولُونَ إنَّ للهِ يدانِ ؟

قيلَ : نَقُولُ ذلك ، وقَدْ دَلَّ عليه قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح:١٠] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، ورُوِيَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنهُ قال : «إنَّ اللهَ مَسَحَ ظَهْرَ آدمَ بِيَدِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ» [(٥)] ، وقَدْ جاءَ في الخَبَرِ المَأْثُورِ عَنِ

---

(١) سقط من الأصل ، وهو من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ف»،و«الإبانة» .

(٢) في «ل»، «ع»، و«ف»: «يخص»، وفي «ظ»، و«ك»،و«ف» : «العرش» .

(٣) «الإبانة» (١٠٥-١٠٩) .

(٤) «الإبانة» (١٢٠) .

(٥) تقدم تخريجه قريبًا في ضمن النقل عن البيهقي .

النَّبِيِّ ﷺ : «أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وكَتَبَ التَّوْارَةَ بِيَدِهِ ، وغَرَسَ شَجَرَةَ طُوبَىٰ بِيَدِهِ»(١).

وَلَيْسَ يَجُوزُ في لِسانِ العَرَبِ ولا في عادَةِ أهلِ الخِطابِ أنْ يَقُولَ القائِلُ : عَمِلْتُ كذا بِيَدَيَّ ، ويَعني به النِّعْمَةَ ، وإذا كان اللهُ إنَّما خاطَبَ العَرَبَ بِلُغَتِها (٢) ، وما يَجْرِي مَفْهُومًا في كَلامِها ، ومْعُقولًا في خِطابِها ، وكان لا يَجُوزُ في خِطابِ أهلِ البيانِ (٣) أنْ يَقُولَ القائِلُ : فَعَلْتُ بِيَدَيَّ ، ويَعْني به النِّعْمَةَ ،

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٦٤ رقم ٤١) ، والدارقطني في «الصفات» (٤٥ رقم ٢٨) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٩٨ رقم ٤٣١) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٥ رقم ١٠١٧) ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١/ ٤٨ -برقم٢٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٥ رقم ٦٩٢) ، بنحوه من حديث عبد الله بن الحارث .

والحديث مرسل ، وفي إسناده أبو معشر ضعيفٌ ، لكن يشهَدُ له حديثُ ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا -وله حكم الرفع- الذي : رواه الدارمي في «رده علىٰ بشر» (١/ ٢٦١،) ، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٠٠ رقم ٢٩٩ ط الوليد) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٧٩ رقم ٢١٣) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٨٢ رقم ٧٥٦) ، والحاكم (٢/ ٣١٩) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

(٢) في الأصل : «بلغاتها» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«الإبانة» .

(٣) في الأصل : «في لسان العرب» ، والمثبت من «ظ» ، و«ع» ، ونسخة من «الإبانة» ، وفي «ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» ، و«الإبانة» : «اللسان» بدل «البيان» .

بَطَلَ أنْ يكونَ مَعنىٰ قَوْلِهِ ﷻ : ﴿بِيَدَيَّ﴾ النِّعْمَةَ» [1].

وذَكَرَ كلامًا طَويلاً في تَقْريرِ هذا ونَحْوِهِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) «الإبانة» (١٢٥-١٢٧) .

وقال القاضي أبو بكرٍ محمدُ بنُ الطَّيِّبِ [1] الباقِلَّانيُّ [2] المُتَكَلِّمُ - وهو أفضلُ المُتَكَلِّمِينَ المُنْتَسِبِينَ إلىٰ الأشعريِّ، ليس فيهِمْ مِثْلُهُ لا قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ - قال في كِتابِ «الإبانَةِ» [3] الذي صنَّفَهُ [4]:

«فَإنْ قال قائلٌ: فَما الدَّليلُ علىٰ أنَّ للهِ وجْهًا ويَدًا؟

قيلَ لَهُ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥]. فأثْبَتَ لِنَفْسِهِ يدًا، ووجْهًا [5].

فَإنْ قال قائل: فَمَا أنْكَرْتُمْ أنْ يكونَ وجْهُهُ ويَدُهُ جارِحَةً إذْ كُنْتُمْ لا تَعقِلونَ يَدًا ووجْهًا [6] إلَّا جارِحَةً؟

---

(١) في «ظ»، و«ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»، و«س»: «الخطيب».

(٢) هو محمد بن الطيب البصري، القاضي أبو بكر الباقلاني، (ت: ٤٠٣هـ). ترجمته في «السير» (١٧/ ١٩٠).

(٣) كتاب «الإبانة» للباقلاني مفقود، وفي «التمهيد» له بعض الكلام الذي يشابه ما ذكره المؤلف هنا، بل بعضه بحروفه.
وقد ذكر كلام الباقلاني من «الإبانة»: المؤلف، والذهبي، وابن القيم وسأحيل إلىٰ كتبهم أيضًا.

(٤) في بقية النسخ: «الإبانة تصنيفه».

(٥) في «ظ»، و«ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»، و«س»: «وجهًا ويدًا».

(٦) في بقية النسخ: «وجهًا ويدًا».

قُلْنا : لا يَجِبُ هذا ، كما لا يَجِبُ إذا لَمْ [نَعْقِلْ] [1] حَيًّا عالِمًا قادِرًا إلَّا جِسْمًا أنْ نَقْضِيَ نَحْنُ وأنْتُمْ بِذلك علىٰ الله سُبْحانَهُ وتعالىٰ ، وكما لا يَجِبُ في كُلِّ شَيْءٍ [كان] [2] قائِمًا بِذاتِهِ [أن يكونَ جوهرًا] [3] ؛ لأنَّا وإيَّاكُمْ لا نَجِدُ قائِمًا بِنَفْسِهِ في شاهِدِنا إلَّا كَذلك .

وكَذلِكَ الجَوابُ لَهُمْ ، إنْ قالُوا : فيَجِبُ [4] أنْ يكُونَ عِلْمُهُ وحَياتُهُ وكَلامُهُ وسَمْعُهُ وبَصَرُهُ وسائِرُ صِفاتِ [ذاتِهِ] [5] عَرَضًا ، واعْتَلُّوا بِالوُجُودِ .

قال : فَإنْ قال :

فهل تَقُولونَ : إنه في كلِّ مكانٍ ؟

قيلَ لَهُ : مَعاذَ اللهِ ، بل هو مُسْتَوٍ علىٰ عَرْشِهِ ، كَما أخبرَ في كِتابِهِ فقال ﷻ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ .

---

(١) في الأصل : «نعلم» ، والمثبت من «ظ» ، و«ع» ، و«ف» ، و«التمهيد» ، وفي «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«س» : «يعقل» ، ووقع في «ظ» : «إذ لا نعقل».

(٢) من بقية النسخ ، و«التمهيد» .

(٣) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ ، و«التمهيد» وزاد فيه : «أو جسمًا».

(٤) في الأصل : «يجب» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«التمهيد» .

(٥) من «ظ» ، و«التمهيد» . وفي الأصل وبقية النسخ : «صفاته» فقط .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠] .

وقال تعالىٰ : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [الملك:١٦] [1] .

قال : ولَوْ كان في كُلِّ مكانٍ :

لَكان في بَطْنِ الإنسانِ وفَمِهِ ، وفي الحُشوشِ ، وفي المَواضِعِ التي يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِها .

ولَوَجَبَ أنْ يَزيدَ بِزِيادَةِ الأَمْكِنَةِ [2] إذا خَلَقَ مِنْها ما لَمْ يَكُنْ ، ويَنْقُصَ بِنُقْصانِها إذا بَطَلَ مِنْها ما كان .

ولَصَحَّ أنْ يُرْغَبَ إليهِ إلىٰ نَحْوِ الأرضِ ، وإلىٰ خَلْفِنا وإلىٰ يَمِينِنا وشَمالِنا ، وهَذا قَدْ أجمعَ المُسْلِمُونَ علىٰ خِلافِهِ ،

---

(١) قال الباقلاني : «ولا يجوزُ أن يكونَ معنىٰ استوائِه علىٰ العرش هو استيلاؤُهُ عليه ، كما قال الشاعر :

قد استوىٰ بِشرٌ علىٰ العراقِ ... مِن غيرِ سيفٍ أو دمٍ مهراقِ

لأنَّ الاستيلاءَ هو القدرةُ والقَهْرُ ، واللهُ تعالىٰ لم يَزَلْ قادِرًا قاهِرًا عزيزًا مُقتَدِرًا ، وقوله : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ يقتضي استفتاح هذا الوصفِ بعد أنْ لم يكن ، فبطلَ ما قالوهُ» .

«التمهيد» تأليفه (٢٦٢) .

(٢) في «ظ» ، و«التمهيد» : «الأماكن» .

وتَخْطِئَةِ قائِلِهِ [1] .

وقال أيضًا في هذا الكِتابِ : «صِفاتُ ذاتِهِ [التي] [2] لَمْ يَزَلْ ولا يَزالُ مَوْصُوفًا بِها ، وهي : الحَياةُ ، والعِلْمُ والقُدْرَةُ ، والسَّمْعُ والبَصَرُ ، والكَلامُ ، والإرادَةُ والبَقاءُ ، والوَجْهُ ،

---

(١) قال شيخ الإسلام تعليقًا علىٰ كلام الباقلاني في الرد علىٰ الرازي : «وهذا تصريحٌ بأنَّ الأيدي إنما تُرفَعُ إلىٰ الله نفسه ، وأنه يَجِبُ أن يصِحَّ رفعُها إليه حيثُ كان ، وأنه إنَّما اختص رفعها بجهةِ العلو ؛ لأنَّ اللهَ هناك إذ لو لم تَجِبْ صِحَّةُ رفعِها إلىٰ جهتِهِ لم يجب إذا كان في كلِّ مكان أن يصحَّ أن يُرغَبَ إليه إلىٰ نحوِ الأرض ، وإلىٰ خلفِنا وأَيمانِنا وشمائلنا ، فإن ذلك إنَّما يلزَمُ إذا لَزِم أن يُشار إليه حيث كان ، وهذا الذي قالَهُ أبلغُ مِن جوازِ الإشارةِ إليه ، فإنهُ أوجبَ أن تصحَّ الإشارةُ والرَّغبةُ إلىٰ غير جهةِ الفَوْقِ لو كان فيها ، وهذه الحجَّةُ إنَّما تصحُّ إذا كانت الإشارةُ بالأيدي إلىٰ فوقٍ إشارةً إليه نفسِه ، إذْ لو لم يكن كذلك لقال له مُنازِعُهُ : فعندكَ الإشارةُ بالدُّعاءِ ليست إليه ، وإذا كان كذلك لم تكن الإشارةُ إليه واجبةً بحالٍ ، وإنما هو لمعنًىٰ يختَصُّ بجهةِ فوق غير كون الله تعالىٰ هناك ، وإنْ كُنتَ مُوافقي علىٰ هذا يلزَمُ إذا كان في كلِّ مكان أن يُشارَ في الدعاءِ إلىٰ سائر الجهات كالسُّفلِ واليمينِ واليسارِ ؛ لأنَّ عندك -الرازي- الإشارةُ بالأيدي ليست إليه ، وإنما هي لأمر يختصُّ بالجهةِ العاليةِ غير الله ، وهذا مِن احتجاج الأولينَ والآخرين» .
«بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٨٧-٤٨٨) .

(٢) من بقية النسخ ، و«التمهيد» .

والعَيْنانِ، واليَدانِ، والغَضَبُ، والرِّضا[1]»[2].

وقال في كِتابِ «التَّمْهِيدِ» كَلامًا أكثرَ مِنْ هذا؛ لكن النُّسخةُ ليستْ[3] حاضِرةً عندي[4].

❀ ❀ ❀

(١) جعل «الغضب والرضا» مِن الصِّفاتِ الذاتيةِ؛ لأنهُ يؤوِّلُهما بالإرادة، كما هو مذهبُ مُتقدِّمي الأشاعرة. انظر: «التمهيد» (٢٦٢).

(٢) هذا كلام الباقلاني في «التمهيد» بحروفه (٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٢)، ونقله: المؤلف في «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٨٦-٤٨٧)، و«الدرء» (٦/ ٢٠٦-٢٠٧)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢٩٨-١٢٩٩)، ونقل ابن القيم في «اجتماع الجيوش» نصًّا يسيرًا منه (٣٠٣)، وفي «تهذيب السنن» نقل النص المتعلق بالعلو (٤/ ٢٢٣٣).

(٣) في «ظ»: «ليست النسخة»، وهذه الجملة ليست في شيء من المطبوعات، مع أنها في الأصل، و«ظ»، وهما أقدم النسخ.

(٤) بما أنها لم تكن حاضرة عند شيخ الإسلام وتيسرت لنا -ولله الحمد والمنة-، فقد نقلنا شيئًا من كلامه، وأحلنا إلىٰ بعضه.

وكَلامُهُ وكَلامُ غَيْرِهِ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ في هذا البابِ [مثلُ هذا] [(١)] كَثيرٌ لِمَنْ تَطَلَّبَهُ [(٢)] ، وإنْ كُنَّا مُسْتَغْنينَ بِالكِتابِ والسُّنَّةِ وآثارِ السَّلَفِ عَنْ كُلِّ كلامٍ .

وَمِلاكُ الأمرِ : أنْ يَهَبَ اللهُ تعالىٰ لِلْعَبْدِ [(٣)] حِكْمَةً وإيمانًا بِحَيْثُ يكونُ لَهُ عَقْلٌ ودِينٌ ، حتىٰ يَفْهَمَ ويَدِينَ .

ثُمَّ نُورُ الكِتابِ والسُّنَّةِ يُغْنِيهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ، ولَكِنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صارَ مُنْتَسِبًا إلىٰ بَعْضِ طَوائِفِ المُتكلِّمينَ ، ومُحْسِنًا الظَّنَّ [(٤)] بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، ومُتَوَهِّمًا أنهم حقَّقُوا في هذا البابِ ما لَمْ يُحَقِّقْهُ غَيْرُهُمْ ، فَلَوْ أُتِيَ بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعَها حتىٰ يُؤْتَىٰ بِشَيْءٍ مِنْ كَلامِهِمْ .

ثُمَّ هُمْ مَعَ هذا مُخالِفُونَ لأسلافِهِمْ غَيْرُ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ ، فَلَوْ أنهم أخذُوا بِالهُدَىٰ الذي يَجِدُونَهُ في كلامِ أسلافِهِمْ لَرُجِيَ لَهُمْ مَعَ الصِّدْقِ في طَلَبِ الحَقِّ أنْ يَزْدادُوا هُدًىٰ ، ومَنْ كانَ لا يَقْبَلُ الحَقَّ إلَّا مِنْ طائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، ثُمَّ لا يَسْتَمْسِكُ بِما جاءَتْ به مِنَ الحَقِّ : فَفيهِ شَبَهٌ مِنَ اليَهُودِ الذينَ قال اللهُ تعالىٰ فيهِمْ :

---

(١) من «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٢) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«س» : «يطلبُهُ» .

(٣) في «ظ» ، و«ك» : «العبد» .

(٤) في بقية النسخ : «للظنِّ» .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٩١] .

[فَإِنَّ اليَهُودَ قالُوا : لا نُؤْمِنُ إِلَّا بِما أُنْزِلَ علينا .

قال اللهُ لَهُمْ : فَلِمَ قَتَلْتُمْ الأنبِياءَ مِنْ قَبْلُ إنْ كُنْتُمْ صادقين مُؤْمنينَ] (١) بما أُنزِلَ عليكُمْ .

يقولُ اللهُ سُبْحانهُ : لا بما (٢) جاءَتكُمْ به أنبياؤُكُمْ تَتَّبِعونَ ، ولا لِمَا جاءَتكم به سائِرُ الأنبِياءِ تَتَّبِعُونَ ، ولَكِنْ إنَّما تَتَّبِعُونَ أهواءَكُمْ ، فهذا حالُ مَنْ لَمْ يتبع (٣) الحَقَّ ، لا مِنْ طائِفَتِهِ ولا مِنْ غَيْرِهِمْ ، مَعَ كَوْنِهِ يَتَعَصَّبُ لِطائِفَةٍ دونَ طائفةٍ بلا بُرْهانٍ مِنَ اللهِ تعالىٰ ولا بَيانٍ .

❀ ❀ ❀

---

(١) من بقية النسخ عدا «س» ، وكلمة «صادقين» من «ك» فقط .

(٢) في «ظ» : «لما» . وفي «ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» : «ما» .

(٣) في «ظ» : «يقبل» .

وكذلك قال أبو المَعَالي الجُوَيْنيُّ [1] في كِتابِه «الرِّسالَةِ النِّظامِيَّةِ» : «اخْتَلَفَ [2] مَسالِكُ العُلَماءِ في هذه الظَّواهِرِ :

فرأىٰ بعضُهُمْ تَأْويلَها ، والتَزَمَ ذلك في آيِ الكِتابِ ، وما يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ .

وذَهَبَ أئمَّةُ السَّلَفِ إلىٰ الانْكِفافِ عَنِ التَّأْويلِ ، وإجْراءِ الظَّواهِرِ علىٰ مَوارِدِها ، وتَفْويضِ مَعانِيها إلىٰ الرَّبِّ .

قال : والذي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا ونَدِينُ اللهَ به عَقْدًا [3] : اتِّباعُ سَلَفِ الأُمَّةِ ، والدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ [4] القاطِعُ في ذلك أنَّ إجْماعَ الأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، وهو مُسْتَنَدُ مُعْظَمِ الشَّريعَةِ .

وَقَدْ دَرَجَ صَحْبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ علىٰ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعانِيها ، ودَرْكِ ما فيها - وهُمْ صَفْوَةُ الإسْلامِ ، والمُسْتَقِلُّونَ بأعباءِ الشَّريعَةِ ، وكانُوا لا يَأْلُونَ جَهْدًا في ضَبْطِ قَواعِدِ المِلَّةِ ، والتَّواصِي بِحِفْظِها ، وتَعْليمِ النَّاسِ ما يَحْتاجُونَ إلَيْهِ مِنْها -

---

(١) أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله النيسابوري الشافعي ، إمام الحرمين ، (ت: ٤٧٨هـ) . ترجمته في «السير» (١٨/ ٤٧١) .

(٢) كذا في النسخ ، وفي «النظامية» : «اختلفت» ، وكلاهما يصح .

(٣) في «ظ» : «عقيدةً» .

(٤) في الأصل : «السمع» ، والمثبت من البقية ، وفي «ظ» : «القاطع السمعي» .

فَلَوْ كان تَأْويلُ هذه الظَّواهِرِ مُسَوَّغًا أوْ مَحْتُومًا : لأوشكَ أنْ يكونَ اهْتِمامُهُمْ بِها فَوْقَ اهْتِمامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعةِ ، وإذَا انْصَرَمَ عَصْرُهُمْ وعَصْرُ التَّابِعِينَ علىٰ الإضرابِ عن التَّأْويلِ [1] : كان ذلك هو الوَجْهَ المُتَّبَعَ ، فَحَقٌّ علىٰ ذِي الدِّينِ أنْ يَعْتَقِدَ تَنْزِيهَ الباري عَنْ صِفاتِ المُحْدَثِينَ ، ولا يَخُوضَ في تَأْويلِ المُشْكِلاتِ ، ويَكِلَ [2] مَعْناها إلىٰ الرَّبِّ ، فليُجْرِ آيةَ الاسْتِواءِ والمَجِيءِ ، وقولَهُ : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ، وقوله : ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ، وقَوْلَهُ : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ ، وما صَحَّ مِنْ أخبارِ الرَّسُولِ ﷺ كَخَبَرِ النُّزُولِ وغَيْرِهِ علىٰ ما ذَكَرْناهُ» [3] .

❀ ❀ ❀

---

(١) في الأصل : «علىٰ ترك التأويل» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقيدة النظامية» .

(٢) في «ظ» : «وليَكِل» .

(٣) «الرسالة النظامية» مطبوعة باسم «العقيدة النظامية» للجويني (٣٢-٣٤) .

قُلْت [(١)] : ولْيَعْلَمِ السَّائِلُ أنَّ الغَرَضَ مِنْ هذا الجَوابِ ذِكْرُ بَعْضِ أَلْفاظِ [(٢)] الأئمَّةِ الذينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ في هذا البابِ ، ولَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ وغَيْرِهِمْ يَقُولُ بِجَمِيعِ ما نَقُولُهُ [(٣)] في هذا البابِ وغَيْرِهِ ، ولَكِنَّ الحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ به .

كان [(٤)] مُعاذُ بنُ جَبَلٍ رضي الله عنه يَقُولُ في كَلامِهِ المَشْهُورِ عَنْهُ ، الذي رَواهُ أبو داودَ في «سُنَنِهِ» : «اقْبَلُوا الحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جاءَ به ، وإنْ كان كافِرًا -أوْ قال فاجِرًا- ، واحْذَرُوا زَيْغَةَ الحَكِيمِ» .

قالُوا : كَيْفَ نَعْلَمُ أنَّ الكافِرَ يَقُولُ الحَقَّ ؟

قال : «إنَّ علىٰ الحَقِّ نُورًا» ، أوْ كَلامًا هذا مَعْناهُ [(٥)] .

---

(١) في «ف» فقط : «فصلٌ» .

(٢) في «ظ» ، و«ك» ، و«ح» ، و«ع» ، و«ف» ، و«س» : «ألفاظُ بعضٍ» .

(٣) في الأصل ، و«ك» ، و«ح» ، و«ع» : «يقوله» ، والمثبت من «ف» ،و«س» .

(٤) في «ك» : «وكان» .

(٥) رواه عبد الرزاق (١١/ ٣٦٣ رقم ٢٠٧٥٠) ، وأبو داود (٥/ ١٥ رقم ٤٦١١) ، والدارمي في «سننه» (١/ ٢٨٤ رقم ٢٠٥) ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٢١) ، والآجري (١/ ٤٠٦ رقم ٩١) ، والحاكم (٤/ ٤٦٦) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٢) ، واللالكائي (١/ ٩٩ رقم ١١٦) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٠٧ رقم ١٤٣) ، وصحَّحهُ الحاكِمُ ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ .

فأمَّا تَقْرِيرُ ذلك بِالدَّلِيلِ، وإماطَةُ ما يَعْرِضُ مِنَ الشُّبَهِ، وتَحْقِيقُ الأمرِ علىٰ وجْهٍ يَخْلُصُ إلىٰ القَلْبِ ما يَبْرُدُ [به] (١) مِنَ اليَقِينِ، ويَقِفُ علىٰ مَواقِفِ آراءِ العِبادِ في هذه المَهَامِهِ (٢)، فَمَا تَتَّسِعُ لَهُ هذه الفُتْيا (٣)، وقَدْ كَتَبْتُ شَيْئًا مِنْ ذلك قَبْلَ هذا وخاطَبْتُ بِبَعْضِ ذلك بَعْضَ مَنْ يُجالِسُنا، ولرُبَّما أَكْتُبُ -إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ- [في ذلك] (٤) ما يَحْصُلُ [به] (٥) المَقْصُودُ.

وجِماعُ الأمرِ في ذلك: أنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُما كَمالُ الهُدَىٰ [والنُّورِ] (٦) لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتابَ الله وسُنَّةَ نَبِيِّهِ محمدٍ ﷺ، وقَصَدَ اتِّباعَ الحَقِّ، وأعرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ، والإلْحادِ في أسماءِ الله تعالىٰ وآياتِهِ.

❀ ❀ ❀

---

(١) من بقية النسخ.

(٢) المهامِهُ -جمعُ مَهْمَهٍ- وهي: المَفازَةُ والبريَّةُ القَفْر، والفلاةُ التي لا ماءَ بها ولا أَنيس. «تهذيب اللغة» (٥/ ٣٨٤) وغيره.

(٣) في بقية النسخ: «الفتوىٰ».

(٤) من «ظ»، و«ك»، و«ع»، و«ح»، و«ف»، و«س».

(٥) من «ك»، و«ح»، و«ف»، و«س»، ولو حُذفت لأصبحت: «ما يُحصِّلُ المقصود».

(٦) من بقية النسخ.

ولا يَحْسَبُ الحاسِبُ أنَّ شَيْئًا مِنْ ذلك يُناقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا البَتَّةَ ، مِثْلُ أنْ يَقُولَ القائِلُ : ما في الكِتابِ والسُّنَّةِ [١] مِنْ أنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ يُخالِفُهُ في الظَّاهِرِ قَوْلُه : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤] .

وقَوْلُهُ ﷺ [٢] : «إذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إلىٰ الصَّلاةِ فَإنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ ، فلا يبصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ» [٣] ونَحْوُ ذلك ، فَإنَّ هذا غَلَطٌ .

وذلك أنَّ اللهَ تعالىٰ مَعَنا حَقِيقَةً ، وهو فَوْقَ العَرْشِ حَقِيقَةً كما جَمَعَ اللهُ بَيْنَهُما في قَوْلِه سبحانه وتعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد:٤] .

فأَخبَرَ أنهُ فوقَ العَرْش يَعلَمُ كُلَّ شيءٍ ، وهو مَعَنا أينما كُنَّا ، كما قال النَّبِيُّ ﷺ في حَديثِ الأَوْعالِ : «وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ ، وهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» [٤] .

وذلك أنَّ كَلِمَةَ «مَعَ» في اللُّغَةِ إذا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ ظاهِرُها

(١) في «ظ» : «ما في كتاب الله من أنَّ ..» .
(٢) في «ظ» : «وقول النبي ﷺ» .
(٣) رواه البخاري (١/ ٩٠ رقم ٤٠٦) ، ومسلم (١/ ٣٨٨ رقم ٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .
(٤) تقدم تخريجه ص (٩٩) .

فِي اللُّغَةِ إلَّا المُقارَنَةُ المُطْلَقَةُ مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مُماسَّةٍ أوْ مُحاذاةٍ عَنْ يَمِينٍ أو شِمالٍ ، فإذا قُيِّدَتْ بِمَعْنًىٰ مِنَ المَعاني دَلَّتْ علىٰ المُقارَنَةِ [1] في ذلك المعنىٰ ، فإنه يُقالُ : ما زِلْنا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنا ، أو النَّجْمُ مَعَنا .

ويُقالُ : هذا المَتاعُ مَعِي لِمُجامَعَتِهِ لَكَ ، وإنْ كان فَوْقَ رَأْسِكَ ، فاللهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً ، وهو فوقَ عرشِهِ حقيقَةً .

ثُمَّ هذه المَعِيَّةُ تَخْتَلِفُ أحكامُها بِحَسَبِ المَوارِدِ ، فَلَمَّا قال : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ ، دَلَّ ظاهِرُ الخِطابِ علىٰ أنَّ حُكْمَ هذه المَعِيَّةِ ومُقْتَضاها أنه : مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ ، شَهِيدٌ عليكُمْ ، ومُهَيْمِنٌ عالِمٌ بِكُمْ .

وهذا مَعْنَىٰ قَوْلِ السَّلَفِ : «إنه مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ» ، وهذا ظاهِرُ الخِطابِ وحَقِيقَتُهُ [2] .

---

(١) في الأصل ، و«ل» : «المقاربة» ، والمُثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٢) قال المؤلف : «وكذلك الأئمَّةُ كالإمام أحمد في «ردِّهِ علىٰ الجهمية» ، لمَّا بيَّنَ دلالةَ القرآن علىٰ عُلُوِّهِ تعالىٰ واستوائِهِ علىٰ عرشِهِ ، وأنهُ مع ذلك عالمٌ بكلِّ شيءٍ ، كما دلَّ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

وكَذلك في قَوْلِهِ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ [المجادلة] [1] .

ولمَّا قال النَّبيُّ ﷺ لِصاحِبِهِ في الغارِ : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ

بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الحديد] ، فبيَّنَ أنَّ المُرادَ بذِكْرِ المَعيَّةِ أنه عالمٌ بهم ، كما افتَتَحَ الآيةَ بالعلم وخَتَمَها بالعِلم ، وبيَّنَ سُبحانه أنهُ مع عُلُوِّهِ علىٰ العرش يعلَمُ ما الخَلقُ عامِلون ، كما في حديث العباس أنَّ النبي ﷺ قال : «والله فوقَ العَرْشِ ، وهو يعلمُ ما أنتُمْ عليه» فبيَّنَ الإمامُ أحمد إمْكانَ ذلك بالاعتبار العقلي ، وضَرَبَ مَثَلَيْن -ولله المَثَلُ الأعلىٰ- فقال : لو أنَّ رَجُلًا في يدِهِ قوارير فيها ماءٌ صافٍ ، لكان بصرُهُ قد أحاطَ بما فيها مع مُباينتِهِ ، فاللهُ -ولهُ المَثَلُ الأعلىٰ- قد أَحاطَ بصرُهُ بخَلْقِهِ ، وهو مُستوٍ علىٰ عرشِهِ ، وكذلك : لو أنَّ رَجُلًا بنَىٰ دارًا لكان مع خروجِهِ عنها يعلمُ ما فيها ، فاللهُ الذي خَلَقَ العالم يعلَمُهُ مع عُلُوِّهِ عليه ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك]» . «درء التعارض» (١/ ٢٣٧-٢٣٨) .

انظر في المعية وتفسير السلف للآية : «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (٢٩٦-٣١٠) ، ورد الدارمي علىٰ بشر (١/ ٤٤٢) ، و«الشريعة» للآجري (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٦) ، و«التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٣٧) ، و«الانتصار» للعمراني (٢/ ٦١٧) ، و«جامع المسائل» (٣/ ١٥٧-١٧١) ، و«المراكشية» (٧٤، ٧٧) لابن تيمية .

(١) في «ك» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «وكذلك قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾» .

﴿ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠] : كان هذا أيضًا حَقًّا علىٰ ظاهِرِهِ ، ودَلَّت الحالُ علىٰ أنَّ حُكْمَ المَعِيَّةِ [1] هُنا -مَعَ الاطِّلاعِ- : النَّصْرُ والتَّأْيِيدُ .

وَكَذلك قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، وكَذلك قَوْلُهُ لِمُوسَىٰ وهارُونَ : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه:٤٦] . هُنا المَعِيَّةُ علىٰ ظاهِرِها ، وحُكْمُها في هذا المَوْطِنِ [2] : النَّصْرُ والتَّأْيِيدُ .

وَقَدْ يَدْخُلُ علىٰ صَبِيٍّ مَنْ يُخِيفُهُ فَيَبْكي فَيُشْرِفُ عليه أبُوهُ مِنْ فَوْقِ السَّقْفِ ويقولُ : لا تَخَفْ أنا مَعَكَ ، أوْ أنا هَهُنا [3] ، أو أنا حاضرٌ ونحوَ ذلك ، يُنَبِّهُهُ علىٰ المَعِيَّةِ المُوجِبَةِ بِحُكْمِ الحالِ دَفْعَ المَكْرُوهِ ، فَفَرْقٌ بَيْنَ مَعْنَىٰ المَعِيَّةِ وبَيْنَ مُقْتَضاها ، ورُبَّما صارَ مُقْتَضاها مِنْ مَعْناها ، فَيَخْتَلِفُ باخْتِلافِ المَواضِعِ .

فَلَفْظُ المَعِيَّةِ قَد اسْتُعْمِلَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ في مَواضِعَ يَقْتَضِي في كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لا يَقْتَضِيها في المَوْضِعِ الآخَرِ ، فإمَّا أنْ تَخْتَلِفَ دَلالَتُها بِحَسَبِ المَواضِعِ ، أوْ تَدُلَّ علىٰ قَدْرٍ

(١) في «ك» : «هذه المعية» .

(٢) في الأصل : «في هذه الظواهر» ، وهو غلطٌ ، والصواب ما أثبتناه من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٣) في «ظ» ، «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«س» : «هنا» ، وفي «ظ» ، و«ك» ، و«ح» ، و«س» : «و» في الموضعين بدل «أو» .

مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوارِدِها -وَإن امْتازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخاصِّيَّةٍ- فَعَلَىٰ التَّقْدِيرَيْنِ ليس مُقْتَضاها أنْ تكُونَ ذاتُ الرَّبِّ مُخْتَلِطَةً بِالخَلْقِ حتىٰ يُقالَ قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظاهِرِها .

وَنَظِيرُها مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ : الرُّبوبيَّةُ والعُبودِيَّةُ ، فإنَّها وإن اشْتَرَكَتْ في أصلِ الرُّبوبيَّةِ والتَّعْبِيدِ فَلَمَّا قال : ﴿ بِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ [الأعراف] ، كانتْ رُبوبيَّةُ مُوسىٰ وهارونَ لها اخْتِصاصٌ زائِدٌ علىٰ الرُّبوبيَّةِ العامَّةِ لِلْخَلْقِ ؛ فإنَّ مَنْ أعطاهُ اللهُ مِنَ الكَمالِ أكثرَ مِمَّا أَعْطَىٰ غيرَهُ : فَقَدْ رَبَّهُ ورَبَّاهُ ، ورُبوبيَّتُهُ وتَرْبِيَتُهُ[1] أكملُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَكَذلك قَوْلُهُ : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان:٦] ، و﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [الإسراء:١] .

فإنَّ العَبْدَ : تارَةً يَعْني به المُعَبَّدَ[2] فيَعُمُّ الخَلْقَ كما في قَوْلِهِ : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٩٣].

وتارَةً يَعْني به العابِدَ[3] فَيَخُصُّ ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ ، فَمَنْ كان أَعْبَدَ عِلْمًا وحالًا ، كانتْ عُبُودِيَّتُهُ أَكْمَلَ ، فَكانت الإضافَةُ في حَقِّهِ أَكْمَلَ ، مَعَ أنها حَقيقَةٌ في جميعِ المَواضِعِ .

---

(١) في «ع» : «ربوبيةً وتربيةً» .

(٢) في الأصل،و«س»: «العبد»، والتصويب من «ظ»،و«ك»، و«ح»، و«ف»، وجاء في «ظ» : «فإن العبد يعني به تارةً» ، وفي «ع» : «يُعنىٰ به المُعَبَّدُ» .

(٣) في «ع» : «يُعنىٰ به العابدُ» .

ومِثْلُ هذه الألفاظِ يُسَمِّيها بَعْضُ النَّاسِ «مُشَكِّكَةً» لِتَشَكُّكِ المُسْتَمِعِ فيها ، هل هي مِنْ قَبيلِ الأسماءِ المُتَواطِئَةِ ، أوْ مِنْ قَبيلِ المُشْتَرِكَةِ في اللَّفْظِ [فَقَطْ][(١)] .

والمُحَقِّقُونَ يَعْلَمُونَ أنها لَيْسَتْ خارِجَةً عَنْ جِنْسِ المُتَواطِئَةِ ؛ إذْ واضِعُ اللُّغَةِ إنَّما وضَعَ اللَّفْظَ بِإزاءِ القَدْرِ المُشْتَرَكِ ، وإنْ[(٢)] كانتْ نَوْعًا مُخْتَصًّا مِنَ المُتَواطِئَةِ فلا بَأْسَ بِتَخْصِيصِها بِلَفْظٍ[(٣)] .

---

(١) من «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» .

(٢) في «ك» : «فإن» .

(٣) **المُشكِّك** : هو الكُلِّي الذي لم يتساوَ صِدقُه علىٰ أفرادِهِ ؛ بل كان حصولُه في بعضِها أَوْلىٰ ، أو أقدمَ ، أو أشدَّ مِن البعض الآخر ، فالناظرُ فيه يشكُّ في المُرادِ منه .
والمُتواطِئُ : هو الاسمُ الواحدُ الذي يُقالُ مِن أوَّلِ ما وضع له علىٰ أشياء كثيرةٍ ، ويدلُّ علىٰ معنًىٰ واحدٍ يعمُّها .
والمشتركُ : هو اللفظُ الواحدُ الدَّالُ علىٰ معنيين مُختَلِفين أو أكثر دلالة علىٰ السَّواءِ عند أهل تلك اللغة .
ويعبارةٍ أيسرَ وأسهلَ : **الأسماءُ المُتواطئةُ** : تشتَرِكُ باللَّفظِ والمعنىٰ [مثل : إنسان ، فهو يصدق علىٰ زيد وعمرو] . **أمَّا المشتَرَكةُ فإنها** : مُتَّفِقةُ اللَّفظِ مختلفةُ المعنىٰ [كعين ، تطلق علىٰ العين الباصرة ، والماء ، والجاسوس] .
فالحيُّ -مثلًا- ، يطلق علىٰ الخالق ﷻ ، ويطلق علىٰ الإنسان ، فهل هو مِن قَبيل : المُشتَرك أو المُتواطئ ؟

من نظر إلىٰ أصل الحياةِ قال إنها من المتواطئ ، ومن نظرَ إلىٰ الاختلاف والتباين الكبير بين حياة الإنسان وحياة الخالق ، قال : إنها من المشترك ، ولهذا سماها بعضهم بالمشككة ؛ لتشكك الإنسان فيها هل هي من المشترك أم من المتواطئ ، وشيخ الإسلام رجح هنا أنها نوع من المتواطئ .

قال شيخ الإسلام في مناظرته لابن المرحِّل عندما بيَّن جواز إطلاق لفظ «المتواطئ» و «المشترك» علىٰ اللَّفظِ الواحد ، ولكن من جهتين مختلفتين فاعترض ابن المرحل : كيف يكون هذا ؟ فأجابه الشيخ بقوله : «المعاني الدقيقةُ تحتاجُ إلىٰ إصغاءٍ واستماعٍ وتدبُّرٍ ، وذلك أنَّ الماهِيَّتين إذا كان بينَهما قَدْرٌ مُشتَرَكٌ وقدرٌ مُميَّزٌ ، واللَّفظُ يُطلَقُ علىٰ كلٍّ مِنهما فقد يُطلَقُ عليهما باعتبارِ ما بِهِ تَمتازُ كُلُّ ماهيَّةٍ عن الأُخرىٰ ، فيكون مُشتَرَكًا كالاشتراكِ اللَّفظي ، وقد يكون مُطلقًا باعتبار القَدْرِ المُشتَرَكِ بين الماهيَّتين ، فيكون لَفظًا مُتواطِئًا ...، مثال ذلك : «اسم الجنس» إذا غلَبَ في العُرفِ علىٰ بعض أنواعِهِ ، كلفظِ «الدَّابةِ» إذا غَلَبَ علىٰ «الفَرَس» ، قد نُطلِقُهُ علىٰ الفرس باعتبارِ القدرِ المُشتركِ بينها وبين سائرِ الدَّواب ، فيكون مُتواطِئًا ، وقد نُطلِقُهُ باعتبارِ خصوصيةِ الفرس فيكونُ مُشتَرِكًا بين خصوص الفَرَس وعموم سائرِ الدَّواب ، ويَصيرُ استعمالُهُ في الفرس : تارةً بطريقِ التَّواطؤ وتارةً بطريقِ الاشتراكِ » . «الفتاوىٰ» (١١/ ١٤١-١٤٢) .

انظر : «التعريفات» للجرجاني (٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٦) ، «الإبهاج في شرح المنهاج» للسُّبكي (٣/ ٦٣٧) ، «التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» للمناوي (٦٣٥، ٦٥٧) ، «شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٢٩٩-٣٠٠) .

وَمَنْ عَلِمَ أنَّ المَعِيَّةَ تُضافُ إلىٰ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أنواعِ المَخْلُوقاتِ -كَإضافَةِ الرُّبُوبِيَّةِ مَثَلاً- وأنَّ الاستِواءَ علىٰ الشَّيءِ ليس إلَّا لِلْعَرْشِ [1] ، وأنَّ اللهَ يُوصَفُ بالعُلُوِّ والفَوْقِيَّةِ الحَقيقيَّةِ ، ولا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ ولا بِالتَّحْتِيَّةِ قَطُّ ، لا حَقيقَةً ولا مَجازًا : عَلِمَ أنَّ القرآنَ علىٰ ما هو عليه مِنْ غيرِ تحريفٍ .

ثُمَّ مَنْ تَوَهَّمَ أنَّ كَوْنَ الله في السَّماءِ بِمَعْنَىٰ أنَّ السَّماءَ تُحِيطُ به وتَحْوِيهِ فهو :

كاذِبٌ -إنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ- .

وضالٌّ -إن اعْتَقَدَهُ في رَبِّهِ- .

وما سَمِعْنا أحَدًا يَفْهَمُهُ [2] مِنَ اللَّفْظِ ، ولا رَأَيْنا أحَدًا نَقَلَهُ عَنْ أحَدٍ [مِن العُلماءِ المَعروفينَ وأَتباعِهم] [3] .

ولَوْ سُئِلَ سائِرُ المُسْلِمينَ : هل تَفْهَمُونَ [4] مِنْ قولِ اللهِ تعالىٰ ورَسُولِهِ ﷺ : «إنَّ اللهَ في السَّماءِ» أنَّ السَّماءَ تَحْوِيهِ ؟

لَبادَرَ كُلُّ أحدٍ منهم إلىٰ أنْ يقولَ : هذا شَيْءٌ [لَعَلَّهُ] [5] لَمْ

---

(١) في الأصل : «العرش» ، وفي «ك» : «إلا علىٰ العرش» ، والمثبت من البقية .

(٢) في «ظ» : «يفهم هذا» .

(٣) ما بين المعقوفتين من «ظ» .

(٤) في «ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» : «يفهمون» .

(٥) من بقية النسخ .

يَخطُرْ ببالِنا .

وإذا كان الأمرُ هكذا فَمِن التَّكَلُّفِ أنْ يَجْعَلَ ظاهِرَ اللَّفْظِ شَيْئًا مُحالًا لا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ ، ثُمَّ يُرِيدُ أنْ يتأوَّلَهُ .

بَلْ عِنْدَ المُسْلِمينَ [(١)] أنَّ اللهَ في السَّماءِ وهو علىٰ العَرْشِ واحِدٌ ؛ إذ السَّماءُ إنما يُرادُ [(٢)] به العُلُوُّ .

فالمَعْنَىٰ : أنَّ اللهَ في العُلُوِّ لا في السُّفْلِ .

وقَدْ عَلِمَ المُسْلِمُونَ :

أنَّ كُرْسِيَّهُ سُبحانهُ وسِعَ السَّماواتِ والأرضَ .

وأنَّ الكُرسيَّ في العَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقاةٍ بأرضٍ فَلاةٍ .

وأنَّ العَرْشَ خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقاتِ الله ﷻ لا نِسْبَةَ لَهُ إلىٰ قُدْرَةِ الله تعالىٰ وعَظَمَتِهِ [(٣)] .

فكيفَ يُتَوَهَّمُ بَعْدَ هذا [أنَّ خَلْقًا] [(٤)] يَحْصُرُهُ أو يَحْوِيهِ [(٥)] ،

---

(١) في «ظ» : «عند الناس» .

(٢) في «ك» ، و«س» : «يريد» .

(٣) في «ل» : «وعِلمِهِ وعَظَمتِهِ» .

(٤) من بقية النسخ .

(٥) في بقية النسخ : «ويحويه» ، والمثبت من الأصل ، و«الفتاوىٰ» (١٦/ ١٠١) ، والكلمة ساقطة من «ح» .

وقَدْ قال سُبْحانَهُ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] ، وقال تعالىٰ : ﴿ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران:١٣٧] بِمَعْنَىٰ : «علىٰ» ونحوَ ذلك ، وهو كلامٌ عربيٌّ حقيقَةً لا مَجازًا وهذا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ حَقائِقَ مَعاني الحُرُوفِ ، وأنها مُتَواطِئَةٌ في الغالِبِ ، لا مُشْتَرَكَةٌ (١) .

❀ ❀ ❀

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «والسَّلفُ والأئمةُ وسائرُ علماءِ السُّنةِ إذا قالوا : إنه فوقَ العرشِ ، وإنه في السماء فوقَ كُلِّ شيءٍ ، لا يقولون : إنَّ هناكَ شيئًا يحويه ، أو يحصُرُهُ ، أو يكونُ مَحَلًّا له ، أو ظرفًا ووعاءً -سبحانه وتعالىٰ عن ذلك- ، بل هو فوقَ كلِّ شيءٍ ، وهو مُستَغنٍ عن كلِّ شيءٍ ، وكلُّ شيءٍ مُفتَقِرٌ إليه ، وهو عالٍ علىٰ كلِّ شيءٍ ، وهو الحاملُ للعرشِ ولحمَلَةِ العرشِ بقوتِهِ وقُدرتِهِ ، وكل مخلوقٍ مُفتَقِرٌ إليه ، وهو غنيٌّ عن العرش وعن كلِّ مخلوقٍ .
وما في الكتاب والسُّنةِ مِن قوله : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، ونحو ذلك قد يَفهَمُ منه بعضُهم أنَّ السَّماءَ هي نفسُ المخلوقِ العالي العرشُ فمَا دونَهُ ، فيقولون : قولُه : ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، بمعنىٰ «علىٰ السَّماءِ» ، كما قال : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ، أي : علىٰ جذوع النَّخلِ ، وكما قال : ﴿ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، أي : علىٰ الأرض ، ولا حاجَةَ إلىٰ هذا ، بل ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ اسمُ جنسٍ للعالي ، لا يخصُّ شيئًا ، فقوله : ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، أي : في العُلُوِّ دونَ السُّفل ، وهو العليُّ الأعلىٰ ، فلهُ أَعْلَىٰ العُلُوِّ ، وهو ما فوقَ العرش وليس هناك غيرُهُ العَليُّ الأعلىٰ سبحانَهُ وتعالىٰ» . «الفتاوىٰ» (١٦/ ١٠١) .

وكذلك قَوْلُه ﷺ : «إذا قَامَ أَحَدُكُمْ إلىٰ الصَّلاةِ فَإنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ ، فَلا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وجْهِهِ» .

الحَدِيثُ حَقٌّ علىٰ ظاهِرِهِ ، وهو سُبْحانَهُ فَوْقَ العَرْشِ ، وهو قِبَلَ وجهِ المُصَلِّي ، بَلْ هذا الوَصْفُ يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقاتِ ، فَإنَّ الإنْسانَ لَوْ أنه يُناجِي السَّماءَ أو يُناجِي الشَّمْسَ والقَمَرَ لَكانت السَّماءُ والشَّمْسُ والقَمَرُ فَوْقَهُ ، وكانت أيضًا قِبَلَ وجْهِهِ (١) .

وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ المَثَلَ بِذلك - ولله المَثَلُ الأعلىٰ ، ولَكِنَّ المَقْصُودَ بِالتَّمْثِيلِ [بَيانُ] (٢) جَوازِ هذا وإمْكانِهِ لا تَشْبِيهُ الخالِقِ بِالمَخْلُوقِ - فقال النَّبِيُّ ﷺ : «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلَّا سَيَرَىٰ رَبَّهُ مُخلِيًا به» .

---

(١) كتب بهامش «ع» (١٠٤/أ) : «حاشيةٌ : ومثل هذا قوله ﷺ في آكِلَةِ الخَضِرَةِ : «حتىٰ إذا امتَدَّتْ خاصِرَتاها ، استَقْبَلَتْ عينَ الشَّمس ، فثَلَطَتْ وبَالَتْ» ، فهذه قد استقبلت عين الشمس ومكانُها في الأرض ، والشَّمسُ في مكانِها في السَّماءِ ، ولم يَلزَمْ مِن استقبالِها أن تكونَ الشَّمسُ في الأرضِ ، ولا الناقةُ في السَّماءِ ، مع النصِّ علىٰ أنها استقبلت عين الشمس . والله أعلم» اهـ .
قلتُ : الحديث رواه البخاري (٦٤٢٧) ، ومسلم (١٠٥٢) ، و«آكلة الخضرة» : ضربٌ مِن الكلأ يُعجِبُ الماشيةَ ، و«ثلطت» : أي أَلقَت ما في بطنها رقيقًا .

(٢) من بقية النسخ .

فقال له أبو رَزِينٍ [العُقَيْلِيُّ] [1] : كَيْفَ يا رَسُولَ الله ، وهو واحدٌ ونحنُ جَميعٌ ؟

فقال النَّبِيُّ ﷺ : «**سَأُنَبِّئُكَ بِمِثْلِ ذلك في آلَاءِ اللهِ ، هذا القَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِيًا به وهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ ﷻ فَاللهُ أَكْبَرُ**» ، أو كما قال النَّبِيُّ ﷺ [2] .

وقال : «**إنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ والقَمَرَ**» [3] .

فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيِةِ ، وإنْ لَمْ يكُنِ المَرْئِيُّ مُشابهًا لِلْمَرْئيِّ ، فالمُؤمنونَ إذا رأَوْا رَبَّهُمْ يومَ القِيامَةِ وناجَوْهُ كُلٌّ يَراهُ فَوْقَهُ قِبَلَ [4] وجْهِهِ كما يَرَىٰ الشَّمْسَ والقَمَرَ ، ولا مُنافاةَ أصلًا .

---

(١) من بقية النسخ .

(٢) رواه أحمد (٢٦/ ١٠٥ رقم ١٦١٨٦) ، وأبو داود (٥/ ٦٦ رقم ٤٧٣١)، وابن ماجه (١/ ٦٤ رقم ١٨٠) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ٢٤٤ رقم ٤٤٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٣٨ رقم ٢٥٣) ، وابن حبان (١٤/ ٨ رقم ٦١٤١) ، والآجري (٢/ ١٠١٢ رقم ٦٠٥) ، والحاكم (٤/ ٥٦٠) ، واللالكائي (٣/ ٥٣٤ رقم ٨٣٨) من طريق وكيع بن حدس عن أبي رزين ﷺ بنحوه ، وصحَّحه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقهما الذهبي .
مُخْليًا : أي مُنفَردًا .

(٣) رواه البخاري (١/ ١١٥ رقم ٥٥٤) ، ومسلم (١/ ٤٣٩ رقم ٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله البجلي ﷺ .

(٤) في الأصل : «فوق» ، والمثبت من بقية النسخ .

وَمَنْ كان لَهُ نَصِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ بالله ، والرُّسُوخِ في العِلْمِ [1] بالله يَكُونُ إقْرارُهُ للكِتابِ والسُّنَّةِ علىٰ ما هُما عليه أوْكَدَ .

❀ ❀ ❀

---

(١) في «ظ» : «والرسوخ بالعلم» .

واعْلَمْ أنَّ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ مَنْ يَقُولُ : مَذْهَبُ السَّلَفِ إقْرارُها علىٰ ما جاءَت به مع اعْتِقادِ أنَّ ظاهِرَها غَيْرُ مُرادٍ !

وهذا لَفْظٌ مُجْمَلٌ .

فَإِنَّ قَوْلَهُ : «ظاهِرُها غَيْرُ مُرادٍ» ، يَحْتَمِلُ أنه أرادَ بِالظَّاهِرِ : نُعُوتَ المَخْلوقينَ وصِفاتِ المُحْدَثِين ؛ مِثْلُ أنْ يُرادَ بِكونِ [1] اللهِ «قِبَلَ وجْهِ المُصَلِّي» : أنه مُسْتَقِرٌّ في الحائِطِ الذي يُصَلِّي إليهِ ، وأنَّ «اللهَ مَعَنا» ظاهِرُهُ : أنه إلىٰ جانِبِنا ، ونَحْوَ ذلك ، فلا شَكَّ أنَّ هذا غَيْرُ مُرادٍ .

وَمَنْ قال : إنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ : أنَّ هذا غَيْرُ مُرادٍ فَقَدْ أصابَ في المَعْنَىٰ ، لكنْ أخْطأَ في إطْلاقِ [2] القولِ بأنَّ [3] هذا ظاهِرُ الآياتِ والأحادِيثِ ، فإنَّ هذا هو المُحالُ ليس هو الظاهِرُ علىٰ ما قَدْ بَيَّنَّاهُ في غَيْرِ هذا الموضِعِ .

اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يكونَ هذا المَعْنَىٰ المُمْتَنِعُ صارَ يَظْهَرُ لِبَعْضِ الناسِ فيكونُ القائِلُ لِذلك [4] مُصِيبًا بهذا الاعْتِبارِ ، مَعْذُورًا في هذا الإطْلاق .

---

(١) في «ظ» : «يراد بأنَّ الله»

(٢) من هنا إلىٰ قوله : «وأما القسمان اللذان ينفيان» في ساقط من «ظ» ؛ بسبب فقد بعض الأوراق من الأصل .

(٣) في «ك» ، و«ف» : «في أنَّ» ، وفي «ل» ، و«ح» ، و«س» : «فإن» .

(٤) في «ك» : «بذلك» .

فَإِنَّ الظُّهُورَ والبُطُونَ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ أحوالِ النَّاسِ وهو مِن الأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ .

وكان أحسَنُ مِنْ هذا أنْ يُبَيِّنَ لِمَن اعْتَقَدَ أنَّ هذا هو الظَّاهِرُ : أنَّ هذا ليس هو الظَّاهِرَ ، حتىٰ يكونَ قد أعْطَىٰ كلامَ اللهِ تعالىٰ وكلامَ رَسُولِهِ حَقَّهُ لَفْظًا ومَعنًىٰ .

وإنْ كان النَّاقِلُ عَنِ السَّلَفِ أرادَ -بِقَوْلِهِ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرادٍ عِنْدَهُمْ- : أنَّ المَعانِيَ التي تَظْهَرُ (١) مِنْ هذه الآياتِ والأحادِيثِ مِمَّا تَلِيقُ بِجَلالِ الله تعالىٰ وعَظَمَتِهِ ، ولا تَخْتَصُّ بِصِفَةِ المَخْلُوقِينَ ، بل هي واجِبَةٌ لله تعالىٰ ، أوْ جائِزَةٌ عليه جَوازًا ذِهْنِيًّا ، أوْ جَوازًا خارِجِيًّا (٢) : غَيْرُ مُرادٍ ، فَقَدْ أخطَأَ فيما

---

(١) في «ع» : «ظهرت» .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- : «فإن الإمكان [الجواز] يُستَعْمَل علىٰ وجهين : إمكان ذهني ، وإمكانٌ خارجيٌّ .
فالإمكان الذِّهني : أن يُعْرَضَ الشَّيءُ علىٰ الذِّهنِ فلا يَعلَمُ امتِناعَهُ ، بل يقولُ : يُمكِنُ هذا ، لا لِعِلْمِهِ بإمكانِهِ ، بل لِعَدَمِ عِلْمِهِ بامتِناعِهِ ، مع أنَّ ذاكَ الشَّيءَ قد يكونُ مُمْتَنِعًا في الخارج .
وأمَّا الإمكانُ الخارجيُّ : فأنْ يَعلَمَ إمكانَ الشَّيءِ في الخارجِ ، وهذا يكونُ بأنْ يَعلَمَ وُجودَهُ في الخارجِ ، أو وُجودَ نظيرِهِ ، أو وُجودَ ما هو أبعدُ عن الوجودِ منهُ ، فإذا كان الأبعَدُ عن قَبولِ الوُجودِ موجودًا مُمكِنَ الوُجودِ فالأقربُ إلىٰ الوجودِ مِنهُ أولىٰ» .
انظر : «الرد علىٰ المنطقيين» (٣١٨) ، و«الجواب الصحيح» (٦/ ٤٠٤-٤٠٨) ، و«منهاج السنة» (١/ ٢٣٣) .

نَقَلَهُ عَنِ السَّلَفِ ، أو تَعَمَّدَ الكَذِبَ ، فَما يُمْكِنُ أحدًا قَطُّ أنْ يَنْقُلَ عَنْ أحَدٍ [1] مِنَ السَّلَفِ ما يَدُلُّ -لا نَصًّا ولا ظاهِرًا- أنهم كانُوا يَعْتَقِدُونَ أنَّ اللهَ ليس فَوْقَ العَرْشِ ، ولا أنَّ اللهَ ليس لَهُ سَمْعٌ وبَصَرٌ ويَدٌ حَقِيقَةً .

وقد رأيتُ هذا المعنىٰ يَنْتَحِلُهُ بَعْضُ مَنْ يَحْكيهِ عنِ السَّلَفِ ، ويقولُ : إنَّ طَرِيقَةَ أهلِ التَّأْويلِ [هي] [2] في الحَقِيقَةِ -طَرِيقَةُ السَّلَفِ- بمعنىٰ أنَّ الفَرِيقَيْنِ اتَّفَقُوا علىٰ أنَّ هذه الآياتِ والأحادِيثَ لَمْ تَدُلَّ علىٰ صِفاتِ اللهِ سبحانَهُ وتعالىٰ ، ولَكِنَّ السَّلفَ أمْسَكُوا عَنْ تَأْويلِها ، والمتأَخِّرُونَ رَأوا المَصْلَحَةَ تَأْويلَها ؛ لِمَسِيسِ الحاجَةِ إلىٰ ذلك !

ويقولُ : الفَرْقُ أنَّ هَؤُلاءِ قد يُعَيِّنُونَ المُرادَ بِالتَّأْويلِ ، وأُولَئِكَ لا يُعَيِّنُونَ لِجَوازِ أنْ يُرادَ غَيْرُهُ !

وهذا القولُ علىٰ الإطْلاقِ كَذِبٌ صَرِيحٌ علىٰ السَّلَفِ :

أمَّا في كَثيرٍ مِنَ الصِّفاتِ فَقَطْعًا ، مِثْلَ : أنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ ، فإنَّ مَنْ تأَمَّلَ كلامَ السَّلَفِ المَنْقُولَ عنهُمْ -الذي لَمْ يُحْكَ هنا عُشْرُهُ- عَلِمَ بالاضْطِرارِ أنَّ القَوْمَ كانوا مُصَرِّحِينَ

(١) في «ك» ، و«ل» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «واحدٍ» .
(٢) من بقية النسخ .

بأنَّ اللهَ تعالىٰ فَوْقَ العَرْشِ حَقِيقَةً ، وأنهم ما اعْتَقَدُوا خِلافَ هذا قَطُّ ، وكثيرٌ منهُمْ قد صَرَّحَ في كثيرٍ مِنَ الصِّفاتِ بِمِثْلِ ذلك .

واللهُ يَعْلَمُ [1] أنِّي بَعْدَ البَحْثِ التَّامِّ ، ومُطالَعَةِ ما أمكَنَ مِنْ كلامِ السَّلَفِ ، ما رأيتُ كلامَ أحَدٍ مِنْهُمْ يَدُلُّ -لا نصًّا ولا ظاهِرًا ، ولا بِالقَرائِنِ- علىٰ نَفْيِ الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةِ في نَفْسِ الأمرِ [2] ، بَلِ الذي رأيْتُهُ أنَّ كثيرًا مِنْ كَلامِهِمْ يَدُلُّ - إمَّا نَصًّا ، وإمَّا ظاهِرًا -

---

(١) في الأصل : «والله تعالىٰ أعلم» ، والمثبت من البقية .

(٢) قال شيخ الإسلام : «لم يتأول أحدٌ قطُّ مِن الصَّحابةِ شيئًا مِن آياتِ القرآنِ التي ظاهِرُها أنَّها صِفةٌ للهِ تعالىٰ . ولقد بحثتُ عن هذا البابِ وكشَفْتُهُ ، وطالعتُ التَّفاسيرَ المنقولةَ عن الصَّحابةِ نقلًا صحيحًا ، فلمْ أَجِدْ عن أحدٍ مِن الصَّحابةِ أنهُ تأوَّلَ آيةً واحدةً مِن الآياتِ التي ظاهِرُها صِفةٌ علىٰ نفيِ الصِّفةِ ، بلِ وَجَدتُ عنهم مِن الآثارِ التي تُقرِّرُ النصوصَ وتُثبتُ الصِّفاتِ وتُصرِّحُ بمنافاةِ قولِ المتأوِّلين والمُعطِّلين مالا يتَّسِعُ هذا الموضِعُ لكتابتِهِ ....، إذْ جميعُ الصَّحابةِ قد ثبتَ عنهم بأنواعِ الثَّابتِ مِن المنقولاتِ إثباتُ صفةِ العُلوِّ وغيرِها مِن الصِّفاتِ ، بالنصوص الصَّريحةِ التي تَحتَمِلُ خلافَ ذلك ، ولم يُنقَلْ عن أحدٍ منهم تأويلٌ يُخالِفُ ذلك بما يُخالِفُ الظَّاهِرَ ، فالمتأوِّلُ بما يُخالِفُ الظَّاهِرَ مع أنه مُبتَدِعٌ لهذه التَّأويلاتِ ، فهي بدعةٌ مخالفةٌ لإجماعِ السَّلفِ ...
ولا أعلمُ أحدًا مِن التابعينَ تأوَّلَ شيئًا مِن النُّصوصِ التي ظاهِرُها الصِّفةُ ، بل القولُ فيهم كالقولِ في الصَّحابةِ ، إلَّا أنَّ دَعْوَىٰ الإحاطةِ بكلامِهِم أصعَبُ ...» . «جواب الاعتراضات المصرية» (١٠٧-١١٠)

علىٰ تَقْريرِ جِنْسِ هذه الصِّفاتِ ، ولا أنقُلُ عَنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ إثْباتَ كُلِّ صِفَةٍ ، بَل الذي رأيتُهُ أنهم يُثْبِتُونَ جِنْسَها في الجُمْلَةِ ، وما رأيتُ أحدًا منهم نفاها ، وإنَّما يَنْفُونَ التَّشْبِيهَ ، ويُنْكِرُونَ علىٰ المُشَبِّهَةِ الذينَ يُشَبِّهُونَ اللهَ تعالىٰ بِخَلْقِهِ ؛ مع إنْكارِهِمْ علىٰ مَنْ يَنْفي [1] الصِّفاتِ أيضًا ، كَقَوْلِ نُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ الخُزاعِيِّ -شَيْخِ البُخارِيِّ- : «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فقدْ كَفَرَ ، ومَنْ جَحَدَ ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ فقد كَفَرَ ، ولَيْسَ ما وصَفَ [2] اللهُ به نَفْسَهُ ولا رَسُولُهُ تَشْبيهًا» [3] .

وكانوا إذا رَأَوْا الرَّجُلَ قَدْ أغرقَ في نَفْيِ التَّشْبِيهِ مِنْ غَيْرِ إثْباتِ الصِّفاتِ قالوا : هذا جَهْمِيٌّ مُعَطِّلٌ ، وهذا كثيرٌ جِدًّا في كَلامِهِمْ ، فإنَّ الجهميَّةَ والمُعْتَزِلَةَ إلىٰ اليومِ يُسَمُّونَ مَنْ

---

(١) في «ع» : «نفىٰ» ، وفي «ف» : «ما ينفي» .

(٢) في الأصل : «كل ما» ، والمثبت من البقية .

(٣) رواه اللالكائي (٣/ ٥٨٧ رقم ٩٣٦) ، والهروي في «ذم الكلام» (٦/ ٥١ رقم ١٠٩٧) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٩٣ رقم ٤٢٩) ، و«السِّير» (١٠/ ٦١٠) ، وذَكَرَه عبد الغني في «عقيدته» (٢١٧) ، وابن عبد الهادي في «الكلام علىٰ الاستواء» (٦٢) ، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٢١) ، وابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ٨٥) ، وغيرهم .
قال الحافظ ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) : «هذا صحيح ثابتٌ عن نُعيم شيخ البخاري» .

أثبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفاتِ مُشبِّهًا -كَذِبًا مِنْهُمْ وافْتِراءً- حتىٰ إنَّ مِنْهُمْ مَنْ غَلا ورَمَىٰ الأنبياءَ -صَلَواتُ الله عليهم وسَلامُهُ- بِذلك ، حتىٰ قال ثُمامَةُ بنُ أَشْرَسَ -مِنْ رُؤَساءِ الجَهْمِيَّةِ- : «ثلاثةٌ مِن الأنبياءِ مُشَبِّهَةٌ :

مُوسَىٰ حَيْثُ قال : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ [الأعراف:١٥٥] .

وعيسىٰ حَيْثُ قال : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة:١١٦] .

ومحمدٌ ﷺ حَيْثُ قال : «يَنْزِلُ رَبُّنَا» (١) . » (٢) .

وحتىٰ إنَّ جُلَّ المُعْتَزِلَةِ تُدْخِلُ عامَّةَ الأئمَّةِ مثلَ : مالِكٍ وأصْحابِهِ ، والثَّوْرِيِّ وأصحابِهِ ، [والأوزاعِيِّ وأصحابِهِ] (٣) ، والشَّافِعِيِّ وأصحابِهِ ، وأحمدَ وأصحابِهِ ، وإسْحاقَ [بنِ راهَوَيْهِ] (٤) ، وأبي عُبَيْدٍ وغَيْرِهِمْ ، في قِسْمِ المُشَبِّهَةِ .

---

(١) رواه البخاري (٢/ ٥٣ رقم ١١٤٥) ، ومسلم (١/ ٥٢١ رقم ٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) كلام ثمامة لم أقف علىٰ من نقله قبل المؤلف ، وإنما وقفت علىٰ نقل مرعي الكرمي له بواسطة المؤلف كما في «أقاويل الثقات» (٢٣٩) . وقد رواه ابن أبي حاتم في «الرد علىٰ الجهمية» عن ابن أبي دؤاد شيخ الفتنة والتجهم كما في «العلو» للذهبي (٢/ ١١٦٥) .

(٣) من «ك» ، و«ع» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» .

(٤) من «ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«أقاويل الثقات» .

وَقَدْ صَنَّفَ أبو إسحاقَ إبْراهِيمُ بنُ عُثْمانَ بنِ دِرْباسٍ الشَّافِعِيُّ (١) جُزْءًا سَماهُ: «تَنْزِيهُ أئمَّةِ الشَّريعةِ عَنِ الألقابِ الشَّنيعَةِ»، وذَكَرَ فيهِ كَلامَ السَّلَفِ وغَيْرِهِمْ في معاني هذه الألقاب، وذَكَرَ أنَّ أهلَ البِدَعِ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمْ يُلَقِّبُ أهلَ السُّنَّةِ بِلَقَبٍ افْتَراهُ، يَزْعُمُ أنه صَحِيحٌ علىٰ رَأْيِهِ الفاسِدِ، كما أنَّ المُشْركينَ كانُوا يُلَقِّبُونَ النَّبيَّ ﷺ بألقابٍ افْتَرَوْها.

فالرَّوافضُ تُسَمِّيهِمْ: نَواصِبَ.

والقَدَرِيَّةُ تُسَمِّيهم (٢): مُجَبِّرَةً.

والمُرْجِئَةُ تُسمِّيهِم: شُكَّاكًا.

والجَهْمِيَّةُ تُسَمِّيهِمْ: مُشَبِّهَةً.

وأهلُ الكَلامِ يُسَمُّونَهُمْ: حَشْوِيَّةً، ونَوابِتَ، وغُثاءً، وغُثْرًا (٣)، إلىٰ أمثالِ ذلك.

---

(١) جلال الدين أبو إسحاق إبراهيم الكردي المصري الشافعي، الإمام المحدِّث، (ت: ٦٢٢هـ). ترجمته في «السير» (٢٢/ ٢٩٠).

(٢) في «ك»، و«ل»، و«ع»، و«ح»، و«ف»، و«س»: «يسمُّونَهُم»، وفي «ع»: «والمرجئة يسمونهم».

(٣) «النَّوابت»: الصِّغار. و«الغُثاء»: أراذِلُ الناس وسقَطُهم. والأَغْثَر: الأحمق الجاهل. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٤٣)، (٥/ ٥).
قال الإمام أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ): «علامةُ أهلِ البدع الوقيعةُ في أهلِ الأثرِ، وعلامةُ الجهميةِ أن يسمُّوا أهلَ السُّنةِ مُشبِّهةً ونابتةً». رواه اللالكائي (١/ ٢٠٤ رقم ٣٢٣).

كما كانتْ قُرَيْشٌ تُسَمِّي النَّبِيَّ ﷺ : تارَةً مَجْنُونًا ، وتارَةً ساحِرًا [(١)] ، وتارَةً كاهِنًا ، وتارَةً مُفْتَرِيًا .

[قالوا] [(٢)] : وهذا عَلامَةُ الإرْثِ الصَّحِيحِ والمُتابَعَةِ التَّامَّةِ ، فإنَّ السُّنَّةَ هي ما كان عليه رَسُولُ اللهِ ﷺ [(٣)] اعْتِقادًا واقْتِصادًا وقَوْلًا وعَمَلاً ، فكما أنَّ المُنْحَرِفينَ عَنْهُ يُسَمُّونَهُ بأسماءٍ مَذْمُومَةٍ مَكْذُوبَةٍ -وَإنِ اعْتَقَدُوا صِدْقَها بِناءً علىٰ عَقِيدَتِهِم الفاسِدَةِ- ، فَكَذلك التَّابِعُونَ لَهُ علىٰ بَصيرَةٍ ، الذينَ هُمْ أولىٰ النَّاسِ به في المَحْيا والمَماتِ ، باطِنًا وظاهِرًا .

أمَّا الذينَ وافَقُوهُ بِبَواطِنِهِمْ وعَجَزُوا عَنْ إقامَةِ الظَّواهِرِ ، والذينَ وافَقُوهُ بِظَواهِرِهِمْ وعَجَزُوا عَنْ تَحْقِيقِ البَواطِنِ ، والذينَ وافَقُوهُ ظاهِرًا وباطِنًا بِحَسْبِ الإمْكانِ : لا بُدَّ لِلْمُنْحَرِفينَ عَنْ سُنَّتِهِ أنْ يَعْتَقِدُوا فيهم نَقْصًا يَذُمُّونَهُمْ [به] [(٤)] ، ويُسَمُّونَهُمْ

وقال الإمام ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) عن تلقيب أهل البدع لأهل الحديث : «وقد لقَّبوهم بالحشويَّةِ والنَّابتةِ والمُجْبِرةِ ، ورُبَّما قالوا : الجَبْرِيَّة ، وسمُّوهم الغُثاءُ والغُثْرُ ، وهذه كُلُّها أنبازٌ ، لم يأتِ بها خبرٌ عن رسولِ الله ﷺ ولا عن صحابتِهِ» . «تأويل مختلف الحديث» (٢٧٨-٢٧٩) .

(١) في بقية النسخ : «شاعرًا» بدل «ساحر» .

(٢) من بقية النسخ ، وفي «ك» بعده : «وهذه» .

(٣) في «ك» ، و«س» : «وأصحابهُ» .

(٤) من بقية النسخ ، وفي الأصل : «ويذمونهم ، ويسمونهم ..» .

بأسماءٍ مَكْذُوبَةٍ -وإن اعْتَقَدُوا صِدْقَها- [1] .

كَقَوْلِ الرَّافِضِيِّ : مَنْ لَمْ يُبْغِضْ أبا بكرٍ وعُمَرَ فَقَدْ أبغَضَ عَلِيًّا ؛ لأنه لا وِلايَةَ لِعَلِيٍّ إلَّا بِالبَراءَةِ مِنْهُما ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَنْ أحبَّ أبا بكرٍ وعمرَ ناصِبِيًّا ، [بِناءً] علىٰ هذه المُلازَمَةِ الباطِلَةِ ، التي اعْتَقَدُوها صَحِيحَةً ، أوْ عانَدُوا فيها - وهو الغالِبُ - .

وكَقَوْلِ القَدَرِيِّ : مَنِ اعْتَقَدَ أنَّ اللهَ أرادَ الكائِناتِ وخَلَقَ أفعالَ العِبادِ : فَقَدْ سَلَبَ العِبادَ الاختِيارَ والقُدْرَةَ ، وجَعَلَهُمْ مَجْبُورِينَ كالجَماداتِ [التي لا إرادَةَ لَها ولا قُدْرَةَ] [2] .

وكَقَوْلِ الجَهْمِيِّ : مَنْ قال : إنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ فَقَدْ زَعَمَ أنه

---

(١) سئل الشيخ العلامة عبد الله أبا بطين (ت: ١٢٨٢هـ) عن معنىٰ هذه الفقرة فقال : «لَمَّا ذَكَرَ قبلَ ذلك : أنَّ السُّنَّةَ هي : ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقادًا ، واقتصادًا ، وقولًا ، وعملًا ؛ ثمَّ ذَكَرَ التَّابعينَ لهُ علىٰ بصيرةٍ ، الذين هُمْ : أَوْلىٰ الناس به في المَحْيَا والمَمَاتِ ، باطنًا وظاهِرًا ؛ ثُمَّ ذَكَرَ :
الفريقَ الذينَ وافَقُوهُ ببواطِنِهم ، وعَجَزُوا عن إقامةِ الظَّواهِرِ فَهُمْ الذينَ : وافَقُوهُ اعتِقادًا ، وعَجزوا عن إقامةِ القولِ ، والعملِ ، كالدَّعوةِ إلىٰ الله سبحانه .
وطائفةٌ وافَقُوهُ في الظَّواهِرِ ، وعَجَزُوا عن تحقيقِ البواطِنِ ، علىٰ ما هي عليه : مِن الفَرْقِ بينَ الحقِّ والباطِلِ بقلوبهم ، ففيهم نقصٌ مِن هذا الوجهِ.
وفريقٌ وافَقوهُ ظاهِرًا وباطِنًا ، بحسَبِ الإمكانِ ، لكنَّهم دونَ الأوَّلينَ ، التابعينَ لهُ علىٰ بصيرةٍ ، اعتِقادًا واقتِصادًا ، قولًا وعَمَلًا» .
«الدرر السنية» (١/ ٣٧١-٣٧٢) ، و«مجموعة الرسائل» (٢/ ١٦٨) .

(٢) ما بين المعقوفات في هذا الموضع والذي قبله من بقية النسخ .

مَحْصُورٌ ، وأنه جسمٌ [مركَّبٌ] محدودٌ ، وأنَّهُ مُشابِهٌ لِخَلْقِهِ .

وكَقولِ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ (١) : مَنْ قال : إنَّ لله عِلْمًا وقُدْرَةً فَقَدْ زَعَمَ أنه جِسْمٌ [مُرَكَّبٌ] (٢) ، وهو مُشَبِّهٌ ؛ لأنَّ هذه الصِّفاتِ أعراضٌ :

والعَرَضُ لا يَقُومُ إلَّا بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ .

وكُلُّ مُتَحَيِّزٍ جِسْمٌ (٣) مُرَكَّبٌ ، أو جَوْهَرٌ (٤) فَرْدٌ (٥) .

---

(١) في «ك»، و«ل»، و«ح»، و«ف»،و«س» : «الجهمية المعتزلة» ، ولها وجهٌ .

(٢) كلمة «مركب» في الموضعين من بقية النسخ .

(٣) في بقية النسخ : «فجسمٌ» .

(٤) في الأصل : «وجوهر» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) **الجوهرُ الفردُ** : هو الجزءُ الصَّغيرُ الذي لا يُمكِنُ تقسيمُهُ ، أو الجزءُ الذي لا يتجزَّأ ، وهذا قد ثبتَ بُطلانُه في العصرِ الحديثِ ، كما أَنكَرَهُ ابنُ تيميَّةَ قبل سبعةِ قُرونٍ ، فقد ثَبَتَ عِلْميًا أنَّ الذرَّةَ -والتي تُقابِلُ الجوهر الفرد عند المتكلمينَ- تتكَوَّنُ مِن إلكترونات ، ونواة بها بروتونات ونيوترونات ، وهذه النَّوات أصغرُ مِن الذرَّةِ بآلاف المرَّاتِ ، وأنَّ هذه النواة تنقَسِمُ ويُوَلِّدُ انقسامُها طاقةً هائلةً .
وأهل الكلام من متأخري المعتزلة والأشاعرة والماتريدية يقولون : إن الأجسام تتألف من أفراد الجوهر الفرد بانضمام بعضها إلىٰ بعض ، والجوهر الفرد لا يتجزأ ، ولا يقبل القسمة ! وهذا باطل ؛ إذ ما من موجود إلَّا ويتميَّزُ منهُ شيءٌ عن شيءٍ ، والجسم كالماءِ : يقبَلُ انقساماتٍ مُتناهيةٍ إلىٰ أن تتصاغرَ أجزاؤُهُ ، فإذا تصاغرت استحالتْ إلىٰ جسمٍ آخرَ ، كالقطرةِ الصَّغيرةِ منهُ ، لا بدَّ أن تستحيلَ هواءً أو ترابًا ، أو تنضمَّ إلىٰ ماءٍ آخرَ .
ولمَّا قرَّرَ المُتكلِّمون أنَّ العالَمَ مكوَّنٌ مِن الجواهر والأعراض ، تكلَّموا في إثباتها ، ثم انتقلوا إلىٰ تقرير حُدوثِها ؛ لِيَصِلوا بعد ذلك

إلىٰ إثباتِ حُدوثِ العالَم المكوَّن منها ، وعليه غلَوْا فادَّعوا توقُّف الإيمانِ بالله علىٰ ثبوتِهِ ، وظنوا أنَّ القولَ بإثباتِ الصَّانع وخلقِ السَّماواتِ والأرض لا يتمُّ إلَّا بإثباتِ الجَوْهَرِ الفردِ ، فجعلوهُ أصلًا للإيمانِ باللهِ واليوم الآخر ، وزعموا أنَّ نفيه مِن قولِ أهل الإلحادِ !

فهم يرونَ أنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ ، والأعراضُ تقومُ بالجواهرِ ، وهي مُتحيِّزةٌ [ما يحوزُه أو يحيطُ به غيرُهُ] ، والمُتحيِّزُ جِسمٌ ، فكلُّ جسم مُتحيِّزٌ [والجسم ما يشارُ إليه] ، والجسمُ مُرَكَّبٌ مِن الجوهر الفردِ ، وهذا يَجعَلُ إثباتَ الصِّفاتِ لله تجسيمًا بناءً علىٰ ذلك .

بعبارةٍ أخرىٰ : يقولون ربُّنا ليس بجوهر ؛ لأنَّ الجواهر تتكون منها الأجسام ، والعَرَضُ يقومُ بالجِسم ، والأعراضُ حادِثةٌ ، والحوادِثُ تقومُ بالحادثِ ، وربُّنا ليس بحادث .

وهذا كلُّه مبنيٌّ علىٰ التَّشبيهِ عِندَهم ، وعلىٰ الجوهر الفرد الذي ثبتَ بُطلانُهُ قديمًا وتأكد ذلك حديثًا ، وعلىٰ أصولٍ بَنَوْها علىٰ عِلم الكلام الذي أخذوهُ مِن الفلاسِفَةِ وغيرهم .

ومعلومٌ بالاضطرارِ مِن دين الإسلام أنَّ الرَّسولَ ﷺ والصَّحابةَ والتَّابعينَ وأئمةَ المسلمين لم يَبْنُوا شيئًا مِن أَمرِ الدِّينِ علىٰ ثُبوتِ الجوهر الفردِ ولا انتفائِهِ .

ثم عامَّةُ المُتكلمين شكوا فيه في آخر عمرهم كأبي الحسين البصري المعتزلي ، وإمام الأشعرية أبي المعالي الجويني ، وإمام الفلاسفةِ والمتكلمين الرازي .

وهذه الطُّرُق التي استخدَموها صعبةٌ ، ومَسالِكُها وعِرَةٌ ، وطرائِقُها خَطِرَةٌ ، لها مقدِّمات طويلةٌ لا يفهمُها أكثرُ الناس ، بل النادِرُ منهم من يفهمها ، ولا يمكنُ أن يُكلِّفَ اللهُ الناسَ بما لا يستطيعونَ . فخرَّ عليهم السقفُ من فوقهم ، والحمد لله ربِّ العالمين .

انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٤٣-٢٦١) ، و«الفتاوىٰ» (٩/ ٢٩٩) ، و«الدرء» (١/ ١٠٠-١٠٢) ، و«الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٢/ ٢٩٥-٢٩٨) ، (٣/ ١٩٥-١٩٨) و«موسوعة العقيدة» (٢/ ٩١٢-٩١٥) .

ومَنْ قال ذلك فهو مُشَبِّهٌ ؛ لأنَّ الأجسامَ مُتَماثِلَةٌ[1].

ومَنْ حَكَىٰ عَنِ النَّاسِ المَقالاتِ وسَمَّاهُمْ بِهَذِهِ الأسماءِ المَكْذُوبةِ بِناءً علىٰ عَقيدَتِهِم التي هُمْ مُخالِفُونَ له فيها ، فهو

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وهؤلاءِ القائلونَ بأنَّ الأَجسَامَ مُرَكَّبَةٌ مِن الجوَاهِرِ المُفْرَدَةِ : المَشهُورُ عنهم ؛ بأنَّ الجواهِرَ مُتَماثِلَةٌ ؛ بل ويقولونَ أو أَكْثَرُهُم : إنَّ الأجسامَ مُتَماثِلَةٌ ؛ لأنها مُرَكَّبَةٌ مِن الجواهِرِ المُتَماثِلَةِ ...
وأكثَرُ العُقلاءِ يُنْكِرُون هذا ، وحذَّاقُهُمْ قد أبطَلوا الحُجَجَ التي احتَجُّوا بها علىٰ التَّماثُلِ كما ذَكَرَ ذلك الرَّازِي والآمدي وغيرُهُما» «الفتاوىٰ» (١٧/ ٢٤٤-٢٤٥) .
وقال : «هذا بناءً علىٰ أصلٍ تلقَّوهُ مِن المعتزلةِ ، وهو أنَّ الجواهِرَ والأجسامَ مُتماثِلَةٌ بخلافِ الأَعراضِ ، فإنَّها قد تختَلِفُ وقد تتماثَلُ .
وحقيقةُ هذا القولِ أنَّ الأجسامَ مُتماثِلَةٌ مِن كُلِّ وجهٍ ، لا تَختَلِفُ مِن وجهٍ دُونَ وجهٍ ! بل الثَّلجُ مُماثِلٌ للنَّارِ مِن كُلِّ وجهٍ ، والتُّرابُ مُماثِلٌ للذَّهبِ مِن كُلِّ وجهٍ ، والخُبزُ مُماثِلٌ للحديدِ مِن كُلِّ وجهٍ ، إذْ كانا مُتماثِلَيْن في صِفاتِ النَّفس عندهم .
وهذا القولُ فيه مِن مُخالَفَةِ الحِسِّ والعقلِ ما يُستَغنىٰ بهِ عن بسطِ الردِّ علىٰ صاحبِهِ ، بل أصلُ دعوىٰ تماثُلِ الأجسامِ مِن أفسدِ الأقوالِ» . «درء التعارض» (٥/ ١٩٢) .
خلاصةُ القولِ : أنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ يقولون : إنَّ إثباتَ الصِّفاتِ يستلزِمُ التَّجسيمَ ، والأجسامُ مُتماثِلَةٌ ؛ فالنَّتيجةُ مِن هاتَيْنِ المُقدِّمتينِ هي : أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ تشبيهٌ ! ولا شكَّ أن المقدِّمتين باطلتان ، فلذلك كانت النتيجة باطلةً - كما تقدَّم - .

ورَبُّهُ أعلَمْ ، والله مِنْ ورائِهِ بِالمِرْصادِ ، ولا يَحيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلَّا بأهلِهِ .

❀ ❀ ❀

وَجِماعُ الأمرِ : أنَّ الأقسامَ المُمْكِنَةَ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها سِتَّةُ أقسامٍ ، كُلُّ قِسْمٍ عليه طائِفَةٌ مِنْ أهلِ القِبْلَةِ [1] :

«قِسْمانِ» يَقُولانِ : تُجْرَىٰ علىٰ ظَواهِرِها .

و«قِسْمانِ» يَقُولانِ : [هي] [2] علىٰ خِلافِ ظاهِرِها .

و«قِسْمانِ» يَسْكُتُونَ .

❀ ❀ ❀

أمَّا الأولانِ : فَقِسْمانِ :

أحَدُهُما : مَنْ يُجْرِيها علىٰ ظاهِرِها ، ويَجْعَلُ ظاهِرَها مِنْ جِنْسِ صِفاتِ المَخْلُوقِينَ ، فَهَؤُلاءِ المُشَبِّهَةُ ، ومَذْهَبُهُمْ باطِلٌ ، أنكرَهُ السَّلَفُ ، وإلَيْهِ تَوَجَّهَ الرَّدُّ بِالحَقِّ .

والثَّاني : مَنْ يُجْرِيها علىٰ ظاهِرِها اللَّائِقِ بِجَلالِ اللهِ تعالىٰ ، كما يُجْرِي ظاهِرَ اسْمِ العَلِيمِ ، والقَدِيرِ ، والرَّبِّ ، والإلَهِ ، والمَوْجُودِ ، والذَّاتِ ونَحْوِ ذلك ، علىٰ ظاهِرِها اللَّائِقِ بِجَلالِ اللهِ .

فَإِنَّ ظَواهِرَ [3] هذه الصِّفاتِ في حَقِّ المَخْلُوقِينَ :

---

(١) انظر في هذه الأقسام : «الفتاوىٰ» (١٦/ ٣٩٨) وما بعدها .
(٢) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٥) .
(٣) في الأصل : «ظاهرَ» والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٦) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٦) .

إمَّا جَوْهَرٌ [مُحْدَثٌ] ، وإمَّا عَرَضٌ [قائِمٌ به] [1] .

فالعِلْمُ ، والقُدْرَةُ ، والكَلامُ ، والمَشِيئَةُ ، والرَّحْمَةُ ، والرِّضا ، والغَضَبُ ونَحْوُ ذلك : في حَقِّ العَبْدِ أعراضٌ .

والوَجْهُ ، واليَدُ ، والعَيْنُ : في حَقِّهِ أجسامٌ .

فإذا كان اللهُ مَوْصُوفًا عِنْدَ عامَّةِ أهلِ الإثْباتِ [بأنَّ] [2] لَهُ عِلْمًا وقُدْرَةً وكَلامًا ومَشيئَةً -وَإنْ لَمْ يكُنْ ذلك عَرَضًا ، يَجوزُ عليه ما يَجوزُ علىٰ صِفاتِ المَخْلوقينَ- جازَ أنْ يكونَ وجْهُ الله ويَداهُ لَيْسَتْ أجسامًا يَجُوزُ عليها ما يَجُوزُ علىٰ صِفاتِ المَخْلوقينَ .

وهذا [هو] [3] المَذْهَبُ الذي حَكاهُ الخَطَّابِيُّ وغَيْرُهُ عَنِ السَّلَفِ [4] ، وعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلامُ جُمْهُورِهِمْ ، وكَلامُ الباقينَ لا يُخالِفُهُ ، وهو أمرٌ واضِحٌ ، فإنَّ الصِّفاتِ كالذَّاتِ فكما أنَّ ذاتَ الربِّ [5] ثابِتَةٌ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ أنْ تكونَ مِنْ جِنْسِ

---

(١) ما بين المعقوفات من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٦) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٦) .

(٢) من بقية النسخ ، و«العقود» ، و«الأقاويل» .

(٣) من بقية النسخ ، و«العقود» ، و«الأقاويل» .

(٤) تقدَّم قول الخطابي الذي حكاه عن السلف في ص (٢١٨) .

(٥) في بقية النسخ ، و«العقود الدرية» ، و«أقاويل الثقات» : «الله» .

المَخلوقاتِ ، فَصِفاتُهُ ثابِتَةٌ حَقِيقَةً مِنْ غيرِ أنْ تكونَ مِنْ جِنْسِ صِفاتِ المَخلوقاتِ .

فَمَنْ قال : لا أعقِلُ عِلْمًا ويَدًا إلَّا مِنْ جِنْسِ العِلْمِ واليَدِ المَعْهُودَيْنِ .

قيلَ لهُ : فكيفَ (١) تَعْقِلُ ذاتًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ ذَواتِ المَخْلُوقِينَ ؟ **ومِنَ المَعْلُومِ أنَّ صِفاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُناسِبُ ذاتَهُ وتُلائِمُ حَقيقَتَهُ ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ صِفاتِ الرَّبِّ - الذي ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ - إلَّا ما يُناسِبُ المَخْلُوقَ فَقَدْ ضَلَّ في عَقْلِهِ ودينِهِ** (٢) .

---

(١) في الأصل : «فقيل له تعقل»، والمثبت من «ك»، و«ل»،و«ح»، و«ف»، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٣٧) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٧) .

(٢) تعليقًا علىٰ ما تقدم من كلام المؤلف أقول : الجوهرُ تقدَّم الكلامُ عليه ، ويقال فيه الذاتُ والماهيَّةُ والحقيقةُ . والأعراضُ هي : الصِّفاتُ . والجوهرُ : ما كان قائمًا بنفسِهِ كالجسم مثلًا ، والعَرَضُ ما كان قائمًا بغيره كاللَّونِ كبياضِ الثَّلجِ .
والأَعراضُ عندَ الأشاعِرَةِ هي صفاتُ الأفعالِ القائمةِ باللهِ ، فنفوا قيامَها باللهِ ؛ لأنها تعرِضُ وتزولُ ، فقالوا : إنَّ اللهَ ليس محلًّا للحوادِثِ بهذا المعنىٰ عندهم ، وقالوا : لو قلنا إنَّ اللهَ تقومُ به الصِّفاتُ والكلامُ ، لَلَزِمَ قيامُ الحوادثِ به ؛ لأنَّ هذه الصِّفاتِ حادثةٌ ، حدَثَتْ بعد أنْ لم تكُنْ ، وما لا يَخْلُو مِن الحوادِثِ فهو حادثٌ ، فعطَّلوا اللهَ ﷻ عن كلِّ صِفاتِهِ أو بعضِها ، مُستنِدين إلىٰ دليل الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ الذي اخترعه الجهمية .

أمَّا الصِّفاتُ الذَّاتيةُ فيثبتونها ؛ لأنها ليست أعراضًا بهذا التعريف .
والعرضُ في اللُّغةِ : هو ما يعرضُ للإنسانِ مِن الأمراضِ ونحوها ، وهذا المعنىٰ يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه ؛ لأنَّ فيه تنقُّصًا للهِ .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «الصِّفاتُ والأعراضُ في المخلوقِ سَواءٌ عِنْدَهُم ، فالحياةُ والعِلمُ والقدرَةُ والإرادَةُ والحركَةُ والسُّكونُ في المخلوقِ هو عندهم صفةٌ ، وهو عِنْدَهم عَرَضٌ . ثم قالوا في الحياةِ ونَحوِها : هي في حَقِّ الخالِقِ صِفاتٌ وليستْ بِأعراضٍ ؛ إذْ العَرَضُ هو : ما لا يبقىٰ زَمانَيْنِ ، والصِّفةُ القديمةُ باقِيَةٌ .
ومعلومٌ أنَّ قولَهُم العرضُ ما لا يَبقىٰ زمانينِ ، هو فَرْقٌ بِدَعْوَىٰ وَتَحَكُّم ، فإنَّ الصِّفاتِ في المخلوقِ لا تَبقىٰ أيضًا زمانينِ عِندهُم ، فتَسْميةُ الشيءِ صِفَةً أو عَرَضًا : لا يُوجبُ الفرقَ . لكنَّهُم ادَّعَوْا أنَّ صِفَةَ المخلوقِ لا تبقىٰ زَمانينِ ، وصِفَةَ الخالقِ تبقىٰ . فَيُمْكِنُهُم أنْ يقولوا : بالمخلوقِ لا يَبقىٰ ، والقائمُ بِالخالِقِ باقٍ ، هذا إن صحَّ قولهم إنَّ الصفات التي هي الأعراض لا تبقىٰ ، وأكثرُ العقلاء يخالفونهم في ذلك» . «التسعينية» (٣/ ٩٤٨-٩٤٩) .
ووضَّح شيخ الإسلام معنىٰ «العرض» ، و«الجوهر» أكثر هنا في «الحموية» فيما تقدم قبل أسطر .
وقال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في ردِّه علىٰ الأشاعرة : «**قال المُثبتونَ** : جوابنا لكم بعينِ الجوابِ الذي تُجيبون بهِ خُصومكم مِن : الجهميةِ ، والمُعتزلة نفاةِ الصِّفاتِ ، فإنهم قالوا لكم : لو قام به سبحانه صِفةٌ وُجوديةٌ كالسَّمع ، والبصر ، والعلم ، والقُدرَةِ ، والحياة ؛ لكان مَحَلًّا للأعراض ، ولَزِمَ التَّركيبُ والتَّجسيمُ والانقسامُ كما قُلتُم : لو كان لهُ وَجْهٌ ويدٌ وإصبَعٌ لَزِمَ التَّركيبُ والانقسامُ ، فحينئذٍ فما هو جوابُكم لهؤلاء نجيبكم به .
فإن قلتم : نحنُ نُثبِتُ هذه الصِّفاتِ علىٰ وجهٍ لا تكونُ أَعراضًا ، ولا نُسمِّيها أَعراضًا ، فلا يَستَلزِمُ تَركيبًا ولا تَجسيمًا .

قيل لكم : ونحنُ نُثبتُ الصِّفاتِ التي أَثبَتَها اللهُ لنفسِهِ إذْ نفيتُموها أنتم عنه علىٰ وجهٍ لا يَستَلْزِمُ الأبعاضَ والجوارِحَ ولا يُسمَّىٰ المُتَّصف بها مركبًا ولا جِسمًا ولا مُنقَسِمًا .
فإن قلتم : هذه لا يُعقَلُ منها إلَّا الأجزاءُ والأبعاضُ .
قلنا لكم : وتلك لا يعقلُ منها إلَّا الأعراضُ .
فإن قلتم : العَرَضُ لا يبقىٰ زمانين ، وصفاتُ الربِّ باقيةٌ قديمةٌ أبديَّةٌ فليست أعراضًا .
قلنا : وكذلك الأبعاضُ هي ما جازَ مُفارقتُها ، وانفصالُها ، وانفكاكُها ، وذلك في حقِّ الربِّ تعالىٰ مُحالٌ ، فليست أبعاضًا ، ولا جوارحَ ، فمفارقةُ الصِّفاتِ الإلهيةِ للموصوفِ بها مستحيلٌ مُطلقًا في النَّوعين ، والمَخلوقُ يجوزُ أن تُفارِقَهُ أعراضُهُ وأبعاضُهُ .
فإن قلتم : إن كان الوجهُ عينُ اليَدِ ، وعينُ السَّاقِ والإصبَعِ ، فهو محالٌ ، وإن كان غيرُهُ لَزِمَ التَّمييزُ ويَلزَمُ التَّركيبُ .
قلنا لكم : وإنْ كان السَّمعُ هو عينُ البصرِ ، وهما نفسُ العلم وهي نفسُ الحياةِ والقُدرَةِ ، فهو محالٌ ، وإن تميَّزتْ لَزِمَ التَّركيبُ .
فما هو جوابُكُم ، فالجواب مُشتَرَكٌ .
فإن قلتم : نحن نعقلُ صفاتٍ ليست أعراضًا تقومُ بغير جسم مُتحَيِّزٍ ، وإنْ لم يكن لها نظيرٌ في الشَّاهِدِ .
قلنا لكم : فاعقِلُوا صفاتٍ ليست بأبعاضٍ تقومُ بغيرِ جسمٍ ، وإنْ لم يكن له في الشَّاهِدِ نظيرٌ ، ونحنُ لا نُنكِرُ الفَرْقَ بين النَّوعين في الجُملةِ ، ولكن فرقٌ غيرُ نافعٍ لكم في التفريق بين النوعين ، وأنَّ أحدَهُما يَستَلْزِمُ التَّجسيمَ والتَّركيبَ والآخرُ لا يستَلْزِمُهُ .
ولمَّا أَخَذَ هذا الإلزامُ بحُلوقِ الجهميةِ ، قالوا : البابُ كُلُّهُ عندنا واحدٌ ، ونحنُ نَنْفي الجميعَ .
فتبيَّنَ أنه لا بُدَّ لكم مِن واحدٍ مِن أُمور ثلاثةٍ :
إمَّا هذا النَّفيُّ العامُّ والتَّعطيلُ المَحضُ .

وإمَّا أنْ تَصِفُوا اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ وبما وَصَفَهُ به رسولُه ، ولا تتجاوزوا القرآنَ والحديثَ ، وتتَّبعوا في ذلك سبيلَ السَّلفِ الماضين الذينَ هُمْ أَعلَمُ الأُمَّةِ بهذا الشَّأنِ نفيًا وإثباتًا ، وأشدُّ تعظيمًا للهِ ، وتنزيهًا له عمَّا لا يليقُ بجلالِهِ ، فإنَّ المعانيَ المفهومةَ مِن الكتاب والسُّنةِ لا تُرَدُّ بالشُّبهاتِ ، فيكون رَدُّها مِن بابِ تحريفِ الكَلِم عن مواضِعِهِ ، ولا يُترَكُ تدبُّرُها ومعرِفَتُها ، فيكون ذلك مُشابهةً للذينَ إذا ذُكِّروا بآياتِ ربِّهم خَرُّوا عليها صمًّا وعُميانًا ، ولا يقالُ هي ألفاظٌ لا تُعقَلُ معانيها ، ولا يُعرَفُ المرادُ منها فيكون ذلك مشابهةً للذينَ لا يعلمونَ الكتابَ إلَّا أمانيَّ ، بل هي آياتٌ بيِّناتٌ دالةٌ علىٰ أشرَفِ المعاني وأجلِّها ، قائمةٌ حقائقُها في صدورِ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ والإيمانَ ، إثباتًا بلا تشبيهٍ ، وتنزيهًا بلا تعطيل ، كما قامتْ حقائقُ سائرِ صفاتِ الكمالِ في قلوبهم كذلك ، فكأن البابُ عندهم بابًا واحدًا قد اطمأنَّتْ بهِ قُلوبُهم ، وسَكَنَتْ إليه نفوسُهم ، فأَنِسُوا مِن صفاتِ كمالِهِ ، ونعوتِ جَلالِهِ بما استَوْحَشَ منهُ الجاهلونَ المُعَطِّلون ، وسَكَنَتْ قُلوبهم إلىٰ ما نَفَرَ منهُ الجاحدونَ ، وعلِمُوا أنَّ الصِّفاتَ حُكمُها حُكم الذَّاتِ ، فكما أنَّ ذاتَهُ سبحانَهُ لا تُشبِهُ الذَّواتِ ، فصفاتُهُ لا تُشبِهُ الصِّفاتِ ، فما جاءَهُم مِن الصِّفاتِ عن المعصومِ تلقَّوهُ بالقبولِ ، وقابلوهُ بالمعرفَةِ ، والإيمانِ ، والإقرارِ ؛ لِعِلْمِهم بأنهُ صفةُ مَن لا شبيهَ لذاتِهِ ولا لصفاتِهِ .

وليس إلَّا هذا المَسلَكُ ، أو مسلكُ التَّعطيلِ المَحْضِ ، أو التَّناقُضِ الذي لا يَثبُتُ لصاحِبِهِ قَدَمٌ في النَّفي ولا في الإثباتِ وبالله التوفيق» . «الصَّواعق» (١/ ٢٢٦-٢٣٠) .

قلتُ : قول الأشاعرة : «العرض لا يبقىٰ زمانين» ، مخالف للحسِّ ولقولِ جُمهور العُقلاءِ ، فقالوا لهم : بل السَّوادُ والبياضُ الذي كان موجودًا مِن ساعة هو هذا السَّوادُ بعَيْنِهِ ، والبياضُ بعينِه ، بل إنَّ ألوان

ما نراه أمامنا ، ونُشاهده بأعيننا من الجبال ، والأخشاب ، والأوراق ، والدواب ، وغير ذلك ، هي بعينها ألوانها منذ مدة ...

لذلك كان قول الأشعرية بفناء العرض ، وعدم بقائه زمانين قولًا فاسدًا . [«الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم» (٢/ ٢٩٠)]

وجهُ استِدلالهم بدليل الأعراض علىٰ تعطيل الصِّفات :

بنوا أصلهم علىٰ قول جهم : «ما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادثٌ» . [«الفتاوىٰ» ١٣/ ١٤٧)]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وكانت المعتزلةُ تقولُ : إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن الأعراضِ والأبعاضِ والحوادثِ والحُدودِ ومَقصودُهم نفيُ الصِّفاتِ ، ونفيُ الأفعالِ ، ونفيُ مُباينَتِهِ للخلقِ ، وعُلوِّهِ علىٰ العرشِ ، وكانوا يُعبِّرونَ عن مذاهب أهل الإثباتِ أهلِ السُّنةِ بالعباراتِ المُجمَلةِ التي تُشعِرُ الناس بفساد المذهب ، فإنَّهم إذا قالوا : «إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن الأَعرَاضِ» لم يكن في ظاهرِ هذه العبارةِ ما يُنكَر ؛ لأنَّ الناسَ يفهمونَ مِن ذلكَ أنهُ مُنزَّهٌ عن الاستحالةِ والفَسادِ كالأعراضِ التي تَعرِضُ لبني آدم مِن الأمراضِ والأسقامِ ، ولا ريبَ أنَّ الله مُنزَّهٌ عن ذلك ، ولكن مَقصُودُهم أنه : ليس لهُ عِلمٌ ، ولا قدرةٌ ، ولا حياةٌ ، ولا كلامٌ قائمٌ بهِ ، ولا غيرُ ذلك مِن الصِّفاتِ التي يسمُّونها هُمْ أعراضًا» . [«درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٠-١١)] .

وليعلم أن لفظ «الجوهر» و«العرض» لم يتكلم به السَّلفُ وإنَّما أحدَثه الجهمية ومن تبعهم .

فإنَّ أولَ مَن ابتدَعَ هذا الدَّليلَ -في نظرهم- علىٰ إنكارِ الصِّفاتِ «دليل الأعراض والأجسام» هم الجهمية والمعتزلة ، ثم تبعهم علىٰ ذلك الكلابية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم . [انظر : «الدرء» (٧/ ٢٤٢) ، و«الاستقامة» (١/ ١٠٢) ، و«الصفدية» (٢/ ٤١-٥٥)] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في الجهمية - : «وهؤلاء أول من عُرفَ في الإسلام أنهم أثبتوا حدوثَ العالَم بحدوث الأجسام ،

وما أحسَنَ ما قال بَعْضُهُمْ : إذا قال لَك الجَهْمِيُّ : كَيْفَ اسْتَوَىٰ ، أوَ كَيْفَ يَنْزِلُ إلىٰ السَّماءِ الدُّنْيا ، وكَيْفَ يَداهُ ونَحْوَ ذلك ؟

فَقُلْ [لَهُ] [1] : كيف هو في نَفْسِهِ ؟

فإذا قال [لك] [2] : لا يَعْلَمُ ما هو إلَّا هو ، وكُنْهُ البارِي غَيْرُ مَعْلُومٍ لِلْبَشَرِ .

وأثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض ، وقالوا : الأجسام لا تنفكُّ عن أعراضٍ مُحدثةٍ ، وما لا ينفكُّ عن الحوادثِ ، أو ما لا يَسبقُ الحوادثَ فهو حادثٌ ؛ لامتناع حوادث لا أولَ لها» . «منهاج السنة» (١/ ٣٠٩-٣١٠) .

وقال الإمام ابن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣هـ) ناصحًا وواعظًا وهو الخبير بهذه المسالك : «أنا أقطَعُ أنَّ الصَّحابةَ ماتُوا وما عَرَفوا الجوهَرَ والعَرَضَ ، فإنْ رَضِيتَ أنْ تكون مِثلَهم فكنْ ، وإنْ رأيتَ أنَّ طريقةَ المُتكلِّمينَ أَوْلىٰ مِن طَرِيقَةِ أبي بكرٍ وعُمَرَ فَبِئسَ ما رَأيتَ» [«تلبيس إبليس» لابن الجوزي (٢٥٧)] .

انظر للتوسع : «الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية» د. عبد القادر عطا صوفي (١/ ٣١٧-٣٩٨) ، (٢/ ١١٧-١٦٢، ٢٠٧-٣٨٤) فإنه أحسن من عرضٍ أصولهم هذه ونقضها .

وفي الختام أعتذرُ للقُرَّاءِ الكرام عن هذا الطُّولِ في النقل ، لكنِّي رأيتُ أنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ لتبيين هذه الأمورِ .

(١) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٧) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٧) .

(٢) من بقية النسخ .

فَقُلْ لَهُ : فالعِلْمُ بِكَيْفيَّةِ الصِّفَةِ [مُسْتَلْزِمٌ لِلْعِلْمِ] [(١)] بِكَيْفيَّةِ المَوْصُوفِ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أنْ تُعْلَمَ كَيْفيَّةُ صِفَةٍ لمَوْصُوفٍ [(٢)] لَمْ تُعْلَمْ كَيْفيَّتُهُ ؟!

وإنَّما تُعْلَمُ الذَّاتُ والصِّفاتُ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ ، وعلىٰ الوَجْهِ الذي يَنْبَغِي لك .

بَلْ هذه المَخْلُوقاتُ في الجَنَّةِ قَدْ ثَبَتَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال : «ليس في الدُّنيا مِمَّا في الجنَّةِ إلَّا الأسماءُ» [(٣)] .

وقَدْ أخبَرَ اللهُ تعالىٰ : أنه لا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أعيُنٍ ، وأخبَرَ النَّبيُّ ﷺ : «أَنَّ في الجَنَّةِ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، ولا خَطَرَ علىٰ قَلْبِ بَشَرٍ» [(٤)] .

---

(١) في الأصل مكانها : «مسبوق» ، وفي «ح» ، و«ل» ، و«س» : «بالعلم» والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود» ، و«الأقاويل» .

(٢) في «ك» ، و«ع» ، و«ح» : «يمكن أن يعلم بكيفية صفة الموصوف مَن لم يعلم ..» وفي «ع» : «.. لم تعلم كيفيته» ، وفي «ح» ، و«س» : «نعلم كيفية صفة ، والموصوف لم نعلم ..» ، وفي «ف» : «لم نعلم» . وقارن كلامه هذا بما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٥٧٥) .

(٣) رواه هناد في «الزهد» (١/ ٤٩ رقم ٣) ، والطبري (١/ ٤١٦) ، وابن أبي حاتم (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠) في تفسيريهما ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٧ رقم ١٢٤ ، ١٢٥) ، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٩٣ رقم ٩٠٦) .

(٤) تقدم تخريجه ص (١٥٧) .

فإذا كان نَعِيمُ الجَنَّةِ - وهو خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ تعالىٰ - كَذلك فما الظَّنُّ بِالخالِقِ سُبْحانَهُ وتَعالَىٰ [1] ؟

---

(١) قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- : «وتمامُ الكلام في هذا الباب : أنكَ تعلمُ أنا لا نَعلَمُ ما غابَ عنَّا إلَّا بمعرفةِ ما شَهِدْنا ، فنحنُ نَعرفُ أشياءَ بحِسِّنا الظَّاهرِ أو الباطن ، وتلكَ مَعرفةٌ مُعيَّنةٌ مَخصوصةٌ ، ثم إنَّا بعقولنا نَعتَبِرُ الغائبَ بالشاهدِ فيبقىٰ في أذهاننا قضايا عامةٌ كليَّةٌ ، ثم إذا خُوطِبنا بوصفِ ما غابَ عنَّا لم نَفهَم ما قيل لنا إلَّا بمعرفةِ المشهودِ لنا .

فلولا أنَّا نَشهَدُ مِن أنفُسِنا جوعًا ، وعَطَشًا ، وشِبَعًا ، ورِيًّا ، وحُبًّا ، وبُغضًا ، ولذَّةً ، وأَلَمًا ، ورضًىٰ ، وسُخْطًا ، لم نَعرف حقيقةَ ما نُخاطَبُ به إذا وُصِفَ لنا ذلك ، وأُخبِرنا به عن غَيْرنا . وكذلك لو لم نَعلم ما في الشَّاهدِ : حياةً ، وقُدرةً ، وعِلمًا ، وكلامًا ، لم نَفهم ما نُخَاطَبُ به إذا وُصِفَ الغائبُ عنَّا بذلك . وكذلك لو لم نَشهَد موجودًا لم نَعرفْ وُجودَ الغائِبِ عنَّا .

فلا بُدَّ فيما شَهِدْناهُ وما غابَ عنَّا مِن قَدْرٍ مُشتَرَكٍ هو مُسمَّىٰ «اللَّفظِ المُتواطِئِ» . فبهذه المُوافقةِ والمُشاركةِ والمُشابهةِ والمُواطأةِ نَفهَمُ الغائبَ ونُثبتُهُ . وهذا خاصةُ العقل ، ولولا ذلك لم نَعلَم إلَّا ما نُحِسُّهُ ، ولم نَعلَم أُمورًا عامَّةً ، ولا أُمورًا غائبةً عن إحساسِنا الظَّاهرةِ والباطنةِ .

ثم إنَّ اللهَ تعالىٰ أخبَرَنا بما وَعَدَنا به في الدَّارِ الآخرةِ ، مِن النعيم والعذاب ، وأخبَرَنا بما يُؤكَلُ ويُشرَبُ ويُنكَحُ ويُفرَشُ وغيرِ ذلك ، فلَوْلا مَعرِفتُنا بما يُشْبِهُ ذلك في الدُّنيا ؛ لم نَفهَم ما وَعَدَنا به .

ونحن نعلَمُ مع ذلك أنَّ تلكَ الحقائق ليست مثلَ هذهِ ؛ حتىٰ قال ابن عباس رضي الله عنه : «ليس في الدنيا مِمَّا في الجنةِ إلَّا الأسماءُ» ...

فبَيْنَ هذه الموجوداتِ في الدنيا وتلكَ الموجوداتِ في الآخرةِ مُشابهةٌ ومُوافقةٌ واشتراكٌ مِن بعضِ الوُجوهِ ، وبه فَهِمْنا المُرادَ وأَحبَبْناهُ ورَغبنا فيه ، أو أَبغَضْناهُ ونَفَرْنا عنهُ ، وبينَهما مُباينةٌ ومُفاضلةٌ

وَهَذِهِ الرُّوحُ التي في بَنِي آدَمَ قَدْ عَلِمَ العاقِلُ اضْطِرابَ النَّاسِ فيها ، وإمْساكَ النُّصُوصِ عَنْ بَيانِ كَيْفيَّتِها ، أَفَلَا يَعْتَبِرُ

لا يُقدَّرُ قَدْرُها في الدنيا ...، فإذا كان هذا في هذين المَخْلوقَيْن فالأمرُ بين الخالِقِ والمخلوقِ أعظمُ ؛ فإن مبايَنَةَ اللهِ لخَلْقِهِ وعظَمَتَهُ، وكبرياءَهُ وفضْلَهُ : أعظمُ وأكبرُ مِمَّا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ ...
فصفاتُ الخالِقِ ﷻ أَوْلىٰ أن يكونَ بينها وبين صِفاتِ المخلوقِ من التَّباينِ والتَّفاضُلِ ما لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ تبارك وتعالىٰ ...، وإنْ كُنَّا مع ذلك قد عَلِمْنا بطريقِ خبرِ اللهِ ﷻ عن نفسِهِ - بل وبطريقِ الاعتبارِ أنَّ للهِ المَثَل الأعلىٰ - أنَّ اللهَ يُوصَفُ بصفاتِ الكمالِ : موصوفٌ بالحياةِ، والعلم، والقُدرَةِ، وهذه صفاتُ كمالٍ، والخالِقُ أحقُّ بها مِن المخلوقِ، فيَمتَنِعُ أن يتَّصِفَ المخلوقُ بصفاتِ الكمالِ دونَ الخالِقِ .
ولولا أنَّ هذه الأسماءَ والصِّفاتِ تدلُّ علىٰ معنىٰ مشتركٍ كُلِّي : يقتضي مِن المُواطَأةِ، والمُوافَقَةِ، والمُشابهةِ ما به تُفهَمُ وتُثْبَتُ هذه المعاني للهِ ؛ لم نكن قد عَرَفنا عن اللهِ شيئًا ، ولا صارَ في قُلوبنا إيمانٌ بهِ ، ولا علمٌ ، ولا معرفةٌ ، ولا مَحبَّةٌ ، ولا إرادةٌ لعبادتِهِ ودعائِهِ وسُؤالِهِ ومحبَّتِهِ وتعظيمِهِ . فإنَّ جميع هذه الأمور لا تكون إلَّا مع العلم ، ولا يُمكنُ العلمُ إلَّا بإثباتِ «تلك المعاني» التي فيها مِن الموافقةِ والمُواطأةِ ما به حَصَلَ لنا ما حَصَلَ مِن العلم لمَّا غابَ عن شُهودنا .
ومَن فَهِمَ هذه الحقائقَ الشَّريفةَ والقواعدَ الجليلةَ النَّافعةَ ؛ حصَلَ له مِن العلم والمعرفةِ والتَّحقيق والتوحيدِ والإيمانِ وانجاب [انكَشَفَ] عنه مِن الشُّبهِ والضَّلالِ والحَيْرَةِ مِمَّا يصيرُ به -في هذا الباب- مِن أفضل الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم ، غيرِ المغضوب عليهم ، ولا الضَّالينَ ، ومِن سادَةِ أهلِ العلمِ والإيمانِ» . «الفتاوىٰ» (٥/ ٣٤٦-٣٥١) باختصار.

العاقِلُ بِها عَنِ الكَلامِ في كَيْفيَّةِ اللهِ تعالىٰ ؟ [مَعَ] [(١)] أنَّا نَقْطَعُ بأنَّ الرُّوحَ في البَدَنِ ، وأنها تَخْرُجُ مِنْهُ وتَعْرُجُ إلىٰ السَّماءِ ، وأنها تُسَلُّ مِنْهُ وقْتَ النَّزْعِ كما نَطَقَتْ بِذلك النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ لا نُغالي [(٢)] في تَجْرِيدِها غُلُوَّ المُتَفَلْسِفَةِ ومَنْ وافَقَهُمْ حيثُ نَفَوْا عنها الصُّعُودَ والنُّزُولَ ، والاتِّصالَ بِالبَدَنِ والانْفِصالَ عنهُ ، وتَخَبَّطُوا فيها حيثُ رأَوْهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ البَدَنِ وصِفاتِهِ ، فَعَدَمُ مُماثَلَتِها لِلْبَدَنِ لا يَنْفي أنْ تَكُونَ عندهُ الصِّفاتُ ثابِتَةً لها بِحَسْبِها ، إلَّا أنْ يُفَسِّرُوا كَلامَهُمْ بما يُوافِقُ النُّصُوصَ ، فَيكونُونَ قَدْ أخطَؤُوا في اللَّفْظِ ، وأَنَّىٰ لَهُمْ بِذلك ؟!

[ولا نقولُ : إنَّها مُجرَّدُ جزءٍ مِن أَجزاءِ البَدَنِ كالدَّمِ والبُخَارِ مثلًا ؛ أو صِفَةٌ [(٣)] مِنْ صِفاتِ البدنِ والحياةِ ، وأَنَّها مُجانِسةٌ للأجسادِ ومُساوِيَةٌ لِسَائِرِ الأجسادِ في الحَدِّ والحَقيقَةِ كما يقولُ طوائِفُ مِن أهلِ الكلامِ ، بلْ نَتَيَقَّنُ أَنَّ الرُّوحَ عينٌ موجودَةٌ غيرَ البدنِ ؛ وأنَّها لَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لهُ ؛ وهي موصوفَةٌ

---

(١) من بقية النسخ ، و«العقود» (١٣٨) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٧) .

(٢) في الأصل : «لا يقال» وهو تحريف ، وفي «ل» : «يغالىٰ» ، والمثبت من «ك» ، و«ع» ، و«ف» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٣٨) ، و«الكواكب الدرية» (١١٠) ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٧) .

(٣) من أول الفقرة إلىٰ هنا استدركتُه من «الفتاوىٰ» ؛ لأنَّ نسخةَ «ظ» فُقِد منها بعض الأوراق ومنها ما تقدَّم مِن الكلام من قوله : «القول بأن هذا ظاهر الآيات» إلىٰ هنا ، والبقية من «ظ» كما سيأتي .

بسائرِ ما نَطَقَتْ بهِ النُّصُوصُ حقيقةً لا مجازًا ؛ فإذا كان مَذْهَبُنا في حقيقةِ «الرُّوحِ» وَصِفاتِها بَيْنَ المُعَطِّلَةِ والمُمَثِّلَةِ : فكيفَ الظَّنُّ بِصِفاتِ رَبِّ العالَمِينَ ؟] [1] .

❀ ❀ ❀

وأمَّا القِسْمانِ اللَّذانِ يَنْفيانِ ظاهِرَها ، أعني الذينَ يَقُولُونَ :

ليس لها في الباطِنِ مَدْلُولٌ هو [2] صِفَةُ الله تعالىٰ قَطُّ ، وأنَّ اللهَ لا صِفَةَ لَهُ ثُبُوتِيَّةً ، بَلْ صِفاتُهُ إمَّا سَلْبٌ وإمَّا إضافةٌ ، وإمَّا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُما ، أو يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفاتِ وهي [الصِّفاتُ] [3] السَّبْعَةُ ، أو الثَّمانِيَةُ ، أو الخَمْسَةَ [4] عَشْرَةَ .

---

(١) ما بين المعقوفتين من «ظ» فقط ، وليست في شيء من بقية النسخ ، ولا في المطبوعة ! ولا «العقود الدرية» (١٣٨-١٣٩) . ونسخة «ظ» -كما أسلفنا في وصفها- أقدمُ نُسخةٍ «للحموية» ، وهي منسوخةٌ في حياةِ المُصنِّفِ عام (٧٠٢هـ) ، كما أنَّ هذه الفقرةَ موجودةٌ في النُّسخةِ المطبوعةِ ضِمن «الفتاوىٰ» (٥/ ١١٥-١١٦) .

(٢) في «ظ» : «وهو» . وفي «ك» ، و«س» : «صفةٌ لله ..» .

(٣) من «ظ» .

(٤) في الأصل ، و«ع» : «الخمس» ، وفي«ك» : «الخمس عشر» .
وفي الأصل : «و» ، مكان «أو» ، وما أثبتناه من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٣٩) .

أَوْ يُثْبِتُونَ الأحوالَ دُونَ الصِّفاتِ [1] ،

(١) الأحوال : صفاتٌ إثباتيَّةٌ غيرُ مُتَّصفةٍ بالوجودِ ولا بالعدمِ ، أو الواسطةُ بينَ الموجودِ والمعدومِ ! وهذا رفعٌ للنقيضين ! والنَّقيضانِ لا يَجْتَمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ .
وابتدَعَها أبو هاشم الجُبَّائي المعتزلي -وهي لا حقيقةَ لها- ، ولا يريدُ بها سِوَىٰ المُماحكةِ اللَّفظيةِ ؛ لدفع مَدلولاتِ النُّصوص في إثباتِ الصِّفاتِ لله ﷻ ، فحتىٰ يتخلَّصَ مِن استعمالِ لفظِ «الصِّفاتِ» ، وحتىٰ لا يُثبِتَ للهِ صفاتٍ هروبًا مِن تعدُّدِ القُدماءِ -كما يَزْعُم- سمَّاها أحوالًا ، وهي غيرُ موجودةٍ أصلًا ، فيُجرِّدُ الصِّفاتِ عن حقيقتِها ومعناها ؛ فمُثبتُوا الأحوالِ مِن نُفاةِ الصِّفاتِ «يعترفونَ بما يستلزمُ إثباتَها ؛ فإنهم يُثبتونَ كونَهُ حيًّا عالمًا قادرًا ، وهذا بعينِهِ يستلزِمُ إثباتَ الصِّفاتِ» !
ويُلخِّصُ ابنُ حزم (ت: ٤٥٦هـ) نظريَّة الأحوالِ التي تبنَّاها بعض المُتكلِّمين مِن الأشاعرة فيقول : «وأما الأحوال التي ادعتها الأشعرية ، فإنهم قالوا : إن ها هنا أحوالًا ليست حقًّا ولا باطلًا ، ولا هي مخلوقةٌ ولا غيرُ مخلوقةٍ ، ولا هي موجودةٌ ولا معدومةٌ ، ولا هي معلومةٌ ولا هي مجهولةٌ ، ولا هي أشياءُ ولا هي لا أشياء ... أفكارُ السَّوءِ إذا ظنَّ صاحبها أنه يدقق فيها فهي أضر عليه ؛ لأنها تُخرجُهُ إلىٰ التَّخليطِ الذي يَنسِبُونَهُ إلىٰ السُّوفسطائية ، وإلىٰ الهذيان المحض ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا ، والكلام في هذا أبين مِن أن يُشكِلَ علىٰ عاميٍّ فكيف علىٰ عالم» . «الفصل» (٥/ ٤٩) .
انظر : «التدمرية» (١٩٧) ، و«شرح الأصبهانية» (٩١) ، و«الدرء» (٥/ ٣٥-٤٤) ، (٩/ ٣٩٥) ، و«الكليات» (٣٧٤) ، و«مصطلحات في كتب العقائد» (١٤٨-١٥١) ، و«موسوعة العقيدة» (١/ ٩٩-١٠٢) .

[أو يُقرِّونَ من الصِّفاتِ الخبريَّةِ بما في القرآنِ دون الحديثِ][1] علىٰ ما قد عُرِفَ مِنْ مَذاهِبِ[2] [المُتكَلِّمينَ][3].

فَهَؤُلاءِ قِسْمانِ :

قِسْمٌ يتأوَّلُونَها ويُعَيِّنُونَ المُرادَ ؛ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : اسْتَوَىٰ بمعنىٰ اسْتَوْلَىٰ ، أَوْ بمعنىٰ عُلُوِّ المَكانَةِ[4] والقَدْرِ ، أَوْ بمعنىٰ ظُهُورِ نُورِهِ لِلْعَرْشِ ، أَوْ بمعنىٰ انْتِهاءِ الخَلْقِ إِلَيْهِ ، إلىٰ غَيْرِ ذلك مِنْ مَعاني المُتكَلِّفينَ[5] .

وقِسْمٌ يَقُولُونَ : اللهُ أَعْلَمُ بِما أرادَ بها ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أنه لَمْ يُرِدْ إثْباتَ صِفَةٍ خارِجَةٍ عَمَّا عَلِمْنا[6] .

❁ ❁ ❁

---

(١) من «ظ» .
(٢) في الأصل : «مذاهبهم» ، وفي «ل» : «مذهب» ، والمثبت من بقية النسخ ، وهو يتناسب مع الزيادة التي بعدها .
(٣) من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٣٩) .
(٤) في الأصل : «مكانه» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٨) .
(٥) في «ظ» : «المتكلمين» .
(٦) في «ظ» ، و«العقود الدرية» ، و«أقاويل الثقات» : «عَلِمْناهُ» .

وأمَّا القِسْمانِ الواقِفانِ :

فَقِسْمٌ يَقُولُونَ : يَجُوزُ أنْ يكونَ المُرادُ ظاهِرَها اللائقَ بِجَلالِ اللهِ (١) ، ويَجُوزُ أنْ لا يكونَ المُرادُ صِفَةً لله ونَحْوَ ذلك .

وهذِه طَريقَةُ كَثيرٍ مِنَ الفُقَهاءِ وغَيْرِهِمْ .

وقَوْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هذا كُلِّهِ ، ولا يَزِيدُونَ علىٰ تلاوَةِ القرآنِ ، وقِراءَةِ الحَدِيثِ ، مُعْرِضينَ بِقُلُوبِهِمْ وألْسِنَتِهِمْ عَنْ هذه التَّقْدِيراتِ .

فَهذِهِ الأقسامُ كُلها السِّتةُ لا يمكنُ أنْ يَخرُجَ الرَّجُلُ (٢) عن قِسمٍ منها .

❁ ❁ ❁

---

(١) في الأصل ، و«أقاويل الثقات» (٢٠٨) : «اللائق بالله» ، والمثبت من بقية النسخ ، وفي «ك» ، و«ل» ، و«ع» : «الأليق» .

(٢) في الأصل ، و«ك» ، و«ل» ، و«ف» ، و«س» : «الرجل أن يخرج» ، والمثبت من «ظ» ، و«ع» ، و«العقود الدرية» (١٤٠) ، و «أقاويل الثقات» (٢٠٨) .

والصَّوابُ في كثيرٍ مِنْ آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها : القَطْعُ بِالطَّرِيقَةِ الثَّابِتَةِ كالآياتِ والأحادِيثِ الدَّالَّةِ علىٰ أنَّ اللهَ سُبْحانَهُ وتعالىٰ فَوْقَ عَرْشِهِ ، وتُعْلَمُ [1] طَرِيقَةُ الصَّوابِ في هذا وأمثالِهِ بِدَلالَةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ علىٰ ذلك دَلالَةً لا تَحْتَمِلُ النَّقِيضَ ، وفي بَعْضِها قَدْ يَغْلِبُ علىٰ الظَّنِّ ذلك مَعَ احْتِمالِ النَّقِيضِ .

وتَرَدُّدُ المُؤْمِنِ في ذلك هو بِحَسَبِ ما يُؤْتاهُ مِنَ العِلْمِ والإيمانِ ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النور] .

وَمَن اشْتَبَهَ عليه ذلك أوْ غَيْرُهُ فَلْيَدْعُ بما رَواهُ مُسْلِمٌ في صحيحِهِ عَنْ عائِشَةَ ﵂ قالَتْ : كان رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا قامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي يَقُولُ : «اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وميكَائِيلَ وإسْرَافيلَ فَاطِرَ السَّماواتِ والأَرْضِ عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فيما كانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ ، اهْدِني لِمَا اخْتُلِفَ فيهِ مِنَ الحَقِّ بِإذْنِكَ إنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إلىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [2] .

وفي روايَةٍ لأبي داوُدَ : «كان يُكَبِّرُ في صَلاتِهِ ثُمَّ يقولُ ذلك» [3] .

---

(١) في «ل» ، و«ع» : «ونَعْلَمُ» ، وفي «ح» ، و«س» : «ويعلم» .

(٢) رواه مسلم (١/ ٥٣٤ رقم ٧٧٠) .

(٣) رواه أبو داود (١/ ٣٤٣ رقم ٧٦٨) . وفي «ظ» : «أنه يكبر في ..» .

فإذا افْتَقَرَ العَبْدُ إلىٰ الله ودَعاهُ ، وأَدْمَنَ النَّظَرَ في كَلامِ اللهِ ، وكَلامِ رَسُولِهِ ، وكَلامِ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ ، وأئمَّةِ المُسْلِمينَ : انْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ الهُدَىٰ .

ثُمَّ إنْ كان قَدْ خَبَرَ نِهاياتِ إقْدامِ المُتَفَلْسِفَةِ والمُتَكَلِّمِينَ في هذا البابِ ، وعَرَفَ غالِبَ ما يَزْعُمُونَهُ بُرْهانًا وهو شُبْهَةٌ ، ورأىٰ أنَّ غالِبَ ما يَعْتَمِدُونَهُ :

يَؤُولُ إلىٰ دَعْوَىٰ لا حَقِيقَةَ لها .

أو شُبْهَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ قِياسٍ فاسِدٍ .

أَوْ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ لا تَصْلُحُ إلَّا جُزْئِيَّةً .

أَوْ دَعْوَىٰ إجماعٍ لا حَقِيقَةَ له (١) .

أو التَّمَسُّكِ (٢) في المَذْهَبِ والدَّلِيلِ بِالألفاظِ المُشْتَرَكَةِ .

ثُمَّ إنَّ ذلك إذا رُكِّبَ بألفاظٍ كثيرةٍ طويلَةٍ غريبةٍ عندَ مَنْ لم (٣) يعرِفِ اصطلاحَهُمْ ، أَوْهَمَتِ الغِرَّ ما يُوهِمُهُ السَّرابُ لِلْعَطْشانِ ،

---

(١) في الأصل : «لها» ، والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ل» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» و«العقود الدرية» (١٤١) .

(٢) في الأصل ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» : «والتمسك» .

(٣) في الأصل : «غرَّ من لم» ، وفي «ظ» ، و«ل» ، و«ع» ، و«س» ، و«العقود الدرية» : «عمَّن لم» ، وفي «ح» :«فمن لم» ، وفي «ف» : «عمن لا» ، والمثبت من «ك» .

ازْدادَ إيمانًا وعِلْمًا بما جاء به الكتابُ والسُّنَّةُ ، فإنَّ الضِّدَّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ .

وكلُّ مَنْ كان بالباطِلِ أعْلَمَ كان للحَقِّ أشدَّ تعظيمًا ، وبقدرِهِ أعرَفَ [إذا هُدِيَ إليهِ] (١) .

فأمَّا المُتَوَسِّطُ مِنَ المُتَكَلِّمينَ فيُخافُ عليه ما لا يُخافُ علىٰ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فيهِ ، وعلىٰ مَنْ قَدْ (٢) أنْهاهُ نِهايَتَهُ ، فإنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فيهِ هو في عافيةٍ ، ومَنْ أنْهاهُ قَدْ عَرَفَ الغايَةَ ، فما بَقِيَ يخافُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ ، فإذا ظَهَرَ لَهُ الحَقُّ وهو عَطْشانُ إلَيْهِ قَبِلَهُ ، وأمَّا المُتَوَسِّطُ فَمُتَوَهِّمٌ بِما تَلَقَّاهُ (٣) مِنَ المَقالاتِ المَأْخُوذَةِ تَقْليدًا لِمُعَظِّمِهِ وتَهْويلًا .

وَقَدْ قال النَّاسُ : أَكْثَرُ ما يُفْسِدُ الدُّنْيا : نِصْفُ مُتكَلِّمٍ ، ونِصْفُ مُتَفَقِّهٍ ، ونِصْفُ مُتَطَبِّبٍ ، ونصفُ نَحْوِيٍّ ؛

هذا يُفْسِدُ الأدْيانَ ، وهذا يُفْسِدُ البُلْدانَ ، وهذا يُفْسِدُ الأبدانَ ، وهذا يُفْسِدُ اللِّسانَ .

ومَنْ عَلِمَ أنَّ المُتَكَلِّمينَ مِنَ المُتفَلْسِفَةِ وغيرِهِمْ [هُمْ] (٤)

---

(١) من «ظ» ، وفي «ظ» : «يعرف» بدل «أعرف» .
(٢) في «ظ» : «فقد» .
(٣) في الأصل ، و«ل» : «يلقاهُ» ، والمثبت من «ظ» ، و«ك» ، و«ع» ، و«ح» ، و«ف» ، و«س» ، و«العقود الدرية» (١٤٢) .
(٤) من بقية النسخ .

في الغالِبِ في : ﴿ قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات] ، **يَعْلَمُ الذَّكِيُّ مِنهُم العاقِلُ : أنه ليس هو فيما يَقُولُهُ** (١) **على** **بِصِيرةٍ ، وأنَّ حُجَّتَهُ لَيْسَتْ بِبَيِّنَةٍ ، وإنما هي كما قيل [فيها]** (٢) :

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها
حَقًّا وكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ (٣)

❁ ❁ ❁

وَيَعْلَمُ العَلِيمُ البصيرُ أنهم :

مِنْ وجهٍ مُسْتَحِقُّونَ ما قاله الشَّافعيُّ رحمه الله **حَيْثُ قال : «حُكْمِي في أهلِ الكلامِ أنْ يُضْرَبُوا بِالجَرِيدِ والنِّعالِ ، ويُطافَ بِهِمْ في القَبائِلِ والعَشائِرِ ويُقالَ : هذا جَزاءُ مَنْ تركَ الكتابَ والسُّنَّةَ وأقبَلَ على الكلامِ»** (٤) .

---

(١) في «ل» : «يقول» .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) ذكره أبو سليمان الخطَّابي في كتاب «الغنية عن الكلام وأهله» كما في «صون المنطق» للسيوطي (٩٩) ، ونسبه شيخ الإسلام إلى الخطابي كما في «الانتصار لأهل الأثر» (٤٣) .

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧٨) ، وابن عبد البر في «الانتقاء» (١٣٤) ، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٠٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٨) ، والعمراني في «الانتصار» (١/ ١٣٠) .
قال الذَّهبي في «السير» (١٠/ ٢٩) : «لعلَّ هذا متواترٌ عن الإمام» .

وَمِنْ وجْهٍ آخَرَ : إذا نَظَرْتَ إلَيْهِمْ بِعَيْنِ القَدَرِ (١) -والحَيْرَةُ مُسْتَوْلِيَةٌ عَلَيْهِمْ ، والشَّيْطانُ مُسْتَحْوِذٌ عَلَيهِمْ- رَحِمْتَهُمْ ، ورَفَقْتَ عَلَيهِمْ :

أُوتُوا ذَكاءً وما أُوتُوا زُكاءً ، وأُعْطُوا فُهُومًا وما أُعْطُوا عُلُومًا ، وأُعْطُوا أَسماعًا (٢) وأبصارًا وأفئدةً : ﴿ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف:٢٦] .

وَمَنْ (٣) كان عَلِيمًا بِهَذِهِ الأُمُورِ تَبَيَّنَ لَهُ بِذلك :

حِذْقُ السَّلَفِ ، وعِلْمُهُمْ ، وخِبْرَتُهُمْ ؛ حَيْثُ حَذَّرُوا عَنِ الكَلامِ ونَهَوْا عَنْهُ ، وذَمُّوا أهلَهُ وعابُوهُمْ .

وعَلِمَ أنَّ مَن ابْتَغَىٰ الهُدَىٰ في غَيْرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ لَمْ يَزْدَدْ [من اللهِ] (٤) إلَّا بُعْدًا .

---

(١) في الأصل : «العذر» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العقود الدرية» (١٤٣) ، ومن كلام الإمام ابن القيم في «النونية» (١/ ١٠٤ رقم ٢٥١-٢٥٥) حيث صاغ كلام شيخه في شعره .

(٢) كذا في الأصل و«ظ» ، وفي بقية النسخ : «سمعًا» ، وجاء في «ظ» : «أعطوا فهمًا وما أعطوا علمًا ، أعطوا أسماعًا» .

(٣) في «ظ» : «فمن» .

(٤) من «ظ» .

فنسأَلُ اللهَ العَظِيمَ [1] أنْ يَهْدِيَنا صِراطَهُ [2] المُسْتَقِيمَ ، صِراطَ الذينَ أنعَمَ [3] عَلَيْهِمْ ، غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، ولا الضَّالِّينَ ، آمِينَ .

آخرُ «الحَمَويَّةِ الكُبرىٰ» [4]

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في «ف» : «رب العرش الكريم» .

(٢) في «ظ» ، و«ف» ، و«العقود الدرية» (١٤٤) : «الصِّراطَ» .

(٣) في «ظ» ، و«ل» ، و«س» : «أنعمتَ» ، وفي «ف» : «أنعم الله» .

(٤) في **الأصل** : «والحمدُ للهِ وحدَه ، وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمدٍ وآل وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين .
ووافق الفراغ منها يوم الأربعاء السَّابع والعشرين مِن رجب من شهور سنة ثلاثين وسبعمئةٍ .
تعليق العبد المُقصِّر بل الخاطئ المُذنب الفقير إلىٰ رحمةِ ربِّه ومغفرتِه وكرمِه أيوب بن أيوب بن صخر بن [ ] بن صخر بن أبي الحسن بن خالد بن وثيق بن بقاء بن مساور العامري بمدينة حمص المحروسة بالشام المحروس .
غفر الله له ، ولمن أجابه بها ، ولمن تأمَّلها ، واتَّصفَ فيها ، وامتَثَلَ منها ما يجب ، وأعرض عن الأهواء والريب ، ولسائر المسلمين آمين . آمين . آمين» .
وكتب **بالهامش** : «بلغ المقابلة ، قوبلت علىٰ أصلِها فصحَّت علىٰ حسب الطاقة» .

فهرس المراجع

١- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» ، تأليف الإمام عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ) ، ت : د. رضا بن نعسان معطي ، كتاب الإيمان ، دار الراية - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .

٢- «الإبانة عن أصول الديانة» ، تأليف أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) ، ت : د . فوقية حسين محمود ، دار الأنصار القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٧هـ .

٣- «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» ، تأليف الإمام أبي يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : محمد الحمود ، غراس للنشر الكويت ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

٤- «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» ، تأليف د. دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ٢ ، ١٤٣٤هـ .

٥- «الإبهاج في شرح المنهاج» ، شرح علىٰ «منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول» ، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ) ، وولده عبد الوهاب (ت: ٧٧١هـ) ، ت : د . أحمد الزمزمي ، د . نور الدين صغيري ، دار البحوث والدراسات دبي ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٦- «اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية» ، تأليف الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي «ابن القيم» (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د . عواد المعتق ، مطابع الفرزدق – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

٧- «الآحاد والمثاني» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : د . باسم الجوابرة ، دار الراية – الرياض ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٨- «الأحكام المفيدة من الأقوال السديدة» ، تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت: ١٣٩٧هـ) ، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .

٩- «أخبار مكة » ، تأليف العلامة أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي المكي من علماء القرن الثالث ، ت : أ.د. عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة ، ط ٥ ، ١٤٣٠هـ .

١٠- «الأدب المفرد» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : الشيخ العلامة الإمام ناصر الدين الألباني ، دار الصّديق – السعودية ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ .

١١- «الأربعين في صفات ربِّ العالمين» ، -ضمن ست رسائل للذهبي- ، تأليف الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : جاسم سليمان الدوسري ، الدار السلفية الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٢- «الأسماء والصفات»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي بجدة، ط ١، ١٤١٣.

١٣- «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف العلامة محمد بن عبد الله المغربي المعروف بابن رُشيِّق (ت: ٧٤٩هـ)، ت: محمد عزير شمس، وعلي العمران، ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية خلال سبعة قرون»، دار عالم الفوائد مكة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

١٤- «أصول السنة»، تأليف الإمام محمد بن عبد الله الشهير بابن زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، ت: أ.د. عبد الله البخاري، أضواء السلف القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ.

١٥- «الأضداد»، تأليف العلامة محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٧هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، إدارة المطبوعات الكويت، ط ١، ١٣٨٠هـ.

١٦- «اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث»، تأليف الحافظ الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ت: د. ناصر الجديع، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٧- «اعتقاد أهل السنة»، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)، ت: د. جمال عزون، دار الريان الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤١٣هـ.

١٨- «الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد»، تأليف العلامة أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أحمد أبو العينين، دار الفضيلة الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

١٩- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، تأليف العلامة أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، ت: د. محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرىٰ مكة، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٢٠- «الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف الحافظ عمر بن علي البزار (ت: ٧٤٩هـ)، ت: علي العمران، دار عالم الفوائد مكة، ط ١، ١٤٣٢هـ.
أخرىٰ: ت: الشيخ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٣٩٦هـ.

٢١- «أعيان العصر وأعوان النصر»، تأليف صلاح الدين الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، ت: د. علي أبو زيد ومن معه، دار الفكر-دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.

٢٢- «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»، تأليف الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي «ابن القيم» (ت: ٧٥١هـ)، ت: العلامة محمد حامد الفقي، أنصار السنة، ط ٢، ١٣٩٥.

٢٣- «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والشتبهات»، تأليف الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ)، ت: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٢٤- «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار»، تأليف العلامة يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، ت: د. سعود الخلف، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
٢٥- «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، تأليف الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي (ت: ٤٦٣هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، كتب المطبوعات بحلب، ط ١، ١٤١٧هـ.
٢٦- «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات»، تأليف شمس الدين محمد بن عثمان المارديني الشافعي (ت: ٨٧١هـ)، ت: د. عبد الكريم النملة، ط ١، ١٤١٥هـ.
٢٧- «الأنساب»، تأليف العلامة عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، ت: العلامة عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد.
٢٨- «الإيمان»، تأليف الحافظ محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ)، ت: أ.د. علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٢٩- «بدائع الفوائد»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: علي العمران، دار عالم الفوائد مكة، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٣٠- «البداية والنهاية»، تأليف الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، ت: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بإشراف د. عبد الله التركي، دار هجر -القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
٣١- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، تأليف العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ت: د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ.
٣٢- «البدع والنهي عنها» -كتاب فيه ما جاء في البدع-، تأليف الإمام محمد بن وضاح (ت: ٢٨٧هـ)، ت: الشيخ بدر البدر، دار الصميعي -الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
٣٣- «البعث والنشور»، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أبي عاصم الشوامي الأثري، مكتبة دار الحجاز السعودية، ط ١، ١٤٣٦هـ.
٣٤- «بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧ هـ)، ت: د. حسين الباكري، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ.

٣٥- «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: مجموعة من الدكاترة، وزارة الأوقاف – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٣٦- «تاج العروس من جواهر القاموس»، تأليف السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، وزارة الإعلام الكويت، ط ١، الطباعة في سنوات مختلفة.
٣٧- «التاج المكلل من جواهر مآثر الطِّراز الآخر والأول»، تأليف محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت: ١٣٠٨هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -دولة قطر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٣٨- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: د. بشار عواد معروف ومن معه، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٣٩- «التاريخ الكبير»، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، ت: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق للطباعة القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٤٠- «تأويل مختلف الحديث»، تأليف الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، ت: نور الله شوكت بيكر، مؤسسة الريان بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٤١- «تأويل مشكل القرآن»، تأليف الإمام ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، ت: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ.
٤٢- «التبصير في معالم الدين»، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، ت: د. علي الشبل، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
٤٣- «ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة، ط ١، ١٤٢٤هـ «طبع ضمن مجموع المسائل والأجوبة».
٤٤- «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه»، تأليف العلامة أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، ت: جماعة من الباحثين، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
٤٥- «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، تأليف القاضي عياض البستي، ت: محمد الطنجي، ط ٢، ١٤٠٣.
٤٦- «التسعينية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف – الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٤٧- «التعريفات»، تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.

٤٨- «تعظيم قدر الصلاة» ، تأليف الإمام محمد بن نصر المروزي (ت: ٣٩٤هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار-المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٤٩- «تعليقات سماحة الشيخ ابن باز على الفتوى الحموية الكبرى» ، للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ) ، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ ابن باز الخيرية ، مدار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٥هـ .

٥٠- التعليق على صحيح البخاري» ، شرح فضيلة العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) ، مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية ، ط ١ ، ١٤٣٩هـ .

٥١- «تفسير الطبري» - «جامع البيان عن تأويل القرآن» - ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بإشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٥٢- «تفسير القرآن» ، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ) ، ت : د. سعد بن محمد السعد ، دار المآثر المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٥٣- «تلبيس إبليس» ، تأليف العلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت : أ.د. أحمد المزيد ، وأ.د.علي السحيباني ، مدار الوطن للنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٧هـ .

٥٤- «التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد» ، تأليف الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) ، ت: مجموعة من الباحثين ، مصورة عن الطبعة الأولى - المغرب .

٥٥- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» ، تأليف الإمام ابن عبد البر ، ت : بشار عواد معروف ، سليم محمد عامر ، محمد بشار عواد ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٣٩هـ .

٥٦- «التمهيد» ، تأليف القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) ، ت : تشرد يوسف مكارثي اليسوعي ، المكتبة الشرقية بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٧هـ .

٥٧- «تهذيب السنن» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د . إسماعيل بن غازي مرحبا ، مكتبة المعارف الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .

٥٨- «تهذيب اللغة» ، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، ت : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والنشر -القاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

٥٩- «التوحيد وإثبات صفات الرب» ، تأليف إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ، ت : د . عبد العزيز الشهوان ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط٥ ، ١٤١٤هـ .

٦٠- «التوحيد ومعرفة أسماء ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد» ، تأليف الحافظ محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : أ.د. علي بن محمد الفقيهي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٦١- «التوقيف على مهمات التعاريف» ، تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ) ، ت: د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٦٢- «جامع بيان العلم وفضله» ، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر المالكي (ت: ٤٦٣هـ) ، ت : أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي الدمام ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

٦٣- «جامع الرسائل لابن تيمية» ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، مطبعة المدني القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

٦٤- «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» ، جمع عادل بن عبد الله آل حمدان ، دار المنهج الأول للنشر الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٦هـ .

٦٥- «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» ، تأليف محمد عزير شمس ، وعلي العمران ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ .

٦٦- «الجامع لشعب الإيمان» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد العلي عبد الحميد ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٦٧- «جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ) ، جمع وتحقيق : محمد عزير شمس ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٦٨- «الجرح والتعديل» ، تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد ، ١ ، ١٣٧١هـ .

٦٩- «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» ، تأليف العلامة نعمان الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ) ، قدم له علي السيد صبح المدني ، ١٤٠١هـ .

٧٠- «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» ، تأليف العلامة جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ) ، ت : حسين بن مانع القحطاني ، دار العقيدة المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٣٩هـ .

٧١- «جمهرة اللغة» ، تأليف العلامة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١هـ) ، ت : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧هـ .

٧٢- «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. عبد العزيز العسكر، ود. حمدان الحمدان، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
٧٣- «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد مكة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٧٤- «الحجة في بيان المحجة»، تأليف الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، ت: د. محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
٧٥- «حديث علي بن حجر السَّعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني (ت: ١٨٠هـ)»، ت: عمر السفياني، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
٧٦- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولىٰ (١٣٧٥هـ).
٧٧- «الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن»، تأليف الإمام عبد العزيز الكناني (ت: ٢٤٠هـ)، ت: أبي عبد الرحمن الأثري، مكتبة دار النصيحة المدينة، ط ١، ١٤٣٤هـ.
٧٨- «خلق أفعال العباد»، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ت: د. فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء - الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٧٩- «دراسة مسائل العقيدة في سنن الترمذي»، تأليف د. فهد بن سليمان الفهيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض كرسي الأميرة العنود، ط ١، ١٤٣٢هـ.
٨٠- «درء تعارض العقل والنقل»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ٢، ١٤١١هـ.
٨١- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ت: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر - القاهرة، إشراف د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٨٢- «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»، جمع العلامة عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٣٩٢هـ)، ط ٥، ١٤١٣هـ.
٨٣- «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ت: مجموعة من الباحثين في دائرة المعارف العثمانية - الهند.
٨٤- «الدعوات الكبير»، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: الشيخ بدر البدر، ط ١، ١٤١٤هـ.

٨٥- «الدعاء» ، تأليف الإمام أبي القاسم سليمان الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د . محمد سعيد البخاري ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٨٦- «الدليل إلىٰ المتون العلمية» ، تأليف الشيخ عبد العزيز القاسم ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٨٧- «ديوان أمية بن أبي الصلت» ، جمع وتحقيق د . عبد الحفيظ السلطي ، دمشق ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٧٤م .

٨٨- «ذِكرُ أسماء من تُكلِّم فيه وهو موَثَّقٌ» ، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : محمود شكور الحاجي ، مكتبة المنار -الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٨٩- «ذم التأويل» -ضمن مجموع رسائل- ، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) ، ت : بدر بن عبد الله البدر ، دار ابن الأثير الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .

٩٠- «ذم الكلام وأهله» ، تأليف شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الشبل ، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.

٩١- «ذم الملاهي» ، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨٠هـ) ، ت : عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٩٢- «ذيل تاريخ الإسلام» ، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : مازن با وزير ، دار المغني ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

٩٣- «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» ، تأليف الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، ت : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان - الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٩٤- «رؤية الله» ، تأليف الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، ت : مبروك إسماعيل مبروك ، مكتب القرآن القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٩٥- «الرد علىٰ بشر المريسي فيما افترىٰ علىٰ الله ﷻ من التوحيد» ، تأليف الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) ، ت : د . رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٩٦- «الرد علىٰ الجهمية» ، تأليف الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار ابن الأثير - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .

٩٧- «الرد علىٰ الجهمية» ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : العلامة علي بن محمد ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .

٩٨- «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : دغش العجمي ، دار البخاري-قطر ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
٩٩- «الرد علىٰ المنطقيين» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : عبد الصمد شرف الدين الكتبي ، إدارة ترجمان السنة باكستان ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ .
١٠٠- «رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت» ، تأليف الإمام عبيد الله بن سعيد السجزي (ت: ٤٤٤هـ) ، ت : محمد با كريم با عبد الله ، دار الراية الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ .
١٠١- «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ، تأليف الإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، ت : د . عبد المنعم طوعي ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ.
١٠٢- «الزهد» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .
١٠٣- «الزهد» ، تأليف تأليف الإمام هناد بن السري الكوفي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : د . عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
١٠٤- «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ، تأليف المُحَدِّث محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف الرياض ، والمكتب الإسلامي - بيروت .
١٠٥- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
١٠٦- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية - الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
١٠٧- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) -قسم التفسير- ، ت : د . سعد بن عبد الله الحميِّد ، دار الصميعي -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
١٠٨- «السنن» ، تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : عزت الدعاس، وعادل السيد ، دار ابن حزم - بيروت ، ١٤١٨هـ .
١٠٩- «السنن - «الجامع الكبير»- ، تأليف الحافظ محمد بن عيسىٰ الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ .
١١٠- «السنن» -المجتبىٰ- ، تأليف الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، اعتناء : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
١١١- «السنن» ، تأليف الحافظ محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

١١٢- «السنن»، تأليف الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المغني - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
١١٣- «السنن»، تأليف الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وحسن شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١١٤- «السنن الكبرى»، تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
١١٥- «السنن الكبرى»، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى بحيدر أباد.
١١٦- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها»، تأليف الحافظ أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ)، ت: د. رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
١١٧- «السنة»، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، ت: الشيخ الدكتور باسم الجوابرة، دار الصميعي - الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
١١٨- «السنة»، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ)، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر -الدمام، ط ٢، ١٤١٤هـ.
١١٩- «السنة»، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ)، ت: د. عبد الله بن محمد البصيري، دار العاصمة -الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٢٠- «السنة»، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت:٣١١هـ)، ت: د.عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٢١- «السنة»، تأليف الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني (ت: ٢٨٠هـ)، ت: عادل بن عبد الله آل حمدان، ط ١، ١٤٣٣هـ.
١٢٢- «سير أعلام النبلاء»، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.
١٢٣- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، تأليف الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، ت: د. أحمد بن سعد حمدان، دار طيبة - الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ.
١٢٤- «شرح الأصبهانية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج الرياض، ط ١، ١٤٣٠هـ.
١٢٥- «شرح الأصول الخمسة»، تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت: ٤١٥هـ)، ت: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط ٣، ١٤١٦هـ.

١٢٦- «شرح حديث النزول»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
١٢٧- «شرح السنة»، تأليف الإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٢٨- «شرح السنة»، تأليف الإمام الحسن بن علي البربهاري (ت: ٣٢٩هـ)، ت: خالد الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٤هـ.
١٢٩- «شرح العقيدة التدمرية»، تأليف شيخنا العلامة محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، مؤسسة ابن عثيمين الخيرية، ط ١، ١٤٣٧هـ.
١٣٠- «شرح الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ»، تأليف الشيخ صالح آل الشيخ، ت: عادل رفاعي، مكتبة دار الحجاز، الإسكندرية، ط ٢، ١٤٣٤هـ.
١٣١- «شرح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، تأليف وشرح العلامة محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، مؤسسة ابن عثيمين الخيرية القصيم، ط ١، ١٤٣٥هـ.
١٣٢- «شرف أصحاب الحديث»، تأليف الحافظ الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، ت: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة.
١٣٣- «الشريعة»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
١٣٤- «شعار أصحاب الحديث»، تأليف الحافظ أبي أحمد الحاكم، ت: صبحي السامرائي، دار الخلفاء الكويت، ط ١.
١٣٥- «الشفا بتعريف حقوق»، القاضي عياض اليحصبي، تصوير دار الكتب العلمية.
١٣٦- «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري»، تأليف الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني، دار الصديق -السعودية، ط، ١٤١٥هـ.
١٣٧- «صحيح ابن حبان»، تأليف الإمام محمد بن حِبَّان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.
١٣٨- «صحيح ابن خزيمة»، تأليف الإمام ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ت: محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.
١٣٩- «صحيح البخاري»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنىٰ به: د. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٤٠- «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري»، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٤١- «صحيح سنن أبي داود» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٤٢- «صحيح سنن أبي داود وضعيفه» -الأم- ، تأليف العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
١٤٣- «صحيح سنن الترمذي» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٤٤- «صحيح سنن النسائي» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٤٥- «صحيح سنن ابن ماجه» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٤٦- «صحيح مسلم» ، تأليف الإمام مسلم بن حجاج النيسابوري (ت : ٢٦١هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية - تركيا ، ط ١ ، ١٣٧٤هـ .
١٤٧- «صحيح موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان» ، تأليف العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصميعي الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
١٤٨- «الصفات» ، تأليف الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٠هـ) ، ت : الشيخ أ.د. علي بن محمد الفقيهي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
١٤٩- «الصفات الإلهية في الكتاب والسنة» ، تأليف الشيخ د . محمد أمان الجامي ، دار الفنون للطباعة والنشر جدة ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .
١٥٠- «الصفدية» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد رشاد سالم ، شركة مطابع حنيفة الرياض ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ .
١٥١- «صفة الجنة» ، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : علي رضا بن عبد الله بن علي رضا ، دار المأمون للتراث دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
١٥٢- «صفة الجنة» ، تأليف الإمام ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨٩هـ) ، ت : عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
١٥٣- «الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٥٤- «صون المنطق والكلام عن فنِّ المنطق والكلام» ، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، ت : علي سامي النشار ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط ١ .
١٥٥- «ضعيف الترغيب والترهيب» ، تأليف العلامة الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

١٥٦ - «ضعيف الجامع الصغير» ، تأليف الشيخ الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ١٤١٠هـ .

١٥٧ - «ضعيف سنن أبي داود» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

١٥٨ - «ضعيف سنن الترمذي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٥٩ - «ضعيف سنن النسائي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

١٦٠ - «ضعيف سنن ابن ماجه» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

١٦١ - «الضياء الشارق في ردِّ شبهات الماذق المارق» ، تأليف العلامة سليمان بن سحمان (ت: ١٣٤٩هـ) ، ت : عبد السلام البرجس ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، ط ٥ ، ١٤١٤هـ .

١٦٢ - «طبقات الصوفية» ، تأليف أبي عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين (ت: ٤١٢هـ) ، ت: نور الدين شريبة ، مطبعة المدني ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ .

١٦٣ - «طبقات علماء الحديث» ، تأليف العلامة الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ) ، ت : أكرم البوشي ، وإبراهيم الزيبق ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .

١٦٤ - «طبقات المحدثين بأصبهان» ، تأليف الحافظ أبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (ت : ٣٦٩هـ) ، ت : الشيخ عبد الغفور البلوشي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ .

١٦٥ - «الطُّيُوْرِيَّات» ، تأليف الحافظ الرحلة أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ) ، ت : مأمون الصاغرجي ، ومحمد أديب الجادر ، دار البشائر -دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

١٦٦ - «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم» ، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

١٦٧ - «العرش» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ) ، ت : أ.د. محمد بن خليفة التميمي ، مكتبة الرشد الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

١٦٨ - «العظمة» ، تأليف الحافظ أبي الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن حيان (ت: ٣٦٩هـ) ، ت : رضاء الله بن محمد المباركفوري ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

١٦٩ - «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» ، تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) ، ت : علي العمران ، دار عالم الفوائد - مكة ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ .

١٧٠- «العقيدة النظامية» -الرسالة النظامية- ، تأليف أبي المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ) ، ت : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة ، ١٤١٢هـ .
١٧١- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ، تأليف العلامة ابن الجوزي الحنبلي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت : رشاد الحق الأثري ، إدارة ترجمان السنة - باكستان .
١٧٢- «العلم» ، تأليف الإمام أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت: ٢٣٤هـ) ، ت : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
١٧٣- «العلو» -إثبات صفة العلو- ، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، الدار السلفية -الكويت ، ط ١، ١٤٠٦هـ .
١٧٤- «العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها» ، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، ت : د . عبد الله بن صالح البراك ، دار الوطن -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
١٧٥- «العين» ، تأليف الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) ، ت : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال .
١٧٦- «غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب» ، تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ) ، ت : مجموعة من المحققين ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٨هـ .
١٧٧- «غريب الحديث» ، تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) ، ت : د. حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
١٧٨- «الغنية لطالبي طريق الحق ﷺ» ، تأليف الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت: ٥٦١هـ) ، ت : صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
أخرى : نسخة خطية من مكتبة شهيد علي باشا بتركيا برقم (١٥/ ٢٧٦٣) .
١٧٩- «الفتاوى الكبرى» ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : حسين مخلوف ، تصوير دار المعرفة بيروت ، ١٣٩٨هـ .
١٨٠- «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ مفتي المملكة ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية» ، جمع وترتيب وتحقيق الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

١٨١ - «فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، ط ١ .
١٨٢ - «فتاوىٰ نور علىٰ الدرب»، لسماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف د . محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
١٨٣ - «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت : د . حمد التويجري، مكتبة المنهاج الرياض، ط ١ ، ١٤٣٠هـ .
١٨٤ - «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» -ومعها الصغرىٰ- ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت : د . عبد القادر الغامدي، دار المأثور المدينة النبوية، ط ٢ ، ١٤٣٦هـ .
١٨٥ - «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، تأليف الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات الإمام عبد العزيز بن باز، دار الريان - القاهرة، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
١٨٦ - «الفرق بين الفرق»، تأليف عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني (ت: ٤٢٩هـ)، ت : محمد محي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة .
١٨٧ - «فضائل الصحابة»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، ت: الشيخ د. وصي الله بن محمد عبَّاس، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ .
١٨٨ - «فضائل القرآن»، تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، ت : مروان العطية، ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير دمشق، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
١٨٩ - «الفقه الأكبر» ، الفقه الأبسط رواية أبي مطيع البلخي عن أبي حنيفة مطبوع ضمن مجموعة «العالم والمتعلم» ت : محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٦٨هـ .
١٩٠ - «الفقيه والمتفقه»، تأليف الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، ت : عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي الدمام، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
١٩١ - «الفَرْقُ بين الفِرَق»، تأليف عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني (ت: ٤٢٩هـ)، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة بيروت عن الطبعة الأولىٰ .
١٩٢ - «الفِصل في الملل والأهواء والنِّحَل»، تأليف العلامة أبي محمد علي ابن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تصوير دار صادر عن الطبعة الأولىٰ المطبوعة بالمطبعة الأدبية بالقاهرة، ١٣١٧هـ، «وبهامشه الملل والنحل» .

١٩٣- «فهرس المخطوطات الأصلية بوزارة الأوقاف الكويتية» ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ط ١ ، ١٤٢١هـ.

١٩٤- «فهم القرآن ومعانيه» ، تأليف الحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : د . خالد رمضان عثمان ، كرسي القرآن الكريم وعلومه ، جامعة الملك سعود ، ط ١ ، ١٤٣٧هـ .

١٩٥- «القدر وما ورد في ذلك من الآثار» ، تأليف الإمام عبد الله بن وهب (ت: ١٩٧هـ)، ت: عمر بن سليمان الحفيان ، دار العطاء -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

١٩٦- «القدر» ، تأليف الإمام أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت: ٣٠١هـ) ، ت : عبد الله بن حمد المنصور ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٩٧- «القضاء والقدر» ، تأليف أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : محمد آل عامر مكتبة العبيكان -الرياض، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

١٩٨- «الكامل في ضعفاء الرجال» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، ت: د . سهيل زكار ، ويحيىٰ غزاوي ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .

١٩٩- «كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد» ، تأليف الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ) ، ت : د . دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ط ٩ ، ١٤٣٩هـ .

٢٠٠- «كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس» ، تأليف سليمان بن سحمان (ت: ١٣٤٩هـ) ، ت : عبد العزيز الزير آل حمد ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

٢٠١- «الكليات» -معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- ، تأليف أبي البقاء أيوب بن موسىٰ الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) ، ت : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .

٢٠٢- «الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية» ، تأليف العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ) ، ت : نجم عبد الرحمن خلف ، دار الغرب الإسلامي -بيروت ، ط ١، ١٤٠٦هـ .

٢٠٣- «لقاءات العشر الأواخر بالمسجد الحرام» -جزء فيه أجوبة في أصول الدين- ، تأليف الإمام أبي العباس أحمد بن سريج (ت: ٣٠٦هـ) ، ت : د. وليد العلي ، دار البشائر بيروت ، ط١ ، ١٤٢٧هـ .

٢٠٤- «لمعة الاعتقاد والهادي إلىٰ سبيل الرشاد»، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، ت: بدر البدر، دار ابن الأثير الكويت، ط ٢، ١٤١٦هـ.
٢٠٥- «لوائح الأنوار السَّنيَّة ولواقح الأفكار السُّنِّيَّة شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، ت: د. عبد الله البصيري، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
٢٠٦- «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية»، تأليف العلامة محمد السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، دار التوحيد للنشر الرياض، ط ١، ١٤٣٧هـ.
٢٠٧- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي، تصوير دار الكتاب العربي بيروت.
٢٠٨- «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ)، جمع: الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم النجدي، الدار السلفية – مصر.
٢٠٩- «مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة»، تأليف الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، جمع وإشراف د. محمد الشويعر، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط ٢، ١٤١٦هـ.
٢١٠- «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية»، إخراج د. عبد السلام البرجس، مصورة من الطبعة الأولىٰ بمصر ١٣٤٩هـ، دار العاصمة الرياض، ط ٣، ١٤١٢هـ.
٢١١- «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة»، تأليف العلامة علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، معهد المخطوطات العربية القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، ط ١، ١٤١٧هـ.
٢١٢- «المختارة» -المستخرج من الأحاديث المختارة-، تأليف العلامة ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، ت: أ. د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي مكة المكرمة، ط ٥، ١٤٢٩هـ.
٢١٣- «مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة»، اختصار محمد الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، ت: د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٢١٤- «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٢١٥- «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد» ، تأليف العلامة عبد القادر بن بدران الدمشقي الحنبلي (ت: ١٣٤٦هـ) ، ت : د . عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
٢١٦- «مذكرة أصول الفقه» ، تأليف العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) ، دار عالم الفوائد مكة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
٢١٧- «مذهب التفويض في نصوص الصفات» ، تأليف د . أحمد بن عبد الرحمن القاضي ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٢١٨- «مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع» ، تأليف العلامة صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت: ٧٣٩هـ) ، ت : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٢١٩- «المراكشية» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د. دغش بن شبيب العجمي ، دار ابن حزم بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٢٢٠- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه» ، رواية حرب بن إسماعيل الكرماني ، ت : د . ناصر السلامة ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٢٢١- «مسائل الإمام أحمد» ، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد رشيد رضا .
٢٢٢- «مساوئ الأخلاق ومذمومها» ، تأليف العلامة أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : مصطفىٰ بن أبو النصر الشلبي ، مكتبة السوادي جدة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
٢٢٣- «المستدرك علىٰ الصحيحين» ، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) ، دائرة المعارف العثمانية .
٢٢٤- «المسند» ، تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ن: ٢٠٤هـ) ، ترتيب محمد عابد السندي (ت: ١٢٥٧هـ) ، ت : يوسف الزواوي الحسني ، وعزت العطار الحسيني ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١١٣٧٠هـ .
٢٢٥- «المسند» ، تأليف الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ) ، ت : حسين سليم أسد الداراني ، دار السقا -دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
٢٢٦- «المسند» ، تأليف الحافظ علي بن الجعد الجوهري (ت: ٢٣٠هـ) ، ت : عبد [الهادي] بن عبد القادر ، مكتبة الفلاح - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

٢٢٧- «المسند» ، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) ، ت : عادل العزازي ، وأحمد بن فريد المزيدي ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٢٨- «المسند» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ .
٢٢٩- «المسند» ، تأليف الحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت:٢٠٤هـ) ، ت : د . محمد بن عبد المحسن التركي ، دار هجر - مصر ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
٢٣٠- «المسند» ، تأليف الحافظ أبو يعلىٰ أحمد بن علي التميمي (ت : ٣٠٧هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
٢٣١- «المسند» -بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث- ، للحارث بن أبي أسامة (ت: ٢٨٢هـ) ، تأليف الحافظ نور الدين علي بن سليمان الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧هـ) ، ت : د . حسين بن أحمد الباكري ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
٢٣٢- «المسند» -البحر الزخار-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (ت : ٢٩٢هـ) ، ت : الشيخ د . محفوظ الرحمن زين الله ، وعادل السعد «بقية الأجزاء» ، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
٢٣٣- «مسند الشهاب» ، تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ) ، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ .
٢٣٤- «مسند الشاميين» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
٢٣٥- «مشيخة ابن طهمان» ، تأليف إبراهيم بن طهمان (ت: ١٦٣هـ) ، ت : د . محمد طاهر مالك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.
٢٣٦- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» ، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت : ٨٤٠هـ) ، ت : موسىٰ محمد ، و د. عزت علي ، دار الكتب الحديثة القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٣٧- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» -للرافعي- ، تأليف العلامة أحمد بن محمد المقري الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) ، ت : د . عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف القاهرة ، ط ٢ .
٢٣٨- «المُصنَّف» ، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

٢٣٩- «المُصَنَّف» ، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ) ، ت : محمد عوامة ، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ .
٢٤٠- «المعجم» ، تأليف الحافظ محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ) ، ت : عادل بن سعد ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٩ .
٢٤١- «المعجم الأوسط» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت : طارق عوض الله ، وعبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٢٤٢- «معجم البلدان» ، تأليف العلامة شهاب الدين ياقوت الحموي (ت : ٦٢٦هـ) ، دار صادر -بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٥م .
٢٤٣- «معجم الشيوخ» ، تأليف أبي الحسين محمد بن جميع الصيداوي (ت: ٤٠٢هـ) ، ت : د . عمر عبد السلام تدمري ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٤٤- «المعجم الصغير» ، تأليف الإمام الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : محمد شكور الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ودار عمار الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٤٥- «المعجم الكبير» ، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .
٢٤٦- «المعجم الكبير» - المجلد (١٣) - ، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت: فريق من الباحثين -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
٢٤٧- «معجم الكتب» ، تأليف العلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ) ، ت : يسري البشري ، مكتبة ابن سينا مصر ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
٢٤٨- «المعجم الوسيط» ، تأليف إبراهيم مصطفىٰ ، وأحمد الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار ، مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة .
٢٤٩- «معرفة الصحابة» ، تأليف أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٢٥٠- «معرفة علوم الحديث» ، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) ، ت : السيد معظم حسين ، ط دائرة المعارف العثمانية ، المكتبة العلمية بالمدينة النبوية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .
٢٥١- «المعين علىٰ تفهم الأربعين» ، تأليف الحافظ عمر بن علي الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ) ، ت : د. دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر - الكويت ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ .
٢٥٢- «المغني في الضعفاء» ، تأليف الحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : د. نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي قطر ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٢٥٣- «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين»، تأليف الإمام أبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل (ت: ٣٣٠هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٣٨٩هـ.

* طبعة أخرىٰ: بتحقيق هلموت ريتر جمعية المستشرقين الألمانية.

٢٥٤- «المقفىٰ الكبير»، تأليف أحمد بن علي المقريزي الشافعي (ت: ٨٤٥هـ)، ت: محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي -بيروت، ١٤١١هـ.

٢٥٥- «المِلل والنِّحل»، تأليف محمد عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، ت: محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي - القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ.

٢٥٦- «من حديث الإمام سفيان الثوري» -رواية السري بن يحيىٰ، ورواية الفريابي عن الثوري، للإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت: ١٦١هـ)، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٢٥٧- «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود -الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٢٥٨- «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»، تأليف عبد الرحمن بن محمد العُليمي المقدسي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، دار صادر -بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

٢٥٩- «الموطأ»، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) -رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (ت: ٢٤٤هـ) -، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

٢٦٠- «الموسوعة الصوفية»، تأليف د. عبد المنعم الحنفي، مكتبة مدبولي القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦م.

٢٦١- «موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة»، تصنيف مجموعة من الأكاديميين والباحثين المختصين، المشرف العام د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود، دار التوحيد الرياض، ط ١، ١٤٣٩هـ.

٢٦٢- «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»، تأليف الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: د. نور الدين بن شكري، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

٢٦٣- «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة»، تأليف د. سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

٢٦٤- «النبوات» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . عبد العزيز الطويان ، أضواء السلف الرياض ، والجامعة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٦٥- «النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة» ، تأليف د . أرزقي بن محمد سعيداني ، مكتبة دار المنهاج الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
٢٦٦- «النهاية في غريب الحديث» ، تأليف لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، ت : محمود الطناحي ، طاهر الزاوي ، تصوير دار الفكر - لبنان .
٢٦٧- «نهاية الإقدام في علم الكلام» ، تأليف عبد الكريم الشهرستاني ، ت : الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي القاهرة .
٢٦٨- «الوافي بالوفيات» ، تأليف المؤرخ صلاح الدين الصفدي خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ) ، ت : إحسان عباس ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت جمعية المستشرقين ، ط ٣ ، ١٤١١هـ .
٢٦٩- «الوفيات» ، تأليف العلامة علم الدين القاسم بن محمد البرزالي (ت: ٧٣٩هـ) ، ت : عبد الله الكندري ، غراس للنشر الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
٢٧٠- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ، تأليف العلامة شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت: ٦٨١هـ) ، ت : د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت .

فهرس الموضوعات

❀ ❀ ❀